



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Khider - Biskra -
Faculté des Sciences Economiques et Commerciales
et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economique

جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية الجزائرية
دراسة حالة عينة من البنوك العمومية بوكالات بسكرة
خلال الفترة (2007-2017)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود وتمويل

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الحميد غوفي

إعداد الطالبة:
سهام شاوش اخوان

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد الله غالم
مقررا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد الحميد غوفي
ممتحنا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. كمال عايشي
ممتحنا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عمار زيتوني
ممتحنا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر - أ-	د. مفيد عبد اللاوي
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر - أ-	د. وسيلة السبتي

السنة الجامعية: 2017 - 2018

اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا

تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ

قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا

فَاَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

﴿ سورة البقرة - الآية 286 ﴾

إهداء

إلى من أحاطتني بالحنان والأمان، إلى من تمنحني العزم والإرادة للوصول إلى ما أطمح إليه

في هذه الحياة.....أمي حفظها الله

إلى من أدعو أن يجمعني به في جنات الخلد..... أبي رحمه الله

إلى من أستند عليه في مشوار حياتي.....زوجي

إلى قرة عيني.....أحمد آدم و أماني

إلى كل العائلة والأقارب

إلى من لم ييخلوا علي بعلمهم إلى كل أساتذتي الكرام.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والشكر لله على توفيقه وعونه لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وبعد:
أتقدم بخالص الشكر وعميق الامتنان إلى أستاذي الفاضل: أ.د/ غوفي عبد الحميد لتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة وما قدمه لي من جهد ونصح وصبر فكان خير معين لي، فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة - كل باسمه - على قبولهم المساهمة في إثراء هذا العمل بالنصائح والملاحظات القيمة والشكر موصول لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل منذ كان فكرة إلى أن خرج إلى النور...

إلى الجميع جزاكم الله خيرا

ملخص البحث

تعتبر كفاءة إدارة الأصول والخصوم عن التحقيق الكفاء في إدارة الموارد المالية بما يضمن توجيه تلك الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية، والكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع أوجه الاستخدامات، وعليه هناك ترابط بين إدارة الأصول وإدارة الخصوم في البنوك التجارية، فحجم الودائع يحدد حجم ونوع القروض التي يقدمها البنك لعملائه، فالبنوك وجدت نفسها في وضع يحتم عليها التركيز على كفاءتها في إدارة أصولها وخصومها.

في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة بهدف معالجة الإشكالية المتعلقة بمدى كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في إدارة أصولها وخصومها خلال الفترة (2007-2017)، بالتطبيق على عينة من البنوك العمومية بوكالات بسكرة، وهذا من خلال تعظيم الأرباح ضمن مستويات مقبولة ومسيطر عليها من المخاطر، مع إدارة السيولة بالشكل الأمثل، وفي سبيل الوصول إلى أهداف الدراسة تم استخدام نموذج رياضي، وذلك بإسقاط نظرية المحفظة الحديثة لماركويتز (Markowitz)، على النشاط الاقراضي للبنوك عينة الدراسة لحساب عائد ومخاطرة المحفظة الاستثمارية، وتم استعمال برنامج (SPSS.20)، كما اعتمدنا على حساب مؤشرات مالية لتقييم كفاءتها من منظور تقييم الأداء.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن البنكين (البنك الوطني الجزائري والقروض الشعبي الجزائري) اعتمدا على التنويع في محفظة القروض (مبدأ التنويع)، مما أدى إلى انخفاض المخاطرة، مع تحقيق مستوى معين من العائد، أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط فلم يعتمدا على التنويع في محفظة القروض (مبدأ التخصص)، وهذا ما أدى إلى ارتفاع المخاطرة مع تحقيق مستوى معين من العائد، أما فيما يخص كفاءة البنوك عينة الدراسة في إدارة مواردها التي أساسها الودائع، لا تختلف أنواع الودائع أو الحسابات البنكية المتوفرة لدى البنوك عينة الدراسة، كما أن الودائع في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة البنكية، المخاطر المالية، إدارة الأصول والخصوم، تقييم الأداء، مقررات بازل، البنوك العمومية الجزائرية.

Résumé

L'efficience dans la gestion des actifs et des passifs d'une banque reflète la maîtrise de la gestion de ses ressources financières. Ceci par l'affectation de ces ressources vers les secteurs les plus rentables, ainsi que par la diversification des produits financiers et leurs utilisations. De ce fait, il existe une relation directe entre la gestion des actifs et celle des passifs des banques commerciales. Ainsi, le volume des dépôts détermine le volumes et les types des crédits que la banque peut offrir a ses clients. La banque se trouve ainsi dans l'obligation de se concentrer sur son efficacité dans la gestion de ses actifs et ses passifs.

Dans ce contexte, cette étude traite de la problématique relative aux capacités des banques algérienne à gérer leurs actifs et leurs passifs durant la période (2007-2017).L'échantillon retenu et celui des agences des banques publiques algériennes implantés dans la ville de BISKRA. Il s'agit d'évaluer leurs performances sous l'angle de la maximisation de leurs profits et de la minimisation de leurs risques par une gestion optimale de leurs liquidités.

Afin d'atteindre les objectifs de l'étude, un modèle mathématique a été utilisé et qui consister en l'application de la théorie du portefeuille de Markowitz, sur l'activité des banques objet de l'étude, pour l'estimation de la rentabilité et des risques de leurs portefeuilles d'investissement. Nous avons eu recours pour cela au programme (SPSS.20), ce qui nous a permis de calculer les indicateurs financiers nécessaires à l'évaluation de leurs performances.

L'étude a débouché sur des résultats dont les principaux sont: les deux banques (Banque Nationale d'Algérie et Crédit Populaire d'Algérie) avaient optés pour la diversification de leurs portefeuilles de crédits (principe de diversification), ce qui a conduit à la réduction de leurs risques. Par contre, la Banque de l'agriculture et du développement rural et la Caisse nationale de l'épargne et de prévoyance n'ont pas opté pour la diversification (principe de spécialisation), cela les amené a réaliser de bons résultats, mais avec des risques élevés. Pour ce qui est de l'efficacité des banques objet de l'étude dans la gestion de leurs ressources basés principalement sur les dépôts, nous n'avons pas constaté de différences entre les types de dépôts ou de comptes offerts par les banques objet de l'étude. De même que les dépôts sont en évolution progressive durant la durée de l'étude.

Mots clés: Efficience bancaire, Risque Financier, Gestion les actifs et les passifs, Evaluation de la Performance, Décisions de Bâle, Banques publiques algériennes.

1. فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين الكفاءة والفعالية في المؤسسة الاقتصادية	8
2	قائمة البيانات المطلوب تجهيزها للجنة ALCO	33
3	الفرق بين (CML) و (SML)	96
4	مؤشرات قياس مخاطر محفظة قروض البنوك التجارية	126
5	تأثير نوعية الفجوات على الأرباح	133
6	مؤشرات قياس مخاطر السيولة	149
7	نموذج لميزانية بنك تجاري حسب المجموعات	188
8	بنية خارج الميزانية لبنك تجاري	192
9	تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة- خلال الفترة (2017-2007)	221
10	تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة بسكرة- خلال الفترة (2017-2010)	222
11	تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- وكالة بسكرة- خلال الفترة (2017-2007)	223
12	تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات لبنك الوطني الجزائري - وكالة بسكرة- خلال الفترة (2017-2007)	224
13	تطور إجمالي الودائع للبنوك (CPA، CNEP، BADR، BNA) لوكالة بسكرة خلال الفترة (2017-2007)	226
14	تطور الودائع حسب طبيعتها للبنك الوطني الجزائري "وكالة بسكرة" خلال الفترة (2007-2017)	232
15	تطور الودائع حسب طبيعتها للقرض الشعبي الجزائري-وكالة بسكرة- خلال الفترة (2011-2017)	233
16	تطور الودائع حسب طبيعتها لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة- خلال الفترة (2017-2007)	235
17	تطور الودائع حسب طبيعتها للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-وكالة بسكرة- خلال الفترة (2017-2007)	236
18	تطور محفظة القروض للبنوك (CPA.BNA.BADR.CNEP) بوكالات بسكرة خلال الفترة (2017-2007)	238
19	عوائد ومخاطرة القروض الفردية للقرض الشعبي الجزائري بوكالة بسكرة CPA للفترة (2010-2017)	243
20	عوائد ومخاطرة القروض الفردية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة بسكرة BADR للفترة (2017-2007)	244

246	عوائد ومخاطرة القروض الفردية للبنك الوطني الجزائري بوكالة بسكرة BNA للفترة (2007-2017)	21
247	عوائد ومخاطرة القروض الفردية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بوكالة بسكرة CNEP للفترة (2007-2017)	22
249	عوائد ومخاطرة محفظة القروض للبنوك (CNEP ،BADR ،BNA ،CPA) بوكالات بسكرة خلال الفترة (2007-2017)	23
249	الخطر الكلي للمحفظة ومجموع خطر القروض المكونة لها للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2007-2017)	24
251	مؤشر شارب لقياس أداء محفظة (CNEP،BADR،CPA،BNA)	25
255	مكونات نسبة السيولة العامة	26
256	مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع	27
257	نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع	28
258	مؤشر القروض إلى الودائع	29
259	مؤشر التوظيفات طويلة الأجل	30
261	معدل هامش الربح	31
262	معدل العائد على الودائع	32
264	معدل التعثر البنكي	33
266	معدل مخصص التعثر البنكي	34
267	متوسط أجر العمل للبنوك عينة الدراسة	35

2. فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الإطار العام لإدارة الأصول والخصوم	23
2	مدخل مجمع الأموال	49
3	مدخل التخصيص المعدل	50
4	رسم بياني لحركة الودائع	72
5	تأثير التنويع على مخاطر المحفظة	87
6	خط سوق رأس المال (CML)	94
7	خط سوق الأوراق المالية (SML)	95
8	كيفية تحديد العائد على حقوق الملكية ROE	208
9	تطور حسابات الموارد والاستخدامات للبنوك (CPA، BNA، BADR، CNEP) وكالة بسكرة خلال الفترة (2007-2017)	225
10	تطور إجمالي الودائع للبنوك (CPA، CNEP، BADR، BNA) وكالة بسكرة خلال الفترة (2007-2017)	227
11	تطور الودائع حسب طبيعتها للبنك الوطني الجزائري "وكالة بسكرة" خلال الفترة (2007-2017)	233
12	تطور الودائع حسب طبيعتها للقرض الشعبي الجزائري-وكالة بسكرة- خلال الفترة (2011-2017)	234
13	تطور الودائع حسب طبيعتها لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة- خلال الفترة (2007-2017)	236
14	تطور الودائع حسب طبيعتها للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-وكالة بسكرة- خلال الفترة (2007-2017)	237
15	تطور محفظة القروض للبنوك: (CPA.BNA.BADR.CNEP) بوكالات بسكرة خلال الفترة (2007-2017)	238

3. فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الترتيبات الانتقالية لاتفاقية بازل III (التواريخ ابتداء من 1 جانفي)	294
2	توزيع القروض حسب طبيعتها وعوائدها للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2007-2017)	295
3	نتائج قياس عائد ومخاطرة محفظة قروض البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2007-2017)	297
4	البيانات الخاصة بالبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2007-2017)	301

الفهارس

العنوان	الصفحة
الإهداء	II
شكر وتقدير	III
ملخص البحث	IV
الملخص باللغة الأجنبية	V
فهرس المحتويات	VII
فهرس الجداول والأشكال والملاحق	XIV
مقدمة عامة	أ-ح
تمهيد	أ
تحديد إشكالية البحث	ب
فرضيات البحث	ج
أهمية البحث	ج
أهداف البحث	د
منهج البحث	د
حدود البحث	هـ
الدراسات السابقة	هـ
هيكل البحث	ح
الفصل الأول: إطار مفاهيمي حول كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية	2-57
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل عام حول الكفاءة في البنوك التجارية	3
المطلب الأول: مفهوم الكفاءة البنكية	3
الفرع الأول: تعريف الكفاءة	3
الفرع الثاني: تعريف الكفاءة البنكية	5
الفرع الثالث: معايير لجنة بازل والكفاءة البنكية	6
المطلب الثاني: الفرق بين الكفاءة البنكية ومفاهيم اقتصادية أخرى	6
الفرع الأول: العلاقة بين الكفاءة والفعالية	6
الفرع الثاني: العلاقة بين الكفاءة وتقييم الأداء	9
الفرع الثالث: العلاقة بين الكفاءة والفعالية والأداء	10
المطلب الثالث: أنواع الكفاءة البنكية	11
الفرع الأول: الكفاءة الإنتاجية	11
الفرع الثاني: كفاءة الحجم وكفاءة النطاق	12
المبحث الثاني: ماهية إدارة الأصول والخصوم ونطاق عملها في البنوك التجارية	14
المطلب الأول: إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية (تطورها التاريخي - تعريفها وأهميتها)	14

14	الفرع الأول: التطور التاريخي لمناهج إدارة الأصول والخصوم
18	الفرع الثاني: تعريف إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية
20	الفرع الثالث: أهمية إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية
22	المطلب الثاني: صياغة الإطار العام لإدارة الأصول والخصوم وأهدافها وصعوباتها
22	الفرع الأول: صياغة الإطار العام لإدارة الأصول والخصوم
27	الفرع الثاني: أهداف إدارة الأصول والخصوم
28	الفرع الثالث: الصعوبات المؤثرة في إدارة البنك لأصوله وخصومه
29	المطلب الثالث: لجنة إدارة الأصول والخصوم
29	الفرع الأول: دور ومسؤوليات لجنة إدارة الأصول والخصوم
31	الفرع الثاني: دورية اجتماعات لجنة ALCO
34	المبحث الثالث: هيكل الأصول والخصوم في البنوك التجارية وأسس توظيفها
34	المطلب الأول: هيكل أصول وخصوم البنوك التجارية
34	الفرع الأول: هيكل الخصوم للبنوك التجارية
42	الفرع الثاني: هيكل الأصول في البنوك التجارية
45	المطلب الثاني: الموازنة بين السيولة والربحية بغرض ترشيد إدارة الأصول والخصوم
45	الفرع الأول: متطلبات تحقيق الموازنة بين السيولة والربحية
47	الفرع الثاني: مداخل تخصيص الأموال في البنك التجاري
52	المطلب الثالث: النظريات التي درست الصعوبات في إدارة أصول وخصوم البنوك التجارية
52	الفرع الأول: نظرية القروض التجارية
53	الفرع الثاني: نظرية التبدل (نظرية نقل الأصول)
54	الفرع الثالث: نظرية الدخل المتوقع
55	الفرع الرابع: نظرية إدارة الخصوم
55	الفرع الخامس: نظرية نموذج الكمبيوتر
56	خلاصة الفصل الأول
159-58	الفصل الثاني: الإطار النظري لإدارة محفظة أصول وخصوم البنوك التجارية في ظل إدارة المخاطر
59	تمهيد
60	المبحث الأول: الإطار النظري لتقييم كفاءة إدارة الخصوم في البنوك التجارية
60	المطلب الأول: تقييم كفاءة استراتيجيات تنمية الخصوم
60	الفرع الأول: تقييم كفاءة تنمية الودائع الأولية (الأساسية)
61	الفرع الثاني: تقييم كفاءة توليد الودائع المشتقة
62	الفرع الثالث: تقييم كفاءة زيادة حقوق الملكية
64	الفرع الرابع: تقييم كفاءة الاقتراض من الغير
65	الفرع الخامس: تقييم كفاءة استراتيجيات تنمية الخصوم من حيث تكلفتها وحجمها
67	المطلب الثاني: محددات عرض وطلب الودائع والعوامل المؤثرة في عدم استقرارها

67	الفرع الأول: محددات عرض الودائع
70	الفرع الثاني: محددات طلب الودائع
71	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في عدم استقرار الودائع
73	المطلب الثالث: إستراتيجية تنمية الودائع
73	الفرع الأول: إستراتيجية المنافسة السعرية
74	الفرع الثاني: إستراتيجية المنافسة غير السعرية
76	المطلب الرابع: سبل حماية الودائع
76	الفرع الأول: التأمين على الودائع
77	الفرع الثاني: مراقبة البنك المركزي للبنوك التجارية
77	الفرع الثالث: الملكية العامة
78	المبحث الثاني: إدارة محفظة أصول البنوك التجارية ومؤشرات تقييم كفاءة أدائها
78	المطلب الأول: أساسيات حول إدارة المحفظة الاستثمارية للبنوك التجارية
78	الفرع الأول: مفهوم إدارة المحفظة الاستثمارية للبنوك وأهدافها
80	الفرع الثاني: مقومات تكوين محفظة البنوك التجارية
85	المطلب الثاني: الاعتبارات التي تحكم إدارة محفظة البنوك التجارية
85	الفرع الأول: توزيع مخصصات محفظة البنوك التجارية
86	الفرع الثاني: أساليب تنويع محفظة البنوك التجارية
88	الفرع الثالث: مجالات تنويع محفظة البنوك التجارية
90	المطلب الثالث: نظريات إدارة المحافظ الاستثمارية للبنوك التجارية
90	الفرع الأول: نظرية المحفظة: نموذج ماركويتز (Modèle de Markowitz)
92	الفرع الثاني: نظرية سوق رأس المال: نموذج تسعير الأصول الرأسمالية
96	الفرع الثالث: نظرية التسعير المرجح ونموذج العوامل المتعددة
98	المطلب الرابع: مؤشرات تقييم كفاءة المحافظ الاستثمارية في البنوك التجارية
98	الفرع الأول: مؤشر ماركويتز (Indice de Markowitz)
99	الفرع الثاني: مؤشر شارب (Indice de Sharpe)
99	الفرع الثالث: مؤشر ترينور (Indice de Treynor)
100	الفرع الرابع: مؤشر جنسن (Indice de Jensen)
102	المبحث الثالث: الجوانب الأساسية لاتفاقيات بازل لإدارة المخاطر البنكية
102	المطلب الأول: أساسيات حول إدارة المخاطر البنكية
102	الفرع الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية
104	الفرع الثاني: مبادئ إدارة المخاطر وأساليب التعامل معها
105	الفرع الثالث: خطوات إدارة المخاطر البنكية
106	المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى
106	الفرع الأول: نشأة لجنة بازل للرقابة البنكية وأهدافها

107	الفرع الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى
109	الفرع الثالث: جوانب القصور في اتفاقية بازل الأولى
110	المطلب الثالث: الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل الثانية
110	الفرع الأول: الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
111	الفرع الثاني: الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية الشاملة لكفاية رأس المال
112	الفرع الثالث: الدعامة الثالثة: انضباط السوق
112	المطلب الرابع: اتفاقية بازل III (تعريفها، أهدافها، جوانبها الأساسية)
112	الفرع الأول: مدخل إلى لجنة بازل III
114	الفرع الثاني: المحاور الأساسية لاتفاقية بازل III
122	المبحث الرابع: البناء المعرفي لإدارة أهم المخاطر البنكية ومؤشرات قياسها في البنوك التجارية
122	المطلب الأول: إدارة المخاطر الائتمانية
122	الفرع الأول: المخاطر الائتمانية (المفهوم الأنواع، العوامل المؤدية لها)
124	الفرع الثاني: المعايير التنظيمية ومؤشرات قياس المخاطر الائتمانية
127	الفرع الثالث: الأساليب والأدوات المستخدمة في تخفيف مخاطر الائتمان
130	المطلب الثاني: إدارة مخاطر سعر الفائدة
130	الفرع الأول: تعريف مخاطر سعر الفائدة وأشكالها الأساسية
132	الفرع الثاني: النماذج المستخدمة لقياس مخاطر أسعار الفائدة
143	المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة البنكية (المفهوم- الأهداف- خطوات تقويتها)
143	الفرع الأول: مفهوم مخاطر السيولة وأهداف إدارتها
145	الفرع الثاني: خطوات تقوية إدارة مخاطر السيولة
146	الفرع الثالث: طرق قياس مخاطر السيولة
149	الفرع الرابع: مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة وفق بازل 2 و3
152	المطلب الرابع: إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر رأس المال
152	الفرع الأول: مفهوم المخاطر التشغيلية وعناصرها
153	الفرع الثاني: مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية وطرق قياسها
156	الفرع الثالث: إدارة مخاطر رأس المال
158	خلاصة الفصل الثاني
160-211	الفصل الثالث: معايير تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية من منظور قياس مؤشرات الأداء
161	تمهيد
162	المبحث الأول: مدخل إلى تقييم الأداء المالي في البنوك
162	المطلب الأول: مفهوم الأداء ومجالاته والعوامل المؤثرة فيه
162	الفرع الأول: مفهوم الأداء
163	الفرع الثاني: مجالات الأداء

164	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء
166	المطلب الثاني: تقييم الأداء (تعريفه، أهميته، مراحلته)
166	الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء
167	الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء
167	الفرع الثالث: مراحل تقييم الأداء
168	المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك وركائزه
168	الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي في البنوك
171	الفرع الثاني: ركائز تقييم الأداء المالي في البنوك
173	المبحث الثاني: واقع القوائم المالية وأثرها على التحليل المالي في البنوك
173	المطلب الأول: التحليل المالي في البنوك (المفهوم- الأهداف- المهتمون به)
173	الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي في البنوك
175	الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي في البنوك
175	الفرع الثالث: المهتمون بالتحليل المالي في البنوك
178	المطلب الثاني: معايير وأساليب التحليل المالي لقوائم البنوك
178	الفرع الأول: مفهوم المعيار وخصائصه
179	الفرع الثاني: التحليل الأفقي والرأسي للقوائم المالية (التحليل المقارن للقوائم المالية)
182	الفرع الثالث: التحليل باستخدام النسب المالية
184	المطلب الثالث: نقاط الضعف في التحليل المالي
184	الفرع الأول: طبيعة البيانات المستعملة في التحليل المالي
185	الفرع الثاني: محدودية المعلومات المتاحة للمحلل المالي الخارجي
185	الفرع الثالث: طبيعة المؤشرات وحدود استخدامها
186	الفرع الرابع: مشكلات تتعلق بالتضخم
187	المطلب الرابع: أسس إعداد القوائم المالية
187	الفرع الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)
189	الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج
191	الفرع الثالث: حسابات خارج الميزانية
194	المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأداء من منظور النتائج المالية
194	المطلب الأول: معايير قياس الأداء من منظور السيولة
195	الفرع الأول: معدل الاحتياطي القانوني ونسبة الرصيد النقدي
196	الفرع الثاني: معدل السيولة العامة
197	الفرع الثالث: معدل إقراض الودائع
198	الفرع الرابع: معدل الودائع تحت الطلب إلى مجموع الودائع
198	الفرع الخامس: معدل الأصول السائلة إلى مجموع الودائع
198	الفرع السادس: معدل الودائع إلى إجمالي الأصول

199	المطلب الثاني: معايير قياس الأداء من منظور توظيف الأموال
199	الفرع الأول: معدل توظيف الودائع
200	الفرع الثاني: معدل توظيف الموارد التقليدية
200	الفرع الثالث: معدل توظيف الأموال المتاحة
201	الفرع الرابع: معدل التوظيفات طويلة الأجل
201	الفرع الخامس: تحليل هيكل التمويل والرافعة المالية والأصول الايرادية
202	المطلب الثالث: معايير قياس الأداء من منظور ملائمة رأس المال
202	الفرع الأول: المعايير الأساسية
204	الفرع الثاني: المعايير الثانوية
205	الفرع الثالث: أسلوب فوجتا
206	المطلب الرابع: مؤشرات قياس الأداء من منظور الربحية
207	الفرع الأول: معدل العائد على الأصول
207	الفرع الثاني: معدل العائد على حقوق الملكية
208	الفرع الثالث: معدل منفعة الأصول
209	الفرع الرابع: هامش صافي الفوائد إلى إجمالي الأصول
209	الفرع الخامس: معدل العائد على الموارد التقليدية
209	الفرع السادس: معدل العائد على الودائع
210	خلاصة الفصل الثالث
269-212	الفصل الرابع: تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم لمجموعة من البنوك العمومية بوكالات بسكرة
213	تمهيد
214	المبحث الأول: نظرة وصفية حول البنوك العمومية عينة الدراسة وتحليل نشاطها الوظيفي
214	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة البنوك محل الدراسة ومراحل تطورها
214	الفرع الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
216	الفرع الثاني: تقديم القرض الشعبي الجزائري
218	الفرع الثالث: تقديم البنك الوطني الجزائري
219	الفرع الرابع: تقديم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
220	المطلب الثاني: إطار تحليلي لهيكل أصول وخصوم البنوك محل الدراسة
221	الفرع الأول: تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات للبنوك محل الدراسة
226	الفرع الثاني: تحليل تطور هيكل ودائع البنوك محل الدراسة
237	الفرع الثالث: تحليل تطور محفظة قروض البنوك محل الدراسة
239	المطلب الثالث: لجنة إدارة الأصول والخصوم ووظائفها
242	المبحث الثاني: كفاءة البنوك عينة الدراسة في إدارة محفظة قروضها وتقييم أدائها
242	المطلب الأول: حساب عوائد ومخاطرة القروض الفردية للبنوك عينة الدراسة
243	الفرع الأول: عوائد ومخاطرة القروض للقرض الشعبي الجزائري بوكالة بسكرة CPA

244	الفرع الثاني: عوائد ومخاطرة القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة بسكرة BADR
246	الفرع الثالث: عوائد ومخاطرة القروض للبنك الوطني الجزائري بوكالة بسكرة BNA
247	الفرع الرابع: عوائد ومخاطرة القروض للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بوكالة بسكرة CNEP
248	المطلب الثاني: حساب عائد ومخاطرة محفظة القروض للبنوك عينة الدراسة
248	الفرع الأول: حساب عائد محفظة قروض البنوك محل الدراسة
249	الفرع الثاني: حساب مخاطرة محفظة قروض البنوك محل الدراسة
250	الفرع الثالث: حساب معامل الارتباط بين عوائد قروض المحفظة للبنوك عينة الدراسة
250	المطلب الثالث: قياس أداء محفظة قروض البنوك التجارية محل الدراسة
252	المبحث الثالث: تحليل مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة
252	المطلب الأول: مؤشرات قياس أداء البنوك عينة الدراسة من حيث السيولة
255	الفرع الأول: مؤشر السيولة العامة
256	الفرع الثاني: مؤشر الأصول السائلة إلى الودائع
257	الفرع الثالث: مؤشر الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع
258	المطلب الثاني: مؤشرات قياس أداء البنوك عينة الدراسة من حيث مستوى توظيف الأموال
258	الفرع الأول: مؤشر إقراض الودائع
259	الفرع الثاني: مؤشر التوظيفات طويلة الأجل
260	المطلب الثالث: مؤشرات قياس أداء البنوك عينة الدراسة من حيث الربحية
260	الفرع الثاني: معدل هامش الربح
262	الفرع الثالث: معدل العائد على الودائع
263	المطلب الرابع: قياس مخاطرة البنوك بواسطة المؤشرات المالية
263	الفرع الأول: قياس مخاطر القروض
267	الفرع الثاني: قياس المخاطر التشغيلية
268	خلاصة الفصل الرابع
277-270	خاتمة عامة
271	خلاصة عامة
271	نتائج اختبار فرضيات البحث
273	نتائج البحث
276	التوصيات
277	آفاق البحث
292-278	قائمة المراجع
302-293	قائمة الملاحق

مقدمة عامة

تمهيد

يعد القطاع البنكي من القطاعات الهامة التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي، وهذا لكونه القطاع الذي يعمل على تدبير وسائل التمويل اللازمة، وتتحدد كفاءة النظام البنكي في أي اقتصاد بمدى قدرته على تعبئة الموارد المالية، ومدى قدرته على تخصيص الأموال القابلة للإقراض وفق أفضل الصيغ الممكنة.

تعتبر كفاءة الإدارة من المسلمات التي ينبغي توفرها في كل المجالات، ولذلك فإن عملية التوظيف والاستخدام للموارد ليست غاية بحد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق أهداف وغايات محددة، والإدارة هي الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق غايات محددة وإنجاز أهداف بأقل ما يمكن من التكاليف وأقصر فترة زمنية هذا من جانب، ومن جانب آخر هو أن تحقق الإجابة على السؤال الذي يؤكد على الكيفية التي يمكن بها تعظيم مخرجات محددة من مدخلات محددة أيضا وهنا تبرز كفاءة الإستخدام الأمثل.

فالإدارة البنكية باعتبارها عملية استخدام الموارد على نحو يتسم بالفاعلية والكفاءة في تحقيق الأهداف المنشودة في ظل بيئة أعمال متغيرة، يجب أن تولي الاهتمام الكافي بالميزانية العامة للبنك من أجل إدارة المخاطر المالية، وهذا في سبيل تحقيق الربح، فإدارة المخاطر تساعد في خلق الموازنة بين العائد والمخاطرة، وفي الوقت الذي تتوع فيه البنوك التجارية من مصادر تمويلها، تعد الإدارة السليمة للأصول والخصوم مسألة حاسمة الأهمية لمساعدة هذه البنوك في تقييم هذه المخاطر وإدارتها، فالمسير البنكي يتعامل دوما مع مجموعة من المخاطر البنكية، لذلك فهو مجبر على البحث عن السبل والسياسات التي تضمن له سلامة اتخاذ قراراته، وكذلك الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر التي تحيط بهذه العملية والتي قد يتعرض لها مثل: خطر عدم السداد، خطر السيولة، خطر سعر الصرف وخطر سعر الفائدة، كما ظهر اتجاه يولي أهمية لإدارة المخاطر والمتمثلة في مبادئ لجنة بازل، والتي وضعت قواعد احترازية للرقابة البنكية، وعليه لا بد على البنوك عن طريق فحص القوائم المالية الأساسية تحديد وقياس المخاطر المالية الناتجة عن عدم الموازنة بين آجال استحقاق الأصول والخصوم وبالتالي إعداد تقارير سلم الاستحقاقات والفجوات من طرف لجنة الأصول والخصوم والتي تعرف باسم (Alco).

فإدارة الأصول والخصوم تهدف إلى تعظيم درجة التوافق والارتباط بين الربحية والمخاطرة، فهذان المتغيران يعتبران عنصرين أساسيين عند اتخاذ أي قرار في البنك، فكل بنك يملك دالة منفعة تعكس تفضيلاته المتعلقة بالربحية والخطر وكل توفيق بين الأصول والخصوم يولد معدلا معيناً من الربحية ويعرضها لمستوى معين من الخطر.

وفي هذا الشأن استطاع (هاري ماركويتز) في الخمسينات تقديم نظرية المحفظة من خلال فكرة التنوع ومقاربة (عائد، مخاطرة)، وتوصل إلى ما يعرف بالحد الكفء للاستثمارات الخطرة، علما أن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحافظ الائتمانية للبنك مستمدة من مبادئ ونظريات المحافظ الاستثمارية.

ولتتمكن البنوك من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها فإنها بحاجة إلى تقييم كفاءتها في إدارة أصولها وخصومها. ومن أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على نمو البنك وبقائه، على البنك أن يستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنه من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار المالي الممكن استعمالها لهذه الغاية وهنا يبرز التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية الذي يعتمد على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، لذا فإنه يعتبر أداة للكشف على مواطن القوة والضعف في المركز المالي وفي السياسات والقرارات المختلفة التي تؤثر على الربحية، فالكشف عن مواطن القوة يتيح للإدارة فرصة استغلالها، أما الكشف عن مواطن الضعف يتيح لها فرصة التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكرا حتى لا تعوق الخطط المستقبلية.

وبالنسبة للبنوك الجزائرية، يعد رفع كفاءة إدارة أصولها وخصومها من بين القضايا الرئيسية الملحة التي ينبغي على البنوك دراستها دراسة دقيقة، وذلك بغية التصدي لتحديات العولمة والأزمات المالية، حيث يتطلب تبني استراتيجيات مختلفة من أجل الحصول على الموارد المالية أهمها الودائع بأنواعها المتعددة من جهة، وتوجيه الموارد إلى أفضل المشاريع الاستثمارية، والمساهمة في ضمان الاستخدام الكفء لهذه الموارد، من جهة أخرى.

1. إشكالية البحث

يستخدم في مجال دراسة وتحليل كفاءة البنوك في إدارة أصولها وخصومها من منظور قياس وتقييم الأداء مجموعة من المؤشرات المالية، وانطلاقا من فلسفة التحليل المالي فإنه يمكن إجراء المقارنات المختلفة سواء على صعيد سلسلة زمنية أو ما يطلق عليه بالأداء التاريخي أو من خلال المقارنة مع مؤشرات مالية سائدة في السوق تمثل مؤشرات القطاع البنكي الذي تعمل فيه البنوك، أو المقارنة مع بنوك أخرى متماثلة في النشاط والحجم، وهو ما يطلق عليه بالمقارنة المرجعية **Benchmarking**، كما يمكن تقييم كفاءة إدارة محفظة أصول البنوك بالاعتماد على مبادئ نظرية المحفظة الحديثة التي جاء بها ماركويتز بمعرفة مكونات هذه المحفظة ومدى تحقيقها لعوائد مرتفعة عند مستويات مقبولة من المخاطرة، أو تدنية المخاطرة عند مستوى معين من العوائد.

بناء على ما تم استعراضه يبرز لنا ضرورة تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك، والتي تهدف لمواجهة المخاطر المالية وقياسها، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في إدارة أصولها وخصومها خلال الفترة: 2007-2017؟

- وبقودنا هذا التساؤل إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:
- ما المقصود بكفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية؟ ومن المسؤول عن هذه الإدارة؟
 - ما مدى تأثير تنوع محفظة أصول البنوك التجارية على عوائدها ومخاطرها؟ وهل تعتمد البنوك الجزائرية محل الدراسة إستراتيجية التنوع في محفظة أصولها؟ وهل الاستراتيجيات المتبعة من قبل البنوك الجزائرية كفيلة بتنمية وتنوع خصومها؟
 - هل قياس المؤشرات المالية لوحدها تساهم في تقييم أداء البنوك بكفاءة؟
 - هل يمكن اعتماد النماذج الرياضية في إدارة مخاطر محفظة أصول البنوك التجارية الجزائرية؟

II. فرضيات البحث

للإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية تبنت هذه الدراسة الفرضيات التالية:
الفرضية الرئيسية: تعمل البنوك التجارية الجزائرية على رفع كفاءتها في إدارة أصولها وخصومها في ظل التطورات القانونية والظرفية للصناعة البنكية.
الفرضيات الفرعية:

- يقصد بكفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية بكفاءة إدارة ميزانيتها؛ بما يغطي جميع المخاطر البنكية.
- تنوع محفظة البنك الاستثمارية يؤدي إلى تخفيض المخاطرة عند مستوى معين من العائد، والبنوك التجارية الجزائرية لا تعتمد إستراتيجية التنوع في محفظة أصولها، كما تعتبر الاستراتيجيات التي تتبعها البنوك الجزائرية لتنمية وتنوع خصومها ذات كفاءة.
- لا تساهم المؤشرات المالية لوحدها في تقييم أداء البنوك بكفاءة.
- يمكن اعتماد النماذج الرياضية في إدارة مخاطر محفظة أصول البنوك الجزائرية.

III. أهمية البحث

- تظهر أهمية دراسة موضوع كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية الجزائرية من خلال العديد من الجوانب أهمها مايلي:
- لعامل الإدارة أهمية كبيرة في إنجاز العمليات البنكية، فإدارة الأصول والخصوم تعكس كفاءة إدارة السيولة في توفير الموارد المالية، بالإضافة إلى إمكانية تطوير أساليب إدارة الخصوم خاصة أساليب إدارة الودائع وتنميتها، دون إهمال الدور الذي تلعبه الأصول، وبالتالي تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد في ظل أقل مخاطرة، ومن الأساسي معرفة أن هذه المخاطر وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وتنشيط دورها في تفعيل الإقتصاد.
 - تقييم أداء عينة من البنوك التجارية العمومية العاملة في الجزائر من حيث عائدتها ومخاطرها.

- زيادة اهتمام البنوك بإدارة المخاطر الائتمانية، ودورها الهام في المحافظة على أصول تلك البنوك وبشكل خاص محافظها الائتمانية، إضافة إلى زيادة اهتمام الجهات الرقابية المحلية والهيئات الرقابية الدولية بهذا الموضوع، وخاصة بعد تصاعد وتيرة الأزمات المالية العالمية خلال عقد الثمانينات والتسعينات، والتي كان آخرها أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي بدأت في نهاية 2007.

IV. أهداف البحث

- يتمثل الهدف الرئيسي لهاته الدراسة في وضع أساليب علمية يمكن من خلالها تحقيق كفاءة جيدة في إدارة الأصول والخصوم الخاصة بالبنوك الجزائرية، بحيث تكون قابلة للتطبيق في الواقع العملي بما يعكس على نتائج أعمال البنوك ودراسة عوامل الربحية والمخاطرة والسيولة عند إدارة الأصول والخصوم لدى هذه البنوك، والى جانب هذا الهدف الرئيسي تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مايلي:
- الإحاطة بالإطار المفاهيمي للكفاءة البنكية ومفاهيم اقتصادية أخرى لها علاقة بها.
- محاولة تطبيق نظرية ماركويتز على النشاط البنكي، أي تطبيقها على محفظة البنك الاستثمارية.
- التعرف على هيكل أصول وخصوم البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة مع التركيز على عنصري القروض والودائع.
- التعرف على أهم المؤشرات المعتمدة لقياس كفاءة البنوك في إدارة أصولها وخصومها وبالتالي تقييم أدائها، وتتعلق هذه النسب بالربحية والسيولة وكفاية رأس المال وكفاءة جودة المحافظ الائتمانية.
- تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة في إدارة أصولها وخصومها بالاعتماد على أسلوبين: تطبيق نظرية ماركويتز على محفظة قروض هذه البنوك، بالإضافة إلى تقييم كفاءتها بتحليل قوائمها المالية من حيث الربحية والسيولة وكفاية رأس المال والتوظيف.

V. منهج البحث

- من أجل معالجة هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم استخدام المناهج التالية:
- **المنهج التاريخي:** تم استخدامه في تتبع مراحل تطور إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية، وكذا دراسة نشأة وتطور البنوك التجارية العمومية الجزائرية محل الدراسة.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** تم الاعتماد على هذا المنهج في وصف واستعراض الإطار النظري لكفاءة إدارة أصول وخصوم البنوك، وإبراز مكوناتها ووظائفها الأساسية، كما تم استخدامه في تحليل بنود ميزانية البنوك الجزائرية محل الدراسة التطبيقية باستخدام النسب المالية.

- منهج دراسة حالة: وذلك بإسقاط الجانب النظري على عينة من البنوك التجارية الجزائرية، وهذا لمعرفة مدى كفاءتها في إدارة أصولها وخصومها، بالإضافة إلى عقد مقابلات شخصية مع مسؤولين لهذه البنوك.
- منهج رياضي: باستخدام الطرق الرياضية لاحتمال درجة المخاطرة والمتمثل في مقياس الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، وتم حساب المتوسطات الحسابية لعوائد القروض باستعمال (spss20).

VI. حدود البحث

- لضمان الوصول إلى نتائج ذات جدوى فإن البحث سوف يتم في ظل الحدود التالية:
- الحدود المكانية: يشمل البحث على عينة من الوكالات البنكية العمومية الناشطة في ولاية بسكرة والمتمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.
- الحدود الزمانية: تشمل الفترة الزمنية للبحث 11 سنة للفترة (2007-2017)، ولقد تم إنشاء فرع للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك- في ولاية بسكرة في نهاية سنة 2007، لذلك اقتضت الدراسة اختيار الحدود الزمانية من (2007-2017)، وتم اختيار هذه البنوك لتوفر المعلومات الخاصة بها، لكن تعذر علينا الحصول على معلومات بنك القرض الشعبي الجزائري لثلاث سنوات (2007-2008-2009)، لذلك ستقتصر الدراسة في هذا البنك على السنوات (2010-2017).

VII. الدراسات السابقة

من بين الأبحاث والدراسات وقع اختيار الباحثة على الدراسات التالية:

1) دراسة (حسن السيد صالح سليمان، 1997)¹

هدفت الدراسة إلى وضع نموذج يمكن من خلاله تحقيق التكامل في إدارة الأصول والخصوم يكون مناسب للاستخدام من قبل البنوك العاملة في مصر، وهذا بعد تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي سنة 1991، وقد شملت هذه السياسات تدعيم النظام البنكي المصري لذلك أصبحت البنوك المصرية أمام تحدي يتمثل في درجة استجابة إدارتها للتغيرات الجديدة، واقتضت الحاجة إلى إدارة قوية للأصول والخصوم، وللوصول إلى هذا الهدف اعتمد الباحث على دراسة ميدانية عن البنوك التجارية غير المتخصصة العاملة في مصر بتوزيع استقصاء على المسؤولين في البنوك، ومن النتائج التي توصل إليها الباحث هي إدارة

¹ حسن السيد صالح سليمان، التكامل في إدارة الأصول والخصوم بالبنوك المصرية في ظل اقتصاد السوق وسياسات التحرير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة، إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 1997.

المركز المالي باعتباره محفظة مكونة من العناصر الخاصة بالأصول والخصوم وعلى البنك اعتماد منهج أو عدة مناهج لإدارة أصولها حسب اللوائح والتعليمات القانونية وحسب حجم البنك وتم إدخال عدة مكونات لبناء النموذج أهمها مقاييس لحساب تكلفة الأموال وعائد الاستثمارات (الأصول) ومؤشرات العائد منها العائد على حقوق الملكية، صافي هامش الفوائد.

(2) دراسة (Adeusi, Stephen Oluwafemi and others , 2013)¹

ركزت هذه الدراسة على البحث في وجود علاقة وارتباط ممارسات إدارة المخاطر والأداء المالي البنكي في نيجيريا، واستندت مصادر البيانات الثانوية على التقارير السنوية المقدمة لأربع سنوات والبيانات المالية لعشر بنوك، واعتمدت تقنية لوحة تقدير البيانات، حيث نتج عن ذلك وجود علاقة عكسية بين الأداء المالي للبنوك والقروض المشكوك في تحصيلها، ونسبة الأصول الرأسمالية كانت إيجابية وكبيرة، وبالمثل يشير هذا إلى ارتفاع مستوى الأموال المدارة من قبل البنوك، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة مهمة بين أداء البنوك وإدارة المخاطر، وبالتالي فإن البنوك بحاجة إلى ممارسة رشيدة لإدارة المخاطر من أجل حماية أصول البنوك وحماية مصالح المستثمرين.

(3) دراسة (Mustafa Hassan Mohammad Adam, 2014)²

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة تحليل تأثير عدة متغيرات كإدارة الأصول وحجم البنك على الأداء المالي لبنك أربيل الذي تم أخذه كعينة لغرض تحليل الأداء المالي، وقد تم اعتبار العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع كمتغيرات تابعة، في حين تم أخذ حجم البنك وإدارة الأصول والكفاءة التشغيلية كمتغيرات مستقلة، وأظهرت النتائج أن العائد على الأصول لدى البنوك تأثر بشدة وسلبا بحجم البنك. وترتبط الكفاءة التشغيلية سلبا مع العائد على الأصول، وكان لإيرادات الفوائد المتغيرة الأخرى ذات الصلة تأثير إيجابي قوي مع حجم البنك وهو ذو دلالة إحصائية، وأظهرت إيرادات الفوائد العلاقة السلبية مع الكفاءة التشغيلية وكانت النتائج ذات دلالة إحصائية أيضا. من الناحية العملية فإن هذه الدراسة مفيدة لأصحاب البنوك والمديرين في اتخاذ القرارات لتحسين الأداء المالي وصياغة السياسات التي من شأنها تعزيز النظام المالي الفعال.

¹ Adeusi, Stephen Oluwafemi and others, **Risk Management and Financial Performance Of Banks In Nigeria**, Journal of Business and Management Volume 14, Issue 6 (Nov. - Dec. 2013)

² Mustafa Hassan Mohammad Adam, **Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance**, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol.2, No.6, August 2014

4) دراسة (P.Sheela, Tejaswini Bastray, 2015)¹

بحثت هذه الدراسة في تأثير الأصول والخصوم على ربحية البنوك التجارية في السوق المالية الهندية من خلال الأخذ بعين الاعتبار بنكا واحدا من القطاع العام وهو بنك الاتحاد الهندي، وبنك واحد من القطاع الخاص بنك إيتشي باستخدام تقنية تحليل الفجوة، وتسعى هذه الورقة إلى تقييم مخاطر أسعار الفائدة التي تتعرض لها البنوك على مدى الفترة (2009-2014)، وتم استخدام تحليل فجوة إعادة التسعير وتحليل المدة لقياس مخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة، وكشفت نتائج الدراسة أن كلا البنكين قد تعرضا لمخاطر أسعار الفائدة. وأشارت الدراسة أيضا إلى أن بنك الاتحاد الهندي لديه إطار أفضل لإدارة الأصول والخصوم في الواقع العملي لارتفاع مستويات الربحية، ولمعالجة فجوة السيولة في المدى القصير تلجأ البنوك إلى الاقتراض من السوق بمعدلات فائدة أعلى وهو سبب انخفاض هامش الفائدة وربحية البنوك.

5) دراسة (Habba Badr, 2015)²

بحثت هذه الورقة عن آثار إستراتيجية تنويع الأنشطة المالية على خلق قيمة البنوك، وسعت الورقة البحثية إلى تحقيق هدفين، أولا، الاختبار التجريبي لتأثير الدخل من غير الفوائد الناتجة عن الأنشطة البنكية غير التقليدية على رفع قيمة البنوك، وثانيا، للتحقق ما إذا كان لحجم البنك تأثير على قيمة البنك. ولتحقيق الهدف اعتمد الباحث على تقدير نموذج تفسري متكون من أربعة متغيرات تابعة (الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الأصول، صافي الدخل الفوائد إلى إجمالي الأصول، مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، حجم البنك)، لعينة مكونة من 101 بنكا مختلف من حيث الحجم ومدرج في سوق الأوراق المالية لعشر دول أوروبية خلال الفترة (2005-2013)، وأسفرت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة بين مستوى الدخل من غير الفائدة والقيمة السوقية للبنوك، مما يدل على أن الارتفاع في الإيرادات من غير الفوائد لمؤشر إيجابي على نمو البنك في المستقبل وللسوق المالي، بغض النظر عن حجم البنوك ومن ناحية أخرى، لا توجد علاقة بين هذه القيمة ومستوى مخصصات الديون المعدومة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

أن الدراسات السابقة حاولت تحليل العلاقة بين الأصول والخصوم على الأداء المالي، ولهذا شكلت الأساس الذي تم من خلاله بناء محتوى هذه الدراسة، كما جاء هذا البحث لتقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم من منظورين:

الأول: تقييم كفاءة إدارة الخصوم من منظور النتائج المالية بحساب النسب المالية الخاصة بتقييم الأداء.

¹ P.Sheela, Tejaswini Bastray, *Asset-Liability-Management- A Comparative Study of a Public and Private Sector Bank*, journal of business and management, Volume No – VIII, Issue – 1, January – 2015.

² HABBA Badr, *Les effets de la diversification des activités sur la création de valeur par les Banques*, XXIV Conférence Internationale , Dire et faire, la performativité en management stratégique Management Stratégique, Université Paris-Dauphine, 3, 4 et 5 juin 2015

الثاني: تقييم كفاءة إدارة الأصول باستخدام نظرية المحفظة الحديثة لماركوفيتز، حيث تم اعتبار أن إجمالي القروض المقدمة تشكل محفظة ائتمانية الهدف منها حساب عائدها ومخاطرتها. كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الحدود الزمانية والمكانية، حيث تم اختيار عينة من البنوك العمومية الجزائرية بوكالات بسكرة خلال الفترة (2007-2017).

VIII. هيكل البحث

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة: **مقدمة عامة:** وتطرقنا فيها للعناصر الأساسية التي تنطلق منها الدراسة حيث إضافة للتمهيد نجد أهمية الدراسة وأهدافها وأيضاً الإشكالية والأسئلة الفرعية، والفرضيات التي حاولت الدراسة التأكد من صحتها، وأيضاً المنهجية، بالإضافة للدراسات السابقة، التي تم فيها عرض أهم الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأصول والخصوم وكفاءتها.

– **الفصل الأول:** بعنوان إطار مفاهيمي حول كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية، وقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول سنتطرق إلى مدخل عام حول الكفاءة في البنوك التجارية، أما في المبحث الثاني سيتم عرض ماهية إدارة الأصول والخصوم ونطاق عملها في البنوك التجارية، وفي المبحث الثالث تضمن هيكل الأصول والخصوم في البنوك التجارية وأسس توظيفها.

– **الفصل الثاني:** المعنون بـ الإطار النظري لإدارة محفظة أصول وخصوم البنوك التجارية في ظل إدارة المخاطر، سيتضمن المبحث الأول إطار نظري لتقييم كفاءة إدارة الخصوم في البنوك التجارية، أما المبحث الثاني فسنتناول إدارة محفظة أصول البنوك التجارية ومؤشرات تقييم كفاءة أدائها، وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى الجوانب الأساسية لاتفاقيات بازل لإدارة المخاطر البنكية، ويخص المبحث الرابع البناء المعرفي لإدارة أهم المخاطر البنكية ومؤشرات قياسها في البنوك التجارية.

– **الفصل الثالث:** بعنوان معايير تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية من منظور قياس مؤشرات الأداء تضمن ثلاث مباحث، جاء المبحث الأول حول مدخل إلى تقييم الأداء المالي في البنوك، أما المبحث الثاني فخصص لواقع القوائم المالية وأثرها على التحليل المالي في البنوك، وفيما يخص المبحث الثالث سيتضمن معايير قياس الأداء من منظور النتائج المالية.

– **الفصل الرابع:** تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم لمجموعة من البنوك العمومية بوكالات بسكرة، وجاء في المبحث الأول: نظرة وصفية حول البنوك العمومية عينة الدراسة وتحليل نشاطها الوظيفي، أما المبحث الثاني فخصص لمعرفة كفاءة البنوك عينة الدراسة في إدارة محفظة قروضها وتقييم أدائها، وفي الأخير سيخصص المبحث الثالث لتحليل مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة

خاتمة عامة: ستتضمن النتائج التي تم التوصل إليها، ومناقشة فرضيات البحث، وتقديم مجموعة من التوصيات، وفي الأخير تقديم آفاق الدراسة.

الفصل الأول:
إطار مفاهيمي حول كفاءة
إدارة الأصول والخصوم في البنوك
التجارية

تمهيد:

يلعب الجهاز البنكي دورا مهما واستراتيجيا في دعم الاقتصاد الوطني لأي بلد، باعتباره السند الضروري والمهم لتنمية القطاعات الإنتاجية والمساهمة في التنمية الاقتصادية، ونظرا للتغيرات الحاصلة في البيئة البنكية واشتداد المنافسة خاصة في ظل البحث عن أفضل البدائل التمويلية أساسها الودائع التي تعتبر أهم عنصر من عناصر الخصوم، والتي يعتمد عليها البنك في تمويل أصوله، أي توجيه هذه الموارد إلى أفضل استخدام، يحقق من ورائها أفضل العوائد تتمثل أساسا في القروض حيث يتولد عنها دخل يمثل المصدر الأساسي لإيرادات البنك، فكلما زادت كفاءة البنك في إدارة استثمار الموارد المالية كلما أدى إلى تحقيق هدف البنك الاستراتيجي وهو تعظيم قيمة ثروة المساهمين، وعليه هناك ترابط بين إدارة الأصول وإدارة الخصوم في البنوك التجارية، فحجم الموارد المالية (جانبا للخصوم)، يحدد حجم ونوع القروض (جانبا للأصول) التي يقدمها البنك لعملائه.

وعليه وجدت هذه البنوك نفسها في وضع يحتم عليها التركيز على كفاءة إدارتها لأصولها وخصومها، فإدارة الأصول وإدارة الخصوم، وإدارة الميزانية، مصطلحات للتعبير عن فلسفات معينة تتعلق باتخاذ القرارات في كيفية تركيب البنك ميزانيته بطريقة تعظم الأصول ذات العائد.

في هذا الصدد سيتم عرض من خلال هذا الفصل إطار مفاهيمي عن كفاءة إدارة الأصول والخصوم من خلال ثلاث مباحث تتمثل في:

- المبحث الأول: مدخل عام حول الكفاءة في البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: ماهية إدارة الأصول والخصوم ونطاق عملها في البنوك التجارية.
- المبحث الثالث: هيكل الأصول والخصوم في البنوك التجارية وأسس توظيفها.

المبحث الأول: مدخل عام حول الكفاءة في البنوك التجارية

ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأفراد المتجددة، ومن أجل التوصل إلى مفهوم الكفاءة في المؤسسة البنكية، سنحاول من خلال هذا المبحث بداية التطرق إلى مفهوم الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية وتوضيح أوجه اختلاف هذا المفهوم عن بعض المفاهيم الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تتداخل معه، كما سنتعرض لأنواع الكفاءة البنكية، والعلاقة بين معايير لجنة بازل والكفاءة البنكية من خلال ما يعرف في الإدارة البنكية بإدارة أصول وخصوم البنك.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة البنكية

إن الوظيفة الأساسية للإدارة في أي مؤسسة، هي تحقيق أهداف معينة بأقصى كفاءة ممكنة، وتختلف الأهداف التي تسعى إليها المؤسسات بحسب طبيعة نشاط وإمكانيات كل مؤسسة، لكن المبدأ الأساسي الذي يحكم الإدارة هو ضرورة تحقيق إنتاج معين (سلع أو خدمات) بدرجة عالية من الكفاءة، وهو ما يستدعي منا الإلمام الواضح والدقيق لمفهوم الكفاءة.

قبل التطرق لمفهوم الكفاءة البنكية سنحاول بداية التطرق إلى مفهوم الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية بشكل عام ثم توضيح مفهوم الكفاءة على مستوى المؤسسة البنكية.

الفرع الأول: تعريف الكفاءة

نورد فيما يلي بعض التعاريف التي تناولت هذا المصطلح:

يقصد بالكفاءة "الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة للمؤسسة بأقل مستوى للتكلفة، دون التضحية بجودة مخرجات المؤسسة".¹

كما تعبر الكفاءة عن "الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها بشكل يسمح بتقليل التكاليف أو تعظيم الربح إلى أقصى درجة ممكنة، ويكون ذلك عند اختيار أسلوب عملي معين للوصول إلى هدف معين".²

إذن الكفاءة بهذا المعنى تعني القيام بالعمل بأفضل الطرق الممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية. وتعرف الكفاءة على أنها "إنجاز الأعمال بطريقة اقتصادية تضمن الوصول للأهداف المرتقب تحقيقها، وهي تعني الحصول على أكبر كمية نظير ما هو أقل أو أقل تكلفة، وبمعنى آخر إبقاء التكاليف في حدودها الدنيا والأرباح في حدها الأقصى".¹

¹ ثابت عبد الرحمن إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية: مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص:14.

² عبد الرحيم شبيبي، بن بوزيان جازية، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، الجزائر، يومي 24-25 أفريل، 2006، ص:1.

هذا المفهوم يربط بين المدخلات والمخرجات، وكلما كانت العلاقة موجبة، كلما تم الحكم على أن المؤسسة ذات كفاءة والعكس صحيح.

تتماشى مفاهيم الكفاءة مع هدفين اقتصاديين هما تخفيض التكاليف، وتعظيم الأرباح، وذلك بمقارنة القيم المقدرة مع الحد الأمثل لكل من كفاءة التكلفة وكفاءة الربح (تقيس كفاءة الربح مدى اقتراب المؤسسة من تحقيق أقصى ربح ممكن عند مستوى معين من المدخلات والمخرجات والمتغيرات الأخرى)، إلا أنه نتيجة للتغيرات في التكنولوجيا والابتكارات المالية، وتحديث طرق تقديم الخدمات، زادت التكاليف في البنوك جراء الإنفاق المتزايد على تلك التطورات، والذي يصعب معه تخفيض التكاليف، الأمر الذي يستوجب تحقيق زيادة في معدلات الأداء والأرباح بشكل أكبر من الزيادة في التكاليف.²

والكفاءة عموماً يتم قياسها انطلاقاً من معيار الاستخدام الأمثل للموارد، وهذا الأخير لا يتحقق إلا من خلال العملية الإدارية الإستراتيجية (الخطة الإستراتيجية متوسطة وطويلة الأجل)، والتي تسمح بالمراقبة الدورية وقياس مستويات الإنتاجية، بمعنى قياس الكفاءة الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج المستعملة، وتحسب الكفاءة بالعلاقة التالية:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

إن أي تغير في البسط أو المقام سيؤدي إلى تغير في الكفاءة، وبذلك يمكن تحقيق الكفاءة العالية حتى إذا كانت نسبة المدخلات والمخرجات منخفضة، والكفاءة التامة (كفاءة بنسبة 100%) تتحقق عندما تكون المدخلات مساوية للمخرجات، ومن الناحية العملية لا يمكن تحقيقه إلا عندما لا يوجد إهدار، ولو بمقدار جزء بسيط من الطاقة أثناء العمليات الإنتاجية المختلفة، وبعبارة أخرى تتحقق الكفاءة التامة عندما يكون الإهدار يساوي صفراً، حيث تتساوى المدخلات مع المخرجات، أي أن الطاقة المحققة تساوي الطاقة المتاحة.³

ويتسم المنتج بالكفاءة إذا أنتج أكبر قدر ممكن باستخدام المدخلات الفعلية المتاحة بأقل تكلفة ممكنة.⁴ من خلال ما سبق نستنتج أن الكفاءة تعني الطريقة المثلى لاستعمال الموارد، أي تحقيق الأهداف المسطرة سواء في استغلال الوسائل المتاحة أو البلوغ إلى النتائج المقدره، من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم

¹ عرابية الحاج، تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات العمومية - دراسة تطبيقية على عينة من المستشفيات، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص: 34

² عز الدين مصطفي الكور، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص المصارف، قسم الإدارة المالية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عمان، الأردن، 2006، ص: 27

³ عرابية الحاج، مرجع سابق، ص: 334

⁴ William H. Greene, *The Econometric Approach to Efficiency Analysis, chapter 2 in Measurement of productive Efficiency and productivity change*, Oxford university press, 2008, p: 100

الأرباح، فمفهوم الكفاءة يتعلق بكيفية الحصول على النتيجة مع الأخذ بعين الاعتبار شروط وأهداف التحقيق، وبالتالي تضم الكفاءة جانبين هما الفعالية واستغلال الوسائل المتاحة.

الفرع الثاني: تعريف الكفاءة البنكية

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات البنكية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ والمتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ولكن قد يبرز الاختلاف عند قياس الكفاءة في المؤسسات البنكية عنها في المؤسسات الاقتصادية الأخرى وذلك نتيجة لاختلاف طبيعة البنوك، بالإضافة إلى صعوبة تحديد مدخلاتها ومخرجاتها.

تعرف الكفاءة البنكية من حيث المعنى المتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد على أنها "علاقة بين مدخلات البنك ومخرجاته بحيث إذا زادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات أو تحقيق نفس القدر من المخرجات باستخدام مدخلات أقل أو تم تقديم المخرجات بأقل قدر ممكن من المدخلات دل ذلك على الكفاءة"¹، والملاحظ أن هذا التعريف لا يختلف عن تعريف الكفاءة في المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

كما أن الكفاءة البنكية تعني "قدرة البنوك على توظيف مصادر أموالها في استخداماتها المثلى من أجل تعظيم ربحها، وبالتالي تعظيم ثروة الملاك، ويتطلب ذلك من البنك أن يوازن بين ثلاثة متغيرات أساسية هي الربحية، السيولة، المخاطرة، وهذا يتطلب أن يكون البنك ذو قدرة تشغيلية عالية."²

ولكي يتوفر كفاءة في إدارة البنك التجاري يتم التأكيد على النقاط التالية:

- مدى كفاءة المستويات المختلفة لإدارة البنك.
- مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية.
- مدى سلامة نظم الرقابة الداخلية بالبنك ومدى التزام العاملين بها.
- مدى قدرة البنك على تلبية الاحتياجات الائتمانية المناسبة للمجتمع.
- مدى كفاءة العاملين بالبنك.

نستنتج مما سبق أن كفاءة البنوك تتمثل في كفاءة إدارة أصولها وخصومها وتشمل جانبين:

- الكفاءة في إدارة الموارد المالية المتاحة.
- الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال توزيع وتنويع أوجه الاستخدامات.

¹ طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000، ص:40

² حورية الهادي مفتاح الفقي، قياس الكفاءة الإنتاجية في المصارف التجارية اللبئية دراسة تحليلية للمصارف التجارية (2007-2000)، أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص المصارف، قسم المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عمان، الأردن، 2009،

الفرع الثالث: معايير لجنة بازل والكفاءة البنكية

تتجلى العلاقة بين معايير لجنة بازل والكفاءة البنكية من خلال ما يعرف في الإدارة البنكية بإدارة أصول وخصوم البنك، وبشكل أعم إدارة المخاطر البنكية للبنك، وتبرز أهمية إدارة المخاطر البنكية من خلال دراسة وتحليل المشكلة التي تواجه البنك أو المشرف على إدارة البنك، والمتمثلة في العلاقة التناقضية بين الأهداف الرئيسية لأي بنك وهي توضيح آثار هذه المعايير على الكفاءة البنكية.

رغم التشابه والتماثل في مسميات كثير من الموارد والاستخدامات بين سائر الدول، إلا هناك اختلافات جوهرية بين طبيعة هذه الموارد والاستخدامات بين البنوك، ولاشك أن الدول المتقدمة تمتاز بتوسع أسواقها النقدية والمالية وكذا بالتنوع في أدواتها النقدية والرأسمالية، مما يسهل عليها عملية التطبيق والالتزام بالمعايير الدولية، في حين تمتاز دول العالم الثالث بضيق أسواقها المالية والنقدية وقلة الأدوات المالية والنقدية فيما يجعلها تواجه صعوبات في التطبيق والالتزام بالمعايير الدولية.

في الأخير نخلص إلى القول، إن معايير لجنة بازل تهدف إلى تحقيق مفهوم شامل وعام للكفاءة البنكية يتعلق بإدارة موارد واستخدامات المؤسسة البنكية وإدارة مخاطرها بشكل يسمح بوجود منافسة متكافئة بين المؤسسات البنكية الدولية، مما يتيح استقرارا دوليا في النشاطات المالية والبنكية ويجنب العالم الانهيارات المالية الكبيرة مثل التي شهدتها الأسواق المالية العالمية خلال العشريتين السابقتين.

ولكن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية ليس له تأثير مباشر على الكفاءة البنكية، أي أننا لا نستطيع الحكم على بنك لا يستطيع أو لا يلتزم بتطبيق معايير لجنة بازل أنه غير كفء مصرفيا.¹

وفي القطاع البنكي يترتب على زيادة الكفاءة الإنتاجية تقليل الهامش بين معدلات الفائدة المقبوضة على القروض والفوائد المدفوعة على الودائع، ومن شأن ذلك زيادة الطلب على القروض وتحفيز الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.²

المطلب الثاني: الفرق بين الكفاءة البنكية ومفاهيم اقتصادية أخرى

تتداخل مع مفهوم الكفاءة بعض المصطلحات وثيقة الصلة بها مثل الفعالية، والأداء وسنحاول من خلال هذا المطلب توضيح العلاقة والاختلاف بين مختلف هذه المصطلحات.

الفرع الأول: العلاقة بين الكفاءة والفعالية

كثيرا ما يطلق على "الفعالية" مفهوم الكفاءة، علما بأن المصطلحين مختلفين ومترابطين، فالفعالية تعني كما يقول دراكر "ماذا نعمل؟"، أما الكفاءة فتعني "كيف نعمل؟"، أي أن الفعالية تعبر عن مدى صلاحية

¹ قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم

الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 80-82

² حورية الهادي مفتاح الفقي، مرجع سابق، ص: 23.

العناصر المستخدمة (مال، معدات، إنسان، أساليب) للحصول على النتائج المطلوبة، أي العلاقة بين العناصر المستخدمة وليست كميتها.

أما مفهوم الكفاءة فيهتم بكمية العناصر المستخدمة، أي العلاقة بين هذه العناصر كمدخلات ونسبة المخرجات (النتائج)، لذلك فإن الكفاءة تتم بانجاز الأعمال بأقصر وقت وأقل استخدام للعناصر للحصول على النتائج المرغوبة.¹

وتعرف الفعالية بأنها "قدرة المؤسسة على تحقيق النشاط المخطط له وكذا الوصول إلى النتائج التي تم التخطيط لها."²

وللخصوم البنكية بعض خصائص المدخلات لأنها توفر المواد الخام للأموال القابلة للاستثمار، وأن الأصول البنكية لها بعض خصائص المخرجات لأنها تستخدم في نهاية المطاف الأموال التي تولد الربح والجزء الأكبر من الإيرادات المباشرة للبنوك.

وفي إطار نهج الأصول، تعتبر البنوك فقط وسطاء ماليين بين أصحاب الفائض وأولئك الذين يحصلون على أموال بنكية، وتعتبر القروض والأصول الأخرى مخرجات بنكية؛ الودائع والخصوم الأخرى هي مدخلات لعملية الوساطة، وبالنسبة لبعض البنوك الكبيرة التي تشتري في المقام الأول أموالها (مع مدفوعات الفائدة) من البنوك الأخرى والمودين الكبار وتحويل هذه الأموال إلى قروض، فهذه العملية هو وصف كاف للنتائج البنكي، ومع ذلك فإن معظم البنوك تفعل أكثر بكثير من شراء أموالها، كما أنها توفر خدمات كبيرة للمودعين، ولكن هذه الخدمات لا تحسب كناتج في نهج الأصول.³

فإذا أرادت مؤسسة ما تحقيق زيادة في حجم مخرجاتها مثلا ولديها مجموعة من الطرق لتحقيق ذلك، فما هي الطريقة الأقل تكلفة؟ أو هل الطريقة المستعملة لتحقيق الهدف هي الأقل تكلفة؟

إن تحقيق الهدف المنشود قد يكون فعالا من حيث التكلفة ولكن في الواقع قد يؤدي إلى مستوى غير كفاء أو أقل كفاءة من حيث تخصيص الموارد.⁴

أما من حيث الأهداف فيقصد بالفعالية القدرة على تخفيض مستويات استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة التي تقاس بالعلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة، في حين يقصد بالكفاءة مدى تحقيق الأهداف وبالتالي فهي تقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة.⁵

كما يقصد بالفعالية "القدرة على تحقيق الأهداف والتكيف مع البيئة المحيطة، ويتم كنتيجة لتفاعل عناصر الأداء الكلي للمنظمة أو المنشأة من فنية وإدارية وتنظيمية وما يؤثر عليها من مؤثرات داخلية

¹ عرابية الحاج، مرجع سابق، ص: 335

² Vincent Plauchet, *Mesure et amélioration des performances industrielles*, tome 2, France, 2006, p:7

³ Allen N. Berger, David B. Humphrey, *Measurement and Efficiency Issues in Commercial Banking*, Zvi Griliches, University of Chicago, 1992, p:247

⁴ قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية، مرجع سابق، ص: 21

⁵ عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية- مفهوم وتقييم-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 01، 2001، ص: 87.

وخارجية، فالمشروع الذي يحقق أهدافه هو فعال، فالفعالية عند البعض هي الإنتاجية المرتفعة وقدرة المنظمة على التكيف مع البيئة أو هي قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها التشغيلية.¹ إن الفعالية في هذا السياق تعني إمكانية تحقيق الهدف والوصول إلى النتائج التي يتم تحديدها مسبقاً، وإن الهدف عبارة عن نقطة نهاية (أو نتيجة) يراد الوصول إليها في وقت محدد ومواصفات معينة، لذلك لكي تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها فإن هذه الأهداف يجب أن تكون محددة بشكل دقيق وواضح.²

وهنا نشير إلى اختلاف مفهوم الكفاءة عن مفهوم الفعالية، حيث أن الفعالية تركز على نقطة النهاية الواجب الوصول إليها، بينما الكفاءة تهتم بالكيفية التي يمكن بها البلوغ هذه النقطة، ومن ناحية أخرى فإن الكفاءة والفعالية ليستا متنافستين تتفاعلان مع بعضهما البعض، وهذا يعني أن هناك ترابطاً بين الكفاءة والفعالية³، ويمكن تلخيص وتوضيح أكثر للفرق بين المصطلحين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): الفرق بين الكفاءة والفعالية في المؤسسة الاقتصادية

الكفاءة عالية	الكفاءة منخفضة	الفعالية عالية
أهداف مناسبة، اختيار جيد للموارد المتاحة، النتيجة منتجات ذات جودة عالية وسعر مناسب يتفق مع رغبات العملاء.	أهداف مناسبة، استخدام غير جيد للموارد المتاحة، النتيجة تقديم منتجات أو خدمات يرغب فيها العملاء ولكن مرتفعة الثمن.	الفعالية عالية
أهداف غير مناسبة، استخدام جيد للموارد المتاحة، النتيجة هي منتجات ذات سعر مناسب ولا تتفق مع رغبات العملاء.	أهداف غير مناسبة، استخدام سيئ للموارد المتاحة، النتيجة هي منتجات أو خدمات منخفضة الجودة ولا تتفق مع رغبات العملاء.	الفعالية منخفضة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

– ثابت عبد الرحمن إدريس، مرجع سابق، ص: 147

Zala Virambhai, A study of productivity and financial efficiency of textile industry of India, Thesis for the degree of doctor of philosophy in commerce, Saurashtra University, Gujarat state, India, January 2010, p:115

إن هذين المفهومين مترابطان ومتداخلان خاصة إذا نظرنا إلى المؤسسة ككل، إلا أننا لو نظرنا إلى الجزئيات المكونة للمؤسسة فيمكن أن نلاحظ الاختلاف بينهم، فمثلاً يمكن أن يكون أحد المسؤولين في

¹ حورية الهادي مفتاح الفقي، مرجع سابق، ص: 17.

² صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع و تحديات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، ص: 387.

³ Gwahula Raphael, Measuring efficiency, effectiveness and performance of Tanzanian commercial banks: A two stage analysis, working paper in European Journal of Business and Management, Vol.5, No.7, 2013, p:169

المؤسسة فعالا ويستطيع أن يحقق الهدف أو الأهداف المحددة له، إلا أنه أقل كفاءة من مسؤول آخر، إذ إنه يحتاج لتحقيق هذه الأهداف إلى تكلفة أكبر أو وقت أطول.¹

ونخلص إلى أن الكفاءة قد لا تكون شرطا أساسيا لتحقيق الفعالية، حيث أن المؤسسة قد تحقق مجمل أهدافها دون أن تكون كفأة، فقد يحدث زيادة في مدخلات المؤسسة لكن دون الإستخدام الأمثل لها، أي إستخدامها جزئيا أو يحدث زيادة المخرجات من مدخلات معينة وهذا يؤدي إلى تحقيق الفعالية مع الانخفاض في الكفاءة، فالكفاءة في هذه الحالة تعني الوصول إلى أفضل علاقة بين المدخلات والمخرجات، أي القدرة على تحقيق أقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو القدرة على تحقيق الحجم نفسه من المخرجات باستخدام أدنى قدر من المدخلات.

كما يتم ربط عدم الكفاءة بحجم ومستوى تكاليف الخدمات البنكية، فإذا كانت جميع البنوك ذات كفاءة متساوية تقريبا، كما يفترض في معظم دراسات التكاليف البنكية، فمن المناسب دراسة التغير التقني ونمو الإنتاجية بمرور الوقت باستخدام البيانات للبنوك، وفي العديد من الحالات، تكون لدى البنوك تكاليف أعلى من البنوك الأخرى التي لديها مزيج مماثل من المنتجات، ويمكن أن يكون تبديد التكاليف نتيجة لعوامل كثيرة، منها عدم الكفاءة، فالبنوك ذات التكلفة العالية شهدت معدلات فشل أكبر بكثير من البنوك منخفضة التكلفة ومجموعة من البنوك المنخفضة التكلفة كانت مستقرة وحقت دائما أعلى الأرباح.²

الفرع الثاني: العلاقة بين الكفاءة وتقييم الأداء

يرى الكثير من الباحثين أن عملية تقييم الأداء مرحلة أو جزء من عملية الرقابة باعتبارها تنصب على الإنجازات المحققة في المؤسسة، فتقييم الأداء يتوقف عند مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية ثم إصدار حكم بشأن أداء المؤسسة، أما الرقابة فهي بالإضافة إلى عملية تقييم الأداء في حد ذاتها تتضمن أيضا دراسة الإنحرافات إن وجدت لتحديد أسبابها وكذا التدابير الواجب اتخاذها.³

كما أن الأداء هو الكفاءة والفعالية على السواء، ويمكن القول أنه لا يمكن استبعاد الكفاءة والفعالية عن بعضهما البعض، فالأداء هو نتاج الكفاءة والفعالية، وقد تم استخدام الكفاءة والفعالية لسنوات عديدة من الزمن في قياس الأداء، أي أن:⁴

$$\text{الأداء العام} = \text{تقديرات الكفاءة} \times \text{تقديرات الفعالية}$$

¹ صالح خالص، مرجع سابق، ص: 389

² Allen N. Berger, David B. Humphrey, op.cit, p:254

³ عبد الملوك مزهودة، مرجع سابق، ص: 95

⁴ Gwahula Raphael, op:cit, P:196

إن لتقييم الأداء في البنوك التجارية أهمية بالغة ومنتزادة لما تحظى به هذه البنوك من دور مؤثر في المسار الاقتصادي، ذلك لما توفره من الموارد اللازمة لتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة أولاً، وثانياً لدور عملية تقييم الأداء في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري، ومن ثم الحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخطط لها، لذلك فإن مفهوم تقييم الأداء يعني فحص وتحليل انتقائي شامل لخطط وأهداف وطرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية بهدف التحقق من كفاءة واقتصادية الموارد، واستخدامها أفضل استخدام، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة لها.¹

أو أنه "أداة تستخدم للتعرف على نشاط البنك، مستهدفاً قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المخططة مسبقاً، بغية التعرف على الانحرافات وتحديد أسبابها مع تحديد الوسائل الكفيلة بمعالجتها"² فتقييم الأداء يوضح مظهرين هما:³

الأول: يتعلق بقياس مدى تحقيق الأهداف المقررة أو المخططة، ويعرف بتقييم فعالية الأداء.

الثاني: يتعلق بمدى ملائمة وكفاءة الأساليب التي اتبعت لتحقيق تلك الأهداف ويعرف بتقييم كفاءة

الأداء.

ضمن هذا السياق يمكن القول بأن كفاءة الأداء هو مفهوم يربط ما بين الأداء ومستواه المتحقق، ويطلق على ذلك تقييم الأداء لغرض تحديد الكفاءة التي يتم بها إنجاز الأعمال والمهام المحددة، ويعرف هذا الأخير بأنه عملية لقياس وإصدار الأحكام على نتائج تحقيق أهداف أداء العامل ومقارنة مستوى تأدية الواجبات والمهام الملقاة على عاتقه عن طريق مقارنة الماضي بالحاضر وصولاً لوضع خطة عمل مستقبلية.⁴

نخلص إلى أن مفهوم الأداء أشمل وأوسع من مفهوم الكفاءة، وأن الكفاءة تعبر عن مقياس أو مؤشر للأداء مثلها مثل بقية المقاييس الإنتاجية أو مقاييس الفعالية وغيرها من المؤشرات والمقاييس، لأن عملية قياس الكفاءة للمنشأة هي عملية جزئية في تقييم أداء هذه المؤسسة.

الفرع الثالث: العلاقة بين الكفاءة والفعالية والأداء

يتضح مما سبق أن المفاهيم الوارد ذكرها الأداء، الفعالية، الكفاءة، (هي مفاهيم تعكس الأبعاد المختلفة لعملية إنجاز المهام الوظيفية) من ضمنها العملية الإنتاجية، فإذا نظرنا لها من زاوية إنجاز العمل وتأديته على الوجه المطلوب فإن ذلك يشير إلى الأداء، أما إذا نظرنا من زاوية مدى تحقق الأهداف المحددة فإن ذلك ينسحب على الفعالية، أما إذا كان المنظور يتعلق بالكيفية التي يتم فيها تحقيق هذه الأهداف فإن الأمر في هذه الحالة يتعلق بالكفاءة، أما إذا كانت المسألة قيد الفحص هي تقييم الأداء ومعرفة مدى فعاليته

¹ حورية الهادي مفتاح الفقي، مرجع سابق، ص: 26

² المرجع السابق، ص: 27

³ ساعد ابتسام، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي - التجربة الماليزية نموذجاً - أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص: 8

⁴ صالح خالص، مرجع سابق، ص: 388.

وكفائته فإن ذلك يتضمن ويتعلق بكفاءة الأداء وتقييمه¹، فالكفاءة هي أداء الأعمال بطريقة صحيحة، بينما الفعالية هي أداء الأعمال الصحيحة، لذلك لا بد لنا من معرفة الأعمال الصحيحة وتحديدتها وتعريفها لنتمكن من معرفة أدائها، لذلك فإن الفعالية والكفاءة هي أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة، أي أن الأداء هو الجمع بين الكفاءة والفعالية، حيث ترتبط الفعالية بالقيادة، وترتبط الكفاءة بالإدارة، لذلك فإن الفعالية تتحقق عندما يكون هناك رؤيا واضحة وأهداف وإستراتيجيات محددة، وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة، وعندما يكون هناك فعالية ولا يوجد كفاءة، فإن الرؤى والأهداف لا تجد من يحققها بصورة صحيحة، وفي حالة عدم وجود فعالية ووجود كفاءة فإن الأعمال تتجزأ ولكن بدون وضوح الأهداف.

المطلب الثالث: أنواع الكفاءة البنكية

بالإضافة إلى الكفاءة الإنتاجية فإن جهود قياس كفاءة إنتاج المؤسسات البنكية لمخرجاتها من خلال مدخلاتها قادت إلى تطوير عدد من المفاهيم تتضمن كفاءة الحجم، كفاءة النطاق وهذا ما سنتطرق إليه ضمن هذا المطلب.

الفرع الأول: الكفاءة الإنتاجية

تعرف الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة البنكية بالكفاءة الكلية للتكاليف، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن البنك مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال لإنتاج خدمات بنكية متنوعة، فإن الكفاءة الإنتاجية للبنك لا تختلف عنها في المؤسسة الاقتصادية، ويمكن القول أن الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة البنكية تتحقق عندما تستطيع إنتاج حجم معين من المخرجات بأقل حجم ممكن من عناصر الإنتاج وبأقل تكلفة، أي عندما يحقق الكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية في نفس الوقت.²

أولاً: الكفاءة الفنية أو التقنية:

تقيس قدرة البنك على استعمال مستوى معين من المدخلات لإنتاج أعظم مستوى من المخرجات، أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات من خلال اختيار المدخلات الأقل تكلفة، وبالتالي فإن الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج.

¹ ساعد ابتسام، مرجع سابق، ص: 10

² لمزيد من التفاصيل أنظر:

- ساعد ابتسام، مرجع سابق، ص: 19، 20

- قرشي محمد الجموعي، مرجع سابق، ص: 81-86

ثانياً: الكفاءة التخصيصية

تقيس قدرة البنك على استعمال المزيج الأمثل للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعارها، وتتنخفض الكفاءة التخصيصية عندما تكون نسبة المدخلات المنظورة مختلفة عن نسبة المدخلات المؤدية إلى تخفيض تكلفة المدخلات، وبالتالي تسمح بقياس القدرة على تخصيص المدخلات في النشاطات الأكثر مردودية.

الفرع الثاني: كفاءة الحجم وكفاءة النطاق

أولاً: كفاءة الحجم

ترتبط اقتصاديات الحجم بحجم المؤسسة، فكلما زاد حجم المؤسسة أو أحد عناصرها تنخفض التكلفة الوحودية للإنتاج والعكس صحيح، وتشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير أو عدم التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابت.¹

من ثم فإن اقتصاديات الحجم تمثل أهم عوامل زيادة الأرباح في المؤسسة البنكية، ذلك أن التوسع في حجم المؤسسة وحجم عملياتها يمنحها فرصة الحصول على تكاليف أقل من خلال توزيع التكاليف الثابتة على قاعدة أوسع، فالمؤسسة في الأجل الطويل تستطيع تغيير جميع عناصر الإنتاج التي تستخدمها، أي أنها تستطيع أن تزيد من طاقتها الإنتاجية بنسب مختلفة، ولهذا فإن تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل تصبح كلها متغيرة وتسمح بزيادة حجم المؤسسة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عناصر الإنتاج المستخدمة، ويطلق على هذه الظاهرة مبدأ اقتصاديات الحجم أو مبدأ غلة الحجم، إلا أن هذه الزيادة لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية بل تبدأ في الاضمحلال عند حد معين وهو الحد الذي تبغ عنده المؤسسة الحجم الأمثل، ويتم قياس كفاءة الحجم من خلال غلة الحجم التي تعتبر مقياساً للتغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج ومدى اختلافها عن الواحد، فكلما زادت هذه النسبة عن الواحد دل ذلك على كفاءة الحجم وكلما انخفضت دل ذلك على اللاكفاءة.

فمن الناحية النظرية تسمح وفرات الحجم للمنشآت الكبيرة بتقديم خدمات وتقديم منتجات بمتوسط تكلفة أقل من المنشآت الأقل حجماً، فكلما تغير وارتفع الإنتاج تنتشر تكاليف المدخلات الثابتة على كمية أكبر من الإنتاج وينخفض متوسط التكاليف لكل وحدة.²

ثانياً: كفاءة النطاق:

تعبر وفرات النطاق في المؤسسة البنكية عن مدى قدرة هذه الأخيرة على تنويع منتجاتها، ونقاس من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر معاً.

¹ Jason Allen & Ying Liu, *Efficiency and economies of scale of large Canadian banks*, working paper, Bank of Canada, may 2005, p: 5.

² J. L. Stimpert, Judith A. Laux, *Does Size Matter? Economies of scale In The Banking Industry*, Journal of Business and Economics Research, Vol 9, N 3, The clute institute, USA, 2011, p:48

فلنفرض أن بنك ما ينتج منتجين (أ) و (ب)، فتكون هذه النسبة كالتالي:

$$[\text{تكلفة إنتاج المنتج (أ)} + \text{تكلفة إنتاج المنتج (ب)} - \text{تكلفة إنتاج المنتج (أ+ب)}] / \text{تكلفة إنتاج المنتج (أ+ب)}$$

ولكي يحقق هذا البنك كفاءة وفيات النطاق، لا بد أن تكون هذه النسبة أكبر من الصفر، أي أن تكاليف إنتاج المنتجين معا تكون أقل من مجموع تكاليف إنتاج كل منتج على حدى.

اتجهت البنوك للدخول إلى الأسواق المالية من أجل الاقتراض ووجدت نفسها في منافسة حادة لجذب عملاء جدد بينها وبين باقي المؤسسات المالية وهذا ما أدى بالبنوك إلى توسيع منتجاتها عن طريق تنويع محافظتها المالية والقيام بخدمات حديثة غير الخدمات التي كانت تقوم بها وهي الخدمات التقليدية، وقد استطاعت بفضل هذا التنوع في المنتجات والخدمات تحقيق ما يعرف "بأقتصاديات النطاق"، أي الادخار في التكاليف من خلال استخدام نفس المدخلات لإنتاج عدة أنواع من المنتجات.¹

حيث تقوم وفيات النطاق على المقارنة بين تكاليف الإنتاج لكل منتج على حدى وتكلفة إنتاج مجموعة منتجات، فإذا كانت تكلفة إنتاج مجموعة منتجات أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منها على حدى يقال أن للمؤسسة اقتصاديات النطاق.²

وعليه فإن البنك يستطيع أن يوسع نطاق أعماله ويرفع مجال عملياته البنكية، ويخفض بذلك تكلفته المتوسطة عن طريق تحوله إلى بنك كبير بدلالة مزيج منتجاته، ويرفع حجمه دون الضرورة لفتح مزيد من الفروع بل من خلال توسيع النطاق في المنطقة الجغرافية المتواجد بها، وبالتالي إذا كان بإمكان البنك تحقيق ادخار على مستوى التكاليف من خلال التنويع في الخدمات والمنتجات المقدمة فإن هذا البنك حقق وفيات النطاق.³

¹ Robert De Young, **Measuring bank cost efficiency: don't count on accounting ratios**, financial practice and Education review, USA, 1997, p:29

² ساعد ابتسام، مرجع سابق، ص: 20

³ قريشي محمد جموعي، مرجع سابق، ص: 70

المبحث الثاني: ماهية إدارة الأصول والخصوم ونطاق عملها في البنوك التجارية

تحظى إدارة الأصول والخصوم باهتمام خاص ومتميز لدى مختلف المؤسسات المالية والبنكية، وأصبح ينظر إليها لدى متخذي القرارات والمحللين، باعتبارها أهم الأنشطة التي يلزم القيام بها ومتابعتها لضمان تحقيق معدلات نمو مقبولة، بل وحتى لضمان بقاء المؤسسة ذاتها في السوق في الأجل الطويل. على هذا الأساس تولي البنوك اهتمام خاص للميزانية العمومية لديها من أجل إدارة المخاطر المالية، وتحتمل كافة المخاطر في سبيل تحقيق الربح، فالإدارة السليمة للأصول والخصوم مسألة حاسمة الأهمية لمساعدة هذه البنوك في تقييم المخاطر المالية وإدارتها.

من هذا المنطلق ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، يخصص المطلب الأول لماهية إدارة الأصول والخصوم وتطورها التاريخي، أما المطلب الثاني يتم عرض الإطار العام لإدارة الأصول والخصوم وأهدافها والصعوبات المؤثرة في إدارة البنك لأصوله وخصومه، والمطلب الثالث يقدم أدوار ومسؤوليات لجنة إدارة الأصول والخصوم.

المطلب الأول: إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية (تطورها التاريخي - تعريفها وأهميتها)

نتناول في هذا المطلب عرض تاريخي للمناهج التي تستخدمها البنوك التجارية في إدارة الأصول والخصوم، وتحليل مزايا وعيوب كل منهج، كما سنتطرق لمفهوم وأهمية إدارة الأصول والخصوم.

الفرع الأول: التطور التاريخي لمناهج إدارة الأصول والخصوم

اعتمدت البنوك التجارية عدة مناهج عند إدارة ميزانيتها وقد مرت هذه المناهج بعدة مراحل متمثلة فيمايلي:

أولاً: المرحلة الأولى: منهج إدارة الأصول (مرحلة ما بين الثلاثينات والخمسينات)

يرى البعض أن بداية التطور هو صدور قانون الكونجرس الأمريكي سنة 1933، الذي سمح للنظام البنكي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية أن يضع لوائح منظمة لسعر الفائدة المدفوع على الودائع لأجل، وأن القانون قد صدر ليحد من شدة المنافسة بين البنوك الأمريكية على سعر الفائدة، وذلك بهدف زيادة أرباح البنوك وتقليل المخاطر التي تتعرض لها، بناء على هذا القانون استطاعت البنوك خلال هذه الفترة الحصول على أموال قليلة التكلفة ولكن كانت المشكلة في جانب الأصول وهي كيف يمكن استثمار هذه الأموال.¹

¹ عبد العاطي لاشين محمد منسى، إستراتيجيات إدارة مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بأصول وخصوم البنوك التجارية المصرية، أطروحة دكتوراه في فلسفة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، جامعة القاهرة، 1997، ص: 37.

قبل الستينات كانت إدارة الخصوم أمرا منظما قانونيا، إذ إن معظم البنوك كانت تأخذ التزاماتها على أنها أمر مسلم به، ومن ثم التركيز على تحقيق المزيج الأمثل للأصول والتركيز على إدارة الأصول كان يرجع لسببين:¹

– أن 60% من موارد البنك يتم الحصول عليها عن طريق الودائع القابلة للسحب بالشيكات (ودائع تحت الطلب)، وكانت لا تدفع عنها فوائد ولا تشكل أية ضغوط على البنك، وتعتبرها البنوك متغير خارجي لا يمكن التحكم فيه.

– أسواق القروض لمدة يوم "Over Night Loan" لم تكن تطورت بعد، إذ كان نادرا ما تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض لمقابلة احتياجاتها من النقدية.

ومن أهم ملامح وسمات هذا المنهج مايلي:²

- الاهتمام بتكوين الاحتياطات اللازمة لمواجهة متطلبات السيولة.
- الاهتمام بتجنيد جزء من الأموال المتاحة لدى البنك للاستثمار في الأصول الثابتة مثل المباني والمعدات اللازمة لأداء البنك لنشاطه.
- انخفاض الاهتمام نسبيا بالاستثمارات في القروض والأسهم عالية الربحية وعالية المخاطر، نظرا لأن التوجه الأساسي لدى البنوك تركز على الاهتمام بتوفير السيولة اللازمة لسداد الودائع الخاصة بالعملاء وكسب ثقتهم، أما هدف الربحية فيأتي في المرتبة الثانية وهو الأمر الذي يرجع إلى انخفاض تكلفة الحصول على الأموال.

وتعتبر هذه الطريقة لإدارة الأصول والخصوم طريقة مباشرة وسهلة التطبيق، إلا أنه يؤخذ عليها مايلي:³

- عدم تلبيتها لهدف الربحية والاهتمام بالسيولة أولا.
- لا توجد سياسة واضحة ومستقرة للاستثمار في جانب الأصول.
- لا تقدم حلا فيما يتعلق بالربط بين عوائد البنك ومخاطر سعر الفائدة.

ثانيا: المرحلة الثانية: منهج إدارة الخصوم (مرحلة الستينات):

ترتب على إلغاء القانون الذي أعطى الصلاحية للنظام الفيدرالي وضع أسعار الفائدة، بحيث أصبح يتحدد في ضوء تلاقي قوى العرض والطلب على الأموال في الأسواق الأمريكية، ومع بداية الستينات تأثر الاقتصاد الأمريكي بانخفاض الضرائب وتحولت البنوك كنتيجة لذلك لإدارة خصومها، حيث كانت القروض والاستثمارات مريحة لارتفاع أسعار الفائدة خلال تلك الفترة، مما دفع البنوك إلى البحث عن مصادر للأموال

¹ رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، (الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الحقوق، الإسكندرية، 1999 - 2000، ص: 111.

² عبد العاطي لاشين، مرجع سابق، ص: 38.

³ محمد أحمد لطفى عبد العظيم أحمد، معوقات استخدام البنوك التجارية المصرية للأدوات المالية الحديثة في إدارة الأصول دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2002، ص: 88.

في صورة ودائع مهما كانت تكلفتها لأنها في الغالب أقل من العائد المتوقع على الاستثمار سواء في السندات والأذون الحكومية أو قروض الاستثمار.¹

كان لتزايد الطلب على القروض خلال فترة الستينات والسبعينات وعجز المصادر التقليدية (الودائع) للبنوك عن مواجهة ذلك، أثر على تعجيل انتقال اهتمام إدارات البنوك إلى جانب الخصوم، فقبل لم تكن إدارة الخصوم متطورة واعتبرت البنوك خصومها على أنها ثابتة لا يمكن التحكم فيها بسبب:²

- أن معظم وأغلب موارد البنوك تتألف من الودائع الجارية التي لا يدفع عليها فوائد، بالتالي لا وجود للمنافسة السعرية (أسعار الفائدة على الودائع).

- سوق مابين البنوك لم تكن متطورة، وهذا لمحدودية الحصول على موارد أخرى.

منذ سنة 1960 أصبحت أكبر البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم أكثر الأسواق المالية، إذ بدأت بالبحث عن المصادر اللازمة لتمويل النمو في أصولها المغلة للدخل حسب الحاجة اللازمة للبنك، وهذا ما أعطى مرونة جديدة لإدارة الخصوم، من خلال إصدار شهادات الإيداع بالأسعار السائدة. وقد اتصفت هذه الفلسفة بضعف أساسي، وإخفاؤها في الاعتراف بأن المصادر غير التقليدية التي لجأت إليها لزيادة أصولها ليست بالضرورة متوفرة في كل الأوقات وبأسعار مقبولة، وكان نتيجة لذلك ارتفاع تكلفة اقتناء الأصول التي لم يكن عائدها أحيانا معادلا لتكلفة تمويلها.

فأصبح التركيز خلال فترة الستينات والجزء الأول من السبعينات على إدارة الخصوم كمنهج لإدارة قائمة المركز المالي، فإدارة الخصوم تعني ممارسة البنك لشراء الأموال (شهادات الإيداع، فوائض الحكومات والأوراق المالية والتجارية... الخ)، وإقراضها لتحقيق الأرباح، وانتشر مصطلح إدارة الهامش في إدارة الأصول والخصوم، والاتجاه إلى سياسات مرنة في تسعير الفائدة على القروض والودائع.³

إلا أنه يؤخذ على هذا المنهج بعض الانتقادات منها:

- زيادة حدة المنافسة في جذب الودائع وهو أمر في صالح المجتمع وليس في صالح البنوك.
- احتمال انخفاض حجم السيولة نظرا لزيادة الطلب على القروض.
- يعتمد هذا المنهج على فرض توفر الأموال في المجتمع بتكلفة مقبولة وهو فرض ليس صحيحا في كل الأحوال.

¹ عبد العاطي لاشين محمد منسى، مرجع سابق، ص:38.

² P.Madhu, Sudana Rao, **Asset Liability Management of banks and financial institutions**, <http://riskarticles.com/199/>, consulter le 30/01/2016

³ اتحاد المصارف العربية، بحث في التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهونات، بيروت، لبنان، 2002، ص:64

ثالثاً: المرحلة الثالثة: منهج إدارة الأصول والخصوم (مرحلة السبعينات)

بدأ الاتجاه إلى هذا المنهج في السبعينات، حيث أدى زيادة معدلات التضخم وتذبذب أسعار الفائدة وأسعار الذهب والصرف عالمياً إلى اهتمام البنوك التجارية بإدارة كل من جانبي الأصول والخصوم معاً.¹ شهدت هذه الفترة تذبذبات كثيرة في أسعار الفائدة للعديد من الأسباب أهمها عدم استقرار أسعار عملات الدول الموقعة على اتفاقية بريتون وودز، وبداية التضخم العالمي المصاحبة لأزمة الطاقة العالمية أثناء حرب أكتوبر 1973، وواجهت البنوك خلال هذه الفترة ما يسمى "بتطايير هامش سعر الفائدة"، ومع الركود الاقتصادي العنيف اضطرت البنوك للاهتمام بكلا جانبي الميزانية وظهر منهج إدارة الأصول والخصوم.²

وقد أدى الانتقال من الاعتماد الكلي على الأصول في إدارة السيولة إلى الاعتماد على كل من الأصول والخصوم معاً إلى تغيير هام في تركيبة أصول البنوك التجارية والتزاماتها، ففي جانب الأصول انخفضت أهمية الأصول السائلة وشبه السائلة، لكن في المقابل زادت أهمية القروض، وقد كان من أهم نتائج هذا التحول حدوث تحسن في الأرباح لن يكون متاحاً لو بقي الاعتماد مركزاً على سيولة الأصول فقط.

رابعاً: المرحلة الرابعة: منهج إدارة محفظة الأصول والخصوم (مرحلة الثمانينات حتى الآن)

بدأت البنوك تطبق هذا المنهج منذ بداية الثمانينات، وهو امتداد للمنهج السابق، فقد ازدادت التغيرات البيئية ممثلة في تكنولوجيا المعلومات والقوانين والضوابط الرقابية، تذبذب أسعار الفائدة وضوابط كفاية رأس المال، لهذه الأسباب أصبحت إدارة الأصول والخصوم أكثر صعوبة، وهي الفترة التي بدت فيها البنوك الكبيرة في العالم مهددة بالأزمات بسبب مشكلة المديونية الدولية، فقد شهدت عودة إلى الاهتمام بالسيولة للتعيش مع أزماتها المتوقعة.³

تطور منهج إدارة الأصول والخصوم بحيث أصبح لا يعني مجرد إدارة كل عنصر من عناصر الأصول والخصوم على حدى، ولكن تدار بطريقة متكاملة ومتجانسة، بمعنى كل أصل أو التزام كأحد عناصر الخصوم داخل المحفظة يؤثر على جودة المحفظة ككل، لأن العلاقة ليست علاقة حسابية وإنما علاقة دالية، وعليه تصبح إدارة الأصول والخصوم عبارة عن النظر إلى قائمة المركز المالي ككل وليس كجزء.

بالنظر إلى تطور مناهج إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية يوضح أن كل من هذه المناهج نشأ نتيجة ظروف اقتصادية معينة (تخفيض سعر الفائدة، تخفيض الضرائب، تضخم، كساد، قرارات حكومية)، وبالتالي فإن إتباع منهج معين في إدارة أصول وخصوم البنك ليس مفضل على آخر، وإنما يتحتم على إدارة

¹ الدسوقي حامد أبو زيد، عبد العاطي لاشين، برنامج إدارة الأصول والخصوم مع التأكيد على إدارة الفجوة، مركز البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 1999، ص:2.

² عبد العاطي لاشين محمد منسى، مرجع سابق، ص:40.

³ المرجع السابق، ص:41.

البنك أن تدرس الظروف والقرارات الاقتصادية الخارجية من اتجاهات سعر الفائدة والتضخم والعرض والطلب على الأموال وتستخدم الأسلوب الذي يناسب هذه الظروف.

الفرع الثاني: تعريف إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية

إدارة الأصول والخصوم هي جزء لا يتجزأ من عملية الإدارة المالية لأي بنك تجاري وتهتم بإستراتيجية إدارة الميزانية العمومية التي تنطوي على مخاطر ناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف ووضعية السيولة في البنك، فهذه المخاطر الثلاث تشكل جوهر إدارة الأصول والخصوم، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان، كما تسعى إلى تحقيق عائد مناسب مع المحافظة على فائض من الأصول يكون أكبر من الخصوم، مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات أسعار الفائدة وقدرة البنك على الحصول على العوائد المناسبة، ودرجة الاستعداد لتحمل المخاطر، كما تسمى إدارة الأصول والخصوم بإدارة الفائض.¹

هذا التعريف يبين أن إدارة الأصول والخصوم هي محاولة لمطابقة الأصول والخصوم من حيث:

- أجال الاستحقاق.
- الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة من أجل تخفيض خطر سعر الفائدة وخطر السيولة.
- وتعرف هذه الطريقة بإدارة الأصول والخصوم، حيث تتدخل في مجالات واسعة وتعرف "بأنها وظيفة أو أداة لتسيير المخاطر المالية: مخاطر أسعار الفائدة، السيولة، سعر الصرف وكل ماله علاقة بالدائرة المالية، كذلك تتدخل في إدارة الأموال الخاصة للمنشأة البنكية وذلك بتعريف وتوضيح الأهداف المسطرة، وعليه فإدارة الأصول والخصوم تقوم بإدارة التوازن العام للميزانية.²
- كما يمكن القول أن إدارة الأصول والخصوم هي إدارة عناصر ميزانية البنك بما يغطي جميع مخاطر السوق منها مخاطر تقلبات أسعار الفوائد، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الصرف مع مراعاة الموازنة بين ما يلي:

- صافي دخل الفوائد ويرتبط ببعد محاسبي وزمني وتشغيلي وتكتيكي في الأجل القصير.
- القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وترتبط ببعد اقتصادي إستراتيجي في الأجل الطويل.

وتعرف إدارة الأصول والخصوم على أنها " إدارة توقيت وقيمة التدفقات النقدية في البنوك وإدارة المخاطر المترتبة عليها، وبالتالي فإن عدم التوافق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة متأصل في الخدمات البنكية، لذلك تصبح إدارة الأصول والخصوم إستراتيجية أساسية للبقاء والنمو من خلال التركيز على العلاقة الديناميكية بين أنماط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.³

¹ P.Madhu, Sudana Rao, op.cit, p:6.

² Michel Dubernet , **gestion actif-passif et tarification des services bancaires**, Economica, Paris, 1999, p:291

³ S. S. Satchidananda, D N Prahlad, **Asset Liability Management (ALM) Implementation in Banks**, Working Paper in Centre of Banking and Information Technology, Bangalore, Karnataka, 2006, p:1

يبين هذا التعريف إدارة الأصول والخصوم بأنها عملية تعديل الخصوم البنكية لتلبية متطلبات واحتياجات الأصول (القروض) واحتياجات السيولة ومتطلبات السلامة المالية، لذلك فإن الأصول والخصوم تصبح مهمة حيوية لإدارة البنك ينبغي أن يكون تركيز إدارة البنك هو ربحيته على المدى الطويل.

كما أن إدارة الأصول والخصوم هي "إطار شامل وديناميكي لقياس ورصد وإدارة مخاطر السوق للبنك، وإدارة هيكل الميزانية العمومية (الأصول والخصوم)، أي هي الطريقة التي يتم بها زيادة صافي الإيرادات من الفوائد إلى أقصى حد ممكن ضمن المخاطر العامة (الحالية والمستقبلية)".¹

ويرى (Julien Vintzel) أن إدارة الأصول والخصوم بالبنك تسعى إلى قياس مخاطر أسعار الفائدة والسيولة ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية والتحوط لها، وخاصة المخاطر التي تنشأ عن العمليات التجارية للبنك (القروض، وخطوط الائتمان، ودائع العملاء، حسابات التوفير، وما إلى ذلك).²

كما تتضمن إدارة الأصول والخصوم جانبين:

- إدارة الخصوم فتعنى بالطريقة التي ينتهجها البنك للحصول على هيكل تمويلي مناسب بأقل التكاليف، ويعتمد أساسا على طرق واستراتيجيات فعالة لجذب الودائع بمختلف أنواعها.
- إدارة الأصول تعنى بتوزيع الأموال المتاحة للبنك من مختلف المصادر بين البدائل الاستثمارية المختلفة مثل النقد، والأوراق المالية، القروض، والأصول الثابتة لتحقيق أعلى دخل ممكن ضمن حدود المخاطر المقبولة، إلى جانب المحافظة على سيولة مناسبة لمواجهة أي خروج للأموال دون أي تعديل في جانب الالتزامات.

وتوزيع موارد البنك التجاري بين مختلف أنواع الأصول عملية محكومة بالعديد من الاعتبارات والعوامل منها:

- القيود القانونية والتنظيمية والرقابة الشديدة التي تحدد مقدار الاستثمار وكيفيته في مختلف أنواع الاستثمارات.
 - المحافظة على السيولة كي تقوم علاقة البنك بالمودين والمقترضين على أساس الثقة والاستجابة لمتطلباتهم، إذ على البنك أن يستجيب فورا لطلبات سحب الودائع وبنفس الأهمية، عليه أن يلبي طلبات المقترضين أيضا.
 - تحقيق دخل للمستثمرين على استثماراتهم يتناسب والمخاطر التي يتحملونها.
- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن إدارة الأصول والخصوم هي الإدارة الكفأة لجانب قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وخارج الميزانية وعلى نحو يمكن معه استراتيجيا مواجهة مختلف المخاطر التي

¹ P.Sheela,Tejaswini Bastray, **Asset-Liability-Management- A Comparative Study of a Public and Private Sector Bank**, journal of business and management, Volume No – VIII, January – 2015, Issue – 1, p:42

² Julien Vintzel, **Gestion des Risques Bancaires Gestion actif – passif**, Sciences-Po ,2009-2010, p: 4

تتعرض لها البنوك جراء التغير المستمر في عناصر النشاط داخل البنوك نفسها، والبيئة المالية والبنكية المحيطة بها، فإدارة الخصوم تعنى بدراسة عناصر الخصوم الحساسة للتقلبات في أسعار الفائدة، كذلك أهميتها لتمويل عناصر الأصول بهدف تعظيم الربحية وتخفيض المخاطر.

الفرع الثالث: أهمية إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية

إن الأهمية المتزايدة التي باتت عليها إدارة الأصول والخصوم في الوقت الراهن قد جاءت كرد فعل منطقي للتطورات والأحداث التي تتابعت أو تراكمت خلال العقود الماضية والتي تمثلت في:¹

- ضعف الرقابة على البنوك مما أدى إلى ارتفاع درجة العسر المالي.
- ارتفاع حدة المنافسة بين البنوك المحلية والأجنبية، ومع المؤسسات المالية داخل الإطار الإقليمي للدولة.
- التوسع الهائل في وسائل الدفع الإلكتروني والذي نتج عنه العمل البنكي الإلكتروني.
- التوسع في تقديم الخدمات المبتكرة، وهذا من شأنه رفع درجة المخاطرة التي تتعرض لها البنوك كالمشتقات المالية.
- التطورات التكنولوجية مما قد يترتب على تلك التطورات ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة شراء المعدات والماكينات الحديثة متعددة الخدمات، كالصراف الآلي، الأدوات والبرامج الحاسوبية ذات التكنولوجية المتطورة.

ويعود زيادة الاهتمام بإدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية إلى أسباب عديدة منها:²

1) ضيق هوامش الفائدة بسبب المنافسة المتزايدة بين العديد من المؤسسات المالية التي أخذ كل منها يوسع في خدماته ومنتجاته لاقتحام الأسواق التقليدية للمؤسسات الأخرى، فقيام البنوك التجارية باقتحام سوق الإقراض المتخصص، وقيام مؤسسات الإقراض المتخصصة بتقديم العديد من الخدمات التقليدية للبنوك التجارية هي أمثلة واضحة على هذا التوجه.

2) تزايد اهتمام العملاء بنوعية الخدمة التي يريدونها وكفاءة تقديمها مع توفر بدائل للاختيار فيما بينها، أثر في تكلفة الودائع وتركيبها، كما أثر في توزيع الأصول، وفي الوقت نفسه أدى إلى زيادة النفقات من غير الفوائد المدفوعة بشكل أسرع من زيادة الربح من غير الفائدة، مما أدى في النهاية إلى زيادة العبء على دخل البنك.

¹ دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص: 138

² خالد الزعبي، إدارة الموجودات والمطلوبات، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، 2009، ص: 2

(3) تزايد المخاطر بسبب المنافسة، فقد وجدت البنوك نفسها مجبرة على القبول بمخاطر أعلى لتحسين هامش الربحية، كذلك تزايدت مخاطرها الائتمانية لتوسعها في الإقراض لعملائها الحاليين لصعوبة إيجاد عملاء جدد، كما أدى إلى ارتفاع كلفة الأموال وانخفاض مردود الخدمات البنكية.

(4) أدى انتقال البنوك التجارية من بيئة لا توجد فيها منافسة مباشرة من المؤسسات المالية الأخرى إلى بيئة تسودها المنافسة الشديدة بين العديد من هذه المؤسسات ويسودها التغيير المستمر في الظروف الاقتصادية إلى زيادة مخاطر عملها، كما أدى إلى ارتفاع تكلفة الأموال وانخفاض عائد الخدمات البنكية، أي الانخفاض في أسعار الخدمات وارتفاع تكلفة الأموال، وتدني نوعية بعض الديون بسبب الظروف الاقتصادية، أمكن إدراك مدى التقلص الذي حدث على دخول البنوك.

(5) إدراك البنوك بأن سلامة الاستثمارات والقروض وحدها أصبحت لا تكفي لضمان نجاح البنك، بل هناك حاجة قوية للتأكد من أن هامش الفوائد أيضا كافية لتحقيق دخل مناسب، هذا الأمر خلق حاجة إلى قيام البنوك بتحليل الهوامش المتحققة من كل منتج ومن كل عميل، كما خلق الحاجة إلى أن يصبح البنك أكثر اختيارا بخصوص الأنشطة التي سيمارسها.

(6) النمو في المنتجات المالية الجديدة مثل النمو في المنتجات المتداولة في الأسواق الموازية مقابل الأسواق النظامية أو المنتظمة، كذلك المستقبلات والخيارات.

(7) نمت أهمية إدارة الأصول والخصوم على مر السنين، وقد اهتمت بشكل خاص منذ الثمانينات بتوجيه هامش الفائدة الصافي، وهو ما يحققه البنك بفضل الفرق بين المعدل الذي يقرضه ومعدل الفائدة الذي يحصل عليه، ولذلك فإن الاهتمام بمخاطر أسعار الفائدة هو عنصر رئيسي في دور إدارة الأصول والخصوم، ولكن الأزمة التي حدثت في الصناعة البنكية سنة 2007 غيرت اهتمام إدارة الأصول والخصوم ووضعت مخاطر السيولة أولى اهتماماتها، وأصبحت تشارك في الوقت الحاضر في إعادة تصميم النماذج البنكية: الأنشطة الخاصة بالعملات الأجنبية، والتغيرات في شروط منح القروض للحد من مخاطره، والتركيز على جمع الموارد المستقرة مثل ودائع الأفراد.¹

¹ Séverine Loubecher, *La Gestion actif-passif au cœur des nouveaux modèles bancaires*, Revue Banque Stratégie, N:311, Février 2013, Paris, p:3

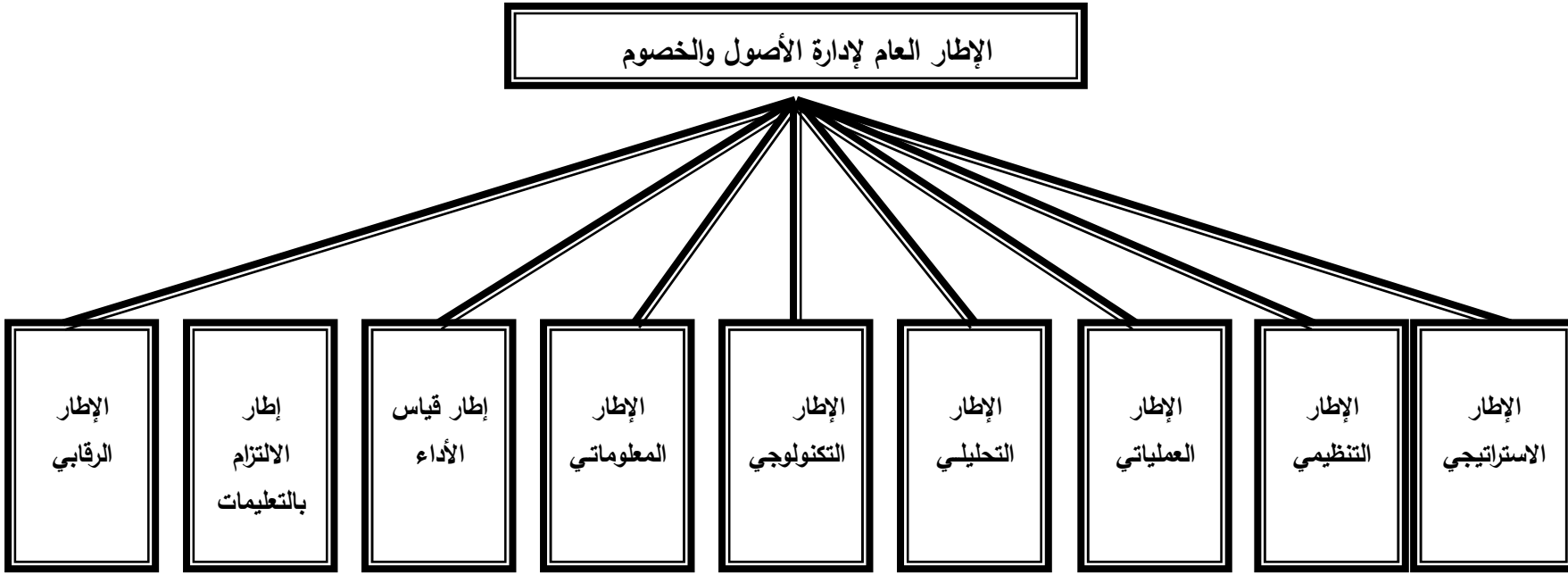
المطلب الثاني: صياغة الإطار العام لإدارة الأصول والخصوم وأهدافها وصعوباتها

إن المبادئ الخاصة بإدارة الأصول والخصوم تنطبق على كل البنوك على حد سواء، في الوقت الذي تختلف فيه كيفية عمل هذه المبادئ بناءً على البيانات المتوافرة، ولكي تكون إدارة الأصول والخصوم فعالة وناجحة يلزم أن تتضح عناصرها الأساسية ويجري ربطها في إطار شامل ومتكامل، كما تسعى البنوك لتحقيق أهداف جراء إدارتها لأصولها وخصومها، وفي نفس الوقت تواجهها صعوبات، وهذا ما سنحاول التعرض له بإيجاز في هذا المطلب.

الفرع الأول: صياغة الإطار العام لإدارة الأصول والخصوم

تعمل البنوك في إطار يشتمل على تسعة عناصر متكاملة ومتراصة، يمكن استعراضها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): الإطار العام لإدارة الأصول والخصوم



المصدر: رياض أسعد، إدارة الموجودات والمطلوبات، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن، 2009، ص:67.

وفيما يلي وظائف واهتمامات كل إطار من أطر إدارة الأصول والخصوم وفق مايلي:¹

1. الإطار الاستراتيجي **Strategic**: وفق هذا الإطار يتم:

- تحديد مستوى المخاطرة المقبولة.
- مدى وجود توازن من عدمه بين تقلبات صافي دخل الفوائد والقيمة السوقية.
- مدى وجود ترابط مناسب بين الأصول والخصوم وبنود خارج الميزانية.

2. الإطار التنظيمي **Organizational**: هنا يلزم التأكد من استكمال القضايا التنظيمية التالية:

- لجنة الأصول والخصوم: بتحديد كل اللوائح وأعضاء اللجنة وكل المهام.
- اللجان الفرعية: بتحديد أهداف هذه اللجان ومدى ارتباطها بلجان أخرى.
- مجموعة دعم لجنة الأصول والخصوم: بتحديد تركيبها ووظيفتها وتقديم التقارير.
- إمكانية دعوة خبراء من غير الأعضاء: بصورة منتظمة أو لقضايا محددة.
- وجود لجان الأصول والخصوم إقليمية وعلى مستوى البلد والمقر الرئيسي.

3. الإطار العملي **Operational**: يهتم هذا الإطار بـ:

- وضع سياسة مكتوبة بعناية تحدد التوجه الواضح لوظيفة إدارة الأصول والخصوم.
- تحقيق هذه السياسة متطلبات الاختصار والوضوح وخطط الوقت وسلامة العلاقات الوظيفية والمرجعيات.
- تحديد إجراءات مفصلة بالمسؤوليات المحددة لمختلف قطاعات العمل.

4. الإطار التحليلي **Analytical**: يتم الاهتمام بالقضايا التالية:

- مناهج التحليل الرئيسي وحدود ومعوقات كل تحليل.
- تحليل الفجوة وتحليل الأجال وتحليل القيمة الخاضعة للخطر.
- المحاكاة.

5. الإطار التكنولوجي **Technological**: وفيه يتم بحث ومعالجة القضايا التالية:

- فاعلية أنظمة الربط بين الأصول والخصوم.
- مدى ملائمة أنظمة (إدارة الأصول والخصوم) ونوع المخاطر المعتمدة في البنك.
- دقة توفر البيانات والإحصائيات الخاصة بالفروض والودائع وبقية العناصر في الميزانية.
- الحاجة لتطوير أنظمة المعلومات الحالية أو تبني أنظمة جديدة، وفي هذه الحالة يتم تحليل التكاليف والمنافع بين تطوير الأنظمة القائمة وشراء أنظمة جديدة.

6. إطار تدفق تقارير المعلومات: **Information Reporting**: وفيه يتم بحث ومعالجة القضايا

التالية:

¹ رياض أسعد، إدارة الموجودات والمطلوبات، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 68-76

- من يتلقى المعلومات المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم ومعدل تكرارها، وبأي مستوى من التفصيل.
- هل يعتبر حجم المعلومات المتدفقة وأنواعها مناسبة وضروريا للمهمات التي يؤديها من يتلقاها.
- هل هناك توازن بين مستوى ندرة وتوفر المعلومات المطلوبة.

7. إطار قياس الأداء Performance Measurement:

- وفق هذا الإطار يتم بشكل رئيسي تحديد وقياس مستويات الأرباح المتحصل عليها.
8. إطار الالتزام بالتعليمات Regulatory Compliance: يوضح هذا الإطار فيما إذا كان هناك تقيد بالتعليمات الصادرة بالنسبة لمتطلبات العمل والتوقعات والقواعد الاسترشادية التالية:
- رأس المال المخاطر وتبرير المخاطر التي تتحملها المؤسسة.
 - تعليمات كفاية رأس المال والالتزام بتعليمات السيولة.
 - كفاية وكفاءة جهود الرقابة.

9. الإطار الرقابي Control: وفق هذا الإطار يتم بناء الإطار وجداول العمل بالنسبة لكل من التدقيق الداخلي والمراجعة، والتدقيق الخارجي وتحديد برنامج معتمد لتأمين التقيد بالتعليمات واللوائح الداخلية.

وتكمن مهام إدارة الأصول والخصوم من خلال:¹

1. المهمة الأولى تشمل مراقبة التوازن للميزانية من خلال الوصول إلى توازن البنود الأساسية في الميزانية، وسياسة النمو المتبعة في البنك ترتبط بطبيعة الاستخدامات والموارد، والسياسة الاستثمارية المتبعة في البنك تحدد حجم الأصول الثابتة، وأن نسب الاحتياط والحذر تلعب دورا رئيسيا في بناء الميزانية من خلال فرض حد أدنى من رأس المال والمحافظة على حدود معينة من السيولة، وأن إدارة الأصول والخصوم تهدف إلى التوصل إلى بناء ميزانية للبنك بمفردات متوازنة بحيث يتم تعظيم الربحية قدر الإمكان وتصغير معدل الخطر قدر الإمكان أيضا.

2. المهمة الثانية: تتعلق بضمان أن تقع الأخطار التي يتعرض أو سوف يتعرض لها البنك ضمن الحدود المرسومة من قبله، ومن هنا يجب على البنك أن يعمل على تقييم هذه الأخطار بشكل دوري وأن يخصص لها أداة للقياس، وهذه الأداة تكون متناسبة مع كل مفردة أو عملية يجريها.

وتقوم لجنة إدارة الأصول والخصوم بمهمة إدارة المخاطر على النحو التالي:¹

¹ سيف الدلي، أهمية إدارة الموجودات والمطلوبات وأثرها في القطاع المصرفي: العراق نموذجا، المؤتمر العربي العراقي، مقال منشور على الموقع: http://www.inciraq.com/pages/view_page.php?id=10659 consulte le 10/07/2015

- المخاطر المرتبطة بالسيولة: من خلال:
- مراقبة السيولة وإدارة العمليات والنشاطات التي يباشرها البنك، والتي تشمل الخدمات التمويلية والتمويل في حالة الطوارئ، وغيرها من أدوات قياس السيولة التي تراها لجنة إدارة الأصول والخصوم مهمة وفعالة.
- الموافقة على تحمل مخاطر السيولة عن طريق مراجعة كيفية قيام البنك بالوفاء بالتزاماته، والتي تؤثر على أرباح البنك ورأس المال والعمليات الداخلية.

- المخاطر المرتبطة بمعدل الفائدة

- متابعة ومراقبة إدارة المخاطر المرتبطة بمعدل الفائدة والنشاطات التي يباشرها البنك.
 - متابعة ومراقبة قدرة البنك على تحقيق العوائد في ظل تغير معدلات الفائدة والتقلبات المحتملة في معدل الفائدة السوقي.
 - متابعة ورصد متغيرات السوق وأحواله بشكل عام والتركيز على الآثار المترتبة على معدل الفائدة بشكل خاص، إلى جانب وضع إجراءات احترازية للحد من المخاطر التي قد تهدد ربحية البنك.
- المخاطر المرتبطة برأس المال: وتشمل:

- مراقبة المركز الرأسمالي للبنك وكيفية إدارته وذلك لضمان الحفاظ على قوة رأس المال وفقا للمتطلبات التنظيمية والتوجيهات الإدارية.
- مراقبة ومتابعة تخصيص رأس المال وفق الأعمال المختلفة التي يباشرها البنك.

- المخاطر السوقية:

- مراقبة ومتابعة إدارة الاستثمارات والتي تشمل عمليات الشراء والبيع وإعادة توجيه الاستثمارات، بما في ذلك متابعة تقارير الإدارة المرتبطة بالملكية (الأسهم) وسندات الدين.
- متابعة ومراجعة وضع محفظة الأوراق المالية (السندات)، حيث تشمل عملية المتابعة الإطلاع على أداء الأوراق المالية وارتفاع الأسعار وانخفاضها، فضلا عن متابعة كافة القرارات التي تتخذها الإدارة.
- استعراض المخاطر المالية الكبيرة التي تواجه البنك بشكل عام، وتلك التي تواجه المحافظ الاستثمارية على وجه الخصوص ومتابعة الخطوات التي تتبعها الإدارة لمراقبة والتحكم في مثل هذه الأخطار.
- الموافقة على أهداف إعداد المركز المالي (الميزانية العمومية).

3. المهمة الثالثة: التعرف على قدرة البنك المالية على امتصاص الخسائر المتوقعة، فإدارة الأصول والخصوم تسعى إلى المحافظة دوما على تحقيق المعايير الموضوعية من قبل البنك من خلال إدارة الأخطار

¹فينكتش كالور، إدارة الأصول والخصوم في القطاع المصرفي، متاح على الموقع:

<http://www.emiratesreview.ac/ar/?p=3393> , consulte le 11.04.2017

التي يمكن أن يتعرض لها ومن خلال تخصيص رأسمال كاف لمواجهة هذه الأخطار، مع المحافظة على ربحية الأصول ورأس المال.

الفرع الثاني: أهداف إدارة الأصول والخصوم

تسعى إدارة الأصول والخصوم إلى تحقيق العديد من الأهداف:¹

(1) تهدف إدارة الأصول والخصوم إلى تعظيم درجة التوافق والارتباط بين متغيرين (الربحية والخطر)، فهذان المتغيران يعتبران عنصرين أساسيين عند اتخاذ أي قرار في البنك، فكل بنك يملك دالة منفعة تعكس تفضيلاته المتعلقة بالربحية والخطر، وكل توفيق بين الأصول والخصوم يولد معدلا معيناً من الربحية ويعرضها لمستوى معين من الخطر.

(2) تسعى إدارة الأصول والخصوم إلى تحقيق التوازن بين الموارد المالية كرأس المال البنك وودائعه وبين استخدامات الموارد المالية كالقروض وغيرها، فهذه الإدارة تسعى إلى توزيع علمي دقيق للموارد المالية بين أصول سائلة وقروض واستثمارات مختلفة، كما أنه يجب الانتباه إلى أن الموارد ذات الآجال المتوسطة والطويلة يتم إقراضها لآجال متوسطة وطويلة، والموارد ذات الآجال القصيرة يتم استخدامها أو إقراضها لآجال قصيرة، فلا يجوز مثلا الاعتماد على ودائع تحت الطلب للقيام بتقديم قروض ذات آجال متوسطة، وبالتالي يجب على القائمين في البنك فهم طبيعة الموارد فهما عميقا ليتمكنوا من إتباع سياسة استثمارية متوازنة.

كما أن لإدارة الأصول والخصوم أهداف أخرى تتمثل في النقاط التالية:

- (1) المحافظة على استمرار صافي دخل الفوائد والعمل على زيادته من خلال الحصول على أكبر عائد من منح القروض والاستثمار في الأوراق المالية.
 - (2) تعظيم ثروة المساهمين (بتتمية زيادة الأرباح الاقتصادية والمحافظة على القيمة الاقتصادية لمحفظة حقوق الملكية وزيادتها)
 - (3) الحفاظ على مستويات السيولة الكافية.
- وللوصول لهذه الأهداف على البنوك أن تتبع الطرق التالية:²
- البحث على المقترضين الذين يدفعون أسعار فائدة عالية وضمان سددهم للقروض ومدى مقدرتهم المالية (عن طريق الفحص الانتقائي للمقترضين).
 - شراء أصول مرتفعة العائد بأقل مخاطرة.
 - تنويع المخاطر (عن طريق تنويع إستحقاق الأصول، تنويع ملكية الأصول، تنويع القطاعات... الخ)، وتجنب التخصص.

¹ سيف الدلي، مرجع سابق، ص: 3

² Mishkin, Monnaie, Banque et marchés financiers, Pearson Education, 2004, p: 99

- إدارة السيولة عن طريق الاحتياطات الفائضة، الأوراق المالية التي تصدرها الدولة (احتياطات ثانوية) مع الأخذ بعين الاعتبار التوليفة (سيولة، عائد).

من خلال ماسبق يمكننا القول إن من أهداف البنك الرئيسية ضبط مستوى تعرض البنك للأنواع المختلفة من المخاطر من خلال الدراسة والرقابة والتحليل لمختلف عناصر الأنشطة في جانبي الميزانية، بمعنى أن تكون البنوك قادرة على تحديد مستويات الخطر التي يمكن استيعابها والتعامل معها من أجل الوصول إلى معدلات العوائد أو الدخل المستهدفة، فليس هدف إدارة الأصول والخصوم أن تمنع البنك عن تحمل الخطر، وإنما التعرف الدقيق إلى مستويات هذا الخطر والمقدرة على التعامل معه ايجابيا، فعدم التعرض للمخاطر يعني عدم تحقيق أية عوائد مقبولة، فليس الهدف إلغاء الخطر وإنما الهدف إدارته بنجاح.

الفرع الثالث: الصعوبات المؤثرة في إدارة البنك لأصوله وخصومه

تواجه البنوك صعوبات تؤثر في نشاطها حين تقوم بدور الوساطة بين الدائنين والمدنيين لديها، ومن المصاعب:¹

أولاً: السيولة والاستحقاق:

إن التباين بين طبيعة الأصول والخصوم من حيث السيولة والاستحقاق من بين الصعوبات التي تواجهها البنوك، حيث إذا كانت الأصول ذات سيولة سريعة واستحقاق قصير الأجل، بينما تكون خصوم البنوك ذات سيولة بطيئة واستحقاق طويل الأجل يدعو البنوك لمراقبة وضع السيولة باستمرار، ومن ضمن وسائل الحماية المتاحة الاحتفاظ باحتياطي مناسب.

ثانياً: المخاطر:

إن الالتزامات التي تترتب على البنوك اتجاه المودعين تكون قليلة المخاطر، بينما التزامات العملاء (المقترضين) من البنوك تكون ذات مخاطر أكبر، وعلى البنوك أن تحتاط وتتجنب الخسائر التي قد تلحقها من عمليات الإقراض أو الاستثمار في الأوراق المالية، وتقلل البنوك من هذه المخاطر من خلال التنوع في محفظتها الائتمانية والاستثمارية، مع تجنب التمويل والاستثمار المرتبط بمخاطر عالية، ومع أخذ الضمانات الكافية على عمليات القروض والتسهيلات التي تمنحها.

ثالثاً: الملاءة:

يكون البنك بحالة الملاءة إذا كان قادراً على الإيفاء بجميع ديونه، وهذا يعني بقاء أصوله أكثر من الخصوم، والعكس هو الإفلاس وتختلف مشكلة الملاءة عن مشكلة السيولة، فقد يكون البنك بحال ملاءة وفي الوقت نفسه يعاني من مشكلة السيولة إذا لم يستطع تسهيل بعض أصوله بسرعة ودون خسارة لكي يتمكن من الوفاء للمودعين في الوقت المناسب.

¹ خالد الزعبي، مرجع سابق: ص: 14.

رابعاً: الربحية:

مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية الرئيسية للسيولة والمخاطر المرتبطة بالإقراض والاستثمار، فإن البنوك تهدف للربح من نشاطها، لذلك عليها أن تأخذ عامل الربحية على أهمية مساوية لعوامل السيولة والمخاطر.

المطلب الثالث: لجنة إدارة الأصول والخصوم

يعتبر بناء جهاز تنظيمي فاعل لإدارة الأصول والخصوم الأساس الأول لإمكانيات نجاحها في القيام بمهامها، وبدون ذلك فإنه لا يمكن للبنوك أن تنتظر الكثير من إدارة الأصول والخصوم مهما كانت الكوادر القائمة عليها نشيطة أو عالية المستوى.

وأول عناصر النجاح في هذا الشأن تكمن في إنشاء لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يشيع استخدام اصطلاح ALCO (Asset Liability Committee) للدلالة عليها، وفي الواقع شهدت السنوات الأخيرة توسيعاً في نطاق مسؤولياتها وقاعدة أعضائها، بينما كان أعضاؤها في الماضي يأتون أساساً من دوائر الخزينة والاستثمار في المؤسسات المالية والبنكية، فإنها قد امتدت حالياً لتشتمل على أعضاء يمثلون أنشطة العمليات المختلفة ووحدات الإنتاج، والأقاليم التي تمارس المؤسسة فيها نشاطها.

الفرع الأول: دور ومسؤوليات لجنة إدارة الأصول والخصوم

كثيراً ما تكون لجنة الأصول والخصوم هي نفسها فريق الإدارة العليا للبنوك أو مجموعة فرعية منها، ووفقاً لمستوى تطور الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة والمتطلبات التنظيمية المحلية، فإنه يمكن أن تكون لجنة الأصول والخصوم على مستوى مجلس الإدارة أو على مستوى الإدارة العليا وأن يشارك فيها أعضاء من مجلس الإدارة.

بشكل عام هناك حاجة إلى تشكيل لجنة تنفيذية أكثر دون تدخل الإدارة العليا للبنك، وترأس لجنة إدارة الأصول والخصوم على أعلى مستوى في البنك¹، ولذلك ينبغي أن يكون أعضاؤها على دراية وافية بالعمليات اليومية للبنك، وإستراتيجيتها التمويلية، وتوقعات النمو، ومنتجات القروض والودائع².

ينبغي على لجنة الأصول والخصوم أن تضمن اجتماع المديرين من كلا جانبي الميزانية العمومية (رئيس القروض أو العمليات والمدير المسؤول عن منتجات الودائع، والمدير المالي والذي يكون عادة مسؤولاً عن التفاوض بشأن الموارد التمويلية الجديدة)، اجتماعاً منتظماً وإدراكهم أن اتخاذ إجراءات على جانب من الميزانية العمومية يؤثر على جانبها الآخر، والمخاطر المالية العامة التي تتعرض لها البنوك، وفي حال

¹ Julien Vintzel, op.cit, p:16

² كارلا بروم، إدارة الأصول والخصوم لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع، واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء،

العدد 55، 2009، ص: 32

تحديد مستوى تقبل المخاطرة، على لجنة الأصول والخصوم التأكد من أن المنتجات أو مصادر التمويل الجديدة لن تزيد من تعرض البنوك لمخاطر سعر الصرف الأجنبي أو أسعار الفائدة أو السيولة.

تقوم لجنة الأصول والخصوم بما يلي:¹

- 1) التوصية بحدود ونسب وأهداف فيما يتعلق بمخاطر كل من السيولة وأسعار الفائدة وسعر الصرف الأجنبي لغرض اعتماد مجلس الإدارة وبما يتماشى مع مستوى تقبل المخاطرة بالبنك.
- 2) ضمان وجود سيولة كافية دائما للوفاء بالتزامات البنك التي حان أجل استحقاقها وتوقعات نموها، وكذلك وجود سيولة احتياطية لاستخدامها في الحالات الطارئة.
- 3) عقد اجتماعات شهرية أو اجتماعات متكررة حسبما يلزم لاستعراض حالات التعرض للمخاطر، بما في ذلك الاتجاهات الحادثة منذ بداية السنة حتى تاريخه أو الفروق الشهرية الكبيرة، أو أي بواعث قلق أو الحاجة إلى تغيير الحدود أو المؤشرات.
- 4) مناقشة وتحديث إستراتيجية وتكاليف التمويل.
- 5) مناقشة أي تغيير في السياسة الداخلية أو التغييرات التنظيمية الخارجية التي تؤثر على إدارة المخاطر المالية للمؤسسة.
- 6) استعراض أية أدوات أو مصادر تمويل جديدة، والتأكد من تضمينها تقارير إدارة الأصول والخصوم تضمينا صحيحا.
- 7) مناقشة وإدارة أية مسائل خاصة بالموارد البشرية تتعلق بإدارة المخاطر المالية.

وتقع مسؤولية إدارة الأصول والخصوم على دائرة الخزينة بالبنك على وجه التحديد، يدير مكتب إدارة الأصول والخصوم التابع لمديرية الخزنة ويتم وضع نتائج تحليل الميزانية العمومية مع التوصية في اجتماع لجنة الأصول والخصوم من قبل أمين الخزينة، حيث يتم اتخاذ قرارات هامة للحد من المخاطر وتحقيق أقصى قدر من العائدات.²

وتحدد لجنة إدارة الأصول والخصوم العديد من المعايير، التي تسير وفقا لها إدارة الخزينة وتقوم لجنة ALCO بتحديد تكلفة الموارد وتسعير الخدمات التي تمثل مقياسا لمدى كفاءة الخزينة، وتعتبر إدارة الأصول والخصوم بالعملة المحلية والعملات الأجنبية من أهم مسؤوليات واختصاصات الإدارة العليا بالبنوك، وتوجه اللجنة المزيد من العناية لثلاث عوامل تتمثل فيما يلي:

- إدارة التدفقات النقدية.

- حساسية سعر الفائدة.

¹ المرجع السابق، ص: 32

²Managing core risks Of Financial Institution, Asset Liability Management” Industry Best Practice”, report of Bangladesh Bank, 14 July 2005, p:04

- السيولة.

كما تهتم لجنة الأصول والخصوم بما يلي:

- تخصيص السيولة النقدية عن طريق دراسة حجم العمليات المستقبلية المتوقعة بغرض الاحتفاظ بالحد الأدنى من النقدية وذلك لارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالنقدية، ويتم تقدير حجم العمليات المتوقعة عن طريق مراجعة حجم العمليات التي تمت في الماضي من جانب، والتوقعات المستقبلية من جانب آخر، باعتبار أن وجود حجم كبير معطل من النقدية ينتج عنه فقدان عوائد بنكية، بينما الاحتفاظ بحجم نقدي ضئيل أو حجم لا يغطي الاحتياجات الفعلية يؤدي إلى اضطرار البنك إلى اللجوء لبيع أصول لديه (سندات، أذون خزانة... الخ) مقابل سيولة في وقت غير ملائم، أو اقتراض سيولة نقدية من سوق المال بأسعار مرتفعة ومن الممكن أن يكون الاقتراض من السوق غير متاح في كل الأوقات.
- المفاضلة بين توزيع الأصول بين الاستثمارات والقروض في ضوء الأهمية النسبية لكل من الأرباح، المخاطر، السيولة، العائد، وذلك لتحقيق التوازن المرغوب من البنك وتخطط اللجنة السياسة الإقراضية للبنك في ضوء حجم السيولة النقدية والسيولة الاحتياطية المستثمرة في أصول مالية تتميز بارتفاع درجة سيولتها ولكنها قليلة العائد نسبياً عن العائد المتحقق من القروض والسلفيات الممنوحة للعملاء.
- الالتزام بلوائح وتعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بالالتزامات القانونية للبنك وكذلك الفهم الدقيق لعناصر المخاطر التي يتضمنها النشاط البنكي.¹
- متابعة التدفقات النقدية للقروض والتسهيلات طبقاً لمواعيد استحقاقها، وأيضاً دراسة إمكانية الارتباط بقروض وتسهيلات جديدة وفقاً للموقف العام لسيولة البنك من العملات المختلفة ومدى توافر المصادر البديلة لتغطية السيولة.
- تسعير القروض وقياس المدى الأمثل للعوائد المحققة منها.

الفرع الثاني: دورية اجتماعات لجنة ALCO

تعتمد المواعيد الدورية لاجتماعات هذه اللجنة على حجم المؤسسة المالية ومستوى تعقيد عملياتها، بينما تكون اجتماعاتها أسبوعية في بعض البنوك فقد تكون نصف شهرية أو شهرية أو كل ربع سنة لدى مؤسسات أخرى، كما قد تعقد اجتماعات لجنة ALCO يومياً في المؤسسات البنكية العملاقة التي يكون لها حضور عالمي في عدد من الأسواق العالمية، ويكون لديها قاعدة متسعة جغرافياً من العملاء من مختلف الأنشطة يهتمون ببناء مراكز متميزة بعملات مختلفة في أسواق الاستثمار والمشتقات، ويعتمد مستوى مركزية أو لامركزية العمل لدى لجنة ALCO على طبيعة الأنشطة والامتداد الجغرافي وقدرات الكوادر والأوضاع التشريعية القائمة، وفي الواقع نجد أن المؤسسات العملاقة العاملة في عدد من القارات ومراكز النشاط المالي

¹ report of Bangladesh Bank, op.cit, p:9

والبنكي يكون لها لجنة ALCO في كل مركز جغرافي هام، وذلك مع تصور إمكانية اختلاف مستوى تركيبة كل لجنة عن الأخرى.

وبما أن إدارة الخزينة هي المسؤولة في المقام الأول عن إدارة الأصول والخصوم، فإن أمين الخزينة أو الرئيس التنفيذي يكون (رئيس لجنة الأصول والخصوم)، وتتكون اللجنة من الموظفين الرئيسيين التاليين للبنك:¹

- الرئيس التنفيذي / العضو المنتدب.

- رئيس دائرة الخزينة / الحسابات المركزية.

- رئيس الشؤون المالية.

- رئيس الخدمات البنكية للشركات.

- رئيس الخدمات البنكية للأفراد.

- رئيس الائتمان.

- الرئيس التنفيذي للعمليات / رئيس العمليات.

وتتطلب أنشطة إدارة الأصول والخصوم تفصيلاً بالبيانات التي يلزم تجهيزها لاجتماعات لجنة إدارة الأصول والخصوم، وتظهر القائمة التنوع الكبير في هذه البيانات، وشمولها لتلخيص كافة الأنشطة مدعومة بالأرقام والنسب والمعايير والمقارنات اللازمة بين البنك وباقي البنوك المنافسة، وكذلك بين ما كان مخططاً له وما كان عليه الواقع، أي ما تم تحقيقه فعلاً. وسنلخص مجمل البيانات المطلوب تجهيزها للجنة إدارة الأصول والخصوم في الجدول الموالي، وهذه البيانات عامة تخص كل بنك بغض النظر عن حجم عملياته وأنشطته.

¹ Bangladesh Bank, op.cit, p: 10

الجدول رقم(2): قائمة البيانات المطلوب تجهيزها للجنة ALCO

قائمة البيانات المطلوب تجهيزها للجنة ALCO	
(1)	بيانات مخاطر سعر الفائدة ونتائج تحليل الفجوة، والمحاكاة، والآجال المرجحة، والقيمة الخاضعة للخطر.
(2)	البيانات المالية الجارية، والتاريخية، والمتوقعة.
(3)	تقرير مقارن: يتضح فيه الأصول أو الخصوم اللازم إبرازها أو عدم إبرازها، وأسعار المنتجات البنكية للمؤسسات المنافسة، وذلك لتقييم سياسات التسويق والتسعير.
(4)	تقرير الأسعار والمبالغ الخاصة بتغيرات صافي دخل الفوائد.
(5)	تقرير النسب الأساسية: الربحية، السيولة، كفاية رأس المال... الخ
(6)	تقرير مركز السيولة: المركز النقدي، تركيبة الآجال للأصول والخصوم قصيرة الأجل.
(7)	تقرير المقارنة بين ما كان مخططا وما عليه الواقع مع قياس لمعدل نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف الموضوعية

المصدر: رياض أسعد، إدارة الموجودات والمطلوبات، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن، 2009، ص:12

وعليه تبرز أهم اختصاصات اللجنة فيمايلي:¹

- إدارة الهيكل التمويلي للبنك ووضع الخطط البديلة لأدوات التوظيف والأوعية الادخارية،
- الوقوف على مركز السيولة، وتطوير سياسة إدارة السيولة وفقا لتطورات السوق.
- وضع السياسات الخاصة بإدارة مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف ودراسة الفجوات، وبحث ما يلزم من استخدام أدوات التحوط اللازمة لدرء مخاطر تقلبات السوق والمخاطر المالية ومخاطر الاستثمار ومخاطر الائتمان وكافة أنواع المخاطر الأخرى.
- مراجعة أوضاع الإقراض والتوظيف والاستثمار من جهة، وتدبير الموارد والقاعدة الرأسمالية من جهة أخرى، مع تعديل ما يلزم لمسايرة التغيرات.
- العمل مع الإدارات المختلفة بشأن تنمية الموارد والاستخدامات.
- دراسة السيناريوهات الخاصة بإعادة التسعير سواء للموارد أو الاستخدامات.
- الوقوف على معدل تكلفة الأموال وأسباب ارتفاعه.

¹ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك - منهج علمي وتطبيق عملي-، الطبعة الثانية، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2008،

المبحث الثالث: هيكل الأصول والخصوم في البنوك التجارية وأسس توظيفها

إن إدارة الميزانية العمومية هي على وجه التحديد إدارة لجانب الأصول وجانب الخصوم معاً، وتوجيه العناية والاهتمام المناسبين لكل منهما، فنجاح البنوك التجارية في تحقيق أهدافها يتوقف على قدرتها على إدارة أصولها وخصومها معاً، وقدرتها على تنمية مواردها المالية وتوجيه هذه الموارد نحو استثمارات تمكنها من تعزيز ربحيتها وتعظيمها.

وفق ما سبق ذكره سيتم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب، جاء المطلب الأول لعرض هيكل (بنود) أصول وخصوم البنوك التجارية، أما المطلب الثاني سنتطرق إلى الموازنة بين السيولة والربحية بغرض ترشيد إدارة الأصول والخصوم، وفي المطلب الثالث سيخصص للنظريات التي درست الصعوبات في إدارة أصول وخصوم البنوك التجارية.

المطلب الأول: هيكل أصول وخصوم البنوك التجارية

تشمل الأصول القروض والأوراق المالية والاحتياطيات، بينما الخصوم هي البنود التي يدين بها البنك لشخص آخر، بما في ذلك الودائع والاقتراض، بالإضافة إلى رأس المال البنك. فإدارة الأصول والخصوم تهدف إلى فهم طبيعة الموارد المالية وتصنيفها وفق معايير معينة ليتمكن البنك من استخدامها في مجالات استثمارية مختلفة، وهذا لتحقيق أفضل توفيق بين نسبة السيولة والربحية.

الفرع الأول: هيكل الخصوم للبنوك التجارية

تتقسم بنود الخصوم إلى مصدرين هما: مصادر التمويل الداخلية ومصادر التمويل الخارجية.

أولاً: مصادر التمويل الداخلية

تتكون الموارد المالية للبنوك التجارية عادة من العناصر التالية:

1) رأس المال المدفوع: يشار إلى رأس المال أحياناً باسم "صافي القيمة" أو "حقوق الملكية"، فرأس المال البنكي هو الأموال التي يتم جمعها إما عن طريق بيع أسهم جديدة في البنك أو التي تأتي من الأرباح المحتجزة التي يحققها البنك من أصوله بعد خصم الخصوم.¹

ويعد رأس المال المدفوع، الأموال التي يدفعها المساهمون والتي يبدؤون أعمالهم منها، وتشكل النواة الأولى لموارد البنك والعامل الأهم من عوامل التمويل الداخلية، فقد ازداد حجم رأس المال الخاص بالبنوك التجارية عبر تطورها التاريخي وبشكل خاص في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة زيادة حجم العمليات البنكية التي تقوم بها البنوك التجارية، إلا أن أهمية رأس المال محدودة ونسبية مقارنة بإجمالي الأصول، حيث يستغل كوسيلة لتوفير متطلبات السيولة، كما يمثل عنصر حماية أو هامش أمان بالنسبة للمودعين، وأيضا العنصر

¹Van Gaasbeck, *Introduction to Bank Balance Sheets, Money & Banking*, California State University - Sacramento, p:2

الأساسي في تمويل شراء المباني والتجهيزات التي يستغلها البنك في نشاطه لأن الأموال الثابتة لا تمول بالودائع.¹

ويختلف رأس المال المدفوع عن رأس المال المصرح به والذي تذكر قيمته في النظام الأساسي للبنك، وعموما التشريعات البنكية تنص على وضع حدود دنيا لرأس المال المدفوع، ففي بعض الأحيان يسمح بسحب جزء من رأس المال المدفوع لمواجهة خسارة ما أو لتلبية غرض إستثماري معين وينبغي عدم المغالاة ورفع قيمة رأس المال بدرجات كبيرة وذلك بسبب:

- ✓ أن البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة، وإنما يعتمد على أموال الآخرين المودعين بالدرجة الأولى على خلاف المشروعات الصناعية التي تعتمد على أموالها الخاصة.²
- ✓ إن زيادة رأس المال الممتلك تؤدي في الغالب إلى تخفيض نسبة الربح السنوي (العائد على رأس المال)، أي أنها تؤثر بصورة سلبية على نسبة الأرباح إلى رأس المال الممتلك، لأن الأرباح التي تتحقق للمساهمين ستقسم على عدد أكبر من الأسهم.³

(2) **الإحتياطيات:** تمثل المصدر الثاني من المصادر الداخلية، وتدعم المركز المالي للبنك، تقتطع سنويا من الأرباح الصافية للبنك، ويمكن التمييز بين نوعين من الإحتياطيات:

- **الإحتياطيات القانونية (الإجبارية):** هي إحتياطيات يلتزم البنك بالاحتفاظ بها كنسبة مئوية من أرباحه الصافية وفقا لنص قانوني يفرضه البنك المركزي، ويستمر الاقتطاع حتى تتساوى قيمة الإحتياطيات مع قيمة رأس المال المدفوع.

- **الإحتياطيات الإختيارية:** يشكلها البنك التجاري من تلقاء نفسه دون أي التزام قانوني، يتم تكوينها وفقا لحجم نشاطه ونظامه، وهذا لغرض تدعيم المركز المالي له، أو في حالة حدوث انخفاض أو خسارة في أصوله، وعادة تتضمن القوانين التي تحكم عمل البنوك أسس وقواعد لتكوين الإحتياطيات، بحيث لا تتجاوز نسبة معينة تحددها القوانين من رأس المال البنك.⁴

وهناك إحتياطيات لا تظهر في ميزانية البنك ولا في سجلاته تسمى الإحتياطيات السرية، عادة تكون في شكل:⁵

- تقدير قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بأقل من قيمتها الحقيقية بشكل واضح وكبير.

¹ بن فرج زونية، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص: 109

² إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 253

³ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 192

⁴ ماجد تحسين رجب، مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعايير الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص: 24

⁵ محمود سحنون، الاقتصاد النقدي المصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص: 77

- تكوين احتياطي معتبر للزبون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه.
- تكوين احتياطي معتبر للزبون المعدومة.

(3) الأرباح المحتجزة (غير موزعة): هي مبالغ تحتفظ بها إدارة البنك من الأرباح، ويرى البنك أن الضرورة تقتضي عدم توزيع أرباح للمساهمين في سنة معينة، أو الاكتفاء بتوزيع جزء منها، ومن ثم فإن الأرباح المتبقية تضاف إلى الموارد الدائنة للبنك لمواجهة المقتضيات الإضافية للأمان التي قد يرى البنك ضرورة لها وفقا لطبيعة أنشطته، ويمكن للبنك توظيف هذه المبالغ لتعظيم ربحيته وزيادة قوته الإيرادية.

(4) المخصصات: عبارة عن أرصدة مرتبطة بمخصصات، مثل مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها أو مخصصات خسائر محفظة الأوراق المالية.

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية

تمثل الجانب الأكبر من موارد البنك التجاري ومصادره الهامة التي يمول بها مختلف نشاطاته ومهامه المتعددة، وتتكون المصادر الخارجية بشكل عام من المصادر التالية:

1) الودائع البنكية:

أ) تعريف الوديعة البنكية

تعرف الوديعة البنكية "بأنها التزام على البنك اتجاه الآخرين، ومجموع الودائع يشار إليه بالخصوم الإيداعية"¹، وتكون في شكل نقدي أو قيم منقولة، ففي حالة إيداع نقدي، البنك يتصرف بهذه الوديعة لقاء الاعتراف بالدين، أما في حالة الإيداع في شكل قيم منقولة تبقى الوديعة ملك الزبون ويتولى البنك تحصيل قيمتها أو فائدتها في تواريخ الاستحقاق.

كما تعرف الوديعة على أنها "كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة الأجل على سبيل الحفظ أو التوظيف"².

يبين هذا التعريف البعد الزمني بين عملية الإيداع والسحب وهي مهمة بالنسبة للشخص المودع، فمن خلاله يتم تحديد الفائدة المتحصل عليها، وهي مهمة كذلك بالنسبة للبنك، إذ على أساس المدة يقدر مدى التوظيفات اللازمة لهذه الأموال، وأضاف أن المودعين عبارة عن أفراد، هيئات سواء كانت (بنكية، مؤسساتية).

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص التعريف التالي:

الودائع عبارة عن دين في ذمة البنك، يتم بمقتضاه دفع مبلغ نقدي أو قيم منقولة من طرف أفراد أو هيئات سواء عامة أو خاصة ويتم تداولها عن طريق وسيلة من وسائل الدفع مثل الشيك.

¹ عبد المنعم راضي، فرج عزت، اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص:104

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:25

ب) أهمية الودائع:

للودائع أهمية كبيرة في النشاط البنكي سواء من وجهة نظر البنوك التجارية أو الاقتصاد ككل أو من الأفراد أو المؤسسات، فهي تفتح آفاق واسعة أمام كل الأطراف وتتيح لهم فرصة تحقيق الأهداف المرجوة المتعلقة بالسيولة والربحية والأمان، وتتجسد هذه الأهمية في أن عملية الإيداع من قبل الأفراد تعتبر أداة جيدة للحفاظ على النقود من الضياع والسرقة خاصة عند تأدية عملياتهم أو أنشطة تحتاج لمبالغ ضخمة، فصاحبها معرض إلى خطر السرقة عند حملها ويمكن تجنب هذا الخطر باستعمال الشيكات في سداد الالتزامات أو أية وسيلة أخرى تقدمها البنوك مقابل الإيداع النقدي وهنا يتحقق هدف الأمان، بالمقابل يحصلون على مكاسب مالية تتمثل في الفوائد المدفوعة من طرف البنك، وهي غير متوفرة عند حيازة النقد في خزائنه الخاصة، كما يحتفظ العملاء بشكل دوري على كشوفات لحساباتهم تتضمن كل المدفوعات والإيداعات في حساباتهم، وهذه الكشوفات أو البيانات ذات أهمية بالغة لتنظيم القيود المحاسبية للمتعاملين، ويمكن الرجوع إليها كمستند لإجراء المدفوعات والمقبوضات، كما تعتبر الودائع أهم مصادر أموال البنوك وأقلها تكلفة مقارنة مع تكاليف الاقتراض، سواء من البنوك التجارية بعضها مع البعض أو من البنك المركزي، ويعود الانخفاض في تكلفة الودائع في كون أغلبها ودائع جارية.

فالودائع تسمح للبنوك التجارية بوظيفة منح الائتمان وتوسيعه، كما ينتج عن ذلك عملية خلق نقود الودائع التي تعتبر من أهم الأسس التي تقوم عليها سياسة الودائع، فقلة الودائع تعرقل النشاط الاقتصادي وعرقلة دوران عجلة الاقتصاد لكونها موردا مهما للبنوك أو للاقتصاد، فكل الجهات تلجأ للبنوك للاقتراض منها سواء كانت جهات حكومية كالدولة فتسعى للاقتراض لتمويل مشاريعها التنموية، أو جهات خاصة كالمقاولين والأفراد.

إضافة إلى ذلك، تسهل الودائع التسيير النقدي للاقتصاد من دون وجود توترات نقدية معيقة للنمو المنتظم، ومن شأن ذلك أن يدفع إلى زرع الثقة في نفوس المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا منتجين أو مدخرين أو مستهلكين.¹

ج) تصنيفات الودائع البنكية: يمكن تصنيف الودائع إلى:

➤ تصنيف الودائع وفقا لأجل الاستحقاق

- الودائع تحت الطلب:

هي الودائع التي يمكن سحبها في أي لحظة من الزمن دون إخطار البنك مقدما، ولا يتقاضى العميل في مقابل إيداعها أي فائدة، ويمكن سحبها بموجب أوامر يصدرها المودع إلى البنك ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص آخر يعينه المودع في الأمر الصادر منه للبنك وقد يتم الدفع لأي شخص آخر يظهر هذا

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 29.

الأمر باسمه¹، كما أن الودائع تحت الطلب تشكل مصدراً أساسياً لسيولة البنوك، فكلما زادت الأهمية النسبية لها إلى إجمالي الودائع كان على البنك أن يولي اهتماماً لاعتبار السيولة، أما إذا كانت الأهمية النسبية للودائع الثابتة أكبر من الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي الودائع اطمأن البنك أكثر لمركز لسيولته وبإمكانه توجيه جزء أكبر من موارده نحو مختلف التوظيفات والاستثمارات²، وقد استحدثت البنوك العديد من الخدمات المتعلقة بخدمة هذه الودائع مثل قيامها نيابة عن العميل بسداد كافة التزاماته الدورية (تسديد فواتير المياه والكهرباء والهاتف)، وتسهيل مهمة العميل في الإيداع والسحب في غير أوقات العمل الرسمية (خدمة بطاقة الصراف الآلي ATM)³.

وتحسب البنوك عموماً تكاليف الخدمات لضمان أن قيمة الودائع ذات الصلة تعوضها عن تلك التكلفة وتوفر هامش ربح، ويتم ذلك عن طريق احتساب رسوم الخدمة التي تمثل التكلفة الفعلية مضافاً إليها هامش الربح، وتعوض هذه الرسوم بالكامل أو جزئياً من خلال أرباح القروض كل من رسوم الخدمة وأرصدة الأرباح هي أسعار تنافسية، وهو ما يمثل قيمة الأموال للبنك، وتعكس التكلفة الصافية للخدمات المقدمة (للمودعين) التكلفة النقدية لهذه الودائع، ويكون البنك الأكثر نجاحاً هو الذي يمكن أن ينتج الخدمات المطلوبة بأقل تكلفة وبالتالي يسوق خدماته بأقل سعر ويحافظ على هامش ربح كاف، ومما له أهمية مماثلة في اجتذاب الودائع تحت الطلب الرغبة في الإقراض⁴.

- **الودائع لأجل:** هي التي لا يحق للعميل السحب منها إلا بعد انقضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقاً مع البنك، وينتقاضى صاحب الوديعة فائدة تعادل فترة بقائها لدى البنك، ويتضح أن السحب لأجل يناسب الزبون الذي يتنازل عن السيولة الحاضرة والطلب عليها في المستقبل وفقاً لظروفه.

- **الودائع بإخطار:** تختلف عن ودائع لأجل، وذلك بقيام العميل المودع قبل السحب بمدة معينة بإشعار البنك برغبته في ذلك ولا يتطلب انقضاء مدة معينة، وعليه يحتفظ البنك بقدر كافي من السيولة لمقابلة السحب عليها وأسعار الفائدة تكون منخفضة مقارنة مع الودائع لأجل.

- **الودائع الادخارية:** تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير وادخار حقيقية نظراً لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منها، فأصحاب هذه الودائع يحصلون على فوائد معتبرة، تعتبر عوائد توظيف حقيقية للأموال وتعكس الطبيعة الادخارية لهذه الودائع، ومقابل هذه التكلفة التي يراها البنك مرتفعة نسبياً مقارنة بما يدفعه مقابل الودائع لأجل فإنه يضمن بقاء الأموال بحوزته لفترات طويلة، الأمر الذي يفتح أمامه المجال لاستخدامها في منح القروض ذات الأجل الطويل⁵.

¹ عبد السلام لفته سعيد، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي عشر، بغداد، 2006، ص: 4.

² محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص: 203.

³ باسل جبر حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004)، رسالة ماجستير، كلية التجارة،

قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2006، ص: 29.

⁴ K. Selvavinayagam, *Financial Analysis Of Banking Of Banking Institutions*, Investment Centre Division, Rome, Italy, June 1995, p:4

⁵ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 27.

- **الودائع المجمدة:** هي مبالغ نقدية يودعها أصحابها لتغطية عمليات بنكية يقوم بها البنك لحسابهم أو قد تكون نتيجة قيام جهة معينة مثل مصلحة الضرائب بالحجز على بعض أرصدة عميل ما لصالحها.¹

➤ **تصنيف الودائع حسب مصدرها:** تنقسم إلى:

- **ودائع أجنبية:** وتشمل ودائع البنوك الأجنبية الموجودة خارج الوطن تحتفظ بها في البنوك الموجودة داخل البلد لتسهيل المعاملات، إضافة إلى ودائع غير المقيمين ولديهم حسابات في البنوك المحلية سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية.

- **ودائع محلية:** تشمل ودائع القطاع الخاص من أفراد في بنوك محلية وودائع القطاع العام التي تشمل حسابات الحكومة والمؤسسات العامة، كما أن البنوك تحتفظ بودائع في حسابات لدى بعضها البعض.

➤ **تصنيف الودائع حسب النشاط الاقتصادي للمودع:** إن النشاط الاقتصادي للمودعين له أهمية بالغة في تغيير حجم الودائع لدى البنوك، لذلك يمكن تصنيفها وفق ما يلي:

- **ودائع المشروعات التجارية:** تتميز بتقلب أرصدها وفقاً لظروف النشاط التي تقوم به، لذلك ينبغي على إدارة البنك دراسة أوضاع وظروف المؤسسات التجارية حتى يمكن التعرف على توقيت السحب المتوقع للودائع ووضع السياسات التي تتلاءم وظروف هذه المشروعات من حيث السيولة المطلوبة واستثمار هذه الودائع.

- **ودائع المنشآت الزراعية:** ترتبط حركتها بالدورة الزراعية، أي بمواسم الزراعة، فتزداد الأرصدة لدى البنوك عند بيع المحاصيل والعكس يحدث في بداية موسم الزراعة، غير أن هذا النوع من الودائع غير مهم بفضل وجود بنوك متخصصة في هذه المجالات.

- **ودائع المشروعات الصناعية:** ترتبط عملية الإيداع والسحب بالدورة الإنتاجية مثل تمويل المشتريات، المواد الخام، دفع الأجور من جهة وتحصيل الذمم والمستحقات من جهة أخرى، ويستجيب هذا النوع من الودائع لدوافع المواعمة بين اعتبارات السيولة والربحية.

- **ودائع المهن الحرة:** تتعلق بودائع المحامين والمقاولين... الخ، وتتميز بتزايدها باستمرار مما يسمح للبنك باستثمار الجزء الثابت منها.

- **ودائع المؤسسات الخدمية:** تخص ودائع نشاطات النقل والفندقة، فهذا النوع من النشاط يحتاج إلى مبالغ طائلة، ومن أجل الاستثمار لذلك يستوجب رسم سياسة السيولة واستثمار ودائع هذا النوع من الفئات.

➤ **تصنيف الودائع وفقاً لمنشئها:** يمكن تمييز نوعين من الودائع:

- **ودائع حقيقية:** تتمثل في الودائع غير الوهمية التي يودعها الأفراد فعلاً بغية الحصول على فائدة أو المحافظة عليها بغية التوفير والادخار.

¹ إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص: 256

- **الودائع المشتقة:** تسمى أيضا ودائع ائتمانية، فالبنك لا يقوم بمنح المقرض نقودا وإنما يمنحه الحق في سحب شيكات عليه، ومن ثم تتشأ للمقرض وديعة لدى البنك بمقدار القروض المتفق عليها.

(2) **التزامات أخرى والاقتراض:** وهي مصادر أخرى لموارد البنوك التجارية، وتتمثل في:¹

➤ **الالتزامات الأخرى:** هي مبالغ قد تكون مستحقة لشركات تابعة، أو مستحقات ضريبية لم يتم دفعها، أو أرباح أسهم لم توزع بعد، أو بعض الالتزامات المترتبة على البنك اتجاه الدائنين في وقت إعداد الميزانية، وهي عادة مبالغ ضئيلة جدا مقارنة بمجموع ميزانية البنك.

➤ **الاقتراض:** قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض أو من البنك المركزي عند حاجتها للتمويل لعدم كفاية مواردها الذاتية المتاحة، ويعتبر البنك المركزي مصدرا أساسيا من مصادر التمويل عن طريق تقديم قروض للبنوك التجارية، وبضمان أصولها أو بإعادة خصم ما لديها من الأوراق التجارية، وهي بذلك تعتبر التزامات، وغالبا ما تكون مؤقتة وقد تزداد في مواسم وأوقات معينة لزيادة الطلب على القروض من قبل عملائها، وفي حالة عدم تلبية البنوك الأخرى لطلب الاقتراض من البنك، يلجأ إلى البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض، وعلى البنك المركزي الاستجابة أو الرفض حسب السياسة النقدية المنتهجة من طرفه.

➤ **اتفاقيات إعادة الشراء:** تتم عادة بين البنك التجاري وباقي البنوك الأخرى أو تجار الأوراق المالية، وتعني بيع أصل مالي باتفاق إعادة شرائه في وقت لاحق محدد بسعر يتفق عليه مقدما، وقد يكون هذا الاتفاق ليوم أو لأشهر، أي أن معظمها اتفاقيات قصيرة الأجل، كما أن درجة المخاطرة فيها محدودة لأنها مغطاة بأوراق مالية حكومية.²

(3) **سندات دين طويلة الأجل:** تعتبر من المصادر الخارجية الحديثة للأموال في البنوك، تصدر ليكتتب فيها الأفراد والمؤسسات، فأصحاب السندات لهم الحق في الحصول على قيمة سنداتهم قبل حملة الأسهم العادية والممتازة في حالة التصفية وبعد حقوق المودعين، كما تأخذ أشكال من بينها سندات قابلة للتحويل إلى أسهم ممتازة وفقا لشروط الإصدار.

¹ بالاعتماد على:

- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر الأردن، 2011، ص:89.
- بن فرج زوينة، مرجع سابق، ص:111.
² محمد مصطفى السنهوري، مرجع سابق، ص:206.

ثالثاً: العوامل المحددة لهيكل الخصوم في البنوك التجارية

تعتمد البنوك التجارية عند اتخاذها لأي قرار بزيادة مواردها المالية إلى المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة، والتي تتأثر بمجموعة من العوامل هي:

(1) الربحية: من المعروف أن زيادة اعتماد البنك على تمويل استثماراته من خلال أموال الغير يؤدي إلي تعظيم ثروة الملاك، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توظيف هذه الموارد التوظيف الملائم عن طريق إيجاد قنوات استثماريه مريحة.

(2) المخاطر: إن هدف تعظيم ثروة الملاك تتطلب التوفيق بين فرص العائد المرتفع والمخاطر، فعندما يفكر البنك زيادة موارده المالية، عليه أن يأخذ بعين الاعتبار جانب المخاطر، إذ أن لجوء البنك التجاري في زيادة موارده المالية بالاعتماد على مصادر الأموال الخاصة (الذاتية) يؤدي إلي زيادة ملءة رأس المال، ولكن اعتماد البنك على أموال الغير من أجل تنمية موارده المالية يقلل من هذه الملءة، وبالتالي تزداد مخاطر رأس المال.¹

(3) تكلفة الأموال: تتمثل تكلفة الودائع في معدل الفائدة الصريح والضماني الذي يدفعه البنك للمودعين، أما تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة فتتمثل في تكلفة الفرصة البديلة للمستثمرين، أي تتمثل في العائد الذي كان يمكنهم الحصول عليه لو أنهم استثمروا أموالهم في أوجه استثمار بديلة تنطوي على نفس درجة المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في صناعة البنوك، ومن المؤكد أن ذلك العائد الذي يمثل تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة بالنسبة للبنك يفوق تكلفة الودائع، أما بالنسبة لتكلفة الاقتراض فمن المتوقع أن تفوق تكلفة الودائع لأن المقرضين عادة ما يتعرضون لمخاطر أكبر، فإذا ما أفلس البنك فإن حقوق الدائنين تأتي في المرتبة التالية بعد المودعين.

(4) الطاقة الاستثمارية: المقصود هنا حجم الأموال المعدة للاستثمار، فعادة ما تنص التشريعات البنكية على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بحد أدنى من الودائع لدى البنك المركزي كاحتياطي نقدي قانوني، ومن المعروف في العادة أن نسبة الاحتياطي المفروضة على ودايع التوفير ولأجل تكون أقل من تلك النسبة المفروضة على الودائع الجارية، وبالتالي تكون الطاقة الاستثمارية لودائع التوفير ولأجل أكبر من تلك التي توفرها الودائع الجارية.²

(5) أجل الاستحقاق: بشكل عام تفضل البنوك الودائع ذات الأجل الطويل وذلك لأنها تمكن البنك من توظيف هذه الودائع في استثمارات مربحة دون أن تتعرض لاحتمالية السحب المفاجئ لهذه الودائع، ومن هنا نلاحظ أنه كلما شكلت الودائع لأجل وودائع التوفير نسبة كبيرة من موارد البنك، كلما أدى إلى زيادة توظيف واستثمار أعلى نسبة ممكنة من موارده، لأن هذه الودائع تتمتع بقدر كبير من

¹ خميس محمد سعيد، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الربحية في البنوك التجارية الفلسطينية بهدف تحسين الأداء دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص:33

² منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص:144.

الاستقرار وتوفير مرونة تمويلية لا توفرها الودائع الجارية التي لا يمكن توظيفها في استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل بسبب عدم استقرار هذه النوع من الودائع نتيجة لاستحقاقها عند الطلب.

6) سمعة البنك: والتي تشير إلى مراعاة عدم تعريض سمعة المركز المالي للبنك التجاري للتشكيك، فقد يظن البعض أن لجوء البنك إلى الاقتراض من البنك المركزي يعتبر مؤشراً على ضعف سيولته، ولذلك قد لا يفترض اللجوء إلى هذا النوع من التمويل إلا في حالات الضرورة القصوى، ويلجأ بدلاً من ذلك إلى تمويل احتياجاته من السيولة للقيام بعملياته المختلفة، إما من خلال التركيز أكثر على سياسة جذب الودائع، أو من خلال بيع بعض أوراقه المالية التي تتكون منها محفظته الاستثمارية في السوق المالي.

الفرع الثاني: هيكل الأصول في البنوك التجارية

تشكل سياسة توظيف الأموال الشق الثاني والأكثر أهمية للبنوك التجارية، وتقوم بهذه المهمة بمراعاة السمات الثلاثة: الربحية، السيولة، الأمان والتي تميزها عن غيرها من منشآت الوساطة المالية، حيث إن هذه السمات تعكس جوهر العمل البنكي في الحياة الاقتصادية.¹

وتوضح لنا جهة الأصول لميزانية بنك تجاري طبيعة الأعمال التي يزاولها البنك، حيث تستعمل البنوك الأموال التي حصلت عليها من الودائع والاقتراض ومن المساهمين، في أنواع متعددة من الأصول التي تحقق الربح، بدرجات متفاوتة تتناسب عكسياً مع سيولتها وتنقسم الأصول إلى:

أولاً: الأصول ذات السيولة الكاملة

1) النقدية: تعتبر النقدية من أكثر الأصول سيولة، ويقوم البنك بالاحتفاظ بها لمقابلة احتياجاته اليومية أو استخدامها كرسيد يسمح لها بتبادل الخدمات مع البنوك الأخرى، والإدارة الجيدة للنقدية تعني تلبية الرصيد النقدي إلى الحد المطلوب كاحتياطي دون الإخلال بمتطلبات السيولة.² وتشمل النقدية ما يلي:

- **النقدية في خزانة البنك:** تشمل كافة العملات التي يمتلكها البنك سواء كانت عملات وطنية أو أجنبية، يحتفظ بهذا النقد لمواجهة احتياجات التشغيل، وطلبات السحب النقدي ودفع النفقات النقدية، وتحاول البنوك أن تجعل هذا البند في حده الأدنى لارتفاع تكاليف الاحتفاظ به ولعدم تحقيقه للدخل.
- **الأرصدة لدى البنك المركزي:** يشمل هذا البند ما يلي:

- تحدد القوانين النقدية والبنكية نسبة معينة كاحتياطي نقدي قانوني من ودائع العملاء.
- فوائض الودائع لدى البنوك التجارية من أجل تحقيق دخل.
- الودائع الجارية لمواجهة عمليات المقاصة والقيود اليومية.

¹ باسل جبر حسن أبو زعيتر، مرجع سابق، ص: 25.

² محمد مصطفى السنهوري، مرجع سابق، ص: 132.

- الأرصدة لدى البنوك المحلية والأجنبية:

أو ما يسمى بأرصدة الحسابات الدائنة لدى البنوك الأخرى، تكون في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى، وهي المبالغ المستثمرة في سوق ما بين البنوك لتحقيق الدخل ولمواجهة متطلبات العمل والسيولة عند الحاجة.

ثانياً: الأصول ذات السيولة المرتفعة:

يطلق على مكونات هذا البند الاحتياطي الثانوي، حيث يغلب على هذه الأصول اعتبار السيولة أكثر من الربحية، فرغم أن البنك يقوم بتوظيفها، إلا أن توظيفها قصير الأجل في العادة، وذلك على النحو التالي:

- **محفظه الأوراق المالية قصيرة الأجل (الاستثمارات):** تتكون هذه المحفظة عادة من أدون الخزينة والسندات الحكومية، حيث يتم الاستثمار في هذا البند الذي يتكون في غالبيته من الأوراق المالية الحكومية، لتحقيق غايتين هما: العائد والسيولة.

فأدون الخزنة الصادرة عن الحكومة تتراوح أجالها بين شهر وثلاثة أشهر، ويستطيع البنك التجاري بيعها إلى البنك المركزي قبل موعد استحقاقها متى شاء، ولذلك فهي أصل عالي السيولة، كما أنها تشمل أيضاً السندات قصيرة الأجل التي يتم تداولها في الأسواق المالية والبورصات العالمية، والتي تصدرها شركات المساهمة العملاقة وتتمتع بتصنيفات عالمية عالية وأجال استحقاقها قصير، ويمكن بيعها في أي وقت في السوق المالي، وهي أصول عالية السيولة أيضاً.¹

- **السلفيات:** وهي ائتمان قصير الأجل موجه نحو الأنشطة سريعة الدوران سواء كانت للمؤسسات الفردية أو الشركات المساهمة، ونظراً لقصر فترتها الزمنية فإن البنك يوزعها على فترات متقاربة بين عملائه المختلفين وبذلك تعد أصلاً عالي السيولة.

ثالثاً: الأصول ذات السيولة المنخفضة أو الجامدة: وهي الأصول المخصصة لأغراض تحقيق عوائد عالية، ومن ثم فإن البنك يسعى لتوظيفها في أغراض ذات مدة زمنية أطول من سابقها، فيتمكن المقترض من الاستفادة منها على نحو أفضل مع الاستعداد لدفع عائد أكبر، وقد يكون هذا التوظيف في مجال نشاط استثماري تنموي يقوم به البنك، سواء قام به على أفراد أو بمشاركة الغير، ومن أمثلة هذه الأصول:²

- **القروض والجاري المدين متوسطة وطويلة الأجل:** وهي القروض التي تمنح للمقترضين سواء أفراد أو شركات، وتمثل أصول قليلة السيولة فلا يمكن للبنك التجاري أن يطلب من المقترضين تسديد هذه القروض إلا عند استحقاقها، فهناك صعوبة في تحديد الحجم الأمثل للقروض الممنوحة من طرف البنك بالنسبة لمجموع موارده، الواقع يتطلب تحليل الطلب على الائتمان للعملاء الحاليين والمرقبين، سلوك

¹ باسل جبر حسن أبو زعيتر، مرجع سابق، ص:32.

² المرجع السابق، ص:36.

المودعين، حجم رأس المال والموارد الذاتية ومتطلبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها، وتغيرات معدلات الفائدة المتوقعة، فكل هذه العوامل تتغير من وقت لآخر، بالإضافة إلى أن هذه العوامل متداخلة فيما بينها مما يؤدي إلى صعوبة تحديد بدقة الحجم الأمثل للقروض.¹

- **الأوراق المالية غير المتداولة:** تلجأ البنوك أحياناً للاستثمار في أسهم بعض الشركات لفترات طويلة الأجل، فالبنوك التجارية تسعى في حال وجود فائض نقدي لديها لتملك أسهم شركات تجارية بغرض الاستثمار طويل الأجل، أي بغرض الاستفادة من توزيعات أرباح تلك الشركات على مدار سنوات مالية متعددة، أو قد تلجأ إلى الاستثمار في أسهم شركات مساهمة غير متداولة في الأسواق المالية وذلك بهدف الاستفادة من توزيعات الأرباح المتوقعة خلال تملكها لها، وهذه الأسهم غالباً ما تكون ذات سيولة منخفضة، وذلك لصعوبة تحويلها إلى نقدية لعدم وجود أسواق تداول لها.

- **الاستثمارات في الأصول الثابتة:** هذه الاستثمارات تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي:

أ - **أصول ثابتة بغرض الاستخدام:** هي أصول يمتلكها البنك بغية استخدامها في ممارسة أعماله البنكية مثل (مبنى البنك والأثاث والأجهزة والخزائن...الخ)، وهي أصول عديمة السيولة (جامدة) يصعب على البنك تحويلها إلى نقدية.

ب - **أصول ثابتة بغرض الاستثمار:** قد تلجأ البنوك إلى تملك أصول ثابتة من أراضي ومباني وعقارات بغرض بيعها في المستقبل للحصول على أرباح مجزية تتناسب مع المخاطر التي تحملها هذه الاستثمارات.

ج - **أصول ثابتة آلت إلى البنك نتيجة تعثر بعض المقترضين:** هي الأصول التي تمثل الضمانات للتسهيلات الائتمانية الممنوحة آلت للبنك نتيجة تعثر بعض المقترضين، فنقوم البنوك بامتلاكها بغية بيعها وتحقيق أرباح مناسبة لها خاصة أنه يمتلكها بأثمان رخيصة.

بناءً على ذلك على البنوك التجارية عند بناء هيكل أصولها مراعاة النقاط والمتغيرات التالية:²

- توفير متطلبات الاحتياطي القانوني.
- تكوين الاحتياطيات الوقائية أو قاعدة الاحتياطيات الوقائية.
- ضرورة الاهتمام بمحاذير حول خطر الإفراط في منح القروض.
- استخدام فائض الأموال المتاحة بعد استخدام الأولويات الثلاثة السابقة في بناء محافظ متنوعة من الأوراق المالية .

مع العلم أن البنوك تحتفظ بالاحتياطيات الإضافية لعدة عوامل نذكر منها:

- مواجهة الطلب الموسمي للقروض.
- السحب المفاجئ للودائع.

¹ اتحاد المصارف العربية، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي - التقليدي والإسلامي -، 2002، ص: 25

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات -، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 212

- زيادة متطلبات الاحتياطي القانوني.
- حدوث تقلبات في أسعار الأوراق المالية، وحالات القروض المتعثرة.

المطلب الثاني: الموازنة بين السيولة والربحية بغرض ترشيد إدارة الأصول والخصوم

عند قيام الإدارة المالية في البنك التجاري بإدارة الأصول والخصوم، لا بد أن تراعي تحقيق الموازنة بين السيولة والربحية، وعليه فهناك مصلحة أكيدة للبنك في محاولة توظيف أقصى ما يستطيع من الموارد المالية المتاحة أمامه، فالمعلومات التي تتاح عن كفاءة استخدام الموارد المالية تعد أداة لترشيد قرارات الاستثمار، وقيام البنك باستثمار الأموال سواء في القروض أو الاستثمار في الأوراق المالية بما أنهما يمثلان المصدر الرئيسي للقوة الإيرادية أفضل من تركها في الخزينة، كما أن توجيه الأموال نحو عمليات الإقراض أفضل في كثير من الأحيان من الاستثمار في الأوراق المالية، فاهتمام الإدارة منصب على مدى الربحية المحققة وإجمالي العوائد المكتسبة.

الفرع الأول: متطلبات تحقيق الموازنة بين السيولة والربحية

يكون البنك في وضع التوازن عندما يتم تصنيف أصوله بالطريقة التي تحقق له هدف السيولة وهدف تحقيق أعظم عائد ممكن في آن واحد، ويعتمد هذا التصنيف أو ما يسمى التوزيع النسبي للأصول على تجارب عملية يمارسها البنك، ويتأثر التوزيع النسبي للأصول بالتقاليد البنكية المتبعة، كما أنه يتأثر بتغيير الظروف الاقتصادية وأساليب التمويل الحكومي.

إن عامل السيولة والربحية عاملين متضادين وزيادة أحدهما تتم على حساب نقصان الآخر، كما أنهما عاملين متلازمين، ومبدأ التلازم بينهما ناتج لأهمية كليهما في البنك التجاري، فالسيولة ضرورية للوفاء بالالتزامات وتقادي خطر الإفلاس والتصفية الإجبارية لبعض الأصول، كما أن الربحية لا بد منها من أجل النمو والبقاء في الساحة البنكية، فالبنك الناجح هو البنك الذي يستطيع الموازنة بين السيولة والربحية مع المحافظة على المركز المالي له ويطلق عليه "يسر البنك" وبحسب كما يلي:¹

القيمة الفعلية للأصول

يسر البنك =

الالتزامات قبل الغير

فكلما كانت النتيجة أكبر من الواحد يعني ذلك أن المركز المالي سليم ودل على قوته، أما إذا كانت أقل من الواحد فيعني عدم سلامة المركز المالي، نتيجة لخلل كسواء أوراق مالية من مميزات التقلب الكبير في قيمتها السوقية ولتحقيق الموازنة بين السيولة والربحية يجب مراعاة النقاط التالية:

¹ إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص: 261.

أولاً: مصادر ربح البنك: هناك أصول تدر ربحاً وأخرى لا تدر أي ربح، وعليه يمكن تقسيم أصول البنك من هذه الناحية إلى:¹

- **أصول غير منتجة:** وهي الأصول تامة السيولة ومن أمثلتها النقدية الحاضرة في خزينة البنك ولدى البنك المركزي سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، ويحتفظ بها البنك لمجابهة طلبات السحب اليومية من قبل عملائه أصحاب الودائع حتى لا يتعرض لأي أزمات مفاجئة.
- **أصول منتجة:** هي الأصول غير السائلة ومنها أذون الخزانة ذات العائد المنخفض، سندات الحكومة والاستثمارات... الخ، والتي تزداد ربحيتها تبعاً لخفض درجة سيولتها.

ثانياً: تدرج مخاطر الاحتفاظ بالأصول: فالأصول تتمتع بدرجات متفاوتة من المخاطرة، واحتفاظ البنك بالنقدية في خزينته يختلف عن احتفاظه بالأسهم التي تعد أكثر خطورة، فإذا تعرضت القيمة السوقية للأوراق المالية التي بحوزة البنك بالانخفاض الشديد، فإن أصول البنك ستتخفض ويقابله انخفاض في قيمة الخصوم باعتبار أن طرفي الميزانية متعادل، وهذا ما يؤدي إلى عجز البنك في الوفاء بالتزاماته وينعكس ذلك في خوف عملائه واندفاعهم إلى سحب وودائعهم، وينتهي به بالإفلاس، ويتضح من ذلك عند اختيار البنك لمختلف أصوله يجب أن يضع بعين الاعتبار احتمال حدوث خسارة وانخفاض في قيمة أصوله مما يستوجب عليه الاحتفاظ بالمقدار المناسب من النقدية لمواجهة طلبات العملاء فوراً عند الطلب.

ثالثاً: الموازنة بين الأرباح الحالية والمستقبلية: لكل بنك تجاري سياسة ينتهجها من أجل الحصول على أقصى ربح ممكن أو إلى مجرد الحصول على قدر معين من الأرباح، فمن ناحية بعض السياسات تهدف إلى حصولها على قدر أعلى من الأرباح في الأجل الطويل في حين تحقق نتائج غير مرضية أو أرباح منخفضة في الأجل القصير، كما قد يلجأ البنك إلى القيام بعمليات الاستثمار سواء في عمليات الإقراض أو عمليات الاستثمار في المحفظة المالية بغية الحصول على أرباح مستقبلية، لكنها لربما تحقق خسائر كبيرة في الفترات المستقبلية، فعند اختيار البنك لأية عملية توظيف الأموال يجب عليه أن يحافظ على سلامة الأصول أي ثبات قيمة الأصل، حيث يواجهه خطر عدم استرداد الدين وفوائده من قبل المقرض في حالة قيامه بسياسة الإقراض واحتمال انخفاض القيمة السوقية لأوراقه المالية، وعليه يتوقف تقدير المخاطرة على أسعار الفائدة المستقبلية، ومما لا شك فيه أن البنوك تختلف في الأساليب التي تستعملها لتحقيق التوازن بين أرباحها الحالية والمستقبلية، كما يختلف ذلك في البنك الواحد في فترات معينة.

¹ عاطف جابر، طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 155.

رابعاً: قدرة البنك التجاري على تحمل المخاطر: فالبنوك التجارية عادة ما تكون محدودة في قدرتها على تحمل المخاطر، فغالبا لا تزيد نسبة رأسمال البنك التجاري عن 10% من مجموع الخصوم وتمثل نسبة 90% الباقية التزامات قبل الغير ومعظمها ودائع، فإذا انخفضت قيمة أصول البنك تصبح أقل من قيمة خصومه والتزاماته ناحية المودعين، وهذه الحالة من أحوال الخسارة، فحينما تنخفض قيمة رأس المال فإن المودعين يصابون بكثرة الشك في أمور البنك ويواجه البنك مشاكل في جذب ودائع جديدة، بل حتى في مواجهة الاحتفاظ بالودائع التي بحوزته، مثل هذه الأوضاع لها آثارها السلبية على قدرة البنك في منح الائتمان، ويصبح المطلوب هنا أن تحافظ البنوك على درجة معقولة من السلامة المالية بطريقتين مختلفتين¹:

- زيادة رأسمال البنك .
- المحافظة على السلامة المالية للأصول الموجودة لدى البنك.

فإحدى طرق زيادة رأس المال الاحتفاظ بالأرباح، غير أن هذه الطريقة لها حدود واضحة، فإذا كانت الأرباح منخفضة فإن زيادته تأخذ وقت طويلا، غير أن البنك يستطيع أن يزيد من القيمة الصافية لأصوله ببيع مزيد من الأسهم، إلا أن هناك حد على مدى إمكانية قيام البنك بذلك، فخبرة البنك تمكنه من الاحتفاظ بأصول تدر ربحا على أن لا تفوق قيمتها قيمة رأس المال بأكثر من حدود معقولة، ومن ناحية أخرى عند تكوين محفظة الأوراق المالية ينبغي على البنك الموازنة بين المخاطر المالية والأرباح.

خامسا: ترتيب سيولة الأصول: تتعلق بترتيب سيولة الأصول في الميزانية، وهو ما نجده مطبق في ميزانية البنوك التجارية، فتظهر في الميزانية الأصول السائلة أي الأصول النقدية أولا ثم الأصول شبه النقدية.

الفرع الثاني: مداخل تخصيص الأموال في البنك التجاري

يقصد بالتخصيص " العملية التي بموجبها يتم توزيع الأموال المتاحة على أوجه الاستخدامات، بطريقة تضمن التوافق بين السيولة والربحية"²، والودائع أكثر موارد البنك، لذلك يتعين على الإدارة تخصيص الأموال بشكل يضمن مقابلة السحب على الودائع وطلبات القروض، واللدان يعتبران من المتطلبات الأساسية لإدارة السيولة في البنك.

فالبنك يعتمد على العديد من المداخل والتي تختلف فيما بينها بالأسلوب وبدرجة التركيز على استعمال الأساليب الكمية في وحدة البدائل المتاحة، إذن لابد من اعتماد مقاربات عملية تخصيص للموارد نحو

¹ عاطف جابر، طه عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص 246-247

² فلاح حسن السبيسي، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، الأردن، 2008،

فرص استثمارية محددة تضمن لإدارة البنك نوع من التنوع والاستخدام الأمثل وهناك ثلاث مداخل نتعرض لها على النحو التالي:

أولاً: مدخل مجمع الأموال: la méthode du pool unique

تعتبر هذه الطريقة من أبسط الطرق المستعملة في إدارة الأصول والخصوم، وتتاسب هذه الطريقة البنوك الصغيرة التي تعتمد في مصادرها على ودائع العملاء والقروض طويلة الأجل ورأس المال، ولا تدخل السوق للحصول على المزيد من المصادر كما هو حال معظم البنوك.

وفق هذا المدخل فإن جميع الأموال التي تتاح للبنك هي إجمالي الموارد، الاستخدامات الإلزامية، وتشمل الاحتياطي النقدي الإلزامي والأصول الضرورية لنشاط لبنك وتشمل العقارات (الأثاث، الأجهزة... الخ)، كما تقوم هذه الطريقة على افتراض جمع الأموال التي يحصل عليها البنك من مختلف المصادر في وعاء واحد، والقيام بخلطها، بحيث يستحيل التمييز بينها، ثم استعمال ما في هذا الوعاء في مختلف أنشطة البنك بالمقدار والكيف الذي يحقق أهدافه، وتتطلب هذه الطريقة من إدارة البنك أن تعطي عند ترتيب أولويات توظيفها عناية خاصة لعنصري السيولة والربحية، حيث يتم توزيع الأموال المجمعة على مختلف أنواع الأصول ضمن عدد من الأولويات التي تستعين بها الإدارة في حل التعارض الدائم بين السيولة والربحية، وتتمثل هذه الأولويات في:¹

(1) الاحتياطيات الأولية: أي تكوين الأصول السائلة من الدرجة الأولى والغرض منها مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل مثل سحب الودائع الجارية، وتحدد نسبة ما يخصص من الموارد على الاحتياطيات الأولية بالمعدل التالي:²

$$\text{معدل التخصيص \%} = \frac{\text{المعدل المتوسط للأصول النقدية}}{\text{الودائع}}$$

$$= \frac{\text{مجموع الأصول النقدية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

عند إيجاد النسبة نقول يتم تخصيص الموارد من أجل الاحتياطيات الأولية ما يعادل النسبة، وبنفس الطريقة لكافة الاستخدامات الأخرى، وذلك بقسمة إجمالي كل أولوية على مجموع الأصول.

(2) الاحتياطي الثانوي: هي استثمارات تضمن ربحية محدودة للبنك، إلا أن هاجس السيولة يظل هو المعيار الأول في تكوين هذا النوع من الاستثمارات.

(3) محفظة القروض: تشكل محور القرار البنكي، فهذه الاستثمارات هي التي تضمن الربحية وفي نفس الوقت هي التي تعرض البنك إلى المخاطرة (مخاطر القروض).

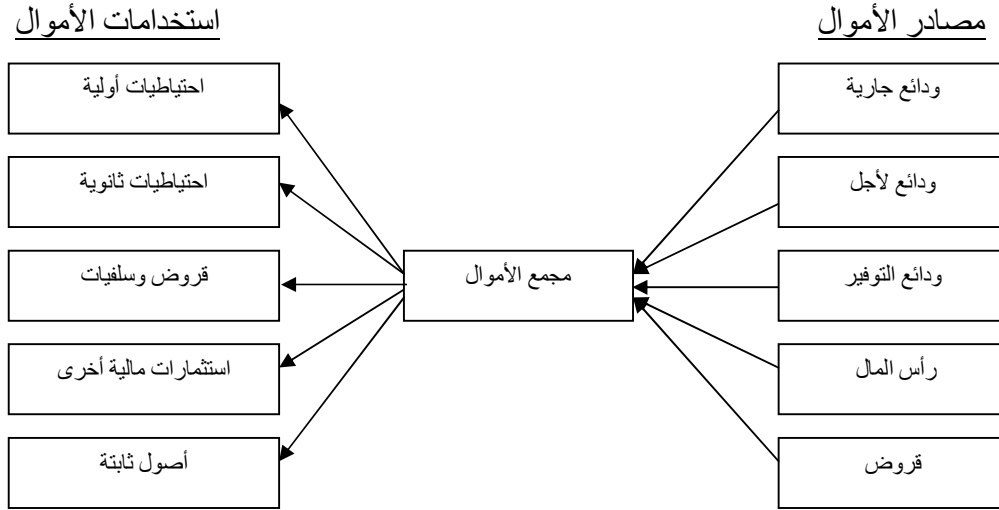
¹ حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف - إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص: 270

² عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 400

4) استثمارات مالية: هي استثمارات طويلة الأجل، تشمل الأموال التي تبقت بعد تكوين الأولويات السابقة الثلاثة، والغرض منها توليد الربحية في المقام الأول ثم ضمان توفير السيولة عند حاجة البنك، حيث يتم تصفيتها من خلال البيع.

والشكل التالي يوضح صورة لهذا المدخل:

الشكل رقم (2): مدخل مجمع الأموال



المصدر: عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 399.

ويطلق على الأولويتين (1، 2) بإدارة السيولة والأولويتين (3، 4) بإدارة الربحية، إلا أنه يؤخذ على هذا المدخل مايلي:¹

- أنه يغفل مصدر الأموال وخصائصها عند التوزيع، كما لا يتم التمييز بين الأموال من حيث الملكية واستحقاقها.
- لا يعطي مؤشر محدد لتخصيص الأموال على مجموعات الأصول ولم يبين كيفية الموازنة بين السيولة والربحية، فقد تركت هذه الجوانب لتقدير الإدارة أي أنه لم يحدد نسبة ما يجب استثماره من الموارد في كل بند من بنود الأصول.²
- لا يحقق عملية الترابط بين متطلبات السيولة وفقا لكل نوع من الودائع، كما أنه لم يحدد هذه المتطلبات إلا كنسبة إجمالية من الودائع والتي تختلف أهميتها حسب نوع المصدر، وقد ترتب على ذلك زيادة حجم السيولة أكثر مما تدعو إليه الحاجة مما أثر على تحسين الربحية.
- لا يصلح للتطبيق والاستخدام في ظل ندرة الأموال، أي عدم توفر الموارد المالية لدى البنك.

¹ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص: 70

² عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة المنشآت المتخصصة (البنوك - منشآت التأمين - البورصات)، المكتبة العصرية، جمهورية مصر العربية،

2011، ص: 71

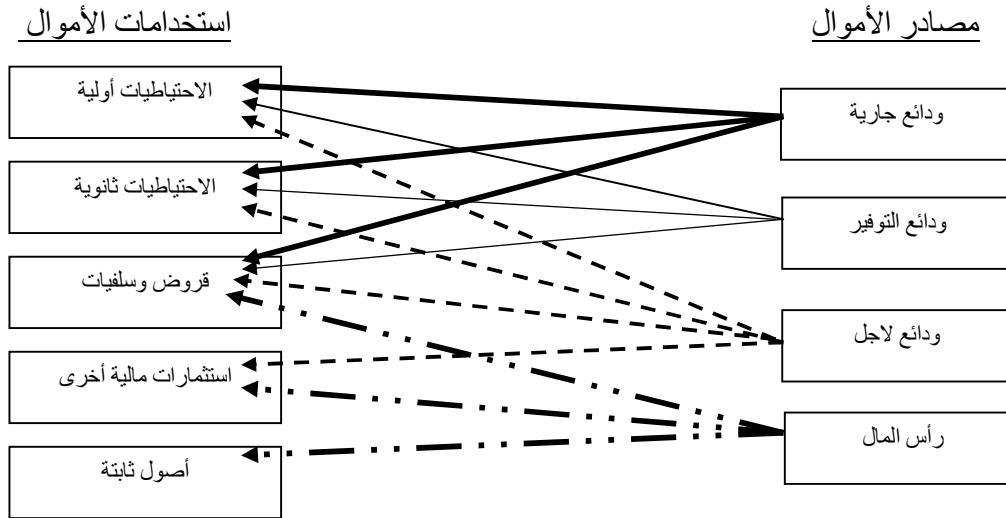
ثانيا: مدخل التخصيص المعدل: la méthode des pool multiples

بالرغم من أن طريقة مجمع الأموال قد ركزت كثيرا على السيولة، إلا أنها أغفلت احتياجات كل مصدر إلى السيولة، أما هذا المدخل فاعتمد على تخصيص كل مصدر على بنود الاستخدامات المختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المصدر واحتياجات السيولة والاستخدام أو التوظيف، فالودائع الجارية تتميز بعدم استقرارها وسرعة دورانها وهذا يستلزم ارتفاع الاحتياطي الخاص بها مقارنة مع الودائع الأخرى، لذلك يوجه الجانب الأكبر منها لأغراض الاحتياطيات الأولية والنسبة المتبقية توجه إلى التوظيف في القروض.

فهذا المدخل يشير إلى أن قدرة البنوك على التوظيف لا تعتمد فقط على حجم مواردها، ولكن تعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة هذه الموارد¹، وفكرة هذه الطريقة تقوم على أساس تحديد عدة مراكز للسيولة والربحية، مثل الاحتياطي الأولي والثانوي، والقروض، والاستثمارات، والأصول الثابتة، ثم توزيع الموارد المتاحة من مختلف المصادر على هذه المراكز بشكل مستقل، فهذا المدخل يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المصدر أولا، والاستعمالات المناسبة له ثانيا، ولعل أهم مزايا هذا المدخل أنه يقلل الاستثمار في الأصول السائلة، ويزيد الاستثمار في القروض والاستثمارات المختلفة، بذلك يؤدي إلى تحسين الربحية.

والشكل التالي يوضح مفهوم وفكرة هذا المدخل:

الشكل رقم (3): مدخل التخصيص المعدل



المصدر: عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 404

¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص: 71

بصفة عامة فإن المزايا التي يؤديها هذا المدخل:¹

- أنه يقلل من الأصول السائلة مقارنة بالمدخل السابق وبذلك يوجه المزيد من الأموال إلى محفظتي القروض والاستثمارات المالية مما يؤدي إلى تحسين الربحية.
- إن هذا المدخل يضمن تحسين الربحية بسبب استيعاب السيولة الزائدة، أي التي تزيد عن الحاجة الاقتصادية لها لمقابلة ودائع التوفير.

على الرغم من هذا المدخل يعد متطورا عن المدخل السابق إلا أن فيه بعض الانتقادات أهمها:²

- يفترض هذا المدخل أن مصادر الأموال مستقلة عن مجالات الإستخدام والتوظيف وهذا ربما يكون افتراضا غير واقعي.
- يربط في عملية التخصيص ومركز السيولة والربحية وفقا لدرجة التقلب في كل نوع من أنواع الودائع، ولكن من الملاحظ أنه توجد هناك علاقة ضعيفة بين درجة التقلب في نوع معين من أنواع الودائع والتقلب في إجمالي الودائع.

ثالثا: مدخل بحوث العمليات (الطرق العلمية)

يقوم المدخل العلمي لإدارة أصول البنك التجاري على استعمال معادلات وأساليب رياضية متقدمة لدراسة وتحليل العلاقات المركبة بين مختلف مكونات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل كوسيلة للربط بين المصادر والاستخدامات في ظل قيود السيولة وتعظيم الربحية.³

فهذا المدخل الكمي تلجأ إليه إدارة البنك كونه من الأساليب الحديثة للتخصيص الأمثل، ومن النماذج الكمية: أسلوب البرمجة الخطية كطريقة لكيفية التعامل مع محفظة الاستثمارات.

يتطلب تطبيق مدخل بحوث العمليات البحث عن المشكلة، أي تحديد دالة الهدف والمتمثلة في تعظيم الربحية أو تقليل التكاليف أي زيادة القيمة الحالية للبنك، ثم تحديد البدائل المتاحة في الاستخدام، وتشمل عدة متغيرات كالتوظيف في القروض والاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل أو في الأوراق المالية الحكومية المضمونة، مع الإشارة إلى أن كل توظيف له نسبة مئوية من العائد، أسعار الفوائد المدفوعة، والمقبوضة، والمصرفيات، ومعدلات الضرائب. وبعده تأتي مرحلة صياغة دالة الهدف واختيار البديل المناسب لتعظيم دالة الربح، انطلاقا من العائد المرتفع، ولكن على البنك أن يراعي القيود الخاصة

¹ بالاعتماد على:

- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص: 74
- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 273.

² فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص: 74

³ عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، مرجع سابق ص: 397

بالسهولة وهذا ما يتطلب الخبرة والمهارة والكفاءة في اتخاذ القرار، وعليه فبحوث العمليات يساعد على معرفة:

- المشكلة.
- البدائل المتاحة لها.

بالإضافة للنقاط التي تم طرحها سابقا، إن الطريقة العلمية لحل المشكلات المتعلقة بإدارة الأصول والخصوم في البنك التجاري تتطلب من البنك تحديد المتغيرات التي تؤثر في القرارات التي سيتم اتخاذها، والتي تشمل بصورة رئيسية أسعار الفوائد المدفوعة والمقبوضة، والمصروفات، ومعدلات الضرائب.

المطلب الثالث: النظريات التي درست الصعوبات في إدارة أصول وخصوم البنوك التجارية

لقد تطور دور البنوك ومازالت تلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي، وتطورت عملياتها خاصة فيما يخص التمويل والسيولة، فقد ظهرت عدة نظريات متتالية عملت على تفسير وجود السيولة في البنوك التجارية وضرورة المحافظة عليها ومعرفة مصدر السيولة، ومن الناحية التطبيقية لا يمكن الالتزام بنظرية محددة، حيث من الملاحظ أن جميع الممارسين في هذا المجال يستعملون مزيجا من مجموع النظريات المعروفة في إدارة أصول وخصوم البنوك طبقا للظروف السائدة في البيئة البنكية مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظريات، طبقا لقناعة لديهم، أو لظروف خاصة بالمؤسسة نفسها، وتتلخص هذه النظريات في:

الفرع الأول: نظرية القروض التجارية (Théorie des crédits commerciales)

وهي أول نظرية من حيث التطور التاريخي، وتعتمد على التقاليد الأنجلوساكسونية وبأفكار آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم¹، ومضمون هذه النظرية أن نشاط وأداء البنك ينحصر على اقتناء أدوات الائتمان قصيرة الأجل التي لا تتجاوز السنة، ويتم التعامل بهذه الأدوات في المعاملات التجارية، فمن أمثلة الأوراق التجارية: الكمبيالة، السند الإذني، وبذلك لا تهدف النظرية ولا تحبذ التعامل بالأوراق المالية بهدف المضاربة أو تمويل أنشطة طويلة الأجل.

وتقوم النظرية على أساس أن سيولة البنك تتحقق تلقائيا من التصفية الذاتية لأصوله، ويطلق على هذه النظرية اسم نظرية الأصول ذات التصفية الذاتية، ولأن أدوات الدين قصيرة الأجل هي الوحيدة التي تنشأ على أنشطة تجارية حقيقية، فأغلب المتعاملين مع هذا البنك هم تجار ينصرف عملهم في صفقات تجارية ومحددة وبفترات قصيرة، وطبقا لهذه النظرية لا تقرض البنوك لغايات العقارات، أو السلع الاستثمارية، أو الاستثمار في الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة، فالهدف الأساسي من هذه النظرية هو

¹ أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، ص 2، بحث منشور على الموقع الإلكتروني:

المحافظة على سيولة البنك التجاري والتوافق بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية مع ضرورة استرجاع القروض الممنوحة بنجاح، وفي الواقع تعرضت النظرية لانتقادات عديدة في مضمونها من أهمها:

1. عدم تقديم البنوك التجارية لقروض ذات الأمد الطويل خاصة تمويل الأنشطة الصناعية والعقارية والتي تهدف إلى تنمية وتحقيق متطلبات الاقتصاد القومي، وإخفاقها في أن تأخذ في الاعتبار احتياجات الاقتصاد القومي اللازمة لتسهيل نموه، وهذا بسبب تركيزها على القروض التجارية.
 2. صفة القروض التي تصفي نفسها تلقائياً لم تعد تقتصر على الأوراق التجارية قصيرة الأجل، فمع تطور ونمو السوق المالي أصبح من السهل تحويل الكثير من الأوراق المالية إلى نقود¹، فبعض الأوراق كانت تخفي في مضمونها قروض متوسطة وطويلة الأجل نتيجة تجديد القروض الممنوحة لعدة مرات.
 3. افترضت النظرية أن كافة القروض الممنوحة لعملاء البنك مضمونة وكلها قابلة للاسترجاع ولكنه لا يحدث ذلك في كل الأحوال، فهناك قروض لا يمكن للبنك استرجاعها لأسباب معينة خاصة في ظل ظروف صعبة أو في أوقات الكساد أو تعثر أحد العملاء على سداد دينه أو إفلاسه وعدم ملاءته المالية.
 4. إخفاقها في أن تأخذ بعين الاعتبار الاستقرار النسبي في ودائع البنوك، وعدم إقدام المودعين على سحب أموالهم دفعة واحدة، إلا في حالة الأزمة².
 5. قيامها على افتراض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح، وهو أمر لا يتحقق دائماً خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.
 6. تعميمها كنظرية تصلح لبنك منفرد على الجهاز البنكي بأكمله، إذ غالباً ما تشهد فترات الكساد والأزمات الاقتصادية مشكلة سيولة على مستوى الجهاز البنكي، وليس على مستوى بنك واحد.
- على ذلك لم تعد نظرية القروض التجارية مطبقة بشكل أساسي نتيجة حدوث تطور في الأسواق المالية والتطور التكنولوجي، وتطورت هذه النظرية لتظهر نظرية أخرى يطلق عليها نظرية التبديل.

الفرع الثاني: نظرية التبديل (نظرية نقل الأصول) (Théorie d'échange)

تعود هذه النظرية في أصولها إلى مطلع القرن الحالي، عندما توسعت البنوك في إقراض الشركات الصناعية لفترات أطول من تلك التي اعتادت تقديمها للتجار، وتقوم هذه النظرية على إمكانية البنك التجاري المحافظة على السيولة لديه من خلال ما يعرف بالتبديل أو الاحتفاظ بأصول يمكن بيعها (نقل الأصول)، فهذه النظرية هي مكملة للنظرية السابقة، حيث تهتم باحتفاظ البنك ليس فقط بأدوات الدين قصيرة الأجل بل بإمكانها الاحتفاظ بالأوراق المالية في محفظتها خاصة بعدما تطورت الأسواق المالية التي يتم فيها تداول مختلف الأصول المالية، فنتيجة لذلك توسع الإقراض طويل الأجل، ففي حالة سحب الودائع أو

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الأزريطة، 2004، ص: 206

² خليل محمد حسن، استراتيجيات وسياسات إدارة السيولة في المصارف، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، مجلد 13، عدد 4، الأردن، 2005، ص: 20

حالة حاجة البنك للسيولة، فإن ذلك لا يعتبر مشكلة بالنسبة له، حيث باستطاعته اللجوء إلى السوق المالي لبيع ما بحوزته من أوراق مالية أو إعادة خصم بعض الأوراق وهذا ما يمكنه من التمتع بمرونة التبديل. إلا أن هذا الأمر لا يمكن تعميمه، فالبنك في بعض الحالات لا يمكنه تسهيل بعض أصوله، وهذا ما يبرر وجوب احتفاظه بالأوراق المالية المضمونة ذات السيولة المرتفعة كأذون الخزينة، وتأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار القيمة الاسمية والقيمة السوقية للأصول الممكن تداولها، ويعتبر المصدر سائلا إذا ما اقتربت القيمتان من بعضهما، كذلك في حالة انخفاض قيمة الأصول السوقية، فجد أن البنك يتردد كثيرا في بيع أصوله تفاديا للوقوع في الخسارة، الأمر الذي يؤثر في سيولته.

ويمكن لهذه النظرية أن تعمل بشكل جيد على مستوى البنك الواحد الذي بإمكانه أن يعزز سيولته ببيع بعض أصوله، لكن الأمر يبدو صعبا عندما يكون الجهاز البنكي بأكمله معرض لأزمة ومشكلة السيولة، إذ لا بد في هذه الحالة من تدخل البنك المركزي وهو الانتقاد الموجه لهذه النظرية، حيث لا يستطيع أي من البنوك بيع ما لديه من أوراق مالية قصيرة الأجل، نظرا لأن جميع البنوك تعرض ما تملكه منها للبيع بالإضافة إلى امتلاك البنوك التجارية لقدر ضئيل من هذه الأوراق قد لا يكفي لمواجهة كل طلبات السحب غير المتوقعة من الودائع والطلب على القروض.¹

الفرع الثالث: نظرية الدخل المتوقع (Théorie du revenu estimer)

تعتمد هذه النظرية بصفة أساسية على الدخل المتوقع للمقترضين، فالبنوك تتجه نحو القروض كلما كان الدخل المتوقع للعملاء الطالبيين للانتماء مرتفع، وتتميز مشروعاتها بأرباح عالية، وهي بذلك لا تشجع نظرية القروض التجارية المعتمدة على القروض القصيرة الأجل، وإنما تمتد عملياتها في مجالات القروض الطويلة الأجل وبذلك تدعم الاستثمار في الأوراق المالية.

فتحليل النظرية يبدأ من الانتقاد الموجه لنظرية القروض التجارية، فلا يمكن توفر ضمان مؤكد لبيع السلع ناهيك عن مخاطر الإفلاس وتقلبات الأسعار ومخاطر التضخم وتغيرات مرونة الطلب وغيرها من العوامل المؤثرة على إمكانية السداد واسترداد قيمة القرض.²

إن أهم ما في هذه النظرية نقلها الاهتمام في إدارة السيولة إلى الاهتمام بحالة العملاء دون اهتمام كبير للأصول الأخرى، بما فيها الأوراق المالية وذلك لتدني الأهمية النسبية للأصول الأخرى ضمن الأصول.³

وعليه فالنظرية تركز عند ممارسة البنك لنشاطه على مقدار الدخل وعلى جدية العملية المؤداة دون الاهتمام بأجال القروض الممنوحة، فإذا كانت قروض استثمارية أو قروض ممنوحة لمشروعات ذات آجال طويلة وتدر دخلا عاليا، فإن الإدارة البنكية تعطي الأولوية لها.

¹ مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 470.

² أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص: 3.

³ مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص: 471.

الفرع الرابع: نظرية إدارة الخصوم

تطور مفهوم توفير واستمرارية السيولة في هذه النظرية من خلال النظريات السابقة التي ركزت اهتمامها على توفير السيولة من خلال أصول البنك، فالنظرية تخلص إلى أن البنك لا يعتمد في نشاطه على أصوله فقط ولكنها ترى في نفس الوقت أن السيولة تعتمد على هيكل الخصوم المتوافرة لديه، فباستطاعة البنك التجاري المحافظة على سيولته بشراء الأموال التي يحتاجها من السوق النقدية أي الاقتراض من البنوك الأخرى لمواجهة احتياجاته للإقراض، أو لمواجهة طلبات المودعين، وفي كل الأحوال تقتض بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة الذي تدفعه لأصحاب الودائع.¹

ويرى مؤيدو هذه النظرية أن لا ضرورة لاعتماد البنك كلياً على أصوله السائلة، لمواجهة احتياجاته من السيولة، حيث باستطاعته أن يلجأ إلى بيع شهادات إيداع، أو الاقتراض من سوق ما بين البنوك كلما كانت هناك حاجة لذلك، أما معارضو هذه النظرية، فيرون أن المشكلة الأساسية فيها هي صعوبة الحصول على السيولة من هذا المصدر عندما تكون الحاجة إليها في الذروة، وذلك لأسباب من أهمها رغبة البنوك في الإيداع لدى البنوك الأكثر صلابة لا تلك البنوك التي تعاني من ضغط على سيولتها.

الفرع الخامس: نظرية نموذج الكمبيوتر

تمثل العلاقات المتداخلة بين بنود الميزانية وقائمة الدخل مع مرور الوقت وفق معادلات، وتتميز هذه النظرية عن النظريات السابقة بما يلي:²

- يمكن التنبؤ بواسطة البرنامج عن حاجة السيولة المستقبلية، وكيفية مواجهتها.
 - البرنامج مرن، يضع حلاً لكل مشكلة على حدى، وليس حلاً دائماً لجميع المشكلات.
- وتتوقف سيولة أصول محافظة البنوك على عوامل مستمدة من طبيعة النظام الاقتصادي والمالي لكل بلد، وعلى خصائص هيكل الودائع البنكية.

وتتطلب الطريقة العلمية لحل المشكلة في إدارة الأصول القيام بالآتي:

- تحديد الهدف من إدارة الأصول، وهو زيادة القيمة الحالية للمؤسسة.
- تحديد المتغيرات التي تؤثر في القرارات التي سيتم اتخاذها، وأهمها أسعار الفوائد، ومعدلات الضرائب، وسعر الصرف.
- التعرف إلى المحددات التي قد يفرضها البنك على نفسه، مثل كيفية توزيع أصوله، أو تلك المفروضة عليه مثل الاحتياطات القانونية والسيولة.

¹ خليل محمد حسن، مرجع سابق، ص:20.

² عمر محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية، تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2009، ص:30.

خلاصة الفصل الأول:

- بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من تأصيل نظري وتحديد المفاهيم الأساسية لكفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية نخلص إلى:
- إن الكفاءة تعني الطريقة المثلى لاستعمال الموارد، أي تحقيق الأهداف المسطرة سواء في استغلال الوسائل المتاحة أو البلوغ إلى النتائج المقدره، من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح.
 - يتداخل مصطلح الكفاءة البنكية مع كثير من المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية القريبة المعنى مثل الفعالية والأداء، والكفاءة قد لا تكون شرطاً أساسياً لتحقيق الفعالية، حيث أن البنك قد يحقق مجمل أهدافه دون أن يكون كفؤاً، فقد يحدث زيادة في مدخلات البنك لكن دون استخدام الأمثل لها، أما مفهوم الأداء أشمل وأوسع من مفهوم الكفاءة، والكفاءة تعبر عن مقياس أو مؤشر للأداء مثلها مثل بقية المقاييس الإنتاجية أو مقاييس الفعالية وغيرها من المؤشرات.
 - كفاءة البنوك تتمثل في كفاءة إدارة أصولها وخصومها وتشمل الكفاءة في إدارة الموارد المالية المتاحة والكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال توزيع وتنويع أوجه الاستخدامات.
 - إدارة الأصول والخصوم هي جزء لا يتجزأ من عملية الإدارة المالية لأي بنك تجاري، تتمثل في إدارة عناصر ميزانية البنك بما يغطي جميع مخاطر السوق منها مخاطر تقلبات أسعار الفوائد، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الصرف.
 - يتأثر اتخاذ القرار المالي في البنوك التجارية بمناهج إدارة الأصول والخصوم وقد مرت هذه المناهج بعدة مراحل تتضمن كل من: منهج إدارة الأصول، منهج إدارة الخصوم، منهج إدارة الأصول والخصوم، منهج إدارة محفظة الأصول والخصوم.
 - أول عناصر النجاح في إدارة الأصول والخصوم تكمن في إنشاء لجنة إدارة الأصول والخصوم، يعتمد تحديد هذه اللجنة من حيث الحجم وطبيعة الأعضاء فيها على حجم البنك من جهة، ومنظومة الأعمال ومستوى التعقيد والتطور القائم في العمليات من جهة أخرى.
 - إن إدارة الأصول والخصوم تهدف إلى فهم طبيعة الموارد المالية وتصنيفها وفق معايير معينة ليتمكن البنك من استخدامها في مجالات استثمارية مختلفة، وهذا لتحقيق أفضل توفيق بين نسبة السيولة والربحية، وإدارة الأصول والخصوم بكفاءة عالية لابد من التركيز على هيكل الخصوم والأصول، فهيكّل الخصوم يعتمد على مصادر التمويل الداخلية (رأس المال المدفوع، الاحتياطات والأرباح المحتجزة، سندات دين طويلة الأجل) ومصادر تمويل خارجية أهمها الودائع بأنواعها، الاقتراض، أما هيكل الأصول فيوضح طبيعة الأعمال التي يزاولها البنك، حيث تستعمل البنوك الأموال التي حصلت عليها من الودائع والاقتراض ومن المساهمين في أنواع متعددة من الأصول الإيرادية تتمثل في الأصول ذات السيولة الكاملة (النقدية)، الأصول ذات السيولة المرتفعة (استثمارات قصيرة الأجل)، الأصول ذات السيولة المنخفضة (استثمارات طويلة الأجل هدفها تحقيق أعلى عائد).

- من أهم النظريات التي درست الصعوبات في إدارة أصول وخصوم البنوك التجارية:
 - نظرية القروض التجارية، ومضمون هذه النظرية أن نشاط وأداء البنك ينحصر على اقتناء أدوات الائتمان قصيرة الأجل التي لا تتجاوز السنة.
 - نظرية التبدل (نظرية نقل الأصول)، أي بإمكان البنك بيع ما لديه من أصول كالأوراق المالية عند حاجته للسيولة.
 - نظرية الدخل المتوقع: تعتمد هذه النظرية بصفة أساسية على الدخل المتوقع للمقترضين، فالبنوك تتجه نحو القروض كلما كان الدخل المتوقع للعملاء الطالبيين للائتمان مرتفع.
 - نظرية إدارة الخصوم، بإمكان البنك الاعتماد على جذب أموال جديدة من الغير بالاقتراض مثلاً دون الحاجة لتسييل أصوله.
 - نظرية نموذج الكمبيوتر: تمثل العلاقات المتداخلة بين بنود الميزانية وقائمة الدخل مع مرور الوقت وفق معادلات.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لإدارة محفظة أصول
وخصوم البنوك التجارية في ظل إدارة
المخاطر

تمهيد:

أصبحت إدارة الخصوم على نفس الدرجة من الأهمية لإدارة الأصول، وتعتبر الودائع المصدر الرئيسي لتمويل العمليات الائتمانية بمختلف أنواعها، ونظرا لأهمية الودائع في البنوك، تتنافس هذه الأخيرة فيما بينها لجذب العملاء وتحفيزهم على إيداع مدخراتهم، وعليه تهدف البنوك التجارية إلى تنمية مواردها بصفة عامة لأنها تولد قوة استثمارية ناتجة عن الاستثمار في مختلف الأصول، كما أن إدارة الأصول تتضمن إدارة القروض بما يضمن تحقيق أقصى عائد بأقل مخاطرة.

فالصناعة البنكية تعد من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاطمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل البنكي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة، ويمكن القول إن معرفة المخاطر وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك، وإن عدم القدرة على إدارة المخاطر سيؤدي إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك، ونتيجة لارتفاع المخاطر ووقوع العديد من الأزمات التي هددت القطاع البنكي دفع الأجهزة والسلطات الرقابية إلى التفكير في إيجاد آليات لمواجهة هذه المخاطر، ومن بين هذه الجهات تشكلت لجنة بازل وتوصلت لعدة توصيات عرفت باسم مقررات بازل للرقابة البنكية والتي انبثقت منها ثلاث اتفاقيات I-II-III على التوالي.

وفق ما سبق ذكره تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لتقييم كفاءة إدارة الخصوم في البنوك التجارية.

المبحث الثاني: إدارة محفظة أصول البنوك التجارية ومؤشرات تقييم كفاءة أدائها.

المبحث الثالث: الجوانب الأساسية لاتفاقيات بازل لإدارة المخاطر البنكية.

المبحث الرابع: البناء المعرفي لإدارة أهم المخاطر البنكية ومؤشرات قياسها في البنوك التجارية.

المبحث الأول: الإطار النظري لتقييم كفاءة إدارة الخصوم في البنوك التجارية

تتضمن إدارة الخصوم أنشطة الحصول على الأموال من المودعين والدائنين، وتحديد المزيج الأمثل للأموال وتكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تنطوي عليها المصادر المختلفة للأموال، كما تتضمن أيضا الأنشطة الخاصة بتسعير الأموال التي يتم الحصول عليها، وكذلك محاولة تطوير أساليب مختلفة للحصول على أنواع مختلفة من الموارد المالية التي تتمثل في الودائع وحقوق الملكية، الاقتراض من الغير، وتحرص البنوك على تنمية ودائعها من خلال عدة استراتيجيات، الهدف منها توليد وزيادة القوة الاستثمارية لها، لهذا دعت الحاجة لوجود نظام يضمن ويحمي هذه الودائع من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

على هذا الأساس سيتم عرض في هذا المبحث الجوانب المتعلقة بإدارة الخصوم، حيث سنتطرق إلى تقييم كفاءة استراتيجيات تنمية الخصوم في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني سيكون حول محددات عرض وطلب الودائع والعوامل المؤثرة في عدم استقرارها، أما المطلب الثالث فسيخصص لإستراتيجية تنمية الودائع، وأخيرا فإن المطلب الرابع جاء لعرض سبل حماية الودائع.

المطلب الأول: تقييم كفاءة استراتيجيات تنمية الخصوم

يقصد بالإستراتيجية المسار الذي يتم اختياره لتحقيق هدف معين، وسنوضح في هذا المطلب مختلف الطرق التي تتبعها البنوك في تنمية خصومها أي مواردها المالية، مع توضيح تقييم كفاءة هذه الإستراتيجيات في توليد القوة الاستثمارية للبنك.

الفرع الأول: تقييم كفاءة تنمية الودائع الأولية (الأساسية)

يتم تصنيف الودائع حسب الجهات إلى ودائع المؤسسات وودائع الأفراد، وفي هيكل الودائع تكون بعض العناصر بطبيعتها أكثر خطورة من غيرها، على سبيل المثال ودائع المؤسسات الكبيرة هي أقل استقرارا من ودائع الأفراد، وهذا ما يستدعي بالبنك إلى دفع أعلى لأسعار الفائدة على الودائع مقارنة بمنافسيه، لأن المودعين تتجذب نحو البنوك ذات شروط الائتمان الأسهل¹، حيث يقوم البنك باستخدام هذه الودائع في تمويل الأصول وتوليد قوة الاستثمارية، وتتحدد القوة الاستثمارية للودائع بقيمة المتبقي منها بعد استبعاد الاحتياطي القانوني المطلوب منها.

ولتقييم وتحليل القوة الاستثمارية للودائع – أي مدى استخدام حجم الأموال في تمويل أصول البنك التي تدر عوائد مجزية – تستخلص الحالات التالية:

الحالة الأولى: جذب الودائع من بنوك محلية: فإذا تم سحب الودائع من بنك معين وإيداعها في بنك آخر لسبب ما، فإن القوة الاستثمارية سوف تنخفض من البنك الذي تم السحب منه الودائع، وتزداد القوة

¹ Hennie van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic, *Analyse et Gestion du Risque Bancaire, Un cadre de référence pour l'évaluation de la gouvernance d'entreprise et du risque financier*, Editions ESKA, 2004, P:70

الاستثمارية في البنك الذي تم إيداع الأموال فيه، وتجدر الإشارة هنا أن القوة الاستثمارية للنظام البنكي ككل لم تتأثر لأن مقدار الزيادة أو النقصان في كلا البنكين متساوي.

الحالة الثانية: جذب الودائع من خارج الوطن أو من الأفراد المكتنزين: تقوم البنوك بجذب الودائع من الأفراد المقيمين خارج الوطن أو أفراد جدد داخل الوطن، وفي هذه الحالة ستزداد القوة الاستثمارية عند هذه البنوك، بينما تبقى القوة الاستثمارية لباقي البنوك دون تغيير ولن ينخفض كما في الحالة السابقة، لكن الأمر يختلف هنا والجديد هو أن هذه الزيادة تمثل زيادة صافية للقوة الاستثمارية للنظام البنكي ككل.

الفرع الثاني: تقييم كفاءة توليد الودائع المشتقة

الوديعة المشتقة هي الودائع المتبقية بعد طرح قيمة الاحتياطي القانوني، فالبنك يقوم بإقراضها لأحد العملاء وهو بدوره يقوم بإيداع قيمة القرض في نفس البنك، ومنه ينتج عنها وديعة إضافية جارية والتي تعرف بالوديعة المشتقة، وتوليد الودائع المشتقة ناتجة عن عملية خلق نقود الودائع.

أي قدرة الوسطاء الماليين لتقديم قروض قصيرة بمبالغ تفوق قيمة الودائع التي بحوزتهم، وهو ما يسمح بفتح حساب باسم المقترض لإيداع الوديعة من جديد، هذا المفهوم يعتمد على المقولة أن القروض تخلق الودائع¹. les prêts font les dépôts

إن أساس الفكر القائم على إمكانية البنوك التجارية لخلق نقود الودائع هو أنه:²

- عند القيام بإيداع نقود حاضرة لدى البنك التجاري كوديعة، فقد وجد البنك الأفراد عادة لا يقومون بسحب وداائعهم في صورة نقود حاضرة في شكل نقدي إلا في حدود نسبة معينة.
- عند سحب الودائع في صورة شيكات مستحقة لأفراد آخرين، فإن الأفراد الآخرين سيقومون بإيداع شيكاتهم في البنك، أي أن هذه الودائع لن تخرج من الجهاز البنكي.
- تقوم البنوك التجارية باستثمار المبالغ الزائدة، حيث أن هدفها تحقيق الربح في شكل قروض تمنحها للغير بفائدة أعلى من الفائدة التي تدفعها للمودع، أو في شراء أصل من الأصول كالأسهم والسندات، وتكون وسيلة البنك في سداد هذه الاستثمارات هي فتح حساب وديعة لهم.

ولمعرفة كفاءة الودائع المشتقة في توليد الطاقة الاستثمارية سنقوم بالتحليل التالي:

بإمكان البنك أن يحتجز جزءا من الوديعة المشتقة حسب نسب الاحتياطي النقدي، ويقوم بالتصرف في الجزء الباقي وهكذا يتمكن من خلق ودائع جديدة انطلاقا من وديعة أولية، لكن في الواقع لا يحدث دائما، فقد يتعين على المقترض استعمال مبلغ القرض في الغرض الذي تم من أجله، أو يقوم بإيداع المبلغ في بنك آخر، بالتالي لا يمكنه خلق ودائع لأن الاحتياطي الإضافي سوف يزول ويبقى في الميزانية سوى

¹Ahmed Silem, Jean Albertin, **Economie**, 5^{ème} édition, Dalloz, Paris, 1995, p:173

² عبد المنعم راضي، فرج عزت، مرجع سابق، ص: 86

الاحتياطي القانوني ويبقى في جانب الخصوم الوديعة الأولية، ففي هذه الحالة البنك غير قادر على خلق ودائع مشتقة.

أما إذا عادت له نسبة معينة من القروض الممنوحة - ففي المجتمعات الصغيرة التي يخدمها بنك واحد أو فرع لأحد البنوك يزيد احتمال قيام المقترض ذاته بإيداع قيمة القرض لدى ذات البنك، يضاف إلى ذلك أنه قد يطلب البنك من العميل ضرورة إيداع جزء من القرض في حسابه الجاري لديه¹ - فإن قيمة الودائع المشتقة سوف تساوي قيمة الائتمان الممنوح مضروباً في نسبة ما يعود إليه من قروض في شكل ودائع جديدة.

ونخلص من هذا العرض إلى نجاح البنك في جذب الودائع، وزيادة في القوة الاستثمارية للودائع، ومنه زيادة في القوة الاستثمارية للنظام البنكي ككل.

الفرع الثالث: تقييم كفاءة زيادة حقوق الملكية

يمثل رأس المال (حقوق الملكية) درعاً واقياً في حالة حدوث عسر مالي، فكلما زادت المخاطرة في الأصول كلما وجب زيادة رأس المال لمواجهة هذه المخاطر، ومع حدوث التطورات في الساحة البنكية أصبح رأس المال البنكي من الموضوعات المهمة التي تشغل مجلس إدارة البنك، فتحولت النظرة لوظيفة رأس المال من مجرد ضمان وحماية لأموال المودعين كوظيفة أولى إلى نظرة استثمار الأموال الإضافية بهدف تحقيق الربحية، كما تتفرع وظائف أخرى تتمثل في:

1. استخدامه في بداية نشاط البنك: فعند تأسيس بنك ما يصعب حصوله على موارد خارجية في بداياته، لذلك يستخدم أمواله الخاصة في تمويله لأنشطته سواء الإقراضية أو الاستثمارية.
2. مواجهة تكاليف بدء النشاط: حيث يستخدم رأس المال في شراء الأصول الثابتة، فلا يمكن تصور نشأة بنك بدون تجهيز مركزي رئيسي له وفروع إذا ما قرر البنك ذلك.
3. مواجهة الخسائر غير المتوقعة وامتصاص ما يلحق بالبنك من الخسائر الناجمة عن القروض والمعاملات الخارجية (التقلبات في أسعار الصرف)، كما أن الارتباط بين الخسائر المحتملة ورأس المال أدى بالسلطات إلى وضع حدود قانونية ينبغي على البنوك ألا تتجاوزها، كتقديم نسبة معينة من القروض إلى رأس المال.
4. تدعيم الثقة لدى المودعين والمؤسسات الرقابية، فكلما زاد رأس المال في البنوك كلما دل على متانة وقوة مركزها، فالثقة مرتبطة بكفاية رأس المال، وزيادة رأس المال تساعد البنوك على المنافسة لأن هذه الزيادات تبقى في معظم الأحيان المصدر الأقل تكلفة للتمويل، أي أن البنوك ليست مجبرة على دفع فوائد لهذه المصادر وإنما تدفع أرباحاً تكون نسبتها أقل من نسبة الفوائد المدفوعة.²

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص: 122

² أنطوان الناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالي، الجزء الأول، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1998، ص: 151.

5. يتيح للبنك إمكانية الوصول والدخول إلى الأسواق المالية لتلبية حاجات السيولة، بذلك يحول دون حدوث أخطار في السيولة الناجمة عن سحب المودعين لودائعهم.¹
وسنعرض بالتفصيل الحالات الممكنة لزيادة رأس مال البنوك وتقييم كل إستراتيجية في توليد القوة الاستثمارية.

أولاً: زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم عادية جديدة: إن قرار طرح أسهم عادية جديدة يتحدد على ضوء تقييم لوجهات نظر طرفين أساسيين هما:²

1. من وجهة نظر الملاك: فالملاك يهدفون إلى تعظيم وزيادة ثروتهم ومن ثم لا يقبلون فكرة زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة، لعدة أسباب أهمها:

– إن طرح أسهم جديدة يؤدي إلى توزيع الأرباح المحققة على عدد أكبر من المساهمين، وبالتالي ينخفض نصيبهم من الربح، وإن موقف المساهمين القدامى قد يضعف في الجمعية العمومية، لكن في الرد عن هذا الرأي، فإن التشريعات عادة ما تعرض الأسهم الجديدة على المساهمين القدامى قبل طرحها في السوق.

– إن زيادة طرح أسهم جديدة يعني انخفاض ربحية السهم بسبب زيادة تكلفة الأموال.

2. من وجهة نظر البنك المركزي، فإنه يشجع البنوك على زيادة رأس مالها وهذا بهدف الالتزام بحماية أموال المودعين، بل في بعض الأحيان قد يتدخل ويلزم البنوك بزيادة رأسمالها، غير أن بعض المساهمين يرون أن حماية أموال المودعين تتجلى في الإدارة الجيدة للأصول وتوجيه الاستثمارات البنكية في استثمارات عديمة أو قليلة المخاطر، بالإضافة إلى ضرورة التأمين على الودائع.

فإذا كانت الظروف ملائمة لزيادته ورغب المساهمون في ذلك فإنه يوجد حالتين وهذا لتقييم القوة الاستثمارية للبنك.

الحالة (1): في حالة الاكتتاب بواسطة مستثمرين من خارج البنك، سواء كان المكتتبون من داخل الوطن أو خارجه (مكتتبين أجنب)، فإن القوة الاستثمارية سوف تعادل الزيادة في رأس المال، ففي كلتا الحالتين فإنه يسجل زيادة القوة الاستثمارية للبنك ومنه زيادة القوة الاستثمارية للجهاز البنكي ككل.³

الحالة (2): إذا تم الاكتتاب في رأس المال بواسطة مودعين في نفس البنك، فإذا قرر مودعي البنك شراء الأسهم العادية التي تم طرحها فهذا يعني سداد قيمة الأسهم من وداائعهم الجارية، ومنه عدم زيادة القوة الاستثمارية للبنك، حيث تنخفض القوة الاستثمارية للودائع بينما يسجل ارتفاعها في رأس المال، ونظراً لأن

¹ المرجع السابق، ص: 152

² منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق: ص ص: 125-126

³ مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص 220

آثار تلك العملية لم تمتد لأي بنك آخر فيصبح من المتوقع أن تزداد القوة الاستثمارية للنظام البنكي ككل بنفس القيمة.¹

ثانياً: زيادة رأس المال عن طريق احتجاز الأرباح: لا تتعارض وجهة نظر المساهمين والبنك المركزي بشأن تنمية موارد البنوك التجارية باحتجاز الأرباح، فمن وجهة نظر الملاك يترتب على احتجاز الأرباح ارتفاع القيمة السوقية للأسهم العادية بنفس قيمة الأرباح المحتجزة، بالإضافة إلى إمكانية المساهمين من تحقيق بعض المزايا الضريبية من قرار عدم توزيع الأرباح، أي عدم دفع الضرائب على الأرباح الرأسمالية وهذا بسبب التباين في توقيت دفع الضريبة والتباين في معدلها.

أما من وجهة نظر البنك المركزي، فاحتجاز الأرباح يمثل تدعيم وحماية لأموال المودعين، وبالتالي فهو يتدخل في بعض الحالات بإلزام البنوك بعدم إجراء توزيعات أرباحها على المساهمين.

ويعاب على هذه الإستراتيجية أن القوة الاستثمارية تنصف بالصغر وأنها إستراتيجية لا تلائم صغار المساهمين الذين يعتمدون على توزيع الأرباح عليهم، ويمكن أن تترك آثار عكسية على القيمة السوقية للأسهم، وللوصول إلى حل أمثل يقوم البنك بتوزيع الأرباح عن طريق إصدار أسهم تعادل قيمتها قيمة الأرباح ويتم توزيعها على المساهمين، وعليه تمثل الأرباح المحتجزة زيادة صافية للقوة الاستثمارية للبنك وللنظام البنكي ككل.

الفرع الرابع: تقييم كفاءة الاقتراض من الغير

تلجأ البنوك إلى الاقتراض من الغير إذا كانت لديها التزامات ملحة وتستوجب السداد، والبنك له الحق في اللجوء إلى مصادر مختلفة للاقتراض وفق الأنظمة والقوانين السارية في الدولة محل ترخيصه، وتتنوع هذه المصادر لتشمل الاقتراض من البنوك المركزية، البنوك التجارية الأخرى، بيوت المال ويتوقف تحديد الجهة المقرضة على عدة عوامل: منها طبيعة القرض ونسبة الفوائد المطلوبة والمدة الزمنية اللازمة للحصول عليه.

أولاً: الاقتراض من البنوك التجارية: تتميز عادة عمليات الاقتراض في هذه السوق بقصر آجالها، والقروض التي يحصل عليها البنك لا تخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني، لذا فإن البنك بإمكانه التصرف بقيمة إجمالي القرض، وعليه فالقوة الاستثمارية لهذا المصدر مرتفعة على عكس الودائع التي لا يحق للبنك التصرف بها بالكامل إلا بعد اقتطاع متطلبات الاحتياطي القانوني، لكن الاختلاف يتمثل في ارتفاع تكلفة الاقتراض مقارنة بتكلفة حصوله على الودائع، والتحليل أثبت أن مقدار التكلفة بين المصدرين (سعر الفائدة الذي يدفعه البنك مقابل الاقتراض وسعر الفائدة الذي يدفعه البنك على الودائع) تكاد تكون متقاربة، وهذا بسبب مقدار الاحتياطي القانوني الذي يدفع كنسبة من إجمالي الودائع.²

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص: 128

² المرجع السابق، ص: 130

ثانياً: الاقتراض من البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض، لذلك لا تحبذ البنوك اللجوء إليه إلا للضرورة، وتتميز هذه القروض بقصر آجالها، ومع ذلك فإن للقروض التي يحصل عليها البنك التجاري من البنك المركزي لها قوة استثمارية للبنك وللنظام البنكي ككل، على اعتبار أن هذه القروض لا تخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني.

ثالثاً: الاقتراض من سوق رأس المال: تلجأ البنوك التجارية للحصول على قروض لآجال مختلفة، وتكون الاقتراضات في شكل قروض مباشرة طويلة الأجل، أو في شكل سندات طويلة الأجل تطرح للاكتتاب العام.

ووفقاً لبعض التشريعات فإن البنك المركزي يعتبر هذه السندات جزءاً من رأس المال وهذا له أهمية كبيرة ومن مزاياه أن فوائد السندات تعد من المصروفات التي تخضع من الإيرادات قبل حساب الضريبة، إلى جانب أن هذه الفوائد عادة ما تكون أقل من معدل العائد الذي يطلبه المساهمين على عكس إصدار الأسهم العادية.¹

ورغم هذه المزايا فإن لهذه القروض بعض السلبات أهمها:

- يصعب على البنوك الصغيرة الحصول على هذه القروض بشروط مناسبة لهم.
- وضع حد أقصى لمقدار هذه الاقتراضات من قبل التشريعات.
- يتطلب احتجاز جزء من الأرباح لغرض سداد أصل القرض وفوائده على عكس حقوق الملكية.
- القروض ليس لها صفة الدوام كما هو الحال بالنسبة لحقوق الملكية.

الفرع الخامس: تقييم كفاءة استراتيجيات تنمية الخصوم من حيث تكلفتها وحجمها

سنعرض هذا التقييم من وجهة نظر البنك التجاري، بالتحديد وجهة نظر لجنة إدارة الأصول والخصوم، فالبنوك التجارية تعتمد في تنمية مواردها المالية على مصدر رئيسي يتمثل في الودائع؛ بالرغم أن باقي الموارد الأخرى هي أكثر موارد ذات قوة وطاقة استثمارية، ويظهر ذلك واضحاً من خلال الاحتفاظ باحتياطي قانوني كنسبة من إجمالي الودائع، أما باقي الموارد المالية التي تم ذكرها سابقاً من رأس المال، الاقتراضات بأنواعها، فإنها لا تخضع لاعتبارات الاحتياطي القانوني، وبالتالي للبنك الحرية في التصرف بكامل المبلغ، وعليه فالقوة الاستثمارية لهذه الموارد أكبر من القوة الاستثمارية للودائع، إلا أن الواقع وحسب العرف في المجال البنكي تعتمد البنوك على الودائع في تمويل أصولها.

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص: 135.

أولاً: تكلفة الأموال

1. **تكلفة الودائع:** تتمثل في الفائدة المدفوعة للمودعين تحت اسم الفائدة الضمنية، ويقصد بها مجموع الفوائد التي يحصل عليها العملاء على شكل خدمات من جراء إيداعهم مبلغاً معيناً ويتم احتساب الفائدة الضمنية بالمعادلة التالية:¹

$$\text{معدل الفائدة الضمنية (\%)} = \text{مجموع التكاليف المقدمة للزبون} \div \text{مقدار الوديعة.}$$

مجموع التكاليف = تكلفة تحصيل الصكوك المسحوبة على العميل + تكلفة تحصيل الصكوك المسحوبة لصالح العميل + تكلفة الخدمات الإضافية المقدمة للعميل.

تكلفة تحصيل الصكوك المسحوبة على العميل = عدد الصكوك المسحوبة على العميل \times تكلفة الصك المسحوب على العميل.

تكلفة تحصيل الصكوك المسحوبة لصالح العميل = عدد الصكوك المسحوبة لصالح العميل \times تكلفة الصك المسحوب لصالح العميل.

ويتم حساب صافي أرباح البنك نتيجة الاستثمار في الوديعة من المعادلة التالية:

صافي الأرباح المتحققة للبنك = مجموع الإيرادات المتحققة للبنك - مجموع التكاليف المقدمة للعميل.

مجموع الإيرادات المتحققة للبنك = القوة الاستثمارية للوديعة \times معدل العائد على الاستثمار.

القوة الاستثمارية للوديعة = مقدار الوديعة \times (1 - الاحتياطي القانوني).

2. **تكلفة رأس المال: (الأسهم العادية والأرباح المحتجزة):** تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة المتاحة

للمستثمرين، أي تتمثل في العائد الذي كان يمكنهم الحصول عليه لو أنهم استثمروا أموالهم في أوجه استثمار بديلة تنطوي على نفس درجة المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في قطاع البنوك، ومن المؤكد أن ذلك العائد الذي يمثل تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة بالنسبة للبنك يفوق تكلفة الودائع، وبفضل عادة في مجال البنوك التجارية زيادة حقوق الملكية عن طريق الأرباح المحتجزة بدلاً من إصدار أسهم عادية، وهذا بسبب زيادة تكلفة إصدار وتسويق هذه الأسهم، بالإضافة إلى المصاريف الإدارية، كذلك قد يترتب على هذه الزيادة انخفاض في ربحية الأسهم الحالية.²

3. **تكلفة الاقتراض:** من المتوقع أن تفوق تكلفة الاقتراض تكلفة الودائع، لأن المقرضين عادة ما

يتعرضون لمخاطر أكبر، فإذا تعرض البنك لعسر مالي والإفلاس، فإن حقوق الدائنين تأتي في المرتبة الثانية بعد المودعين.

¹ رانية خليل حسان أبو سمرة، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص: 107

² محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص: 199.

ثانياً: حجم الأموال

1. **بالنسبة للودائع:** تعتمد البنوك التجارية على الودائع كمصدر للقوة الايرادية، ولا توجد أية قيود على مقدار ما تحوزه البنوك منها وبكل أنواعها سواء الودائع الجارية، وودائع التوفير، وودائع لأجل، أما فيما يخص أكثر الودائع ذات قوة استثمارية، فنجد الودائع لأجل وودائع التوفير لاستقرارها نسبياً، وعليه فالودائع تعد أكثر مصادر الأموال خصوبة.

2. **بالنسبة لزيادة رأس المال (إصدار أسهم عادية أو الأرباح المحتجزة):** فهي لا تعتبر مصدر خصيباً للقوة الاستثمارية، لأن الفلسفة التي تتبعها البنوك أنها لا تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها، لذا نجد أن نسبة رأس المال إلى إجمالي الخصوم لا يتعدى 10-15%.

3. **بالنسبة للاقتراض:** تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من مختلف الجهات (سواء البنك المركزي - البنوك التجارية الأخرى، الأسواق المالية ... الخ) للحصول على موارد مالية، وتعتمد القوة الاستثمارية للاقتراض على القيود التي يضعها البنك المركزي أو المقرض بصفة عامة.

المطلب الثاني: محددات عرض وطلب الودائع والعوامل المؤثرة في عدم استقرارها

سنقوم بعرض أهم المحددات والمتغيرات التي يتأثر بها عرض الودائع والطلب عليها، بالإضافة إلى مختلف العوامل المؤثرة في عدم استقرارها.

الفرع الأول: محددات عرض الودائع

يعتبر عرض الودائع دالة لعدة متغيرات تفسيرية تتمثل في:

1. **أسعار الفائدة التي يتقاضاها المودع:** توصف العلاقة ما بين سعر الفائدة الذي يعرضه البنك على المودعين وحجم الودائع بأنها علاقة طردية، بمعنى أن زيادة سعر الفائدة على الودائع يزيد حجم الودائع والتحفيز على الإيداع، وانخفاض سعر الفائدة على الودائع يؤدي إلى انخفاض حجم الودائع.

وبناء على هذه العلاقة يكون منحني عرض الودائع الفردي والكلبي مماثلاً لمنحني العرض العادي والذي يتجه من اليسار إلى اليمين ولأعلى، ونقاس درجة حساسية مقدار الودائع المعروضة للتغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة من خلال مرونة العرض، وأسلوب تحديد أسعار الفائدة على الودائع تتراوح بين سياسة سعر الفائدة الإدارية (وهي التحديد الثابت لأسعار الفائدة بمعرفة البنك المركزي) وسياسة تحرير أسعار الفائدة (وهي إتاحة الحرية للبنوك المجموعة للودائع في تحديدها).¹

نتيجة لقصور نظام التحديد الإداري لأسعار الفائدة والآثار غير المواتية لهذا النظام وتزايد القوى المؤيدة لتحرير هذه الأسعار، فقد ظهرت مشكلة تحديد درجة التحول إلى نظام تحرير أسعار الفائدة في الدول

¹ رانية خليل حسان أبو سمرة، مرجع سابق، ص:86.

المتخلفة، وتكمن المشكلة في السرعة التي تتم بها عملية التحول بسبب ما للسرعة في ذلك من آثار ومشاكل خطيرة تهدد النظام المالي القومي¹.

ومن المتوقع مع سيادة تحرير أسعار الفائدة اختلاف الفوائد على الودائع بالنسبة لكل منها من بنك لآخر وذلك حسب البعد الزمني، ومع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة تكون الودائع المعروضة أمام كل بنك متمشية بصورة طردية مع سعر الفائدة الذي يعرضه هذا البنك، وفي ظل سياسة تحرير أسعار الفائدة واختلافها من بنك لآخر في الدول المتخلفة (بشرط أن تكون هذه التغيرات كبيرة ومؤثرة) فإنها تصبح أداة من أهم أدوات المنافسة البنكية، يؤدي التغيير فيها إلى تغيير حجم الودائع والقروض وينشأ عنه أثرين:

- **أثر منشئي:** توجه عدد أكبر من العملاء الجدد إلى إيداع مدخراتهم في البنك الذي يمنح أسعار فائدة أعلى.

- **أثر تحويلي:** تحول بعض عملاء البنوك الأخرى إلى البنك الذي يمنح أسعار فائدة أعلى.

2. معدلات العائد على البدائل الأخرى: وتتعدد البدائل أهمها:²

- **البدائل المالية:** هي الأوراق المالية (الأسهم والسندات وأذون الخزينة... الخ)، هنا تتم دراسة العلاقة بين سعر الفائدة على الأوراق المالية ومقدار العرض الخاص بالودائع، ومن المتصور وجود علاقة عكسية بينهما، فارتفاع سعر الفائدة على السندات مثلاً يؤدي إلى انخفاض عرض الودائع، ويمكن التعرف على درجة الحساسية للودائع المعروضة للتغيرات في أسعار فائدة البدائل المالية من خلال فكرة المرونة.

- **البدائل السلعية:** من أمثلتها الذهب والفضة والأحجار الكريمة، فارتفاع أسعار الذهب له علاقة بحجم الودائع بالانخفاض، فالذهب أصل ثابت القيمة ويدفع الكثيرون ممن يحتفظون بمدخراتهم في شكل أوعية ادخارية في البنوك إلى سحبها والتحول لشرائه وخاصة في حالات التضخم، والجدير بالذكر أن العلاقة العكسية لارتفاع أسعار الذهب وعرض الودائع البنكية لا يكون كبيراً إلا في الفترة القصيرة الأجل، ففي الأجل البعيد تزداد الودائع نتيجة لقيام الصاغة بإيداع نسبة من حصيلة مبيعاتهم الذهبية بالبنوك، وهذا يعني وجود نسبة تسرب من الإيداعات المسحوبة المبدئية تتجه نحو التداول.

- **البدائل النقدية:** هي العملات الأجنبية التي تكتسب أهمية خاصة في دول العالم الثالث نتيجة لندرة عرض هذه العملات، ويدفع بأسعارها في السوق غير الشرعية إلى الارتفاع المستمر مع تعاظم الطلب عليها، وقد يكون هذا الارتفاع بمعدلات أكبر من معدلات التضخم السائدة في السوق، ولكن

¹ بالاعتماد على:

- محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص: 237

- رانية خليل حسان أبو سمرة، مرجع سابق، ص: 87

² رانية خليل حسان أبو سمرة، مرجع سابق، ص: 88

يجدر الإشارة هنا إلى أن أثر ارتفاع هذه العملات أثر عكسي محدود على عرض الودائع، لمحدودية المتعاملين في السوق السوداء لعدم شرعيتها.

3. دخل العملاء: يقوم الأفراد بتوجيه دخولهم إلى الاستهلاك والادخار، وقد لوحظ وجود علاقة ارتباط قوية بين الإنفاق الحكومي والودائع أيا كانت الظروف الاقتصادية السائدة، لذلك كان للسياسات الاقتصادية العامة في تعظيم الدخل القومي وترشيد الاستهلاك أثر بالغ الأهمية في التأثير على عرض الودائع المحتملة والقائمة، ويمكن قياس أثر التغير في الدخل على الودائع بمعامل مرونة عرض الودائع كالتالي:

مرونة عرض الودائع بالنسبة للدخل = التغير النسبي في عرض الودائع ÷ التغير النسبي في الدخل
= الميل الحدي للإيداع في البنوك ÷ الميل المتوسط للإيداع في البنك

4. السمات المادية والأساسية للبنك: تتمثل في موقع البنك ويكون اختيار موقع البنك في الأماكن ذات التجمع السكاني وذات مساحة واسعة، سمعته الجيدة، توفير الخدمات الحديثة كأجهزة الكمبيوتر، عمال ذو مستوى عالي من الكفاءة، المعاملة الجيدة مع العملاء.

5. السياسات الرئيسية وامتانة المركز المالي: تتعلق بمتابعة البنك لسياساته في مجالات مختلفة، كسياسة السيولة، سياسة الإقراض... الخ، فالبنك الذي تتوفر لديه سيولة في أوقات الأزمات لدليل على الإدارة الجيدة له وبالتالي زيادة ثقة الأفراد فيه.

6. تقديم خدمات مميزة أو ذات ميزة: من بين الخدمات: توفير أماكن انتظار السيارات، توفير نظام السحب في أيام العطل وفي غير أوقات العمل الرسمية.

7. مدى انتشار العادة البنكية ومستوى الوعي بالعادة الادخارية: تدل الإحصائيات أن الاهتمام بالأنظمة البنكية، والتعامل معها يكون واسع النطاق في البلدان والمجتمعات المتقدمة أكثر منها في البلدان النامية، فالمجتمعات التي تكون فيها الثقافة والعادة البنكية شائعة، تميل أنظمتها البنكية إلى النمو والازدهار، نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة والتعليم وزيادة مقدرة أجهزة النقل والاتصال وارتفاع مستوى الخدمة البنكية.

8. السياسات الاقتصادية العامة ودورها في حجم الودائع: للسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة آثار هامة على حجم الودائع بالبنوك التجارية وتتمثل في:¹

أ. السياسات المالية: تشمل سياسة الإنفاق العام فكلما زاد الإنفاق العام كلما زاد حجم الودائع البنكية لعدة اعتبارات منها:

- ظهور فئات جديدة في المجتمع تحقق دخولا غير عادية.
- زيادة الإنفاق على المشروعات العامة يزيد من دخول الفئات المستفيدة منها والتي تتعامل معها.
- السياسة الضريبية: كلما زادت الضرائب كلما حد ذلك من نمو الودائع، فمثلا تؤدي زيادة الضرائب المباشرة إلى الحد من الدخول المتاحة للإنفاق ومن ثم تخفيض الفائض عن الإنفاق الاستهلاكي

¹ رانية خليل حسان أبو سمرة، مرجع سابق، ص ص: 96-97

الموجه كمدخرات، من ناحية أخرى فإن الضرائب غير المباشرة تسهم في رفع أسعار السلع والخدمات مما يعني زيادة المستهلكين لإنفاقاتهم النقدية، ويعني ذلك في النهاية تخفيض المدخرات العائلية في المجتمع.

– سياسة القروض العامة: كلما زادت الدولة من حجم قروضها الداخلية وزادت من إصداراتها العامة لأذون وسندات الخزنة كلما كان ذلك دافعا إلى الحد من المدخرات الموجهة للإيداع بالبنوك.

ب. السياسات النقدية والائتمانية

– سياسة الإصدار النقدي: كلما زاد هذا الإصدار زاد عرض النقود ومن ثم زيادة الودائع بالبنوك.
– نسبة الاحتياطي النقدي والسيولة: كلما زادت النسبتان بصفة عامة، كلما انخفضت قدرة البنوك على خلق الودائع.

9. التعامل مع البنوك القديمة النشأة: إن البنك الذي تم تكوينه وتأسيسه منذ فترة طويلة تجعل له ميزة على البنوك الحديثة النشأة، فالعادة البنكية تجعل الأفراد يتعاملون مع البنوك التي تعامل معها أجدادهم وآبائهم، ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات، فهي تتعامل مع البنوك التي تربطها علاقات منذ فترة طويلة.

10. حالة ميزان المدفوعات: فالفائض في ميزان المدفوعات يزيد من حجم الودائع، ويحدث العكس في حالة العجز لأن تسديد المودعين هذا العجز من حساباتهم يعني نقص ودائعهم لدى البنوك التجارية.¹

الفرع الثاني: محددات طلب الودائع

يتأثر طلب الودائع بعدة متغيرات نذكر من أهمها:

1. أسعار الفائدة الدائنة والمدينة: تترجم بالعلاقة العكسية بين أسعار الفائدة الدائنة والطلب على الودائع البنكية، فالأفراد لا يحبذون سحب الودائع من البنوك التجارية في حالة ارتفاع أسعار الفائدة التي تدفع لهم، كذلك الحال بالنسبة لسعر الفائدة المدين وعلاقته بالطلب على الودائع البنكية لأغراض الاقتراض.

2. أسعار الفائدة على البدائل الأخرى: ارتفاع أسعار الفائدة على الأوراق المالية مقارنة مع أسعار الفائدة البنكية سواء كانت المدينة أو الدائنة يؤدي إلى ميول الأفراد والمؤسسات الاقتصادية إلى طلب الودائع بعيدا عن البنوك، وهنا العلاقة طردية بين الطلب على الأموال المودعة بالبنوك وأسعار الفائدة على البدائل الأخرى.

3. الائتمان البنكي: لقد برهنت النظرية النقدية على أن جزءا من الائتمان البنكي الممنوح لقطاعات اقتصادية مختلفة يعود مرة أخرى إلى النظام البنكي في شكل ودائع جديدة نظرا لما يسببه الائتمان البنكي والتوسع فيه من زيادة في المعروض النقدي داخل الاقتصاد، مما يكون سببا في زيادة الادخار في أدوات البنوك التجارية بشكل خاص وهي الودائع بمختلف أنواعها.²

¹ خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2003، ص: 232.

² محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص: 261-269.

4. معدل التضخم: توجد علاقة قوية بين سعر الفائدة ومعدل التضخم السائد في المجتمع، فلقد اختلف الاقتصاديون في تحديد أثر التضخم في الطلب على الودائع البنكية، حيث يعتقد البعض أن التضخم وما يسببه من تدهور في القوة الشرائية، فإنه يؤدي إلى إضعاف رغبة الفرد في الادخار، وهنا يجب التفرقة بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، فإذا كان سعر الفائدة الاسمي أكبر من معدل التضخم كانت النتيجة سعر الفائدة موجب حقيقي، أما بالنسبة للمقترض المدين فإن انخفاض سعر الفائدة (المدين) الاسمي عن معدل التضخم السائد يعني سعر فائدة حقيقي سالب لصالح المقترض، فالتضخم يعمل في غير صالح البنك الدائن والمدخر، وهناك اتجاه آخر يقول أن التضخم وارتفاع معدلاته يؤدي إلى زيادة الادخار في البنوك التجارية، ويبررون ذلك من عدم التأكد ونشأؤم الأفراد من المستقبل، وقد يعبر عن ذلك بالادخار الوقائي.¹

5. الوعي البنكي: فارتفاع الوعي البنكي وارتفاع التعليم قد ينمي الفرد بأهمية الادخار بشكل يؤثر في نمط الإنفاق، بالتالي التأثير في الطلب على الودائع البنكية، كما أن اعتياد الأفراد واعتمادهم على الشيكات البنكية في معاملاتهم الاقتصادية يؤثر على طلب الودائع البنكية بصورة ايجابية، في حين يسبب تخلف العادة البنكية تحول جزءا كبيرا من الأموال الفائضة إلى ائتمان، وعليه وجب على البنوك العمل الجاد بالاتصال بالعملاء وإطلاعهم بالمزيد من الخدمات التي يمكن أن تقدمها.

6. مستويات الدخل: يؤدي ارتفاع مستويات الدخل لمختلف الوحدات الاقتصادية سواء كانت وحدات استهلاكية أو إنتاجية إلى الحد من الطلب على الأموال المودعة بالبنوك، فالعلاقة بين المتغيرين عكسية، بالإضافة إلى وجود عنصر الثقة، فكلما زاد الأفراد والقطاعات الاقتصادية ثقتهم بالبنك كلما امتنعوا عن سحب أموالهم.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في عدم استقرار الودائع

قبل التطرق إلى العوامل التي تؤثر في استقرار الودائع أو عدم استقرارها نستعرض أهمية وكيفية معرفة الجزء الثابت وغير الثابت من ودائع البنك.

أولاً: أهمية تحديد الودائع المستقرة والودائع غير المستقرة

يتاح للإدارة فرصة كبيرة لاستثمار وتوظيف الودائع بصفة عامة، حيث يمكن أن نتعرف على الودائع الثابتة (المستقرة) والمتقلبة (غير المستقرة) والتي يتم سحبها خلال سنة، وتعرف الودائع الثابتة بأنها تلك التي تبقى في البنوك لفترة طويلة، وهذا لا يعني أن المودعين قد امتنعوا عن سحب ودائعهم، لكن ذلك يوضح أنه بينما كان بعض المودعين يقومون بسحب ودائعهم كان الآخرون يودعون أموالهم في البنك، بحيث يكون رصيда دائنا على مر الزمن في كل نوع من أنواع الودائع،² وتعرف الودائع غير الثابتة أو

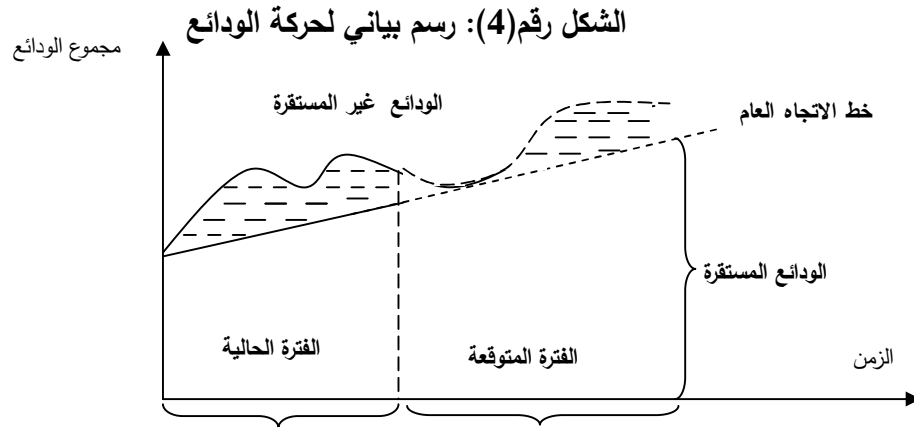
¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 156-167.

² رانية خليل حسان أبو سمرة، مرجع سابق، ص: 81.

المتقلبة بأنها تمثل الجزء من الودائع الدائمة السحب، لأنها مؤقتة بطبيعتها، ويجب ألا تؤخذ في الاعتبار عند الاستثمار في الأصول طويلة الأجل ولكنها تستخدم في أصول على درجة كبيرة من السيولة، والإيراد المتوقع من هذه الأصول يأتي في المرتبة الثانوية.¹

ثانياً: كيفية تحديد الودائع المستقرة والودائع غير المستقرة

إن تحليل سلوك الودائع من المسائل المهمة بالنسبة للبنك، ويتضح أن متطلبات الرصيد النقدي يتوقف على معرفة درجة احتمال سحب وإيداع كل نوع من الودائع باعتبارها تصنف إلى أنواع، لذلك من الأنسب والأفضل أن يقوم البنك بتقدير السيولة المطلوبة لكل نوع من أنواع الودائع على حدى، إذ قد تغطي تغيرات النقص بالزيادة في ودائع أخرى²، مثل سحب الأفراد لودائعهم في فترات الأعياد، وفي نفس الوقت إيداع مبالغ من طرف التجار، كما أن تحديد العوامل المؤثرة في عدم استقرار الودائع يساعد البنك على التوقع بحركتها وبالتالي تحديد الودائع المستقرة والودائع المتقلبة، وعلى أساسها يتم رسم سياسة الاستثمار في ظل التوافق بين السيولة والربحية، ويتم وضع البيانات الخاصة بالودائع في شكل بياني للتوصل إلى خط يسمى بخط الأساس أو خط الاتجاه العام والذي يمر بالنقاط الدنيا للودائع، ويتم تعيين الودائع المستقرة التي تقع أسفل خط الاتجاه العام والودائع غير المستقرة التي تقع أعلى الخط والشكل التالي يبين ذلك:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 111

من خلال الشكل رقم (4) نلاحظ أنه يمكن التوقع بالجزء المستقر من الودائع للفترة القادمة، وذلك بمد خط الاتجاه العام حتى الفترة المراد التوقع لها والذي عبرنا عنه بالنقاط المتقطعة.

تجدر الإشارة بأن البنك بإمكانه معرفة بعض أنواع الودائع المستقرة وغير المستقرة، وتتميز ودائع الأفراد بالاستقرار، فعادة تتعادل قيمة الإيداعات مع قيمة المسحوبات، كما أنها تتصف بالحركة الموسمية

¹ أنور سعيد سلطان، مرجع سابق، ص: 216.

² جهاد محمد ميرغني، السيولة بين النظرية والتطبيق بالسودان، مجلة المصرفي، العدد 32، الخرطوم، السودان، جوان 2004، ص: 3.

كسحب الأفراد لودائعهم في فترات الأعياد، وبتزايد حجم الإيداعات في مواسم جني المحاصيل من طرف الأشخاص الذين يمارسون أنشطة زراعية أو فلاحية، كما أن البنك يتنبأ في نهاية سنة مالية بأن تزداد ودائعه نتيجة لتحقيق أرباح من طرف منشآت الأعمال التي يتعامل معها، وعموما ودائع الأفراد تتصف بقدر من الاستقرار، ويمكن التنبؤ بحركتها المتوقعة، كما أن ودائع منشآت الأعمال تتصف بالتقلب الشديد نتيجة لعوامل ومتغيرات كثيرة تجعل عملية التنبؤ صعبة ومعقدة.¹

كما يستخدم البنك نموذج الحد الأدنى والحد الأعلى لمستوى الودائع، فبعد أن يقدر البنك حجم الودائع التي يتوقع الحصول عليها، فإنه يصنفها إلى الودائع المتقلبة والودائع الثابتة، ويعتمد هذا النموذج على الطرق الرياضية لتقدير حجم هذين النوعين وذلك بحساب متوسط الحد الأدنى ومتوسط الحد الأعلى لأرصدة كل من هذين النوعين من الودائع خلال فترة ماضية ولعدة سنوات، وذلك عن فترة دورية، ثم يطرح الحد الأدنى من الحد الأعلى ليعطي مقدار الودائع المتقلبة.²

ويتم حساب النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الودائع المتقلبة} = \frac{\text{الودائع المتقلبة}}{\text{متوسط الحد الأعلى}}$$

$$\text{نسبة الودائع الثابتة} = 100 - \text{نسبة الودائع المتقلبة}.$$

المطلب الثالث: إستراتيجيات تنمية الودائع

تضع البنوك مجموعة من الاستراتيجيات التنافسية والفعالة لتنمية ودائعها، تتمثل في تقديم خدمات جيدة بأسعار تنافسية وخدمات ذات ميزة تميزها عن غيرها من البنوك الأخرى ومن بين الاستراتيجيات:

الفرع الأول: إستراتيجية المنافسة السعرية

تتمثل هذه الإستراتيجية في دفع معدلات فائدة أعلى للمودعين، وبالرغم من أهمية هذه الإستراتيجية ليس في النشاط البنكي فحسب، وإنما في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، إلا أن التشريعات البنكية تضع قيود على تلك المنافسة بحيث لا تسمح بدفع فوائد على الودائع الجارية، الأمر الذي يقلل من دور هذه الإستراتيجية في جذب الودائع مما يوصل الباب أمام المنافسة السعرية كإستراتيجية ممكنة لجذب تلك الودائع، ومن أهم الأسباب في عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية ما يلي:³

1. الحد من ارتفاع تكلفة الأموال: تتكبد البنوك بعض التكاليف نتيجة لإدارتها للحساب الجاري للعميل، منها تكاليف تحصيل المستحقات ومصرفات سداد الخصوم، إلى جانب مصرفات إمساك الحسابات البنكية، لذا عند السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية، فذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إدارتها،

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص:120.

² حسان كعدان، الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي، دراسة حالة تطبيقية على المصرف التجاري السوري، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، سورية، 1997، ص 116

³ أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر، مكتبة الذاكرة، عمان، الأردن، 2013، ص: 213-214

الأمر الذي يضطر معه البنك إلى البحث عن فرص استثمارية يتولد عنها معدلات عالية للعائد، وهي فرص ذات درجة عالية من المخاطر قد تهدد في النهاية مستقبل البنك.

2. الحد من المنافسة بين البنوك: قد يؤدي السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية إلى تنافس البنوك في رفع معدل الفائدة عليها إلى حد معين أملا في الحصول على حصة مناسبة منها، وهذا يؤدي كذلك إلى ارتفاع تكلفة إدارة تلك الودائع، مما قد يدفع بالبنوك إلى استثمار جزء من أموالها في مجالات ذات درجة كبيرة من المخاطرة سعيا وراء تحقيق عائد يكفي لتمويل تلك التكاليف.

3. الحد من ارتفاع الفوائد على القروض: يؤدي منع دفع الفوائد على الودائع الجارية إلى تخفيض تكلفة الأموال، الأمر الذي يشجع على تخفيض معدلات الفوائد على القروض التي تقدمها للعملاء والذي يعكس أثره الفعال على معدلات التنمية الاقتصادية.

4. الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة والنائية: تتمتع البنوك التي تمارس عملها في المدن الكبيرة بفرص أكبر للإقراض والاستثمار، فلو تم السماح بدفع فوائد على الودائع الجارية، ستكون البنوك العاملة في المدن الكبيرة أكثر قدرة واستعدادا لدفع فوائد عالية على تلك الودائع مقارنة بالبنوك الأخرى العاملة في المدن الصغيرة والنائية، فتصبح المدن الكبيرة مناطق جذب لهذه الودائع، في حين تصبح المدن الصغيرة والنائية مناطق طرد لها، مما يؤثر في النهاية على التنمية الاقتصادية فيها ويجعل من الصعب على المستثمرين في تلك المدن الحصول على القروض لتمويل استثماراتهم.

أما بالنسبة للفوائد على باقي الودائع فإنها متقاربة وهذا ما يجعل المنافسة السعرية غير مجدية من طرف البنوك، الأمر الذي جعل البنوك تبحث عن إستراتيجية أخرى كبديل وهي المنافسة غير السعرية.

الفرع الثاني: إستراتيجية المنافسة غير السعرية

طالما المنافسة السعرية لا تعد فعالة في جذب الودائع بأنواعها المختلفة، لذا من المتوقع أن تتحول البنوك إلى الإستراتيجية البديلة المتمثلة في المنافسة غير السعرية، بمعنى أنها لا تقوم على دفع فوائد على الودائع، وإنما تستند على مستوى جودة الخدمات البنكية المقدمة للعملاء، ومن أهم الخدمات البنكية التي يمكن أن يعتمد عليها البنك في جذب المزيد من الودائع:

أولا: تحصيل مستحقات المودعين

تعد عمليات التحصيل من أهم أهداف النظام البنكي، فهي تساعد على تسوية حسابات المودعين وذلك بالمقاصة بينها دون الحاجة لتداول النقود، كما تساعد على توفير الوقت والجهد الذي يقوم به البنك في تحصيل الصكوك وتحصيل وسائل السداد كالحوالات الداخلية والأوراق التجارية، والبنوك التي تتميز بالسرعة في عمليات التحصيل وتخفيض التكاليف التي يتحملها العميل تكون أكثر جاذبية للودائع.

ثانياً: سداد المدفوعات نيابة عن العميل

تتمثل في سداد قيمة الشيكات التي حررها المودع لصالح الآخرين، وفي سداد بعض المستحقات عليه عندما يتقدم بها الدائنون دون الحاجة لتحرير صك كفواتير الهاتف وأقساط الإيجار. إن اضطلاع البنك بهذه المسؤولية يطمئن الزبون إلى سداد ما عليه من مستحقات في مواعيدها، مما يوفر عليه الكثير من الوقت والجهد الذي عليه أن يبذله إذا ما لجأ إلى طريق آخر للسداد، هذا إلى جانب تلافي ما قد يتعرض له الزبون من غرامات تأخير إذا لم ينتبه لسداد الالتزامات في مواعيدها المحددة، فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها تزداد قدرة البنك على جذب مودعين جدد كلما سمحت سياساته بالسداد بمقتضى فواتير، وكلما سمح للمودع بالسحب على المكشوف في حدود مقبولة، وكلما انخفضت نسبة المصروفات التي يتحملها العميل مقابل تلك الخدمات.¹

ثالثاً: إستراتيجية تطوير واستحداث أوعية ادخارية جديدة

لم تعد الأوعية الادخارية التقليدية تفي بالكثير من الاحتياجات المالية والنقدية للبنوك، فاستحدثت عدة شهادات والتي أضحت من أهم المصادر الرئيسية لموارد البنوك، ومن بينها شهادات الإيداع القابلة وغير قابلة للتداول.

بالنسبة للشهادات التي يمكن تداولها، فهي شهادات غير شخصية، حيث يسمح لحاملها التصرف فيها بالبيع وتكون قيمتها الاسمية عادة كبيرة، ومنه فهي تحمل سعر فائدة أعلى نسبياً، أما تاريخ استحقاقها فإن البنك هو الذي يحدده، كما يمكن تداول هذه الشهادات في أسواق رأسمال مما يتيح للبنك الحصول على موارد مالية إضافية، أما شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، فهي شهادات شخصية، تصدر بواسطة عقد بين البنك والعميل، ولا يجوز لحامل هذه الشهادة التصرف فيها، وما يميزها هو المرونة في تحديد تاريخ الاستحقاق بما يناسب حالة كل عميل ولا يجوز استرداد قيمتها قبل تاريخ استحقاقها.

وتتميز الشهادات السابقة الذكر عن شهادات الإيداع التقليدية بما يلي:²

- أنها ذات استحقاق قصير الأجل.
- تحقق عائد أعلى من العائد على أدون الخزنة.
- إذا رغب صاحبها أو حاملها في تصفيته والحصول على سيولة قبل تاريخ استحقاقها، يمكنه بيعها في سوق الأوراق المالية.
- تعد شهادات لحاملها وتطرح بفئات ضخمة تتراوح بين مئة ألف مليون دولار أمريكي.

قد يأخذ شكل التطوير تحسين خصائص الودائع وإصدار جديد يجمع بين مزايا الودائع الجارية والودائع الادخارية ويطلق عليها حسابات NOW (Negotiable order withdrawal)، وهي عبارة عن أوامر

¹ رانية خليل حسان أبو سمرة، مرجع سابق، ص: 123

² عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة: إدارتها وعملياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 8.

مكتوبة بصرف مبلغ لطرف آخر خصما من حساب التوفير للشخص الأول دون استعمال الشيكات، وقد انتشرت بشكل واسع بين المؤسسات الادخارية الأمريكية، وزاد الطلب عليها بسبب خاصيتها في السحب عند الطلب من جهة والحصول على سعر فائدة عليها من جهة أخرى، لذلك أصبحت تشكل نسبة مهمة من موارد البنك التجاري في الاقتصاديات المتقدمة، فهذه الإصدارات الجديدة تتميز بالسيولة العالية وانخفاض المخاطر فيها فضلا عن تحقيقها لفائدة، كما طورت بعض البنوك أنواعا أخرى من الودائع تعرف بحسابات " Super Now " والتي تحقق سعر فائدة أعلى.¹

المطلب الرابع: سبل حماية الودائع

تسعى حكومات مختلف الدول إلى حماية ودائع البنوك، لهذا كان من الضروري توفر تقنيات وآليات لحماية المودعين من جهة، وحماية البنوك التجارية من الفشل والإفلاس، بالتالي تهديدا مباشرا للنظام البنكي والاقتصادي من جهة أخرى ومن بين الوسائل:

الفرع الأول: التأمين على الودائع

نظام التأمين على الودائع هو حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم جزئيا أو كليا من خلال مساهمات البنوك المشتركة في صندوق التأمين على الودائع في حالة حدوث خطر.² ويقتضي نظام التأمين على الودائع بأن تدفع البنوك أقساط تأمين سنوية بنسبة من ودائعها، فالأقساط تمثل تكلفة وعبء على البنوك تتحمله في مقابل الحصول على الودائع وضمان استمرارها، أو عن طريق إلزام البنوك على دفع مساهمات في حالة عسر مالي لأحد البنوك، ويتميز مفهوم ضمان الودائع البنكية عن غيره من أشكال عقود الضمان بالمزايا الآتية:³

- غير موجه لحماية فرد أو مجموعة معينة، لكنه موجه نحو المجتمع عامة، أي لكل الأشخاص والمؤسسات المودعة لأموالها لدى الجهاز البنكي.
 - لا تستهدف بالضرورة الربح من الجهة الضامنة، وبالتالي فإن الضامن في الغالب هو ليس جهة تجارية تسعى إلى الربح، وإنما الغاية الأساسية هي تعزيز الثقة العامة لدى جمهور المدخرين والمودعين، مما يمكن الجهاز البنكي من القيام بدوره نحو المجتمع بقدرة وكفاءة.
- وهناك اختلاف في أنظمة التأمين على الودائع فبعضهم يغطي الودائع بالعملات المحلية مثل الأرجنتين، والبعض الآخر يغطيها بجميع العملات كما هو في لبنان؛ فأنظمة التأمين تدار من طرف البنوك المركزية كما في أيرلندا أو من طرف صناديق تأمين تابعة للحكومة، ويمكن أن تكون تابعة للبنوك المركزية

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 110

² المرجع السابق، ص 92

³ زكريا الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 146

مثل: مصر، بريطانيا أو غير تابعة لها، ويمكن أن تكون تابعة لاتحادات البنوك¹، فالتأمين على الودائع له غرضان:

1. دعم ثقة المودعين وحماية أموالهم.

2. المحافظة على سلامة المركز المالي للبنوك وتفادي التعرض للفشل، فالتزامات القطاع البنكي هي غالباً ودائع جارية وهي تشكل نقوداً تستخدم للمبادلات، فالجهاز البنكي يعتبر مستودعاً مهماً لسيولة الأفراد والمؤسسات، مما يجبر السلطات العمومية قيامها بضمان السير الحسن، خاصة عندما تواجه أزمة سيولة الذي يؤدي إلى عدم استقرار هذا القطاع البنكي، فالهدف من تأمين الودائع هو تحقيق الاستقرار للمؤسسات المالية وبالتالي تفادي المشاكل الناتجة عن تعسر البنوك.

الفرع الثاني: مراقبة البنك المركزي للبنوك التجارية

لتدعيم ثقة الأفراد بشأن تشجيعهم على إيداع نقودهم في البنوك فإن البنك المركزي يضع نظاماً رقابياً يتم بموجبه الإطلاع على أداء البنوك ودراسة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها وتقييم وضعه المالي، كما يضع خطوط أمان للبنوك لتحافظ على مستوى سيولة معين، تستطيع من خلاله مقابلة التزاماتها ومواجهة سحبيات المودعين كالاحتياطي الإلزامي وتحديد حد أدنى من السيولة، بالإضافة إلى تحديد حد أدنى للملاءة المالية.

يعد البنك المركزي وهو يقوم بعملية المراقبة لأعمال البنوك من أهم المؤسسات التي على استعداد لتقديم الدعم والمعونة في حالة العسر المالي، عن طريق وضعه ما يلزم من أرصدة نقدية سواء بتقديم قروض مباشرة أو بإعادة خصم الأوراق التجارية وقيامه بعمليات السوق المفتوحة بغية الحصول على سيولة كافية لمباشرة نشاطها وهذا ما يؤدي إلى تفادي التعرض للآزمات المالية في المجال البنكي ومنه الاقتصاد ككل.

الفرع الثالث: الملكية العامة

إن ملكية الدولة للبنوك التجارية أو لجزء منها يمثل عنصر حماية للودائع، فالدولة تضمن هذه الودائع بالكامل، وتعتبر الملكية العامة للبنك التجاري عنصراً رئيسياً في جذب أموال المودعين نظراً لضمان الدولة لهذه الأموال مما يلغي تقريباً عنصر المخاطرة لدى المودع.²

¹ زكرياء الدوري، مرجع السابق، ص: 145

² محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص: 310

المبحث الثاني: إدارة محفظة أصول البنوك التجارية ومؤشرات تقييم كفاءة أدائها

تؤدي البنوك التجارية دورا كبيرا في مجال إدارة أصولها نظرا لأن عملها محتكم بالمخاطر الملازمة للعمل البنكي، وفي ظل الصيرفة الحديثة أصبحت البنوك تتبنى طريقة إدارة المحافظ الاستثمارية بدلا من إدارة كل استثمار بحد ذاته، سواء فيما يخص القروض، أي دراسة كل طلب قرض معين بذاته، أو ورقة مالية بذاتها، لذلك توجه الاهتمام إلى إدارة محفظة القروض وإدارة محفظة الأوراق المالية مما يسمح بتخفيض المخاطر مع المحافظة على نفس العائد، وهذا ما يؤدي بشكل واضح إلى إدراك مدى أهمية تطبيق مبادئ نظرية المحفظة الحديثة "ماركويتز" التي تعتمد على مقارنة (العائد، المخاطر) في إدارة المحفظة الاستثمارية بصفة عامة وإدارة محفظة القروض بصفة خاصة، فالمحفظة الكفأة التي يجب على البنك اختيارها هي المحفظة التي لها انحراف معياري أقل عند نفس عائد المحافظ الأخرى، أو هي المحفظة التي لها عائد أعلى عند نفس المستوى من الانحراف المعياري للمحافظ الأخرى.

وعلى ضوء ما تقدم سنخصص هذا المبحث إلى توضيح الإطار النظري لإدارة محفظة البنك الاستثمارية من خلال إعطاء تعاريف لإدارة المحفظة وأهدافها والسياسات التي تحكم إدارة المحفظة، والنظريات التي تتبناها البنوك في إدارة محافظها، وفي الأخير سنتطرق إلى مؤشرات تقييم أداء محافظها.

المطلب الأول: أساسيات حول إدارة المحفظة الاستثمارية للبنوك التجارية

سيتم التعرف في هذا المطلب على أساسيات حول إدارة محفظة البنوك التجارية من خلال تعريفها، أهدافها ومكوناتها، ومقومات تكوينها.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المحفظة الاستثمارية للبنوك وأهدافها

قبل التطرق لمفهوم إدارة محفظة البنك الاستثمارية، سنوضح ما المقصود بالمحفظة الاستثمارية للبنوك ومكوناتها.

أولا: تعريف محفظة البنك الاستثمارية ومكوناتها

1) تعريف محفظة البنك الاستثمارية: هي مجموعة من الأصول المالية أو الأوراق المالية المنقولة التي يمسكها البنك بغرض المتاجرة والاستثمار، أي بغرض تنمية قيمتها السوقية وتحقيق التوظيف الأمثل لما تمثلها هذه الأصول من أموال.¹ كما تعرف أيضا "بأنها أداة مركبة من أدوات الاستثمار تتكون من أصلين أو أكثر، وتخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة مالكا لها، كما قد يكون مأجورا، وحينئذ ستتفاوت صلاحياته في إدارتها وفقا لشروط العقد المبرم بينه وبين مالك أو مالكي المحفظة."²

¹ محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم الأسهم والسندات، مؤسسة النشر الجامعية، مصر، 2005، ص: 267

² محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل، عمان، الأردن، 2005، ص: 169

من التعريفين السابقين يمكن القول أن المحفظة هي تعبير على ما يمتلكه المستثمر وهو البنك من أصول مختلفة، تختلف من حيث نوعها، عوائدها، وأصول البنك في هذه الحالة تتكون أساساً من القروض، الأوراق المالية ويمثل عائد تلك المحفظة المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك لمواجهة الأعباء الأساسية، والهدف من تشكيل المحفظة هو المفاضلة بين الخطر والعائد المتوقع، إلا أن الهدف الرئيسي للبنك هو الوصول إلى محفظة مثالية أي تحقيق أكبر عائد عند مستوى خطر معين، أو تحقيق أقل مستوى خطر ممكن عند مستوى عائد ثابت.

(2) مكونات محفظة البنك الاستثمارية: تتكون محفظة البنوك الاستثمارية من مختلف أنشطته الرئيسية تتمثل في:

- **محفظة القروض:** تتكون من مختلف القروض سواء القصيرة أو المتوسطة والطويلة الأجل، وهنا لابد من إعداد الدراسات اللازمة قبل قرار قبول منح القرض إلى العميل.
- **محفظة الأوراق المالية:** أي الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وأذون الخزانة، وغيرها من الأوراق المالية التي تصدرها الشركات أو البنوك أو الدولة والهيئات العامة، وجزء من هذه الأوراق يحتفظ بها البنك لأغراض السيولة، لذا ستستبعد من أصول البنك التي يسعى من وراءها إلى تحقيق أعلى العوائد (أي استبعاد الأوراق التي تدخل ضمن حساب احتياطي وقائي).

ثانياً: تعريف إدارة المحفظة الاستثمارية في البنوك التجارية

بعد تكوين البنك لمحفظته تأتي مرحلة إدارتها، وهي فن له أصوله وقواعده، كما تعتبر علم له نظرياته ومناهجه وفي نفس الوقت خبرة تكتسب وتتطور مع مرور الوقت.¹

أما بالنسبة لإدارة المحافظ الائتمانية، ففي الصيرفة الحديثة أصبحت البنوك تتبنى طريقة إدارة المحافظ الائتمانية بدلاً من إدارة الائتمان بأشكاله المختلفة، فالمهام الائتمانية يجب أن تستبدل بمهام إدارة محفظة الائتمان، بحيث يجب على البنك تعظيم العائد المعدل بالمخاطر لمحفظة القروض عن طريق بيع وشراء القرض الممنوح، من جهة أخرى إدارة الأعمال الجديدة وتجديد القروض القائمة ويؤدي ذلك بشكل واضح إلى إدراك مدى أهمية تطبيق مبادئ نظرية المحافظ الحديثة في إدارة محافظ القروض.²

ثالثاً: أهداف إدارة المحفظة الاستثمارية: إن الهدف الرئيسي لإدارة المحفظة الاستثمارية للبنوك هو الموازنة بين العائد والمخاطرة وفيما يلي أهم أهداف إدارة المحفظة:³

¹ Alain choinel, Gérard Rouyer, **le Marché Financier (Structures et acteurs)**, Huitième édition, Revue Banque Édition, France, 2002, p: 353.

² مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الرابية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 175.

³ دريد كامل آل شبيب، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص: 17.

- المحافظة على رأس المال الأصلي للمحفظة، إذ بالرغم من أن عملية منح الائتمان أو الاستثمار في الأوراق المالية تعني الاستعداد لتقبل المخاطر، إلا أن هذا الاستعداد يجب أن يبتعد عن المخاطرة.
- الحفاظ على قدر من السيولة من خلال الاستثمار في أدوات لها قابلية التحويل إلى نقد وبدون خسارة، مع سهولة التحويل لمواجهة العسر المالي واحتمالات التعثر، لذا لا تسعى البنوك في تشغيل كل أموالها المتاحة في أصول طويلة الأجل بل إنها توجه جزءا منها في شكل أصول شبه سائلة قابلة للتصرف فيها دون أية خسارة مثل الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية.¹
- تأمين الحصول على الدخل إلى المحفظة لتلبية احتياجات البنوك ولتسديد مصاريفها التشغيلية.
- المزج بين الأصول الاستثمارية سواء في القروض أو في الأوراق المالية، وتحديد الأوزان النسبية لكل أصل مالي في رأس مال المحفظة، والتوزيع أحد أهم أهداف المحفظة الاستثمارية وإدارتها.
- من هنا تبرز أهمية إدارة المحفظة، فالتطور الذي حصل في طبيعة الأدوات الاستثمارية وما تتطلبه من خبرات كبيرة في إدارتها، إضافة إلى توفر الفوائض المالية لدى البنوك، وتطور مفاهيم الاستخدام الأمثل للفوائض المالية وتوسع عمل البنوك، كان سببا في أهمية إدارة المحفظة.

الفرع الثاني: مقومات تكوين محفظة البنوك التجارية

- يحكم تكوين محفظة أصول البنك عدة مقومات، وعلى البنوك أخذها بعين الاعتبار لتحقيق الهدف الرئيسي لها وهو تعظيم ثروة المساهمين وتتمثل هذه العناصر في:
- أولاً: عائد المحفظة

1) تعريف العائد: يعرف العائد على أنه "ما يحصل عليه المستثمر في المستقبل نتيجة تضحيتة في الوقت الحالي بأمواله من خلال توظيفها بالعملية الاستثمارية لفترة زمنية محددة، إلا أن حصول المستثمر على العائد المتوقع ليس مؤكدا نظرا لما يحيط بالاستثمار من احتمالات وقوع الخسارة".²

كما يعرف العائد أنه "عبارة عن مجموعة المكاسب أو الخسائر الناجمة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة، وهذا يعني أن العائد هو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي والذي يؤدي إلى تعظيم الثروة".³

من التعريفين السابقين نستنتج أنه من الصعب على البنك تحديد عائد المحفظة بدقة، لأن المحفظة محفوفة بمخاطر سيتعرض لها في المستقبل، بالتالي العائد مرتبط بالمستقبل ويعجز البنك عن معرفته رغم التطور العلمي وتبقى مجرد تنبؤات وتوقعات.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص:273

² سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثارها في العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص:38

³ دريد كامل آل شبيب، إدارة المحافظ الاستثمارية، مرجع سابق، ص:61

(2) **حساب عائد المحفظة:** إن عائد المحفظة يختلف عن عائد الاستثمارات الفردية، فهو عبارة عن مجموع عوائد الأصول التي تتشكل منها المحفظة، وفي هذا الصدد لابد أن نميز بين عائد المحفظة الفعلي وبين عائد المحفظة المتوقع.

- **العوائد الفعلية:** هي العوائد التي يحققها البنك فعلا من منحه للقروض، وهذا في شكل فوائد أو أرباح رأسمالية من بيعه وشرائه للأصول أو مزيجا بين الاثنين.
- **العوائد المتوقعة:** صعبة التحديد لأنها تعتمد على المستقبل، وعلى البنك أن يقدر الاحتمالات الممكنة وقيمة العائد المتوقع في ظله.

1. **حساب العائد التاريخي:** يتطلب الأمر لحساب العائد التاريخي لمحفظة استثمارات البنك كلا من عائد الاستثمارات المكونة للمحفظة وأوزانها النسبية، لأن العائد التاريخي للمحفظة هو الوسط الحسابي المرجح بالأوزان لعوائد الأصول الفردية المكونة للمحفظة ويحسب بالعلاقة التالية:¹

$$R_p = \sum_{i=1}^n w_i R_i$$

حيث R_p : عائد المحفظة w : نسبة مساهمة الأصل R_i : عائد الأصل i
 n : عدد الأصول المكونة للمحفظة

2. **حساب العائد المتوقع للمحفظة:** يعطى بالعلاقة التالية:²

$$E(R_i) = \sum_{i=1}^n w_i E(R_i)$$

$E(R_i)$: العائد المتوقع للأصل i

ويمكن حساب الوزن النسبي للأصل كما يلي:

الوزن النسبي للأصل الفردي = مقدار المبلغ المستثمر في الأصل ÷ إجمالي رأس مال المحفظة.

ومجموع أوزان الأصول المكونة للمحفظة يجب أن تساوي واحد.

ثانيا: خطر المحفظة: يمكن أن يتعرض عائد محفظة البنك لعدة مخاطر، تتمثل في المخاطر الائتمانية الناتجة عن عدم قدرة أو رغبة المقترض عن سداد أصل القرض أو فوائده أو معا، أو مخاطر خاصة بالاستثمار في الأوراق المالية كانهخفاض قيمتها في السوق.

¹ Soufi Menouar, **Gestion du portefeuille "Business Risque. Risque financier. Risque de change"**, office des publications universitaires, Alger, 2003, p: 20

² Soufi Menouar, op. cit, p: 24

1. أنواع المخاطر: تسمى إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك بالمخاطر الكلية والتي تنقسم إلى مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة.

- المخاطر المنتظمة: تسمى بمخاطر السوق، وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها ومصدر هذه المخاطر ظروف عامة اقتصادية أو ظروف سياسية، مما يصعب على البنوك تجنبها أو التحكم فيها، وعليه فإن هذه المخاطر تصيب كافة القروض بغض النظر عن ظروف البنك أو العميل.

- المخاطر غير المنتظمة: يقصد بالمخاطر غير المنتظمة تلك المخاطر التي تفرد بها مؤسسة أو بنك ما في ظل ظروف معينة، ومن أمثلتها ضعف الإدارة البنكية، الأخطاء الإدارية ... الخ، فمثل هذا النوع من المخاطر من شأنه أن يؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك في الأجل المحدد.¹

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر المنتظمة} + \text{المخاطر غير المنتظمة.}$$

2. قياس خطر المحفظة: إذا كانت المخاطر التي تتعرض لها المحفظة ما هي إلا محصلة لمخاطر الاستثمارات الفردية، فإن الأمر يقتضي التعرض لطرق قياس خطر هذه الاستثمارات الفردية أولاً ثم قياس مخاطر المحفظة.

أ. قياس مخاطر الاستثمارات الفردية: هناك عدة طرق خاصة بمقاييس المخاطر، غير أننا سنميز بين المخاطر التاريخية والمخاطر المتوقعة.

1. المخاطر التاريخية : يتم قياس المخاطرة بعدة مقاييس أهمها:

أ. مقياس الانحراف المعياري: يقيس الانحراف المعياري درجة انتشار توزيع العوائد حول قيمتها، أي يقيس مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي لذلك العائد، ويعطى بالعلاقة التالية:¹

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (R_i - \bar{R})^2}{n - 1}}$$

حيث δ : الانحراف المعياري

R_i : عائد الأصل i ، \bar{R} : الوسط الحسابي للعائد

n : عدد السنوات التي تتوفر فيها البيانات عن العائد.

ب. مقياس التباين: (variance): عبارة عن مربع الانحراف المعياري، وهذا يعني أنه يمكن حساب أي منهما بدلالة الآخر، أما عن دلالة المقياسين فهو ينحصر بين (0 - 1).²

¹ مفتاح صالح، معارف فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16 - 18 أبريل، 2007، ص: 3.

¹ دريد كامل آل شبيب، إدارة المحافظ الاستثمارية، مرجع سابق، ص: 66.

² Kristina Levišauskait, *Investment Analysis and Portfolio Management*, Vytautas Magnus University, Kaunas, Lithuania, 2010, p:46

أي $0 < \delta < 1$ ، فكلما كان (δ) صغيرا كلما دل ذلك على انخفاض المخاطر .

ج. مقياس بيتا (β) : يقيس لنا المخاطر المنتظمة التي تتأثر بها الاستثمارات في المحفظة الاستثمارية مقارنة بمخاطر السوق، فإذا تم قياس (β) وكانت النتيجة مثلا 2 فهذا معناه أن معدل التغير في عوائد المحفظة الاستثمارية يكون بمقدار الضعف مقارنة بمعدل التغير في عوائد السوق ويحسب كما يلي:¹

$$\beta_i = P_{im} \delta_i \delta_m / \delta m^2$$

حيث β_i : معامل بيتا للأصل i P_{im} : معامل الارتباط بين العائد السوقي وعائد الأصل i
 δ_i : الانحراف المعياري للأصل i .
 δ_m : الانحراف المعياري لعائد السوق.
 δ^2_m : تباين عائد السوق.

د. معامل الاختلاف: يستخدم كمقياس للتشتت، إذ أنه يقيس مخاطر الاستثمار على ضوء العائد المتولد عنه، فكلما زاد المعامل كلما زادت المخاطر والعكس صحيح ويحسب بالعلاقة التالية:²

$$CV(R_i) = \frac{\delta R_i}{\bar{R}_i}$$

حيث δR_i : الانحراف المعياري لعائد الأصل i .
 R_i : متوسط عائد الأصل i .

2. المخاطر المتوقعة: يتم حسابها بعدة طرق إلا أن أشهرها الانحراف المعياري ويحسب كما يلي:³

$$\delta = (R_i - \bar{R})^2 \cdot P_i P$$

P_i : احتمال حدوث العائد R_i ، R_i : العائد على الأصل i .
 \bar{R} : متوسط العائد.

ب. قياس خطر المحفظة: يقصد بمخاطر المحفظة (سواء محفظة القروض، أو محفظة الأوراق المالية) درجة تقلب العائد المتولد عن مجموع الاستثمارات التي تتكون منها تلك المحفظة، وخطر المحفظة لا يتوقف عن مخاطر الاستثمارات المكونة للمحفظة فقط، بل يتوقف أيضا على طبيعة الارتباط بين عوائد تلك الاستثمارات.

¹ pascal Gandin, **Mesure de performance des fonds. Méthodes et résultat**, Economica, France, 1998. p: 15

² دريد كامل آل شبيب، إدارة المحافظ الاستثمارية، مرجع سابق، ص: 96

³ Pascal Gandin. op cit. p 15

ويمكن حساب خطر المحفظة، أي الانحراف المعياري لمحفظة تتكون من أصلين بدلالة معامل الارتباط كما يلي:¹

$$\delta p = \sqrt{W_i^2 \delta i^2 + (1 - W_j)^2 \delta j^2 + 2W_i(1 - W_i) P_{ij} + \delta i P_{ij} \delta i \delta j}$$

δp : انحراف معياري للمحفظة δ^2 : تباين i, j : أصلين استثماريين

P : معامل الارتباط حيث $-1 < p < +1$.

أو يمكن حساب الخطر بدلالة التغيرات "covariance" ومعامل الارتباط "coefficient de corrélation" حيث يتم حساب التغيرات لمعدل عائد أصلين كما يلي:²

$$Cov(a, b) = \frac{(Ra - \hat{Ra})(Rb - \hat{Rb})}{N - 1}$$

حيث: $Cov(a, b)$: تباين عائد أصلين a, b .

R_a, R_b : عائد الأصلين a و b على التوالي.

N : عدد السنوات .

ويحسب معامل الارتباط بدلالة التغيرات كما يلي:

$$P_{a, b} = \frac{Cov(a, b)}{\delta a \cdot \delta b}$$

ونميز بين 3 حالات في علاقة الارتباط بين عوائد الأصول المكونة لمحفظة البنك كما يلي:

الحالة الأولى: $P_{a, b} = 1$: أي معامل الارتباط موجب تماما، يعني أن معدلات العوائد بين الأصلين a

و b مرتبطة ببعضها البعض، فكلما زاد عائد الأصل a زاد عائد الأصل b .

الحالة 2: $P_{a, b} = 0$: لا يوجد ارتباط بين العوائد وهي أفضل الحالات.

الحالة 3: $P_{a, b} = -1$: معامل الارتباط سالب، أي أن معدلات عوائد الأصلين a, b مرتبطة ارتباطا

عكسيا، فكلما زاد عائد الأصل a انخفض عائد الأصل b .

ثالثا: التنوع: إن التنوع الجيد لأصول البنك، أي التنوع المتعلق بتشكيلة الأصول تمكن إدارة البنك من

تجنب التذبذبات أو التقلبات التي تحدث في التدفقات النقدية الناتجة عن منح القروض، وعدم قدرة العملاء

على خدمة الدين والفائدة حسب تواريخ الاستحقاق، فالتنوع يؤدي إلى توزيع مخاطر المحفظة، فإذا عجزت

التدفقات النقدية لأحد العملاء على مقابلة الالتزام، فإن درجة تأثيره في محفظة القروض يكون منخفض.

وعليه سننتقل إلى المطلب الموالي لتوضيح دور التنوع في إدارة محفظة البنوك للوصول إلى أهدافها

المرجوة، وهذا من خلال السياسات التي تحكم إدارة محفظتها.

¹Soufi Ménouar, op. cit, p:21

² Pascal Giandin, op. cit, p: 15

المطلب الثاني: الاعتبارات التي تحكم إدارة محفظة البنوك التجارية

تختلف السياسات المتبعة في إدارة محفظة البنوك التجارية باختلاف أهداف وغايات المحفظة فيما يخص درجة المخاطر التي يمكن أن يتقبلها البنك، ومقدار العائد الذي يهدف إليه، فالبنك يتخذ قرارات الاستثمار لتحقيق هدف رئيسي هو تعظيم ثروة المساهمين، ولتحقيق هذا الهدف يضع البنك اعتبارات وسياسات تحكم إدارة محفظة أصوله (محفظة القروض ومحفظة الأوراق المالية)، وعليه سنوضح في هذا المطلب الاعتبارات التي تتعلق بكيفية توزيع المخصصات والنسب بين المحفظتين لتكوين المحفظة الكلية للبنك كاعتبار أول، والاعتبار الثاني يتمثل في تنوع مكونات محفظة البنك.

الفرع الأول: توزيع مخصصات محفظة البنوك التجارية

تتكون محفظة البنك الاستثمارية من محفظة القروض ومحفظة الأوراق المالية، والأصل أن الاستثمار في الأوراق المالية يأتي بعد الاستثمار في القروض، والاستثمار في الأوراق المالية هو نتيجة لعدم كفاية طلبات الاقتراض التي يتقدم بها العملاء، فلو كانت طلبات الاقتراض من العملاء كبيرة لتوجه البنك إلى استخدام كافة موارده المالية لتلبية التزاماته من طلبات الاقتراض، لكن الظروف الاقتصادية تلعب دوراً حاسماً في توزيع مخصصات المحفظة بين القروض والأوراق المالية.¹

ففي حالة الركود الاقتصادي ينخفض الطلب على القروض بالرغم من محاولة البنك تخفيض معايير منح القروض، وكنتيجة لهذا النقص في الطلب على القروض يضطر البنك إلى توجيه موارده المالية إلى الاستثمار في الأوراق المالية لتحقيق العوائد، أما في حالة الراجح الاقتصادي وزيادة طلبات الاقتراض، فمن المتوقع أن يرفع البنك معايير قبول طلبات الاقتراض وزيادة جذب المزيد من الموارد لتوجيهها في مخصصات محفظة القروض وتكون المنافسة بين البنوك شديدة في هذه الفترة، مما يؤدي بالبنوك إلى الحاجة لسبولة إضافية، وهو ما يستدعي البنك إلى تصفية بعض أوراقه المالية التي بحوزته لاستخدام حصيلتها في تمويل الطلب المتزايد عن القروض.

تجدر الإشارة هنا أن إستراتيجية البنك لبيع جزء من أوراقه المالية تحكمها قيود أهمها:

- في حالة الراجح ترتفع أسعار الفائدة وبالتالي تنخفض القيمة السوقية للأوراق المالية.
- تعرض البنك لخسائر مالية لاتخاذ إجراءات البيع لأوراقه المالية.
- تأخذ الخسارة الرأسمالية في الارتفاع إذا باع البنك أوراقه المالية طويلة الأجل.

¹ منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال والأوراق المالية وصناديق الاستثمار، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص:

وعلى ضوء هذه القيود ينبغي على البنك في هذه المرحلة إتباع سياسة رشيدة لإدارة محفظته وعليه أن يقوم بـ:

- بيع المزيد من الأوراق المالية مع استمرار الخسائر إذا كان العائد الذي سيحصل عليه من إعادة استثمار حصيلة تلك الأوراق في محفظة القروض أكبر من الخسارة.
- رفع أسعار الفائدة على القروض التي تكفي لتعويضه عن الخسائر الناجمة عن تصفية محفظة الأوراق المالية، غير أنه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن أسعار الفائدة تخضع لقيود البنك المركزي وشروطه.
- بيع الأوراق المالية القصيرة الأجل، لأن تأثيرها بارتفاع سعر الفائدة يكون أقل مقارنة بالأوراق المالية طويلة الأجل.
- يقبل البنك الخسائر الرأسمالية، لأنه لا يتحملها بالكامل نظراً لأنها تعتبر من البنود التي تخصم من الإيرادات قبل خصم الضريبة، مما يعني تحقيق البنك لوفرات ضريبية تقدر بقيمة الخسائر مضروبة في معدل الضريبة.¹

ونخلص من خلال التحليل السابق حول سياسة توزيع مخصصات المحفظة بين محفظة القروض وبين محفظة الأوراق المالية، أنه يتعين على البنك التوقف عن بيع وتصفية أوراقه المالية عند الحد الذي تفوق فيه الخسائر الرأسمالية العائد المتوقع من منح القروض وهذا في حالة الزواج، أي أنه في هذه الحالة تتكون محفظة البنك من محفظة القروض، وفي حالة الكساد فإن محفظة البنك ستكون من محفظة الأوراق المالية نظراً لانخفاض الطلب على القروض، وعليه يتوجب أن يستثمر البنك أمواله في بدائل أخرى وهي الاستثمار في الأوراق المالية لتحقيق العوائد التي تكفي لتغطية مصاريف الموارد المالية التي بحوزة البنك مثل مصاريف فوائد ودائع العملاء.

الفرع الثاني: أساليب تنويع محفظة البنوك التجارية

يقصد بتنويع المحفظة توزيع حسابات القروض والودائع بين مدى واسع من العملاء وتضم حسابات الأعمال الصغيرة والكبيرة وصناعات مختلفة وتنوع مصادر الدخل والضمانات.² يوضح هذا المفهوم أن التنويع لا يقتصر على تنويع أصول البنك، بل يمتد إلى تنويع موارد البنك المالية أهمها الودائع، كما يأخذ التنويع عدة أشكال: تنوع الأفراد، القطاعات، الضمانات، ونميز بين أسلوبين للتنويع:

أولاً: التنويع الساذج

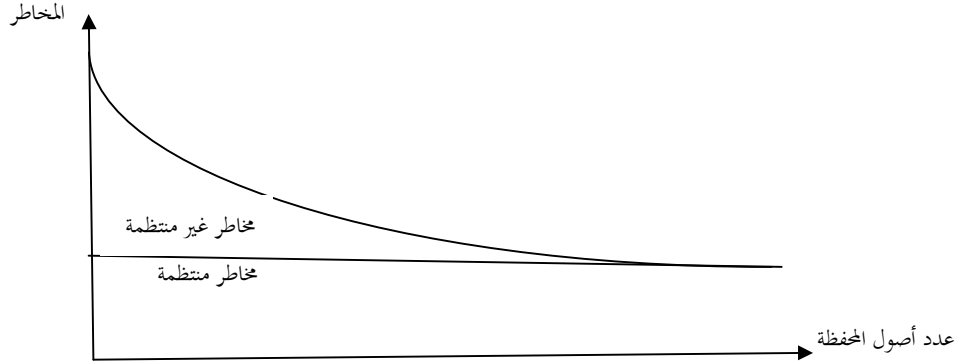
هو تنويع واختيار عشوائي للاستثمارات المكونة للمحفظة، وهو ملائم فقط عندما يكون البنك غير قادر على التمييز بين العوائد المتوقعة للاستثمارات (قروض أو أوراق مالية) والانحرافات المعيارية ومعاملات

¹ المرجع السابق، ص: 193 .

² محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013، ص: 306.

الارتباط، ولكن نادرا ما يحدث ذلك، فالتنوع الساذج يتطلب زيادة عدد الاستثمارات في المحفظة، فكلما زادت الاستثمارات انخفضت المخاطر المصاحبة لها.¹

الشكل رقم (5): تأثير التنوع على مخاطر المحفظة



Source; Kristina Levišauskait, **Investment Analysis and Portfolio Management**, , Lithuania and Bulgaria, Vytautas Magnus University, Kaunas, Lithuania, 2010, p:56

يظهر لنا من خلال الشكل رقم (5) أن المخاطر غير المنتظمة تتناقص تدريجيا كلما زاد عدد الاستثمارات المكونة للمحفظة لغاية عند مستوى معين، وبعدها فزيادة عدد الاستثمارات أو عدد الأصول ليس له تأثير على تخفيض المخاطر، أي المخاطر الكلية في هذه الحالة مساوية للمخاطر النظامية، فتظهر في شكل خط مستقيم، أي أنه لا يمكن التخلص منها مهما زاد عدد الاستثمارات المكونة للمحفظة. في مجال صناعة البنوك قد يأخذ التنوع الساذج صورة تتمثل في وضع حد أقصى للمبالغ المستثمرة في إصدار واحد، كتحديد نسبة الأموال المستثمرة من إجمالي حقوق الملكية في أي إصدار، أو من مجموع مخصصات المحفظة وذلك كوسيلة لعدم تركيز موارد البنك في عدد محدود من الاستثمارات.² نستخلص من التحليل أن:

- توزيع وتنوع الاستثمار على العديد من الأصول سوف يخفض جزء من المخاطر غير النظامية.
- هناك مستوى أدنى للمخاطرة لا يمكن تخفيضها بواسطة التنوع وهذه المخاطرة تسمى بالمخاطر النظامية وعليه فالتنوع يخفض المخاطرة لكن عند مستوى معين.

فكما ذكرنا أن التنوع الساذج يتطلب زيادة في عدد الأصول إلا أن المبالغة في ذلك له سلبيات أهمها:³

- صعوبة إدارة محفظة البنك.
- ارتفاع تكاليف المعاملات.

¹ خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، مرجع سابق، ص: 205.

² منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص: 319 .

³ محمد مطر، فايز تيم، مرجع سابق، ص: 179.

- اتخاذ قرارات استثمارية غير سليمة.

ثانياً: تنوع ماركويتز (Markowitz): إذا كان التنوع الساذج يتطلب الاختيار العشوائي للاستثمارات وزيادة عددها، فإن تنوع ماركويتز يركز بضرورة الاختيار الدقيق لمكونات المحفظة، وعليه فهو يركز على فكرة أن يكون معامل الارتباط بين عوائد مكونات المحفظة أقل ما يمكن لتخفيض المخاطر.¹ سنركز أكثر على فكرة ماركويتز ونظريته الشهيرة: نظرية المحفظة في المطلب الثالث من هذا المبحث.

الفرع الثالث: مجالات تنوع محفظة البنوك التجارية

على البنوك أن تقوم بإدارة محفظتها الائتمانية بجدارة، وعليها أن تستند على مبادئ أساسية مستمدة ومعتمدة من المبادئ والنظريات الخاصة بمحافظ الاستثمار، وأبرزها نظرية ماركويتز (التنوع)، وهناك عدة مجالات للتنوع في محفظة قروض البنوك تتمثل في:²

أولاً: تنوع العملاء: أي توجيه مخصصات المحفظة بين الأفراد (كأعمال صغيرة) وبين الشركات الكبيرة، كذلك يكون التنوع عن طريق منح القروض لعدد أكبر من العملاء ولا يكون التركيز على عدد محدود من العملاء، فالمحفظة التي تحتوي على عدد كبير من القروض بمبالغ صغيرة أفضل من المحفظة التي تشمل عدد صغير من القروض ذات مبالغ كبيرة.

ثانياً: التنوع بحسب الحجم: يخص مختلف أنواع الشركات بمختلف الأحجام، ومن الأمور التي تشجع البنوك لهذا النوع من التنوع أن الشركات الكبيرة لديها محافظ متنوعة من الأصول أكثر من الشركات المتوسطة والصغيرة.

ثالثاً: تنوع تواريخ الاستحقاق: على البنوك التجارية التنوع في آجال استحقاق القروض لتجنب مشكلات السيولة، بحيث يجب أن تنتهج أسلوب تدرج تواريخ الاستحقاق، ويقتضي ذلك وضع حد أقصى لتاريخ استحقاق محفظتها الائتمانية وتوزيعها حسب الموارد المالية وطبيعتها، فإذا كانت الموارد المالية التي بحوزتها قصيرة الأجل فإنها ستوظف مواردها في قروض قصيرة الأجل، لكن في هذه الحالة ستحقق عوائد منخفضة، أما إذا وجهت قروضها لآجال طويلة، فإنها ستعرض لمخاطر عدم السداد ولكن بالمقابل ستحصل على عوائد مرتفعة، ويتوقف قرار البنك في ما يخص قبول أو رفض المخاطر على عدد من السياسات:

- **سياسة ائتمانية متحفظة (دفاعية):** عبارة عن توظيف الأموال في مجال القروض التي تعطي عوائد منتظمة على المدى الطويل، ومخاطرها تكون متدنية ويكون هدفها توفير الأمان والمحافظة على العوائد.

¹ محمد مطر، فايز تيم، مرجع سابق، ص: 181 .

² محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، مرجع سابق، ص: 269-306.

- سياسة ائتمانية هجومية: تتضمن أخذ مخاطر ائتمانية عالية مقابل الحصول على العائد الأعلى، إضافة إلى الاهتمام باستخدام تقنيات تخفيف المخاطر الائتمانية في سبيل تحقيق ذلك العائد المرتفع والمحافظة عليه ونموه.

- سياسة ائتمانية متوازنة: تجمع ما بين عنصر الأمان وتحقيق الأرباح ونموها.

رابعا: التنوع الجغرافي: يقصد بها الوصول إلى العملاء في مختلف المجتمعات أو المناطق للاستفادة من مختلف الظروف الاقتصادية¹، وتسعى البنوك للتنوع في محافظها الائتمانية عن طريق فتح الفروع والمكاتب في المناطق الجغرافية المختلفة التي يسعى البنك إلى تطوير نشاطه فيها، فكلما كان البنك قريب من المؤسسات التي يتعامل معها كلما قل الاختلاف في المعلومات التي يحصل عليها، أي أن مراقبة الشركات تصبح أكثر صعوبة كلما زادت المسافة الجغرافية بين البنك والمؤسسات المقترضة، كما أن المحفظة المنوعة تنوعا جغرافيا جيدا لا تتأثر بخسائر القروض الموجهة للأفراد، حيث يتم تعويض هذه الخسائر من خلال الفوائد المقبوضة ودفعات القروض للشركات الأخرى الموجودة في المحفظة.²

خامسا: التنوع في الصناعة: في حالة التنوع ما بين الصناعات يجب أن يتم قياس تحركات وتطور الجدارة الائتمانية للمقترضين لكامل الاقتصاد، بحيث يتم أخذ هذه المؤشرات من الميزانية وجدول التدفقات النقدية للشركات، فهدف التنوع من حيث القطاعات الاقتصادية هو توزيع المخاطر غير النظامية، فإن تعرض قطاع اقتصادي معين لأزمة، فإن الشركات الداخلة في هذا القطاع ستتأثر ويتأثر مركزها المالي وهذا ما يعرضها لأزمة سيولة أو قد يؤدي إلى عسر مالي شديد، مما ينجم عنه عدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنك، وبالتالي تعرض البنك لمخاطر الائتمان، إلا أن المحفظة الائتمانية ككل لن تتأثر وهذا بسبب تنوع البنك في محفظة تشمل عدة قطاعات.³

إلا أننا نلاحظ في الواقع أن بعض البنوك ملزمة بتوجيه محفظة القروض لعدد معين من العملاء لديهم نفس النشاط، وهذه القيود تصدرها التشريعات متمثلة في البنك المركزي، ويعود السبب لتركيز محفظة القروض في:⁴

- إن إعطاء الأولوية في الإقراض للعملاء الذين لهم نشاط في المنطقة التي يخدمها البنك قد يشجعهم على فتح حسابات إيداع لديه.

- صعوبة قيام البنك بتقديم طلبات الائتمان من طرف عملاء يمارسون نشاطهم خارج المنطقة الجغرافية التي يخدمها البنك.

- المساهمة في تنمية المنطقة الجغرافية التي يعمل بها البنك.

- يتعرض البنك لمساءلات عن منح قروضه لأشخاص خارج المنطقة التي يعمل فيها البنك.

¹ المرجع السابق، ص: 306

² مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سابق، ص: 190-191

³ المرجع السابق، ص: 191

⁴ منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال والأوراق المالية وصناديق الاستثمار، مرجع سابق، ص: 223.

المطلب الثالث: نظريات إدارة المحافظ الاستثمارية للبنوك التجارية

تقوم المفاهيم الأساسية لنظرية المحفظة الحديثة على تنويع هاري ماركويتز الذي أشار إلى أهمية التنويع للتخفيف من المخاطر التي تتعرض لها المحافظ، وعلى إثر هذه النظرية ظهرت نظريات أخرى أهمها نظرية سوق رأس المال لشارب "Sharp" الذي يسمى بنموذج تسعير الأصول الرأسمالية ونظرية التسعير بالمراجعة.

على ضوء ما تقدم سنتطرق إلى إسهامات كل نظرية فيما يخص إدارة المحافظ الاستثمارية، حيث يمكن للبنوك التجارية أن تتبنى هذه النظريات في إدارة محافظها، للتخفيف من المخاطر وضمان تحقيق العائد على أصولها.

الفرع الأول: نظرية المحفظة: نموذج ماركويتز (Modèle de Markowitz)

أولاً: التعريف بالنظرية

يعود مفهوم التنويع الكفاء بالأصل إلى هاري ماركويتز (Harry Markowitz)، وكانت وجهة نظره في تحديد وإدارة الخطر حدث هام في حيثيات الاستثمار والاقتصاد المالي ويعتبر من رواد ومؤسسي نظرية المحفظة الحديثة، حيث ساهم بمقالة سنة 1952 بعنوان "Portfolio Sélection" قدم فيها مقارنة تسمى بمقاربة (عائد-تباين)، والتي نال عليها جائزة نوبل سنة 1990.¹

وتعرف نظرية المحفظة بأنها نظرية معيارية تعنى بالقرارات المالية الرشيدة التي يتخذها المستثمرون لإيجاد التوازن بين عائد وخطر الاستثمار في أصول معينة سواء مالية أو مادية، وتعتبر نظرية المحفظة بأنها نظرية اختيار بين الأصول الخطرة، واختيار المحافظ الأقل خطورة اعتماداً على مبدأ التنويع.²

ثانياً: افتراضات النظرية: تقوم النظرية على عدة افتراضات أهمها:

- إن محفظة ماركويتز تتكون من أصول خطرة فقط.
- إن المستثمر يقيم البدائل الاستثمارية على أساس تغطية المخاطر.
- تماثل توقعات المستثمرين بخصوص العائد والمخاطرة.
- يقوم المستثمر بتشكيل محفظة بالاعتماد على موارده الذاتية.
- ينظر المستثمر إلى المخاطر على أساس كونها تقلب في العائد المتوقع.

فحسب فرضيات النظرية فإن المستثمر الرشيد يقوم بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية على أساس عائد المحفظة وخطورها، فإذا خير المستثمرين بين محفظتين a و b ، فالاختيار الأفضل يكون حسب الحالات التالية:

الحالة 1: إذا كان عائد المحفظة a أكبر من عائد المحفظة b ولهما نفس درجة المخاطرة أي:

¹ Myles E. Mangram, A Simplified Perspective of the Markowitz portfolio theory, Global journal of Business Research, vol 7, N; 1, 2013, P:59

² فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص: 104.

$$R_a > R_b \text{ و } \delta_a = \delta_b$$

حيث $R =$ عائد المحفظة δ : الانحراف المعياري للمحفظة

فإن المستثمر الرشيد سيختار المحفظة a ذات العائد الأعلى.

الحالة 2: إذا كان: $R_a = R_b$ و $\delta_a > \delta_b$

فالمستثمر الرشيد سيختار المحفظة b ، أي المحفظة الأقل خطورة.

إن هذه العلاقات الخاصة باختيار المحفظة الأفضل يمكن أن تمثل فيما يسمى بمنحنيات السواء*، وبما أن ماركويتز افترض في نظريته أن المستثمر يسعى إلى الحصول على أكبر عائد ممكن، ومن ثم فإنه يسعى إلى تعظيم منفعته، وعليه تتشكل دالة المنفعة في البنك التي تعتبر وسيلة لتحقيق هدف تعظيم قيمة البنك وتعرف منفعة البنك بالرضاء أو الإشباع الذي يحصل عليه المديرون من تحقيق الأرباح المتولدة عن الاستثمار في الأصول المربحة وتجنب المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار الأداء الممكن أو المتوقع بالنسبة للبنك، وتجدر الإشارة إلى أن تعظيم المنفعة لا يعتبر مرادفاً لتعظيم الثروة، فتعظيم الثروة يعنى أساساً بتعظيم العائد من الاستثمار، وتعظيم المنفعة أمر مختلف، فالمنفعة هي محصلة العائد والمخاطر وليست محصلة العائد فقط.

ثالثاً: المحفظة المثلى والتوازن في الأجلين القصير والطويل:

نميز بين حالتين:¹

الحالة الأولى: غياب الأصل عديم المخاطرة: في ظل غياب الأصل عديم المخاطرة فإن أفضل مزيج متوازن بين معدل العائد والخطر يعتمد على دالة المنفعة الخاصة بالبنك، ويوجد عاملان يحددان أفضل أداء يمكن أن يحصل عليه البنك هما:

- قيود التشغيل: تشمل عناصر عديدة مثل حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول وتكلفة الخصوم وكذلك القوانين السارية وبدائل الاستثمار المتاحة.

- عامل التوازن بين العائد والخطر.

فمنحنى حد الكفاية ينتقل إلى الأعلى مع استبعاد واحد أو أكثر من قيود التشغيل وبالتالي يسمح للبنك بتحسين أدائه إلى مستوى أعلى، وعليه بصفة عامة فإن المحفظة المثلى تتحدد بنقطة تماس بين حد الكفاية وأعلى منحنى سواء.

الحالة الثانية: إدخال الأصل عديم المخاطرة: عند إدخال الأصول عديمة المخاطرة فإن قرار البنك سوف يتغير، وتتعلق عملية اتخاذ القرار بخطوتين تتمثل في:

* يقصد بمنحنى السواء: التوليفة التي تبين العلاقة بين العائد والخطر الذي يفضله البنك وهذا ما يؤكد أن منحنى السواء يتغير شكله

¹حسن السيد صالح سليمان، التكامل في إدارة الأصول والخصوم بالبنوك المصرية في ظل اقتصاد السوق وسياسات التحرير، أطروحة دكتوراه فلسفة،

إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 1997، ص ص: 165-166

- تحديد منحى السوق البنكي: وهو المنحنى الذي يحدد الأمزجة التي يمكن للبنك الحصول عليها من مجموعة المحافظ التي تتكون من الأصل عديم المخاطرة، بالإضافة إلى أمزجة للمحفظة الخطرة.
- اختيار أفضل محفظة من بين هذه المجموعة من الأمزجة الممكنة.

رابعاً: تطبيق نظرية المحفظة في ظل استثمار خالي من المخاطرة: ساهم في تطوير هذه النظرية الاقتصادي جيمس توبين "James Tobin" سنة 1958، وتمثل التطور المهم لنظرية المحفظة بالعائد الخالي من المخاطرة وإمكانية المستثمر الإقراض والاقتراض بهذا المعدل، والمعدل الخالي من المخاطرة هو المعدل الذي يكون صاحبه على علم ويقين بقيمته ولا يحمل أية حالة عدم التأكد، وبالتالي سيكون انحرافه المعياري يساوي الصفر.¹

وفق هذا الإسهام الذي قدمه توبين تتغير مكونات المحفظة وتصبح مزيج بين الأصول غير الخطرة a والأصول الخطرة b ويمكن كتابة العائد المتوقع للمحفظة وخطرها كمايلي:

$$E (R_p) = X_a E (R_b) + X_b E (R_b)$$

$$\delta^2_p = X_b^2 + \delta_b^2$$

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستثمار الخالي من المخاطرة هي الأصول الصادرة من هيئات حكومية قصيرة الأجل تتمثل في أدون الخزنة.

إن نظرية ماركويتز اعتمدت على فرضيتي اعتماد المستثمر على موارده الذاتية وأن المحفظة خطرة لأنها تحتوي على أصول خطرة فقط، إلا أن الواقع غير ذلك، فبإمكان المستثمر الإقراض والاقتراض بمعدل العائد الخالي من المخاطرة، وينطبق هذه بالإضافة على نظرية المحفظة أدى إلى ظهور نموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

الفرع الثاني: نظرية سوق رأس المال: نموذج تسعير الأصول الرأسمالية

Model d'évaluation des actifs financiers (MEDAF)

أولاً: التعريف بالنظرية

يعتبر هذا النموذج امتداداً لنظرية المحفظة، فقد ساهم شارب "Sharpe" في تطوير النظرية سنة 1964، ويبين النموذج كيفية تسعير الأصول الرأسمالية في السوق، حيث يجمع بين العائد والمخاطرة في آن واحد، أي أنه يوفر الإطار العلمي لموازنة العائد المتوقع بالمخاطرة المصاحبة له، ومن الناحية الفنية نظرية المحفظة الحديثة تشمل وتتكون من نظرية اختيار المحفظة لماركويتز سنة 1952 وإسهامات شارب سنة 1964.²

¹ محمد علي إبراهيم العامري، إدارة محافظ الاستثمار، إثناء للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص: 39.

² Myles E. Mangram, op.cit, p:60

فنظرية سوق رأس المال تهتم في كيفية تحديد الأصول المختلفة وتسعيرها، وحدد ماركويتز من خلال نظريته كيف أن المستثمر يستطيع أن يؤسس محفظة كفاءة، لكن نظرية سوق رأس المال أو كما تسمى نموذج تسعير الأصول الرأسمالية تحدد كيفية تسعير الأصول.¹

ثانياً: فرضيات نموذج (MEDAF): يقوم النموذج على مجموعة من الفرضيات يمكن إجمالها في:²

- عدم وجود ضرائب وتكاليف للمعاملات المالية (عند شراء أو بيع الأصول)، لأن إدخال حجم هذه التكاليف في النموذج سوف يعقد من عملية حساب السعر ولأن التكاليف تؤثر في العائد، لذلك تم استبعادها واستثناءها لحجمها القليل.

- توقعات المستثمرين متماثلة، أي أنهم يتوقعون نفس العائد، الانحراف المعياري، التباين المشترك للاستثمارات.

- يستطيع المستثمرون إقراض أو اقتراض الأموال بمعدل العائد الخالي من المخاطرة.
- يقيم المستثمر المحافظ البديلة على أساس عائدها وخطرها.
- يتجنب المستثمرون المخاطرة، لذلك فإنهم يختارون الاستثمارات ذات المخاطر المنخفضة.
- إمكانية المستثمر شراء أية كمية من الأصول المالية التي يرغب فيها والمعلومات متاحة لكل المستثمرين ومجانية.

ثالثاً: معادلة ومعالم النموذج: تتكون المحفظة الاستثمارية حسب نموذج شارب من أصول ذات مخاطرة وأصول خالية من المخاطرة، وعليه يصبح العائد المتوقع للمحفظة هو المتوسط المرجح للعوائد المتوقعة على جميع الأصول المكونة للمحفظة ويعطى بالعلاقة التالية:³

$$E (R_p) = X (R_f) + (1-X) E (R_c) \dots\dots\dots \text{معادلة 1}$$

حيث : $E (R_p)$: العائد المتوقع للمحفظة.

$E (R_f)$: العائد المتوقع على الأصول الخالية من المخاطرة .

$E (R_c)$: العائد المتوقع على الأصول ذات المخاطرة .

X : الوزن النسبي للأصل.

أما الانحراف المعياري فيعطى بالعلاقة التالية:

$$\delta_p = (1-X) \delta_c \dots\dots\dots \text{معادلة 2}$$

وبدمج المعادلتين 1 و 2 نستنتج معادلة نموذج تسعير الأصول المالية:

$$E (R_p) = R_f + \delta_p \frac{E (R_c - R_f)}{\delta_c}$$

¹ غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج، عمان، الأردن، 2014، ص: 194.

² Kristina Levišauskait, op cit, p:57

³ خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، مرجع سابق، ص: 209.

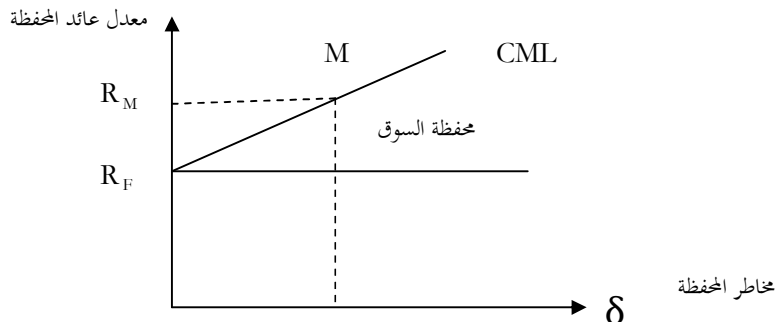
فالعلاقة بين الخطر والعائد علاقة خطية والعوائد المتوقعة أو المطلوبة للمحفظة تأتي من مصدرين:¹

- ✓ معدل الخلو من المخاطر والمتوقع الحصول عليه من الأصول ذات الخطر R_f
- ✓ معدل علاوة المخاطر وهو العائد الذي يتحصل عليه المستثمر نتيجة تحمل للمخاطر التي

$$\frac{E(R_C - R_f)}{\delta_C}$$

وهي معادلة سوق رأس المال وتسمى بمعادلة خط سوق رأس المال (CML) وهي معادلة سوق رأس المال وتسمى بمعادلة خط سوق رأس المال (CML) فالمجموعة الكفاءة في نموذج تسعير الأصول لم تتغير عن المجموعة الكفاءة التي تم التوصل إليها عندما تم إسقاط فرضيتي الإقراض والاقتراض عند نموذج ماركويتز، إلا أن الجديد في الأمر أن المحفظة الخطرة المثلى التي يعبرها هذا الخط هي محفظة السوق، ويطلق على هذا الخط بالمجموعة الكفاءة لنموذج (MEDAF)

شكل رقم (6): خط سوق رأس المال (CML)

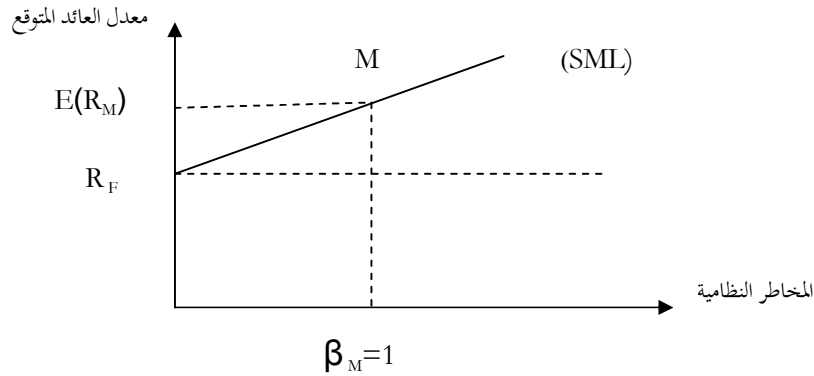


المصدر: محمد علي إبراهيم العامري، إدارة محافظ الاستثمار، إثراء للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص: 84. من الشكل يتبين أن خط سوق رأس المال عبارة عن خط مستقيم يمر بالمحور العمودي في النقطة R_F التي تمثل العائد الخالي من المخاطرة والنقطة M التي تعبر عن محفظة السوق، والمحفظة الكفاءة تقارن عائدها بعائد محفظة السوق R_M ، وعليه فإن خط سوق رأس المال هو علاقة توازن بين عائد وخطر المحافظ الكفاءة وهذا الخط يقوم بتسعير المخاطر المنتظمة.

يسمى الخط الذي يستخدم لوصف العلاقة بين المخاطر النظامية ومعدلات العائد المتوقعة في السوق المالي عادة بخط سوق الاستثمار أو خط سوق الأوراق المالية (SML) وهو التمثيل البياني لنموذج (MEDAF)، والشكل التالي يوضح هذا الخط:

¹ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 103.

شكل رقم (7): خط سوق الأوراق المالية (SML)



المصدر: محمد علي ابراهيم العامري، إدارة محافظ الاستثمار، إثراء للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص: 89.

فوفقاً لنموذج MEDAF تم التوصل إلى طريقة لتسعير المخاطر المنتظمة للمحافظ، أما بالنسبة للأصول الفردية فإن من المفيد التعرض إلى المخاطر المنتظمة ولا يوجد مقياس أكثر ملاءمة عن معامل β الذي يعطى بالعلاقة التالية:¹

$$\beta = \frac{COV(I, M)}{\delta RM^2}$$

$COV(I, M)$: تباين مشترك للورقة المالية والسوق.

δRM^2 : تباين عائد السوق

ويمكن التوصل للنتائج التالية:

- إذا كان معامل بيتا β للمحفظة < 1 فإن عائدها يفوق عائد محفظة السوق .
- إذا كان معامل بيتا β للمحفظة > 1 فإن عائدها أقل من عائد محفظة السوق.
- إذا كان معامل بيتا β للمحفظة $= 0$ فإن عائدها يعادل عائد محفظة السوق.

يظهر مما تقدم أن هناك اختلاف بين خط سوق رأس المال وخط سوق الأوراق المالية وسنوضح الفرق

بين الخطين من خلال الجدول التالي:

¹ محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص: 87 .

الجدول رقم (3): الفرق بين (CML) و (SML)

خط سوق رأس المال (CML)	خط سوق الأوراق المالية (SML)
- يقيس العلاقة بين العائد المتوقع ومخاطر المحفظة الكفاءة.	- يقيس العلاقة بين العائد المتوقع والخطر الخاص بالمحفظة الكفاءة وغير الكفاءة.
تقع المحفظة الكفاءة فقط على الخط.	تقع المحفظة الكفاءة وغير الكفاءة على الخط.
تقاس المخاطرة بالانحراف المعياري δ .	تقاس المخاطرة بمعامل β .

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

خلص نموذج تسعير الأصول الرأسمالية أن هناك عاملاً واحداً هو الذي يستخدم في تفسير عوائد الأصول المالية وهو عائد محفظة السوق، إلا أن الواقع يثبت غير ذلك وهو ما أدى إلى البحث عن العوامل الأخرى التي تؤثر في عوائد الأصول المالية، وظهر على إثر ذلك نموذج العوامل المتعددة أو ما يسمى بنظرية التسعير المرجح.

الفرع الثالث: نظرية التسعير المرجح ونموذج العوامل المتعددة

نتيجة للانتقادات الموجهة لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية فيما يخص العوامل المؤثرة في عائد الاستثمار للمحفظة المالية ظهرت نظرية التسعير المرجح (Arbitrage pricing theory)، وطرح هذا النموذج من قبل روس (Ross) سنة 1976، الذي يفسر العلاقة بين المخاطرة النظامية والعائد المتوقع.¹

أولاً: فرضيات النموذج:²

- المنافسة التامة في أسواق رأس المال.
- يمكن التعبير عن العائد على الاستثمار في الأصول المالية كدالة خطية في مجموعة من العوامل أو المؤشرات الرئيسية.
- يفضل المستثمر زيادة ثروته في ظل ظروف التأكد.
- يتأثر عائد الورقة المالية بعدة عوامل.

إن النظرية تستخدم ما يسمى بنموذج العوامل، ويقصد بذلك العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على أسعار الأوراق المالية، وحسب نظرية التسعير المرجح فإن العائد على الأوراق المالية يتأثر بنوعين من العوامل:

- عوامل اقتصادية عامة (عوامل السوق).
- عوامل خاصة بالمنشأة التي تصدر الأوراق المالية كالرافعة المالية والرافعة التشغيلية وكفاءة إدارتها.

¹ محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص: 105.

² محمد مطر، فايز تيم، مرجع سابق، ص: 227.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين العائد وهذه العوامل على النحو التالي:¹

$$E (R_i) = \alpha_i + (B_{i1} \times I_1) + (B_{i2} \times I_2) + \dots + (B_{in} \times I_n) + \epsilon_i$$

B_{i2}, B_{i1} : معاملات حساسية العائد المتوقع للورقة (i) للعوامل.

$E (R_i)$: معدل العائد المتوقع على الورقة المالية (i)

α_i : العائد المتوقع على الورقة غير مرتبط بالعوامل

I_1, I_2, \dots, I_n : العوامل المشتركة لكل الأوراق المالية وعددها n.

ϵ_i : متغير عشوائي، عائد في ظل المخاطر غير المنتظمة.

كما يمكن بناء نموذج العوامل القطاعية يقوم أساسا على تصنيف الأصول المكونة للمحفظة وفقا للقطاع

الاقتصادي الذي تنتمي إليه، حيث I_1, I_2, \dots, I_n تمثل العوامل القطاعية المؤثرة في عائد كل أصل.

وحسب هذا النموذج نجد أن كل ورقة مالية يتأثر عائدها بعامل واحد وهو العامل المرتبط بالقطاع

الذي تنتمي إليه الشركة المصدرة لتلك الورقة، وكذلك نجد أن معامل الارتباط بين هذه العوامل لا بد أن يكون

صغيرا جدا، لأنه كلما كان كبيرا كلما دل على أن درجة الارتباط كبيرة، وبالتالي لا يمكن اعتبار هذه

العوامل قطاعية أصلا وهي صياغة نموذج العوامل، غير أن الفرق بين نموذج العوامل ونظرية التسعير

بالمراجعة يتمثل في أن نظرية تسعير المراجعة تدرج التوازن بين اهتماماتها على عكس نموذج العوامل وجد

نتيجة للانتقادات الموجهة لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

ثانيا: التوازن في نظرية تسعير المراجعة

حسب نظرية تسعير المراجعة فإن الأوراق المالية التي تتعرض لنفس العوامل تحقق نفس العائد وهذا

ما يسمى بقانون السعر الواحد، وعند عدم حدوث هذا القانون تبدأ عملية المراجعة، حيث يقوم المراجعون

بالاندفاع لشراء الورقة ذات العائد المتوقع أن يرتفع، وتباع الورقة ذات العائد المتوقع أن ينخفض، والنتيجة

هي ارتفاع سعر الورقة المالية الأولى وانخفاض عائدها، وانخفاض سعر الورقة الثانية وارتفاع عائدها،

وتستمر العملية إلى أن يتساوى عائد الورقتين، أي تخففي أرباح المراجعة وذلك بتساوي عائد الورقتين، وفي

الأخير يصبح عائد الورقة المالية عبارة عن عائد يعوض عن المخاطر المصاحبة للعوامل، بالإضافة إلى

عائد مقابل الزمن أي عائد على استثمار خالي من المخاطر، وعليه فنظرية تسعير المراجعة هي نظرية

توازن.²

¹ بوزيد سارة، إدارة محفظة الأوراق المالية على مستوى البنك التجاري - دراسة حالة بنك - BNP PARIBAS - رسالة ماجستير، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006 - 2007، ص: 73.

² منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال والأوراق المالية وصناديق الاستثمار، مرجع سابق، ص 75.

تجدر الإشارة إلى أن المراجيح يقوم ببيع محفظة لا يملكها، أي بتمويل شراء المحفظة البديلة للمحفظة الأولى، ما يجعله يتقاضي كليا المخاطر ويحقق عائد ناجم عن الفرق بين عائدي المحفظتين وهو عائد خالي من المخاطر، وهذا ما يطلق عليه في ظل هذه النظرية بالمحفظة ذات المعامل $0=\beta$ والأبحاث التي أجريت على هذه النظرية تتفاوت في تحديد العوامل، وقد حدد "Roll" و "Ross" العوامل التي تؤثر في عوائد الورقة المالية وسعرها في السوق، وأهم هذه العوامل: التغير في معدل التضخم المتوقع وغير المتوقع، التغير غير المتوقع في الإنتاج الصناعي، التغير غير المتوقع في علاوة الخطر، التغير غير المتوقع في هيكل وشروط معدلات الفائدة.

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم كفاءة المحافظ الاستثمارية في البنوك التجارية

بعد تكوين المحفظة الاستثمارية وإدارتها حسب الأهداف المرغوبة والمسطرة من قبل المدير يجب تقييم أدائه وأداء المحفظة الفعلي، ويوجد نوعان لقياس أداء المحفظة وهما "الأسلوب البسيط الذي يعتمد على تحديد العائد خلال فترة زمنية قصيرة عن طريق المكاسب الرأسمالية والأرباح الموزعة منسوبة إلى كلفة الاستثمار والأسلوب الثاني هو الأسلوب العلمي ويسمى بالأسلوب المزدوج"¹ غير أنه سنركز على الأسلوب الثاني وهو الأسلوب المزدوج لأنه يعتمد في قياس الأداء على عاملين المخاطر والعائد معا، عكس الأسلوب الأول الذي يعتمد على تحديد وقياس العائد فقط، وبالتالي هو أسلوب غير كاف، وتتعدد مؤشرات قياس أداء المحافظ الاستثمارية إلا أن أبرزها وأهمها مايلي:

الفرع الأول: مؤشر ماركويتز : Indice de markowitz

قدم ماركويتز طريقة لقياس أداء المحفظة ويتم حسابها من خلال مخاطر المحفظة كما يلي:

$$\delta p = \sum_{i=1}^n \cdot \sum_{j=1}^n W_i W_j \times P_{ij} \times \delta_i \delta_j$$

δp : المخاطر الاستثمارية للمحفظة الانحراف المعياري لمعدلات عوائد المحفظة.

W_i, W_j : نسبة مساهمة الأصل i, j ،

P_{ij} : معامل الارتباط بين معدلات عوائد الأصل i مع معدلات عوائد الأصل j

δ_i, δ_j : الانحراف المعياري لمعدلات عوائد الأصل i, j .

من خلال المعادلة السابقة تبين أن هناك صعوبة لتطبيق نموذج ماركويتز، ففي سبيل تحديد المجموعة الكفاءة من المحافظ، يجب معرفة العائد المتوقع لكل ورقة مالية (كل أصل) وتباينها ومعامل ارتباطها مع الأوراق المالية الأخرى (تغايرها)، وهذا سيتطلب عمليات حسابية هائلة والتكلفة الحسابية ستكون مرتفعة جدا.²

¹ غازي فلاح المومني، مرجع سابق، ص: 225.

² عماد صالح سلام، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص: 258

الفرع الثاني: مؤشر شارب: Indice de sharpe

اقترح شارب تبسيط نموذج ماركويتز وقدم نموذج باسمه يسمى مؤشر شارب، حيث قدم هذا المؤشر سنة 1966 ويمكن استعماله خلال فترات طويلة، ويمثل مؤشر شارب بأنه نسبة المكافأة إلى التقلب ويعطى بالعلاقة التالية:¹

$$Sp = \frac{\hat{R}_p - \hat{R}_f}{\delta_p}$$

S_p : مؤشر شارب.

\hat{R}_p : متوسط معدل عائد المحفظة.

\hat{R}_f : متوسط معدل العائد الخالي من المخاطرة.

δ_p : مخاطر المحفظة.

$(\hat{R}_f - \hat{R}_p)$: تمثل المكافأة أو العلاوة.

تعبير المكافأة عن مقدار العائد الإضافي للمحفظة وهذه العلاوة منسوبة إلى التقلب لعوائد أصول المحفظة والذي يحسب بالانحراف المعياري لعوائد أصول المحفظة، فالمحفظة التي تحمل أكبر قيمة ممكنة لمؤشر شارب هي المحفظة ذات الأداء الجيد لأنها تحقق أكبر قيمة ممكنة عند نفس المستوى من الخطر، كما أن نموذج شارب لا يميز بين المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة، والذي يعتبر أمراً ضرورياً لفصل العوامل التي يمكن السيطرة عليها عن العوامل التي لا يمكن السيطرة عليها، بما يساعد على الحكم على كفاءة أداء المسؤولين عن النشاط الاستثماري.²

الفرع الثالث: مؤشر ترينور: Indice de treynor

لقد قدم ترينور من خلال مقاله المقدم سنة 1965 طريقة لقياس أداء المحفظة، حيث يقوم هذا المقياس على فكرة أن المستثمر سواء بنك أو شركة يمكنه من خلال التنوع الكفاء أن يسيطر على المخاطر غير المنتظمة، ويدل هذا أن المخاطر التي تحتويها المحفظة هي مخاطر منتظمة فقط التي تمثل بمعامل بيتا " β " للمحفظة، والمخاطر غير المنتظمة تساوي الصفر.

¹ غازي فلاح المومني، مرجع سابق، ص: 227.

² عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص: 259.

وتوضح المعادلة التالية مؤشر ترينور:¹

$$T_p = \frac{\hat{R}_p - \hat{R}_f}{\beta_p}$$

T_p : مؤشر ترينور

\hat{R}_p : متوسط عائد المحفظة

\hat{R}_f : متوسط العائد الخالي من المخاطرة

β_p : تمثل بيتا المحفظة (مخاطر المحفظة)

ويمكن الاختلاف بين مقياس شارب ومقياس ترينور عند المقارنة بالمخاطر، أن مقياس شارب يعتمد على مقارنة المعدل الزائد بالمخاطر الكلية، أما ترينور فيعتمد على مقارنة المعدل الزائد بالمخاطر المنتظمة فقط، والمحفظة ذات المؤشر الأكبر هي الأحسن أداءً، كما أن معدل شارب مقامه يقاس بالانحراف المعياري أما مقام معدل ترينور يقاس بمعامل (β).²

أما فيما يخص طريقة الاختيار بين المؤشرين، فهو مرتبط بكيفية توزيع المستثمر لأصوله، فإذا قام باستثمار كامل المبلغ المخصص له في محفظة مالية واحدة ففي هذه الحالة ولقياس أداء محفظته، فلا بد أن يعتمد على مؤشر شارب وهذا لأنه يتضمن الخطر الكلي للمحفظة، وبالمقابل إذا قام المستثمر باستثمار جزء فقط من المبلغ المخصص للاستثمار، فإن المستثمر لا بد عليه في هذه الحالة أن يستعين بمؤشر ترينور لقياس أداء محفظته، وعلى كل حال فكلتا الطريقتين تقدمان نفس النتائج إذا كانت المحفظة متنوعة تنوعاً كفاً.³

الفرع الرابع: مؤشر جنسن: Indice de Jensen

قدم جنسن مقياسه لأداء المحفظة سنة 1968، حيث أنه يقوم على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، لكن عدل علاوة المخاطرة الخاصة بنموذج (MEDAF) ليكون العائد الزائد دالة للمخاطر النظامية للمحفظة، ويشار إليه بقيمة ألفا (α)، وكلما زادت قيمة (α) كان أداء المحفظة في تحقيق عائد يفوق عائد السوق.⁴

¹ خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، مرجع سابق، ص: 396.

² المرجع السابق، ص: 262.

³ بوزيد سارة، مرجع سابق، ص: 86.

⁴ محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سابق، ص: 441.

ويعطي مؤشر جنسن بالعلاقة التالية:¹

$$\alpha p = (Rp - Rf) - [\beta p(Rm - Rf)]$$

حيث: R_p : معدل عائد المحفظة.

R_f : معدل عائد الاستثمار الخالي من المخاطرة.

β_p : معدل بيتا للمحفظة p .

R_m : معدل عائد محفظة السوق.

- وقد اقترح جنسن إجراءات الانحدار الإحصائية التي يمكن استخدامها لتقدير قيمة αp ، βp
- 1- فإذا كانت $0 < \alpha$ يكون أداء المحفظة جيداً، وهو أعلى من معدل أداء السوق والمحفظة تنمو أعلى من نمو السوق، أي أن المحفظة كفأة.
 - 2- إذا كانت $\alpha = 0$ ، فإن أداء المحفظة مساوي لأداء السوق.
 - 3- إذا كانت $\alpha > 0$ ، يكون أداء المحفظة غير مقبول وهو أقل من معدل أداء السوق.

¹ خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، مرجع سابق، ص: 400.

المبحث الثالث: الجوانب الأساسية لاتفاقيات بازل لإدارة المخاطر البنكية

مع التوسع الكبير في المجال الاقراضي، تعرضت البنوك إلى مخاطر الإفلاس، لذلك حرصت الدول على ضرورة تبني نظام لمراقبة وزيادة رأس المال الذي اكتسب أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة بغرض التوصل لكفاءة النظام البنكي واستقراره من جهة، وحماية أموال المودعين من جهة أخرى. وفي ظل تصاعد المخاطر البنكية بدأ التفكير في آليات لمواجهة وإدارة تلك المخاطر، لهذا السبب أنشأت لجنة بازل للرقابة البنكية التي قدمت مجموعة من المعايير والمبادئ الأساسية لإدارة المخاطر وكل ما يتعلق بالجوانب التي ترتبط بهذه المخاطر من إعطاء مفاهيم لها، أنواعها وكيفية قياسها.

على ضوء ما تقدم، سنعرض في هذا المبحث للأعمال والجوانب الأساسية للجنة بازل باتفاقياتها الثلاثة: اتفاقية بازل I - II - III.

المطلب الأول: أساسيات حول إدارة المخاطر البنكية

سنحاول في هذا المطلب التعرف على الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر على مستوى العمل البنكي، من حيث مفهومها، أهميتها، خطواتها، أساليب التعامل معها.

الفرع الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية

سيتم التطرق لمفهوم المخاطر البنكية، إدارتها، وأهميتها.

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر البنكية

تعددت المفاهيم المرتبطة بالمخاطر البنكية، ومن أهمها مايلي:

عرفت لجنة بازل للرقابة البنكية المخاطر بأنها " عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة، فالمخاطر تؤدي إلى التغيير أو النقلب في العائد، وينتج الخطر عن حالة عدم التأكد بشأن عوائد المحفظة، وكلما ارتفعت حالة عدم التأكد أدت إلى زيادة التباين المقاس بالانحراف المعياري ومن ثم ينعكس ذلك على القيمة السوقية للمؤسسة".¹

كما تعرف المخاطر البنكية بأنها " احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين".²

هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المراجعين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع، والتي لها قدرة في التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة.

¹ مصطفى محمد رجب الخياط، أثر عوامل إدارة مخاطر الائتمان على غريبة ومراقبة التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الأردنية، أطروحة

دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2010، ص: 11

² بالعجوز حسين، بوقره رايح، إدارة المخاطر المصرفية مع الإشارة لحالة الجزائر، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 أبريل 2007، ص: 2

أما إدارة المخاطر فهي "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة، عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة، أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى".¹

كما تعرف بأنها "العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن مع المحافظة على متطلبات السيولة والأمان"²

ويمكن القول أن إدارة المخاطر هي العملية التي يقوم بموجبها البنك بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر، وذلك لضمان أن المخاطر ضمن قدرات التحمل التي يوفرها مجلس الإدارة وتتفق مع الأهداف الموضوعية، وتخصيص رأس مال كاف يتناسب مع التعرض لحجم هذه المخاطر.

وعلى ذلك فإن حسن إدارة المخاطر يشمل المرور بأربعة مراحل أساسية:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل البنكي.
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.
- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر، وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل البنكي.
- كما تتركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول مخاطره بشكل دوري وفي الوقت المناسب، والتأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها.

ثانياً: أهمية إدارة المخاطر البنكية

- إن إدارة المخاطر البنكية ليست ظاهرة جديدة، لكن تنامت أهميتها بشكل واسع بعد الأزمات المالية العديدة، لذلك فإن أهمية إدارة المخاطر في البنوك تبرز من خلال مايلي:³
- تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل البنكي.
 - التعرف على المخاطر الفعلية والمتوقعة لأنشطة البنك، آخذاً بالاعتبار العوامل الداخلية والخارجية التي من المتوقع أن تؤثر على طبيعة تلك المخاطر.
 - إن المخاطر تزداد عبر الزمن خصوصاً في بيئة العولمة البنكية، وهذا ما أدى إلى إيجاد مخاطر جديدة نتيجة توجه العمل البنكي الإلكتروني، مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصيرفة الإلكترونية.

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد

9، الشلف، الجزائر، 2012، ص: 13

² صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري، الأردن، 2013، ص: 44

³ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص: 47

- الحاجة إلى تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك، عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك، من خلال استخدام أدوات إدارة المخاطر.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- كما تساعد البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على قياس ومتابعة والتحكم في معدلات الخسائر.

الفرع الثاني: مبادئ إدارة المخاطر البنكية وأساليب التعامل معها

أولاً: مبادئ إدارة المخاطر البنكية

الجدير بالذكر أن حسن إدارة المخاطر يستوجب الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية ونذكر أهمها على النحو التالي:¹

- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر " يناط بها مسؤولية وضع السياسات العامة، بينما تتولى الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر تطبيق تلك السياسات، كما تقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة.
- يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه الدراية والخبرة الكافية في مجال عمله، وفي مجال خدمات البنك.
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، مع وضع مجموعة شاملة من الحدود والسقوف الاحترازية للانتماء والسيولة بحيث تعزز تلك المنهجية من نظام القياس والمراقبة.
- لا بد من تقييم أصول كل بنك خاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.
- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة، تقوم بالمراجعة على جميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.
- وضع خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات.

ثانياً: أساليب التعامل مع المخاطر البنكية

عندما يواجه أي بنك مخاطر، فإن لديه عدة خيارات للتعامل معها، منها تجنب هذه المخاطر، تحويل هذه المخاطر، أو قبول هذه المخاطر.

¹ بالعجز حسين، بوقره رايح، مرجع سابق، ص ص: 7-8

1. تجنب المخاطر: في هذه الحالة يمكن للبنك أن يتجنب القيام بنشاط أو بعملية معينة إذا ارتأى أن الفائدة المرجوة من القيام بها تقلل من مخاطر هذا النشاط، من أمثلة ذلك امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.¹

2. تحويل المخاطر: يمكن تحويل المخاطر إلى طرف آخر ولكن بثمن، وقد أصبح من الممكن من خلال المشتقات نقل المخاطر من البنوك أو غيرها إلى جهات أخرى ترغب في تحملها.

3. قبول المخاطر: يمكن لإدارة البنك أن تقبل المخاطر على اعتبار أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها لكن بغض النظر عن الخيار الذي تم اتخاذه، فإن المؤسسات المالية يجب أن يكون لديها أنظمة رقابة كافية، رقابة مجلس الإدارة، وجود سياسات وتقارير، وإجراءات تقلل من أثر الخسائر عن البنك.

الفرع الثالث: خطوات إدارة المخاطر البنكية

1. تحديد المخاطر: من أجل إدارة المخاطر لا بد من تحديدها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر، على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل، ويجب أن تكون عملية تحديد المخاطر مستمرة وأن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

2. قياس المخاطر: بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر، كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر، فالقياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

3. ضبط المخاطر: بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر، حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجنب النتائج العكسية، بوضع حدود على بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.²

4. مراقبة المخاطر: على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك، فلو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات، لأنه سيترتب عليه حرمان البنك من هامش الربح أيضاً على هذا القرض.

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سابق، ص:16

² بوعشة مبارك، إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة للجزائر، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 أبريل 2007، ص:5

بشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك، وما هي الاستعدادات المتوفرة لدى البنك للتعامل مع هذه المتغيرات.

تجدر الإشارة إلى أن إدارة المخاطر في السنوات الأخيرة وكنلت إلى لجنة إدارة الأصول والخصوم والتي مرت بمراحل لإدارتها للمخاطر، ففي السبعينات كانت البنوك تستخدم تحليل الفجوة (Gap) في دراستها لمخاطر ميزانية البنوك، حيث يتم توزيع عناصر الأصول والخصوم في شرائح الاستحقاق الخاصة بها، وتحديد أحوال عدم التطابق ومحاولة تصحيحها، بينما نجد في الثمانينات، ونتيجة للتقلبات المالية التي ترسخت في الأسواق المالية، إضافة إلى الاتجاه العالمي نحو التحرر من القيود المالية وانتشار استخدام الأدوات الحديثة، فإن إدارة الأصول والخصوم قد بدأت تتصف بمستويات أعلى من الدقة في تناولها لعناصر الميزانية، وتطبق تحليل الأجل الفعلي لكل عنصر فيها اشفاقاً من حسابات الأجل التي تقيس مستوى الحساسية لتغير أسعار الفائدة، إضافة إلى استخدامها للمشتقات كخيارات أسعار الفائدة والمبادلات والمستقبلات كأدوات تحوطية ضد أحوال عدم التوازن، وفي مطلع التسعينات ازداد استخدام إدارة الأصول والخصوم لأسلوب قياس القيمة الكلية الخاضعة للخطر Value At Risk (VAR) بجانب تحليل الفجوة وتحليل الأجل، وقياس أثر التغيرات السوقية على المراكز القائمة، وبالتالي الاسترشاد بنتائج التحليل لوضع حدود أو سقف للمراكز، والوصول بالتالي إلى قيمة حقوق الملكية في البنك وفق التنبؤات الخاصة بالآثار السوقية على عناصر الميزانية في جانبها.¹

المطلب الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى

في هذا الصدد سيتم التطرق إلى نشأة لجنة بازل الأولى، أهدافها وعرض جوانبها الأساسية.

الفرع الأول: نشأة لجنة بازل للرقابة البنكية وأهدافها

تشكلت لجنة بازل من المجموعة العشرة "Group of ten" سنة 1974 في مدينة بال السويسرية برئاسة "COOK"، خاصة بعد تفاقم أزمة الديون للدول النامية، وفي سنة 1988 قامت بتحديد حد أدنى لرأس المال للدلالة على متانة المركز المالي للبنوك، ومن بين أهداف لجنة بازل:²

- تعزيز التنظيم والرقابة والممارسات البنكية في جميع أنحاء العالم بهدف تعزيز الاستقرار المالي.
- تحديد المخاطر الحالية أو الناشئة بالنسبة للنظام المالي العالمي من خلال تبادل المعلومات في الأسواق البنكية والمالية؛
- تعزيز التفاهم المتبادل وتحسين التعاون عبر الحدود؛
- وضع وتعزيز المعايير العالمية لتنظيم البنوك والإشراف عليها بإصدار مبادئ توجيهية للسلوك الجيد؛

¹ رياض أسعد، مرجع سابق، ص: 53

² Rachida Hennani, De Bâle I à Bâle III: les principales avancées des accords prudentiels pour un système financier plus résilient, LAMETA, Unité Mixte de recherche, Université de Montpellier, France, 27 mars 2015, P:6

- سد الثغرات التنظيمية والاحترازية التي تشكل خطرا على الاستقرار المالي؛
- مراقبة تنفيذ معايير لجنة بازل في الدول الأعضاء.
- التشاور مع البنوك المركزية وسلطات الرقابة البنكية في البلدان غير الأعضاء لتعزيز اعتماد القواعد التي وضعتها لجنة بازل.
- التنسيق والتعاون مع الجهات التنظيمية المالية والهيئات الدولية التي تعزز الاستقرار المالي.

الفرع الثاني: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى

قامت لجنة بازل بتحديد كفاية رأس المال مقارنة إلى مجموع الأصول الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى، ويتعين على السلطة الرقابية وضع حد أدنى لمتطلبات رأس المال بما يعكس الأخطار التي يتعرض لها البنك، وأن تحدد مكونات رأس مال البنك آخذة بالاعتبار قدرة البنك على احتواء الخسائر، أما بالنسبة للبنوك العاملة على المستوى الدولي، فيجب ألا تقل هذه المتطلبات عن تلك التي وردت في اتفاق بازل بشأن رأس المال، وقد جاءت في وثيقة لجنة بازل حول متطلبات كفاية رأس المال التي صدرت سنة 1988 تحت عنوان "نطاق التوافق الدولي لقياس رأس المال ومعايير رأس المال"¹، التي عُرفت باتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال وأوصت اللجنة بتطبيقه اعتبارا من نهاية 1992، إلا أنها انتقدت بسبب انحيازها للدول الصناعية الكبرى وعدم الأخذ بعين الاعتبار نوعية وجودة الأصول، فالبنوك التي تضم في حوزتها أصول ذات مخاطر منخفضة كالسندات الحكومية لا تحتاج إلى نفس القدر من رأس المال مقارنة بالبنوك التي تستثمر في أصول شديدة الخطورة، واهتمت لجنة بازل بالجوانب التالية:

1. **التركيز على المخاطر الائتمانية:** تهدف الاتفاقية إلى حساب الحد الأدنى لمتطلبات لرأس المال وكفايته اعتبارا إلى المخاطر الائتمانية فقط (المتتمثلة في مخاطر عدم سداد الدين).
2. **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين:** من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية.
 - المجموعة الأولى: دول متدنية المخاطر: تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي OCDE، ويضاف دولتان سويسرا والمملكة العربية السعودية.
 - المجموعة الثانية: دول عالية المخاطر: تضم باقي الدول.
3. **تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:** تم التركيز على نوعية الأصول والمقدار الكافي للمخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها.
4. **وضع أوزان ترجيحية لدرجة مخاطر الأصول:** تستند طريقة قياس متانة رأس المال إلى نظام من أوزان المخاطرة يطبق على جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية، وبهدف التبسيط وضعت اللجنة خمسة أوزان للمخاطر حسب أنواع الأصول تتمثل في (0%، 10%، 20%، 50%، 100%)².

¹ أحمد الرضي، النظام الرقابي المصرفي في سورية ومتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، ورقة مقدمة خلال مؤتمر مستجدات

العمل المصرفي في سورية، دمشق، 2-3 أبريل 2005، ص:8

² Basle capital Accord, **International Convergence Of Measurement And Capital Standards**, p:17, sur le site www.BIS.org, consulter le 15/08/2013

5. **وضع معامل تحويل للالتزامات العرضية:** تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية أو التعهدات خارج الميزانية بضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي أو المقابل له في أصول الميزانية، وتتمثل أوزان الترجيح للتعهدات خارج الميزانية (20%، 50%، 100%).

6. **وضع مكونات كفاية رأس المال:** ينقسم رأس المال إلى شريحتين:

أ. **رأس المال الأساسي (الشريحة 1):** يتكون من رأس المال المدفوع+ الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية + أرباح غير موزعة (أرباح محتجزة).¹

– رأس المال المدفوع (الأسهم العادية): حقوق المساهمين الدائمة (الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير تراكمية الأرباح).

– الاحتياطات المعلنة: وهي تلك الاحتياطات التي تنشأ (من الأرباح المحتجزة، أو أرباح علاوات إصدار الأسهم)، مثل الاحتياطات القانونية والاختيارية (النظامية).

يستثنى من رأس المال الأساسي كل من احتياطات إعادة التقييم والأسهم الممتازة غير الدائمة أو المتراكمة أو ما يسميها البعض القابلة للاستعادة، أو القابلة للتحويل إلى مديونية.

ب. **رأس المال المساند (الشريحة 2):**²

1. **الاحتياطات غير المعلنة:** يشترط لقبولها ضمن مكونات رأس المال المساند، أن تكون مقبولة من السلطات الرقابية، وتتكون من ذلك الجزء من الأرباح الصافية بعد الضريبة، بما يعني أنها تتمتع بالنوعية والصفات التي يتمتع بها الاحتياطي المعلن، كما يجب ألا يكون هذا الاحتياطي خاضعاً لاستقطاع منه أي مخصصات أو لمواجهة خسائر أية التزامات، بل يجب أن يكون متاحاً لمواجهة أي خسائر غير متوقعة في المستقبل، وقد ضمت هذه الاحتياطات لرأس المال المساند، لأن الأنظمة المحاسبية والرقابية في بعض الدول لا تعترف بها.

2. **احتياطات إعادة تقييم الأصول:** الأصول الثابتة والأوراق المالية طويلة الأجل، كما تسمح بعض الدول للبنوك بإعادة تقييم أصولها الثابتة، وذلك بين حين وآخر طبقاً لسعر السوق.

3. **المخصصات العامة:** مثل الاحتياطات العامة لخسائر القروض، تنشأ هذه المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل وليست ظاهرة الآن، على ألا تكون مخصصة لمواجهة ديون محددة بعينها.

4. **الأدوات التي تحمل صفات هجينة بين أدوات الدين وحقوق الملكية:** وهي مجموعة من الأدوات تجمع بين صفات رأس المال والدين، مثل الأسهم الممتازة المتراكمة ويشترط أن تكون غير مضمونة من الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل، وغير قابلة للاسترداد برغبة حاملها إلا بموافقة السلطات الرقابية، يشترط

¹ ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية" بازل II " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية - غزة، 2007، ص: 30

² المرجع السابق، ص: 30

أن تكون متاحة لامتناس خسائر البنك بدون اضطرابه للتوقف عن العمل، وهي بهذا تختلف عن الدين من الدرجة الثانية.

5. الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية: يشمل أدوات الدين التقليدية غير المضمونة من الدرجة الثانية، التي لا يقل الحد الأدنى لاستحقاقها عن خمس سنوات، والأسهم الممتازة ذات الأجل المحدود والقابلة للاستعادة، ولا بد هنا من استهلاكها من خلال خصم متراكم قدره 20% سنويا خلال الخمس سنوات الأخيرة (حتى الاستحقاق)، وذلك لكي تعكس القيمة المتناقصة لهذه الأدوات مصدر قوة للبنك. وبهذا تصبح معادلة كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \leq 8\%$$

الفرع الثالث: جوانب القصور في اتفاقية بازل الأولى

على الرغم من أن اتفاقية بازل الأولى أسهمت في استقرار القطاع البنكي، إلا أن التجربة أثبتت أنه لا يزال هناك حاجة إلى تطوير متطلبات رأس المال ونظم الرقابة على البنوك، وكانت الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا وأثرها على البنوك المحلية والدولية أبرز شاهد على صحة ذلك، وأهم الانتقادات مايلي:¹

1. لم تعد نسبة رأس المال المحتسبة وفق قواعد بازل الأولى مقياسا جيدا للوضع المالي للبنوك في جميع الحالات، وذلك بسبب التطورات الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية خلال العقد الأخير، ولقد أثبتت التجارب أنه لا توجد علاقة ثابتة بين تعثر البنوك ونسبة ملاءتها التي من المفروض أن تعبر عن قدرتها على استيعاب الصدمات.

2. المنهجية المستخدمة لترجيح الأصول تنتج في أفضل الأحوال مقياسا بسيطا وذو علاقة منخفضة لمقدار التعرض لمخاطر الائتمان، فهذه المنهجية لا تراعي الفروقات بين عملاء البنك الذين يصنفون ضمن نفس الفئة، بمعنى أن أوزان المخاطر مرتبطة فقط بفئات الأصول (توظيفات في بنوك أخرى، تسليفات للعملاء، استثمارات في أوراق مالية، استثمارات في العقارات).

3. في بعض أنواع التعاملات لا تحفز الاتفاقية البنوك على استخدام أساليب السيطرة على تخفيض المخاطر، حيث لا تسمح إلا بتخفيض متطلبات رأس المال مقابل الضمانات النقدية وضمانات الحكومات المركزية.

4. لا تأخذ بازل بعين الاعتبار أثر التنوع في محفظة القروض، فالمخاطر لا تقترب فقط بالأصول، إنما أيضا بكيفية توزيعها، وعليه فإن توزيع المخاطر غير مأخوذ في الاعتبار، علما بأن من شأن هذا التوزيع أن يخفف حجم الخطر الكلي.

5. وأخيرا لا تعالج بازل المخاطر التشغيلية.

¹ ميرفت علي أبو كمال، مرجع سابق، ص: 39

من خلال أوجه القصور التي اكتتفت اتفاقية بازل الأولى السالفة الذكر كان دافعا أساسيا لإعادة النظر فيها وهذا ما أدى إلى عقد اتفاقية بازل الثانية.

المطلب الثالث: الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل الثانية

مع زيادة المخاطرة المتنوعة وانتشار التعامل بالمشتقات المالية، سعت لجنة بازل إلى إدخال تعديلات على مدى كفاية رأس المال تتواءم وطبيعة المخاطرة التي تتعرض لها المنشآت البنكية كغيرها من المؤسسات المالية غير البنكية، وهذا لضمان إدارة مثلى لرأس المال، وعدم التفرقة بين درجات المخاطرة، شجع البنوك على التلاعب بهذه المعايير لتجنب تغطية المخاطر في المجالات التي تتطلب تغطية أعلى من رأسمال مثل قروض الرهن العقاري والتي لجأت البنوك إلى توريقها بكميات كبيرة، لأنها تتطلب تغطية أعلى من رأس المال، وبذلك تنخفض نسبة رأس المال إلى الأصول في هذه البنوك بالرغم من تطبيقها لمعايير بازل، حيث لا تحتفظ إلا بالأصول التي تتطلب نسبة قليلة من كفاية رأس المال، كل ذلك أدى إلى إعادة النظر في إدخال تعديلات وإعداد معايير لجنة بازل¹.

وخلال الفترة 1999 - 2003 قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات وصدرت الصيغة الرابعة والنهائية في أوت 2004، والتي ركزت على زيادة وتقوية رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، كما تم تقسيم المخاطر في بيئة تتميز بتطور وزيادة الأدوات المالية، وحددت ثلاث دعائم لمعايير بازل¹.

الفرع الأول: الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

يقوم اتفاق بازل II على إيجاد طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر، والذي أبقى على معدل الملاءة الإجمالي 8%، وإضافة شريحة ثالثة لمكونات رأس المال تضم إصدار دين متأخر الرتبة.

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2 + الشريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12,5} \leq 8\%$$

ويوضح البنك كيفية حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ولا تزال نسبة رأس المال ثابتة بنسبة 8% ولا يمكن أن يتجاوز رأس المال للشريحة الثانية رأس المال الشريحة الأولى، ويعتمد البنك على المقارنة المعيارية ونهج التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان، واختيار أحد الطرق يتم وفقا لتقدير البنوك التي يجب أن تحصل على موافقة السلطات الإشرافية.²

معنى هذا أن الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية $\times 12,5$ يجب أن يكون أكبر من إجمالي رأس المال بـ 12,5 مرة على الأكثر.

¹ مجلة اتحاد المصارف العربية، متطلبات إدخال معايير بازل II إلى المصارف العربية، العدد 292، بيروت، مارس 2005، ص: 51

² Rachida Hennani, op.cit, p:41

فقد عدلت جنريا نظام الأوزان، فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقرض (دولة، مؤسسات، بنوك)، بل باتت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية، وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل، وأدخلت الاتفاقية جديدا من ناحيتين: أعطت من جهة أولى حرية أكبر للبنوك في قياس مخاطرها ذاتيا، وفرضت من جهة ثانية رسمة خاصة بمخاطر التشغيل، إضافة إلى الرسمة التي كانت مطلوبة لمخاطر الائتمان ولمخاطر السوق.¹

وفيما يلي موجز زمني للأحداث المتعلقة بتطبيق اتفاقيات بازل 2:²

- 26 جوان 2004: نشر توصيات بازل 2؛
- 14 جويلية 2004: اقتراح لتوجيه الدول أوروبية بشأن كفاية الأموال الخاصة؛
- 1 جانفي 2006: على مؤسسات الائتمان حساب بالتوازي نسبة كوك Cooke (بازل 1) ونسبة ماكدونوغ McDonough (بازل 2).
- 14 جوان 2006: اعتماد وتبني متطلبات كفاية رأس المال؛
- 1 جانفي 2007: تدخل الاتفاقية تنفيذ كفاية رأس المال فيما يخص الأسلوب الأساسي للتقييم الداخلي؛
- 1 جانفي 2008: تدخل الاتفاقية تنفيذ كفاية رأس المال فيما يخص الأسلوب المتقدم للتقييم الداخلي.

الفرع الثاني: الدعامة الثانية: المراجعة الرقابية الشاملة لكفاية رأس المال

تهدف إلى رقابة كفاية رأس المال وإستراتيجية المحافظة على المستويات المطلوبة منه، مع إمكانية زيادته عن الحد الأدنى المعترف به من طرف المؤسسات البنكية، بحيث تكون لهم القدرة على ذلك، وفي هذا السياق طرح الاتفاق أربعة مبادئ رقابية تنص على مايلي:³

1. توافر سلطة مناسبة للجهات الرقابية لمطالبة البنوك بالالتزام بحجم من رأس المال يفوق الحد الأدنى من قبل لجنة بازل.
2. توافر أنظمة فعالة بالبنوك لتقييم حجم رأس المال اللازم الاحتفاظ به والذي يتناسب بدقة مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها، مع تبني إستراتيجية مناسبة للاحتفاظ بهذا المستوى من رأس المال.
3. قيام السلطات الرقابية بمراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لكفاية رأس المال بالبنوك، مع التأكد من توافق هذه النظم والاستراتيجيات مع معدلات كفاية رأس المال التي حددتها اللجنة.

¹ عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، أطروحة دكتوراه

علوم في الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص: 142

² Mohamed Houkari, *Mesure du risque et couverture des marges nettes de taux d'intérêt des ressources non échéances - Application aux dépôts à vue en ALM bancaire*, thèse pour doctorat, L'université Claude Bernard-Lyon 1, 2008, P:23

³ ميساء محي الدين كلاب، دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص: 49

4. يجب على المراقبين أو السلطات التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض معدل كفاية رأس مال البنوك عن الحد الأدنى في الوقت المناسب، ويتعين عليهم اتخاذ إجراءات سريعة لمواجهة مثل هذه الحالات.

الفرع الثالث: الدعامة الثالثة: انضباط السوق

يقصد بانضباط السوق توافر المعلومات (المالية وغير المالية) الدقيقة وفي أوانها، والتي تمكن مختلف المشاركين في الصناعة البنكية من إجراء تقييمات صحيحة لأنشطة البنوك والمخاطر المتضمنة في هذه الأنشطة، وهذا يعني زيادة درجة إفصاح البنوك عن هيكل وكفاية رأس المال، وتعرضات المخاطر وسياساتها المحاسبية، لتقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات، وأيضاً استراتيجيات البنوك للتعامل مع المخاطر وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للبنوك وأدائها العام.¹

وقد جاء في المبدأ 12 من المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة للجنة بازل، والتي تضمنت 25 مبدأ "ينبغي أن تتأكد السلطة الرقابية من أن لدى البنوك أنظمة فعالة تقيس وترصد مخاطر السوق بدقة وتضبطها بشكل مناسب، كما ينبغي أن يتوفر للسلطة الرقابية الصلاحيات لفرض حدود معينة و/أو فرض أعباء على رأس المال (charge capital) خاصة بالتسهيلات الائتمانية المعرضة لأخطار السوق."²

المطلب الرابع: اتفاقية بازل III (تعريفها، أهدافها، جوانبها الأساسية)

قامت لجنة بازل بعد حدوث أزمة الرهن العقاري سنة 2008 بإصدار ملامح أساسية لاتفاقية جديدة تعرف باتفاقية بازل III، التي تختص بالحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بالإضافة إلى معايير السيولة البنكية الواجب الاحتفاظ بها، وعليه سنتناول في هذا المطلب مدخل لظروف إصدار مقررات بازل III، تعريفها وأهدافها والمحاور الأساسية لها.

الفرع الأول: مدخل إلى لجنة بازل III

سيتم من خلال هذا الفرع التطرق إلى ظروف إصدار مقررات بازل III، تعريفها وأهدافها.

أولاً: مدخل لظروف إصدار مقررات بازل III

إن حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 كان بعد فترة وجيزة من تطبيق بازل الثانية في الدول المتقدمة، حيث توجهت الأنظار إلى هذه الاتفاقية كونها جاءت لتعزز من صلابة الجهاز البنكي، وهو ما أظهر قصوراً في جوانب هذه الاتفاقية وضرورة الإسراع إلى تطوير قواعد أكثر ملاءمة لنشاط العمل البنكي.

¹ ميرفت علي أبو كمال، مرجع سابق، ص: 58

² أحمد الرضي، مرجع سابق، ص 11

يحدد بنك التسويات الدولية مراحل للأزمة المالية 2008 التي ظهرت أولاً في شكل أزمة سيولة في أوت 2007 وتمثلت المراحل في:¹

1. خلال المرحلة الأولى للأزمة المالية (جوان 2007- منتصف مارس 2008) تحول انهيار سوق القروض الرهنية عالية المخاطرة في الولايات المتحدة وخسائر القروض ذات الصلة إلى أزمة سيولة عكستها التقلبات الحادة في الأسواق النقدية بين البنوك في الدول المتقدمة، وأدى إلى توالي تدهور الأصول والخسائر المسجلة على إثر تنامي الديون غير الناجعة خصوصاً العجز عن السداد في حالة القروض الرهنية عالية المخاطرة إلى تآكل ملاءة المؤسسات المالية.

2. خلال الفترة الثانية للأزمة (منتصف مارس- منتصف سبتمبر 2008)، تعرضت أسعار الأوراق المالية، لاسيما أسعار أسهم البنوك وميزانياتها إلى ضغوط متزايدة، الأمر الذي بين عدم كفاية خطط البنوك في مجال إعادة الرسملة، وأدى ظهور مؤشرات الركود الاقتصادي في الـ.م.أ، وتحقيق أرباح لهذه البنوك نقل عن النصف مقارنة بسنة 2007.

3. المرحلة الثالثة (منتصف سبتمبر- نهاية أكتوبر 2008)، بدأ إفلاس المؤسسات المالية الكبرى وهو مثال ذو دلالة فيما يخص الطبيعة العالمية للأزمة، مما دفع إلى فقدان الثقة في استقرار البنوك بالسلطات العمومية، وهذا ما أدى بالتدخلات العمومية (الخبزينة) لدعم تمويل البنوك ودعم أموالها الخاصة، فضلاً عن ضخ قدر كبير من السيولة من قبل البنوك المركزية وتعديل أطرها الخاصة بالسياسة النقدية.

4. المرحلة الرابعة (نهاية أكتوبر 2008)، أظهر تزايد حدة الأزمة وامتدادها إلى الدول الناشئة مخاوف تتعلق بالركود وتباطؤ واضحا في النمو وتخفيض البنوك المركزية في الـ.م.أ واليابان لأسعار الفائدة الصفرية أو الشبه المنعدم بين 0،25%، 0،10%.

ومن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انتقال الأزمة بسرعة قياسية إلى النظم والمؤسسات المالية عبر العالم مايلي:²

- لا بد أولاً الإشارة إلى أن الأصول الأكثر تأثراً خلال الأزمة كانت التسهيلات أو التوريدات المركبة والمعقدة في نفس الوقت، حيث عمدت العديد من البنوك إلى تخفيف متطلبات رأس المال عبر تسهيلات للأصول ونقلها إلى خارج الميزانية وظهر بذلك معدل كفاية رأسمال أعلى من الواقع الحقيقي.
- قيام عدد كبير من البنوك ذات الانتشار العالمي إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية، والذي توافقت مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية رأس المال، وفي نفس الوقت كانت البنوك تملك مخزون من السيولة غير كاف، ترافق مع خسائر ائتمانية ضخمة نتيجة التركيز في الاستثمارات الناتجة عن

¹ بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، 2009، ص ص: 2-4

² عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص: 310

ضعف في إدارة هذا التركيز ومخاطر الأطراف المقابلة خاصة الخسائر الناتجة عن الاستثمار في المشتقات ومشتقات الائتمان.

هذا الواقع كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إسراع لجنة بازل في تطوير قواعد ومعايير العمل البنكي، حيث قامت بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات والمكونات الثلاث لبازل 2، بناء على ذلك في سبتمبر 2009 اتفقت هيئة الرقابة في لجنة بازل ووضعت مقترحات ملموسة في ديسمبر 2009، وهو رد على الأزمة المالية وقد وصل محافظي البنوك المركزية ورؤساء الرقابة إلى اتفاق حول التدابير الرئيسية لتعزيز تنظيم بنية القطاع البنكي، وتضمن هذا الاتفاق مجموعة من الإصدارات تناولت أمور أساسية مثل قواعد رأس المال لمواجهة المخاطر، احتياطي السيولة، اختبارات الضغط... الخ

ثانياً: أهداف مقررات بازل III

تعتبر بازل مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية البنكية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على البنوك، لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع البنكي وتهدف هذه التدابير إلى:¹

- تحسين قدرة القطاع البنكي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية، أيا كان مصدرها.

- تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك على مستوى العالم، وتنطوي التدابير التي أقرتها بازل III على جانبين أو مستويين من الإصلاح البنكي:

- **المستوى الأول: الإصلاح على مستوى البنك الواحد أو الإصلاح الجزئي، وهي تدابير احترازية**

تحوطية على مستوى البنك الواحد، تساعد على زيادة صمود البنوك الفردية في فترات الضغط.

- **المستوى الثاني: الإصلاح على مستوى القطاع البنكي، وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى**

النظام البنكي ككل.

والمستويان يكملان بعضهما، بمعنى أن صمود أكبر للبنوك على مستوى البنك الواحد يؤدي إلى خفض من مخاطر الصدمات والوقوع في الأزمات على مستوى النظام البنكي ككل.

الفرع الثاني: المحاور الأساسية لاتفاقية بازل III

نلخص الجوانب التي جاءت بها لجنة بازل III كمايلي:

أولاً: تعزيز وتقوية رأس المال: تعمل لجنة بازل على زيادة مرونة البنوك من خلال تعزيز رأس المال التنظيمي على النحو التالي:

1) تحسين جودة ومتانة وشفافية قاعدة رأس المال: تم تحسين رأس المال كميًا ونوعيًا حيث قسم إلى

شريحتين:

¹ المرجع السابق، ص: 314.

- الشريعة الأولى (رأس المال الأساسي): بدورها مقسمة إلى فئتين وتشمل حقوق المساهمين، والأرباح المحتجزة والمتبقي من هذه الشريعة يتكون من الأدوات الثانوية والتي تضم رأس المال، الاحتياطات وبعض الأوراق المالية المختلطة (الديون التابعة) غير المشروطة بعوائد (الكوبونات) وليس لديها تاريخ استحقاق، حيث يجب أن يحتفظ بمكون حقوق الملكية للأسهم العادية للشريعة الأول بنسبة 4.5% على الأقل من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر ويجب أن يحتفظ بمكون الشريعة الأولى لرأس المال بنسبة 6.0% على الأقل من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر.

- الشريعة 2 (رأس المال المساند) أو (التكميلي): تشمل الأدوات الصادرة من البنك يشترط أن تستوفي معايير إدراجها في هذه الشريعة ولم تدرج في الشريعة 1، فائض المخزون، الأدوات التي تصدرها الشركات التابعة للبنك، بعض مخصصات خسائر القروض، والهدف من هذه الشريعة هو امتصاص الخسائر، وفي حالة تصفية البنك يجب أن يحتفظ البنك من (إجمالي الشريعة 1+ الشريعة 2) 8.5% على الأقل من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر في كل الأوقات.¹

وأخيرا تم رفع معدل الملاءة من 8% إلى 10.5% بما فيه هامش الحماية بنهاية سنة 2019.

2) تعزيز تغطية المخاطر: من أبرز الدروس الرئيسية من الأزمة المالية العالمية هو ضرورة تعزيز تغطية مخاطر رأس المال، ومن السلبيات في ذلك هو الفشل في تحديد المخاطر المنتظمة في الميزانية أو خارج الميزانية، كذلك ساهمت التعرضات المرتبطة بالعمليات في المشتقات بشكل كبير في زعزعة الاستقرار، وقدمت اللجنة العديد من الإصلاحات والتي جاءت لتعزيز متطلبات رأس المال لمحفظة التداولات والتعرضات للمشتقات المعقدة التي تعد مصدرا رئيسيا للخسائر للعديد من البنوك التي تنشط على المستوى الدولي ومن بين هذه الإصلاحات:

- رفع متطلبات رأس المال لمحفظة التداول ومعاملات إعادة التوريق في المحفظة.
- تعزيز عملية المراجعة الرقابية (الدعامة الثانية).
- تعزيز متطلبات الإفصاح (الدعامة الثالثة).

كما يعزز المعيار الجديد من جهة أخرى متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وعمليات الريبو (اتفاقيات إعادة الشراء) وأنشطة التمويل بالأوراق المالية، وسترفع هذه الإصلاحات من احتياطي رأس المال لدعم هذه التعرضات، وهو ما يؤدي إلى تخفيض المخاطر النظامية على مستوى النظام المالي وتوفير حوافر إضافية لتخفيف إدارة مخاطر الطرف المقابل.²

¹ Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory Framework for more resilient Banks and Banking Systems**, Bank for International Settlements, December 2010(rev jun 2011), p: 2

² Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, Bank for International Settlements, op.cit, p:03.

- وتجدر الإشارة أن لجنة بازل حددت متطلبات جديدة لدعم إدارة المخاطر متمثلة في:¹
- يجب على البنوك في المستقبل تحديد متطلبات رأس المال الخاصة بهم باستخدام مدخلات تقديرية لفترات الشدة، مما يسمح بمعالجة المخاوف بشأن الانخفاض المفرط لمستوى رأس المال في الفترات الأقل تقلبا للأسواق والتصدي لتقلبات الدورة الاقتصادية.
 - تخصيص جزء من رأس المال لتغطية الخسائر المحتملة للقيمة السوقية الناتجة عن انخفاض في الجدارة الائتمانية للطرف المقابل.
 - تعزز اللجنة المعايير الخاصة بإدارة الضمانات والهوامش الأولية.
 - تدعم اللجنة مجهودات لجنة أنظمة الدفع والتسوية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وهذا لمواجهة المخاطر النظامية الناتجة عن الاعتماد المتبادل بين البنوك وباقي المؤسسات المالية.
 - ألزمت البنوك بإجراء التقييم الداخلي للتعرضات للأوراق المالية التي تخضع لتقييمات خارجية.
- (3) إدخال نسبة الرافعة المالية (نسبة الاستدانة) كوسيلة مكملة لمتطلبات رأس المال القائمة على المخاطر:**

أدخلت اللجنة معيار الرافعة المالية الذي كان سببا أساسيا للأزمة، وهو تراكم الاستدانة المفرط داخل وخارج الميزانية في القطاع البنكي، كما تحسب نسبة الرافعة المالية بطريقة مماثلة في جميع التشريعات، مع إدخال تعديل للاختلافات في تطبيق معايير المحاسبة، وقد تم تصميمه من طرف اللجنة لاستكمال متطلبات ذات مصداقية على أساس المخاطر في ظل دمجها في الرقابة الأولى بعد المراجعة المناسبة.²

أما فيما يخص حساب هذه النسبة فهي تحسب كما يلي:³

$$\text{نسبة الرافعة المالية: (Leverage ratio)} = \frac{\text{مقاييس رأس المال}}{\text{مقاييس التعرض}} \leq 3\%$$

فالبسط يتمثل في رأس مال الشريحة الأولى، أما المقام فهو مجموعة الأصول (بما في ذلك الأصول خارج الميزانية)، فإذا كانت النسبة مرتفعة فإن البنك يحتفظ بالكثير من الأصول عند رأس مال معين، ويجب أن تفصح البنوك عن نسبة مديونيتها وفق بازل III، ووافقت اللجنة على تقسيم الفترة الانتقالية على النحو التالي:⁴

- بدأت فترة المراقبة الإشرافية في 1 جانفي 2011، وركزت على المراقبة الإشرافية على تطوير نماذج للمتابعة على مكونات والنسبة المتوصل إليها.

¹ BRI, **Bale III: dispositif réglementaire mondial visant a renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, comité de Bale sur le contrôle bancaire . Décembre 2010, p: 03 -04.

² BRI, **Bale III: dispositif réglementaire mondial visant a renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, op.cit, p:04-05.

³ Basel committee on banking supervision, **Basel III leverage ratio framework and disclosure requirement**, Bank For International settlements, January 2014, p:01

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل III، مرجع سابق، ص: 320 .

- بدأت فترة التشغيل الموازية في 1 جانفي 2013 وتستمر حتى 1 جانفي 2017 وسوف يتم متابعة نسبة الاستدانة ومكوناتها.
- بدأت على مستوى البنوك الإفصاح بتطبيق النسبة والمكونات في 1 جانفي 2015، وتراقب اللجنة وثيقة الإفصاح بالاستناد إلى نتائج فترة التشغيل الموازية، ويمكن إجراء تعديلات نهائية في النصف الأول من 2017 مع رؤية للانتقال إلى معالجة الشريحة الأولى في 1 جانفي 2018.
- وقد حددت اللجنة ترتيبات انتقالية لتنفيذ المعايير الجديدة، وذلك من أجل ضمان بأن يفي القطاع البنكي بمستويات رأس مال أعلى، من خلال الاحتفاظ بأرباح معقولة أو زيادة رأس المال بطرح أسهم جديدة، مع مواصلة تعزيز الإقراض للاقتصاد وهي موضحة في الملحق رقم (1).

وتشمل متطلبات الإفصاح العام ما يلي:¹

- جدول مقارنة موجزة والذي يبين المقارنة بين مجموع المبالغ المحاسبية لأصول البنك مع نسبة التعرض للرافعة المالية.
- نموذج الإفصاح المشترك الذي يوضح صورة تحليلية للمكونات التنظيمية الرئيسية لنسبة الاستدانة.
- متطلبات توافق تفاصيل مصادر الفروقات المادية بين إجمالي أصول البنك، والتعرضات داخل الميزانية في نموذج الإفصاح المشترك وغيرها من الإفصاحات.

4) التخفيض من تقلبات الدورة الاقتصادية وتعزيز هامش الحماية لمواجهة:

- من أهم عناصر الأزمة المزعزعة للاستقرار كان تضخم دورية الصدمات المالية عبر النظام البنكي وعلى الأسواق المالية والاقتصاد بصفة عامة، حيث ارتفعت قابلية المشاركين في السوق على التصرف بطريقة مسايرة للتقلبات الدورية من خلال عدة طرق، بما في ذلك المعايير المحاسبية لكل من القيمة العادلة للأصول والقروض المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق عن طريق تطبيق الهامش، وذلك من خلال تراكم وتحرير نسبة الرافعة المالية لكل من المؤسسات المالية، الشركات، المستهلكين، وقد قدمت لجنة بازل عددا من التدابير لجعل البنوك أكثر صمودا وتحملا في وجه القوى المحركة الدورية وتهدف هذه التدابير إلى:²
- تخفيف أي إفراط (تقلبات) دوري بواسطة الفائض الذي يزيد عن الحد الأدنى لرأس المال.
 - تعزيز المزيد من الاحتياطات المستقبلية.
 - المحافظة على رأس المال لتشكيل مخزون احتياطي لدى البنوك الفردية والقطاع البنكي، ويكمن استخدامه في حالات وأوقات الضغط.

¹ Basel committee on banking supervision, **Basel III leverage ratio framework and disclosure requirement**, Bank For International settlements, op.cit, p p:09-10

² Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, Bank for International Settlements, op.cit, p:04

– تحقيق الأهداف الاحترازية الكلية الأوسع التي تهدف لحماية القطاع البنكي من فترات زيادة الإفراط في الائتمان.

5) إدارة المخاطر النظامية وترابط المؤسسات:

في حين أدت الدورات الاقتصادية إلى تضخيم الصدمات عبر مرور الزمن، فقد أدى ترابط العديد من البنوك الكبيرة والمؤسسات المالية إلى نقل الصدمات إلى النظام المالي والاقتصادي، فعلى المؤسسات ذات الأهمية النظامية أن تكون لديها القدرة على استيعاب الخسائر أعلى من معايير الحد الأدنى، حيث قامت لجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي بوضع نهج متكامل خاص بهذه المؤسسات أين يمكنها الجمع بين متطلبات رأس المال الإضافية ورأس المال المشروط وإنقاذ الديون.

وفي إطار هذه المقترحات تقوم اللجنة بوضوح طريقة تعتمد على استخدام المؤشرات الكمية والنوعية لتقييم الأهمية النظامية للمؤسسات المالية على المستوى العالمي، كما تدرس كذلك ضخامة القدرة الإضافية لتحمل الخسائر أين ينبغي على المؤسسات المالية الدولية الكبرى تطوير وتقييم القدرة على استيعاب الخسائر، وقد ركزت أيضا اللجنة على تدابير أخرى تمثلت في متطلبات إضافية للسيولة وقيود أقوى على التعرضات الكبيرة وكذا تعزيز الرقابة التحوطية، فالكثير من متطلبات رأس المال التي وضعتها اللجنة تساعد على مواجهة الخطر النظامي ومشكلة الترابط وتتمثل هذه المتطلبات في:¹

- التحفيز على استخدام الأطراف المقابلة المركزية للعمليات على الأدوات المشتقة المتداولة.
- زيادة في متطلبات رأس المال للتعرضات المرتبطة بمحفظة التداولات والعمليات المشتقة وعمليات التوريق المركبة والتعرضات خارج الميزانية.
- زيادة في متطلبات رأس المال للتعرضات لأطراف أخرى في القطاع المالي.
- إدخال متطلبات السيولة للحد من الاعتماد المفرط للتمويل قصير الأجل ما بين البنوك لدعم الأصول في المدى الطويل.

ثانيا: إدخال معيار عالمي للسيولة

أبرزت أحداث 2007-2008 أهمية إدارة السيولة، من أجل حسن سير العمل في القطاع البنكي والأسواق المالية، وعلى الرغم من وجود مستويات رأسمالية مرتفعة نسبيا، فقد واجهت العديد من البنوك صعوبات بسبب عدم تمكنها من إدارة السيولة بشكل صحيح.²

¹ بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية – دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر، أطروحة دكتوراه طور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود- البنوك- الأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 – 2015، ص: 241.

² Tamara Gomes, Natasha Khan, **Strengthening Bank Management of Liquidity Risk: The Basel III Liquidity Standards Bank Of Canada**, Financial System Review, December 2011, p:37

تعد متطلبات رأس المال ضرورة لاستقرار القطاع البنكي لكنها لوحدها غير كافية وهذا ما أبرزته الأزمة المالية العالمية، فعلى الرغم من امتلاك العديد من البنوك على مستوى كاف من رأس المال، إلا أنها واجهت عدم كفاية السيولة، لذلك عمدت اللجنة إلى إدخال معايير عالمية للسيولة المنسقة دولياً، وضمان بأن البنوك لديها سيولة كافية للتعامل مع صدمة سيولة افتراضية مفاجئة، واقترحت اللجنة وضع معيارين لتحقيق هدفين منفصلين ولكن متكاملين وهما:¹

- تعزيز صمود البنك ضد مخاطر السيولة في الأمد القصير من خلال ضمان أن البنك يملك الموارد السائلة الكافية ذات الجودة العالية وذلك من أجل البقاء في ظل سيناريو ضغط لمدة شهر، والأمر يتعلق بالسيولة قصيرة الأجل LCR.
- تعزيز صمود البنوك على أمد زمني أطول من خلال خلق حوافز إضافية للبنوك لتمويل أنشطتها بمصادر تمويلية أكثر استقراراً ويتعلق بالسيولة ذات الأمد الطويل NSFR.

1) نسبة تغطية السيولة (LCR): Liquidity coverage Ratio

تهدف هذه النسبة لتقييم قدرة البنك على التكيف مع الاضطرابات المحتملة للسيولة قصيرة الأجل (30 يوم)، وإلى ضمان بأن البنك يحوز على أصول سائلة كافية وعالية الجودة لتعويض التدفقات النقدية الصافية التي يمكن أن يواجهها البنك في ظل سيناريو، كضغط حاد على المدى القصير وتحسب النسبة كما يلي:²

$$\text{نسبة تغطية السيولة (LCR)} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال فترة 30 يوم}} \leq 100\%$$

ونسبة تغطية السيولة يجب أن لا تقل عن 100%، أي يكون على الأقل مخزون الأصول السائلة يساوي التدفقات النقدية الصافية المقدرة وتكفي لتغطية هذه التدفقات طوال فترة 30 يوم. مع العلم أن:

صافي التدفقات النقدية الخارجة: التدفقات النقدية الخارجة الإجمالية - التدفقات النقدية الواردة

2) نسبة التمويل المستقرة الصافية (NSFR): Net stable funding Ratio

يتمحور معيار (NSFR) على أن الأصول طويلة الأجل تمول على الأقل بالحد الأدنى من الخصوم الثابتة المتعلقة بوضعيات مخاطر السيولة، ويهدف المعيار إلى الحد من الاعتماد المفرط على تمويل

¹ Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, Bank for International Settlements, op.cit, p:07

² Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: the liquidity coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools**, Bank for International Settlements, January 2013, p:07

الشركات بتمويل قصير الأجل في حالة وفرة السيولة في السوق، وتشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة في جميع عناصر الميزانية وخارج الميزانية.¹

وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:²

قيمة التمويل المستقر المتاح ASF

$$\%100 \leq \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح ASF}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب (RSF)}} = \text{نسبة التمويل المستقرة الصافية (NSFR)}$$

والنسبة تتكون من:³

بالنسبة للبسط (ASF) Available stable funding: التمويل المستقر المتاح هو القيمة الإجمالية للأموال الخاصة، الأسهم التفضيلية ذات استحقاق ≤ سنة، الخصوم ذات استحقاق فعلي ≤ سنة واحدة، ذلك الجزء من الودائع التي ليس لها استحقاق أو الودائع لأجل مع استحقاق لمدة أقل من سنة التي يمكن الاحتفاظ بها في حدث ضاغط على السوق الخاص بالمؤسسة، ذلك الجزء من تمويل الشركات لمدة أقل من سنة التي يمكن الاحتفاظ بها في حدث ضاغط على السوق، والهدف من هذا المعيار (البسط)، هو ضمان للبنوك تمويلاً مستقرًا الذي يسمح لها بالاستقرار في نشاطها خلال سنة واحدة في ظل سيناريو ضاغط ومطول يواجهه البنك.

أما بالنسبة للمقام (RSF) **(Required Stable Funding):** فهو مجموع قيمة الأصول المحتفظ بها والممولة من قبل المؤسسة، قيمة كل نوع من الأصول مضمونة في معامل التمويل المستقر المطلوب المحدد (RSF) تضاف هذه القيمة إلى مبلغ النشاط خارج الميزانية (أو مخاطر السيولة) المحتملة مضروباً بمعامل (RSF) المرتبطة به، وتهدف معاملات (RSF) المرتبطة بكل نوع من الأصول بشكل عوامل إلى إعطاء قيمة تقريبية لمبلغ الأصول التي لا يمكن تحقيقها من خلال البيع أو استخدامها كضمان للحصول على قرض دائم لمواجهة حدث سيولة على مدى فترة سنة واحدة.

(3) إدخال أدوات الرقابة: استخدام المشرفون مقاييس إضافية من أجل رصد المخاطر المحددة في مجال نطاقها التنظيمي، وتشمل مقاييس الرقابة والتي تتعلق بمخاطر السيولة مايلي:⁴

أ - عدم تطابق الاستحقاقات التعاقدية: لفهم الجوانب الأساسية لاحتياجات السيولة في البنك، يتعين على البنوك في كثير من الأحيان إجراء تقييم الاختلافات بين مدخلات ومخرجات السيولة التعاقدية في فترة زمنية محددة، ويبين هذا المقياس إلى أي مدى يعتمد البنك على تحويل الأجل بموجب عقودها الحالية.

¹ بركات سارة، مرجع سابق، ص: 246.

² Basel Committee on Banking Supervision, **consultative Document Basel III: The Net Stable Funding Ratio**, Bank for International Settlements, January 2014, p:04

³ بركات سارة، مرجع سابق، ص ص: 246-247.

⁴ Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, Bank for International Settlements, op.cit, p p:09-10

ب - **تركز التمويل:** يهدف هذا المقياس إلى تحديد مصادر تمويل المؤسسات التي تعتبر ذات أهمية، كما أن المقياس يوضح أهمية تنوع مصادر التمويل.

$$\text{تركز التمويل} = \text{خصوم تمويل مصدرها كل طرف مقابل هام} \div \text{إجمالي ميزانية البنك}$$

يقصد بالأطراف المقابلة الهامة طرف مقابل هام واحد أو مجموعة من الأطراف المقابلة المترابطة التي تشكل في مجموعها أكثر من 1% من إجمالي ميزانية البنك، ويجب أن يتم تقديم تقرير مفصل عن المقياس لفترات زمنية محددة.¹

ج- **الأصول غير المرهونة المتاحة:** يبين هذا المقياس كمية ونوع الأصول غير المرهونة والمتاحة التي يمكن استخدامها كضمان، للحصول على التمويل المضمون سواء في السوق الثانوي أو كضمان في إطار تسهيلات مستمرة ودائمة مع البنك المركزي، وينبغي أن تكون البنوك أكثر وعياً بقدرتها المحتملة على جمع الأموال المضمونة الإضافية.

د - **نسبة تغطية السيولة LCR بواسطة العملات الصعبة:** المتطلبات التنظيمية لنسبة السيولة قصيرة الأجل هي في عملة واحدة، فعند الإقرار بأن مخاطر الصرف الأجنبي هي مكون من مخاطر السيولة ينبغي تقديم نسبة LCR في كل من العملات الهامة، وهذا من أجل إدارة المستوى العام للتعرض لمخاطر عدم تطابق العملات.

LCR بالعملة = الأصول السائلة عالية الجودة في كل عملة هامة ÷ مجموع التدفقات النقدية الصافية في كل عملة طوال فترة 30 يوم .

ح - **أدوات المراقبة المرتبطة بالسوق:** يخص بيانات السوق حيث اقترحت اللجنة ثلاث مستويات من المعلومات لاتباع واكتشاف أي صعوبات للسيولة تمثلت في: بيانات عن السوق، معلومات مرتبطة بالقطاع المالي مثل مؤشرات الأسواق الأسهم والسندات، معلومات خاصة بالبنوك كهوامش مبادلة مخاطر الائتمان.

¹ بركات سارة، مرجع سابق، ص: 251.

المبحث الرابع: البناء المعرفي لإدارة أهم المخاطر البنكية ومؤشرات قياسها في البنوك التجارية

تعد الإدارة السليمة للأصول والخصوم مسألة حاسمة الأهمية لمساعدة البنوك في تقييم المخاطر المالية وإدارتها، حيث تركز إدارة الأصول والخصوم على قياس مختلف المخاطر الناجمة عن العوامل الخارجة عن إطار سيطرة أي بنك، مثل التقلب في سعر الفائدة، وعدم توافر التمويل (السيولة)... الخ فتعددت المخاطر البنكية وينسب متزايدة على مر الوقت، ونظرا لأن المخاطر تكتنف العمل البنكي وجب معرفة أساليب وإجراءات كفيلة لتحديد مستوى المخاطر التي يرغب بها البنك، والعمل على تخفيضه إلى المستوى أو الحد المرغوب، وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث من خلال تقديم أهم أنواع المخاطر البنكية وأساليب إدارتها ومؤشرات قياسها.

المطلب الأول: إدارة المخاطر الائتمانية

سيخصص هذا المطلب لمفهوم وأنواع المخاطر الائتمانية والعوامل المؤدية لها، بالإضافة لمختلف الطرق لقياسها وإدارتها.

الفرع الأول: المخاطر الائتمانية (المفهوم، الأنواع، العوامل المؤدية لها)

أولاً: مفهوم وأنواع المخاطر الائتمانية

تعرف مخاطر الائتمان كما جاءت في مقترحات لجنة بازل بأنها "احتمال إخفاق المقترض بالوفاء بالتزاماته طبقاً للشروط المتفق عليها".¹

وعلى هذا تهدف أسس إدارة مخاطر الائتمان بصفة أساسية إلى تحقيق الحد الأقصى من العائد مقابل المخاطر التي يتحملها البنك وذلك من خلال الإبقاء على المخاطر الائتمانية في حدود المعايير المقبولة، ويندرج ضمن مخاطر الائتمان ثلاثة أنواع رئيسية من المخاطر:²

1. مخاطر التعثر: هي احتمالية التعثر التي تنتج عن الإخفاق في تسديد القرض أو أي قسط في التاريخ المحدد.

2. مخاطر التعرض: تنتج عن عدم التيقن من قيمة التسهيلات المستقبلية التي يمكن للمقترض سحبها، حيث تسمح سقوف الائتمان الملتزم بها أو غير المستغلة من الجاري مدين للمقترض بالسحب عليها في أي وقت وحسب السقف المقرر من البنك، أما التسهيلات الائتمانية التي يوجد لها جدول سداد أو الالتزامات التعاقدية فإنها تنطوي على مخاطر تعرض قليلة جدا كون الأرصدة المستقبلية معروفة سلفاً.

3. مخاطر الاسترداد: لا يمكن التنبؤ بالمبلغ الذي يمكن استرداده من المقترض في حال التعثر، إذ يعتمد ذلك على الضمان المقدم من العميل.

¹ البنك الأهلي المصري، "القواعد الرقابية الجديدة للجنة بازل وأثرها على الجهاز المصرفي"، العدد الرابع، المجلد 54، القاهرة، 2001، ص: 12

² مصطفى محمد رجب الخياط، مرجع سابق، ص: 13

ثانيا: العوامل المؤدية في حدوث المخاطر الائتمانية: ينشأ الخطر الائتماني من خلال عدة عوامل منها:¹

- التركزات الائتمانية، سواء كانت للأفراد أو القطاعات أو المنطقة الجغرافية.
- ضعف عملية التنويع في المحفظة الائتمانية.
- ضعف عملية التحليل الائتماني وإجراءات منح الائتمان.

وهناك عدد من العوامل التي تؤدي في تحقق المخاطر الائتمانية منها:

1. العوامل الخارجية

- تغيرات في حركة السوق يترتب عليها آثار سلبية على المقترضين.
- أسباب خارجة عن إرادة العميل والبنك، كأزمة خارجية أو محلية أثرت على السوق، فهنا يتعاون البنك والعميل للتغلب عليها بوسائل مختلفة، تبدأ بالدعم لمواجهة الأزمة والسيولة أو بإعادة هيكلة الدين أو تحديد أقساط الدفع أو تعديلها أو غيرها من إجراءات قد تصل إلى إمكانية مشاركة البنك في رأس مال الشركة بالقدر الذي يقرره.
- قد يكون السبب أن الدراسة التي بني عليها عمل البنك لم تكن سليمة، أو لم تكن موافقة للأوضاع الاقتصادية، وهنا أيضا يمكن للبنك بالمشاركة مع العميل في إيجاد الحل المناسب، مادام ثبت حسن نية العميل وأن الخطأ لم يكن من جانبه وهذا كثيرا ما يحدث حتى في المشروعات الحكومية الكبرى لأن التقديرات قد تكون غير متعلقة على التوقع العملي أو غير ذلك من أسباب.
- أن يكون السبب أن العميل استخدم القرض الذي منح إياه في أغراض أخرى غير التي قدمها للبنك سواء بالغش أو سوء النية أو عدم الالتزام بما اتفق عليه، أو أن العميل دخل في مشروعات مختلفة لم يكن البنك علي علم بها فارتبك، أو أنه أعطى ضمانات معينة ووزعها على أكثر من بنك ويتعذر تقسيمها أو يصعب بيعها أو غيرها من أسباب، وفي جميع هذه الأحوال فهذا العميل لا يجوز مساندته ولا الاستمرار معه بصورة دعم أو تقويم أو مشاركة وإنما تتخذ ضده الإجراءات الشديدة والعقوبات المقررة.
- وهناك أسباب أخرى تعود إلى البنك نفسه بأن يكون متسرا في منح القرض، أو لم يعم بالدراسة الكافية المطلوبة أو التقييم الفني السليم من حيث الموقف المالي والميزانية ودراسة علاقة رأس المال بالقروض والتدفقات النقدية، أو الوقوع في قبول ضمانات أساء تقديرها ولم تكن كافية أو يكون هناك تواطؤ بين العميل وموظف الائتمان المسؤول، وفي هذه الحالة لابد من اتخاذ الإجراءات القانونية فورا والتحفظات الضرورية سواء بالنسبة للعميل أو أملاكه.

2. العوامل الداخلية

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- عدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة.
- ضعف سياسات التسعير.

¹ المرجع السابق، ص:13

- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

الفرع الثاني: المعايير التنظيمية ومؤشرات قياس المخاطر الائتمانية

يتم قياس المخاطر الائتمانية وفقاً لما جاءت به مقترحات لجنة بازل، بالإضافة إلى استعانة البنك بالعديد من البيانات والمؤشرات وهذا ما سنوضحه كمايلي:

أولاً: المعايير التنظيمية لقياس مخاطر الائتمان

تعد الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان العنصر الأساسي لتحقيق النجاح لأي بنك على المدى الطويل، وتعتبر عملية منح القروض أكبر وأهم مصدر للمخاطر، إلى جانب مصادر أخرى تتمثل في الأدوات المالية الأخرى، والعمليات التي تتم ما بين البنوك، والتمويل التجاري، وعمليات الصرف الأجنبي، والمستقبلات المالية، والمبادلات Swaps، والخيارات Options، وينبغي أن يكون لدى البنوك وعي كامل بمدى الحاجة إلى تحديد وقياس والرقابة والتحكم في المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى تحديد رأس المال الكافي لمجابهة تلك المخاطر، وعلى هذا تهدف لجنة بازل إلى وضع أسس للرقابة على البنوك لتحقيق الممارسات السليمة لإدارة تلك المخاطر.

يعد التوسع الائتماني من الأنشطة الرئيسية للبنوك، والتي ترتبط بعدد من المخاطر، مثل عدم قابلية أو إجماع العميل أو الطرف الآخر للوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالافتراض، الحماية من الخسائر، التسديد والعمليات المالية الأخرى، أو مخاطر التركيز الائتماني، أو فشل البنك في تحديد جودة الأصول وما يترتب على ذلك من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة، هذا وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية.¹

لقد تم التركيز في مقررات بازل 2 على تصنيف العميل كنقطة انطلاق أساسية في قرار البنك منح الائتمان، وأعطى البنوك الحرية في استخدام الأساليب والنماذج الداخلية الخاصة بقياس مخاطر الائتمان الذي يناسبها، وأصبح للبنوك بدائل عديدة للتصنيف الائتماني أهمها: التصنيف الائتماني الخارجي وهو الذي تقوم به مؤسسات تصنيف معروفة ومعترف بها، والتصنيف الائتماني الأساسي أو الداخلي المتقدم حيث يعمل البنك على تحقيق المعايير والشروط الواجب توفرها لكل أسلوب من أساليب التصنيف الداخلي.² فطبقاً لتعليمات بازل (2) هناك ثلاثة أساليب مقترحة للتعامل مع مخاطر الائتمان:

1- الأسلوب المعياري (القياسي): يقوم على أساس التقييم الخارجي لمخاطر الائتمان من قبل وكالات التقييم الخارجية، تخصص هذه الطريقة وزن مخاطر لكل أصل من أصول البنك داخل وخارج الميزانية،

¹ علي بدران، الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، مجلة المحاسب المجاز، العدد 23، الفصل 3، 2005، لبنان، ص: 10

² المرجع السابق، ص: 10

حيث ينتج عن هذا التخصيص قيما لأصول البنك مرجحة بمخاطرها، وتستخدم هذه الطريقة من قبل البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي لا تسمح إمكانياتها باستخدام الطرق الأكثر تطوراً.

2- الأسلوب الأساسي للتقييم الداخلي: تعتمد هذه الطريقة على التصنيفات التي يقوم بها البنك والتي تشكل الأساس الذي يتم عليه حساب رأس المال اللازم لتغطية هذه المخاطر، ويقوم البنك باحتساب احتمال التعثر للعملاء خلال فترة زمنية تقدر بسنة، أما الخسارة عند التعثر، والتعرض عند التعثر، وأجل الاستحقاق فيتم الحصول عليهم من قبل السلطة الرقابية.

3- الأسلوب المتقدم للتقييم الداخلي: تعتمد هذه الطريقة على التصنيفات التي يقوم بها البنك والتي تشكل الأساس الذي يتم بناء عليه حساب رأس المال اللازم لتغطية هذه المخاطر، ويقوم البنك باحتساب احتمال التعثر للعملاء خلال فترة زمنية تقدر بسنة، والخسارة عند التعثر، والتعرض عند التعثر، وأجل الاستحقاق الفعلي.¹

وتتدرج هذه الطرق في درجة صعوبة تطبيقها، حيث تعتبر الطريقة المعيارية هي الطريقة الأسهل في التطبيق تليها طريقة التصنيف الداخلي الأساسية ثم طريقة التصنيف الداخلي المتقدمة.

وفقاً لأسلوب بازل 2 القياسي بالنسبة للمخاطر الائتمانية فإن الانكشافات الائتمانية يتم تطبيقها على واحدة من المحافظ القياسية الإثني عشر.²

ثانياً: مؤشرات قياس مخاطر الائتمان: يتم الاستعانة بالعديد من البيانات والمؤشرات التي تساعد إدارة البنك على اتخاذ ما يلزم للحد من المخاطر وتخفيضها وذلك على النحو التالي:³

- بيانات عن تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي لكل فترة زمنية يحددها البنك.
- بيانات عن توزيع المحفظة إلى قروض بضمان عيني وبدون ضمان، يتم ذكر قيمة الضمان وفق آخر تقييم له.

- بيانات مدى توافق الضمانات القائمة مع القروض الممنوحة للنظر في تقرير المخصصات عن طريق مؤشر القيمة الحالية للضمانات الخاصة بالقروض إلى إجمالي القروض مقابل تلك الضمانات.

ويمكن أن نقترح في جدول نموذج لقياس مخاطر الائتمان وفق أسلوبين: أسلوب النسب المالية، أسلوب مقارنة ماركويتز الذي يركز على مقارنة عائد ومخاطرة.

¹ ميرفت علي أبو كمال، مرجع سابق، ص: 115

² مصطفى محمد رجب الخياط، مرجع سابق، ص: 13

³ سمير الخطيب، مرجع سابق، ص: 183

الجدول رقم(4): مؤشرات قياس مخاطر محفظة قروض البنوك التجارية

من خلال: النسب المالية	من خلال: نظرية المحفظة الحديثة
<p>1. إجمالي القروض ÷ إجمالي الأصول</p> <p>يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للبنك، على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.</p>	<p>خطر محفظة القروض: يقاس بالانحراف المعياري، حيث تعتمد مخاطر المحفظة على درجة تقلب العائد المتولد عن مجموع الاستثمارات التي تتكون منها تلك المحفظة، وخطر المحفظة لا يتوقف عن مخاطر الاستثمارات المكونة للمحفظة فقط، بل يتوقف أيضا على طبيعة الارتباط بين عوائد تلك الاستثمارات.</p>
<p>2. القروض المتأخرة عن السداد ÷ محفظة القروض</p> <p>يفضل دائما أن تقل هذه النسبة إلى أقل حد ممكن مما يعكس كفاءة إدارة الائتمان، في حين أن زيادتها تعني انخفاض كفاءة إدارة الائتمان، ومن ثم محفظة القروض.</p>	<p>ويمكن حساب خطر المحفظة، أي الانحراف المعياري لمحفظة تتكون من أصلين بدلالة معامل الارتباط كما يلي:</p> $\delta p = \sqrt{W_i^2 \delta_i^2 + (1 - W_j)^2 \delta_j^2 + 2W_i(1 - W_j) P_{ij} + \delta_i P_{ij} \delta_j}$ <p>حيث δp: انحراف معياري للمحفظة،</p>
<p>3. القروض غير العاملة ÷ إجمالي القروض</p> <p>تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة الأصول وقياس فشل القروض كنسبة مئوية من إجمالي محفظة قروض البنك، فكلما ارتفعت كلما كان هناك مخاطرة أكبر.</p>	<p>δ^2: التباين</p> <p>δ_i: أصلين استثماريين</p> <p>ρ - معامل الارتباط</p> <p>$-1 < \rho < 1$</p> <p>عائد محفظة القروض:</p>
<p>4. مخصص خسارة القروض ÷ إجمالي القروض</p> <p>تدل هذه النسبة على نسبة القروض التي تحتجز كمخصص لخسائر القروض المحتملة والناجمة عن عدم السداد، وكلما ازدادت هذه النسبة ازدادت درجة تحوط البنك لمواجهة خسارة القرض وقلت درجة المخاطرة المرتبطة بها النسبة.</p>	<p>حيث R_p: عائد المحفظة</p> <p>W: نسبة مساهمة الأصل i،</p> <p>R_i: عائد الأصل i</p> <p>n: عدد الأصول المكونة للمحفظة</p>
<p>5. صافي الديون المعدومة ÷ إجمالي القروض</p> <p>تعني الفرق بين الديون المعدومة ومخصص الديون المعدومة وكلما ارتفعت قيمة البسط يدل هذا على زيادة خطورة محفظة القروض.</p>	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- محمد توفيق عمرو، إدارة المخاطر المصرفية باستخدام التحليل المالي الاستراتيجي: نموذج مقترح تطبيقي في

المصارف التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية

للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2006، ص:50

- عز الدين عنابزة، محمد داود عثمان، تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة

دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2010، ص: 210.

- Soufi Menouar . "Gestion du portefeuille" Business Risk . Risque financier . Risque de change ", office des publications universitaires . Algérie, 2003, p :21

ثالثاً: قياس الانكشافات لمخاطر الائتمان

يجب على البنوك تصميم عملية التصنيف الداخلية للتسهيلات الائتمانية لتبين الانكشافات التي تحتاج إلى تركيز الإدارة بناءً على احتمالات التقصير والخسائر المحتملة، ويستخدم أسلوب موحد لتحديد مخاطر الائتمان وذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية، على أن يركز أسلوب تقييم المخاطر على عوامل مثل: مقاييس ومعدلات الأداء المالي الرئيسية، وجودة المعلومات المتاحة (البيانات المالية المدققة وخطط العمل والنتائج المالية... الخ)، وجودة هيكل وأسلوب فريق إدارة المقترض وهيكل التسهيلات، ودرجة جودة غطاء الضمانات أو عناصر تخفيف مخاطر الائتمان الأخرى.¹

ولإفصاح عن انكشافات المخاطر الائتمانية يجب أن تعد البنوك جداول تعكس:

- التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.
- الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال.
- باقي مدة الاستحقاق لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.

الفرع الثالث: الأساليب والأدوات المستخدمة في تخفيف مخاطر الائتمان

يقصد بمخففات الائتمان استخدام أدوات يتم من خلالها توفير شبكة من الأمان والحماية للحد والتقليل من مخاطر الائتمان، وهذه الأدوات توفر تغطية كلية أو جزئية لمختلف التعرض للمخاطر الائتمانية، وتم التركيز على هذه المخففات من خلال اتفاقية بازل 2، فاستخدام البنوك لهذه المخففات من شأنه الوصول إلى متطلبات الحدود الدنيا لرأس مال البنك والمحافظة على القيمة السوقية للبنك، وهناك أشكال مختلفة من المخففات من بينها:

أولاً: الضمانات المادية الملموسة (القابلة للبيع):

إن وجود وتوفير الضمانات لا يعني الابتعاد عن توفر المعايير اللازمة والإجراءات السليمة في منح الائتمان ومنها سلامة الإجراءات القانونية والتوثيق اللازمة ودراسة سمة وأدبيات المقترض والوقوف على سلامة وضعه المالي وقدرته على التسديد هي واجبة التطبيق، ولكن يبقى احتمال التعرض للمخاطر تتوجب الحصول على ضمانات مناسبة لحماية حقوق البنك، فالضمانات تعتبر الملجأ الأخير لتسديد الالتزامات في حال عجز المقترض عن التسديد ولكنها ليست بديلاً عن التدفقات النقدية (مصادر السداد).²

ويمكن القول أنه يجب أن ينظر للضمان المقدم من المقترض، على أنه تأمين على القروض وليس مصدر أكثر احتمالاً للسداد، حتى لو كانت الضمانات كافية فليست سبباً رئيسياً في قبول منح القرض، لكن

¹ شاوش اخوان سهام، نوفل صبري، طرق قياس وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 26-27 نوفمبر 2013، ص: 8.

² محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، مرجع سابق، ص: 272

- يبقى للضمانات دورا مهما في قرار منح الإفراض بالنسبة للقروض ذات المخاطر المرتفعة أو ذات القيم الكبيرة، ومن بين الشروط والخصائص التي يجب أن تتوفر في الضمانات:¹
- **سهولة التقييم:** يتم تقييم الضمان بشكل دوري وكل فترة زمنية مثلا كل نصف سنة، منها الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية، الرهونات العقارية، العملات الصعبة المسعرة يوميا.
 - **سهولة التسييل:** أي سرعة تحويل الضمان إلى نقد مثل الأوراق المالية سريعة التداول في السوق المالي.
 - **ثبات القيمة:** أي الاستقرار النسبي في قيمة الضمان وعدم تعرض قيمته إلى نقص حاد وعدم ارتباط قيمته عكسيا مع قيمة الالتزام.
 - **نسبة التغطية:** أي تغطي الضمانات قيمة كامل القرض، إضافة إلى هامش الأمان لا يقل عن 25% من قيمة القرض.

ثانيا: اختبارات الضغط الائتمانية: هي قيام البنك بدراسة وتحليل أداء المحفظة الائتمانية، من خلال إخضاعها إلى سلسلة من الاختبارات والدراسات، وهي مصممة لدراسة أداء المحفظة تحت أسوأ الظروف أو أسوأ الاحتمالات، أي تحت الظروف المعاكسة الشديدة بهدف توليد مقاييس احتمالية الخطر وإخراج المخاطر المحتملة، ويتطلب عند إعداد اختبارات الضغط من قبل البنوك أن يتم الأخذ بعين الاعتبار عددا من الجوانب من بينها:

- أن تتوفر لدى البنوك معلومات وبيانات تاريخية عن محافظها الائتمانية، وبشكل خاص محافظ الإفراض غير العاملة، أو التي تواجه التعثرات الائتمانية.
- أن تتوفر لدى البنوك أنظمة معلومات إدارية تمكنها من دعم اختبارات الضغط، مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر السوق والعمليات.
- أن تتوفر لدى البنوك قاعدة من البيانات، يتم الاعتماد عليها في إعداد اختبارات الضغط، وأن تكون هذه البيانات من نوعية خاصة، كأن تكون لها علاقات باختبار الضغط، وواقعية البيانات المستخدمة ومصادقية هذه البيانات من حيث القدرة على الاعتماد عليها.
- أن يتم عمل مسح ميداني للبيئة الداخلية والخارجية التي ترتبط بها محافظ الائتمان، وبشكل يساعد البنك على تحديد عوامل وأماكن الخطر ومفاتيح إدارة هذه المخاطر.

ثالثا: الكفالات: تشكل الكفالة التزام على الكفيل (الطرف الثالث)، ويكون الكفيل شخصا طبيعيا أو اعتباريا ملتزم اتجاه البنك (الدائن)، بالإضافة إلى المدين في تسديد قيمة الدين إذا عجز المدين الأصلي على السداد، بحيث يعود البنك على الكفيل بما لديه من حقوق وأصول، ويتعامل معه بصورة موازية للمدين الأصلي من حيث المطالبة والملاحقة حتى السداد التام، وتجدر الإشارة أنه يتوجب على البنك أن يدرس كل

¹ المرجع السابق، ص: 272

الجوانب المتعلقة بالكفيل شأنه شأن العميل الطالب للقرض وهذا لتحديد مدى قبوله ككفيل، وحسب تعليمات بازل2 تكون الكفالات مقبولة إذا ما تم تقديمها من الجهات التالية: الوحدات السيادية، القطاع العام، البنوك والمؤسسات المالية، الشركات التابعة والشقيقة التي لها أوزان مخاطر أقل من وزن مخاطر العميل المقترض.¹

رابعاً: التوجه نحو استخدام المشتقات الائتمانية: المشتقات الائتمانية عبارة عن عقود مالية تسمح بنقل مخاطر الائتمان من أحد المشاركين في السوق إلى طرف آخر، قادرة على التعظيم الكفاء للتسهيلات من خلال التسعير والتوزيع لمخاطر الائتمان من خلال المشاركين في السوق المالي، ويتم تداولها في الأسواق غير الرسمية (خارج البورصات المنظمة).² ويمكن أن تأخذ المشتقات عدة أشكال تتمثل فيمايلي:³

أ. مبادلات التعثر الائتماني: هي اتفاقية بين طرفين يدفع بموجبها الأول للطرف الثاني كوبون دوري ثابت طيلة مدة الاتفاقية المبرمة، بينما لا يقدم الطرف الثاني أي دفعات ما لم يحصل أي حدث ائتماني محدد (الإفلاس، أو إعادة هيكلة الدين الخاص بأصل معين)، في مثل هذه الحالة يدفع الطرف الثاني للطرف الأول ويتم إنهاء المبادلة، ويرتبط حجم الدفعة عادة بالانخفاض للقيمة السوقية للأصل المعين عقب حصول الحدث الائتماني.

ب. مبادلات العائد الكلي: اتفاقية بين طرفين يتم فيها تبادل دفعات دورية خلال الفترة المحددة للاتفاقية، حيث يقدم الطرف الأول دفعات تعتمد على العائد الكلي للكوبونات مضافاً إليها الأرباح أو الخسائر الرأسمالية العائدة لأصل محدد معروف، أما الطرف الثاني يقدم دفعات ثابتة أو عائمة، وتقوم دفعات الطرفين على أساس نفس المبلغ الأصلي.

الفرق الجوهرية بين مبادلات التعثر الائتماني ومبادلات العائد الكلي، أن مبادلات التعثر الائتماني يوفر حماية من أحداث ائتمانية معينة، في حين أن مبادلات العائد الكلي يوفر حماية ضد الخسارة بغض النظر عن السبب سواء كان تعثر أو حصول اتساع في الهوامش الائتمانية.

ج. أدوات الدين المترابطة: ربط أداة دين مع مشتقة ائتمانية مقابل الحصول على عائد أعلى على هذه الورقة المالية، ويقبل المستثمرون التعرض لحدث ائتماني محدد، كأن يشترط تسديد قيمة الورقة بأقل من القيمة الإسمية في حال حصول تعثر في الأصل المحدد قبل استحقاق الورقة، وأغلب أدوات الدين المترابطة هي أوراق مالية أو قروض أو شهادات إيداع، كما أنها تتكون من السندات يتم إصدارها من خلال تصنيف المقرض الجيد وتكون على شكل رزمة مع مبادلات الائتمان على مخاطر الجدارة الائتمانية

¹ محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، مرجع سابق، ص ص: 275-276.

² محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin.Q، مرجع سابق، ص: 86.

³ المرجع السابق، ص ص: 89-91

الأقل، على سبيل المثال ممكن للبنك أن يبيع بعض تعرضات الأخطار الناشئة من خلال إصدار السندات المرتبطة بمخاطر التعثر لهذه المخاطر أو تحويل المخاطر، هذا يساعده في الوصول إلى هدفه وهو التقليل من التعرضات الائتمانية.

د. خيارات الهامش الائتماني: خيارات الهامش هي الجيل الثاني من المشتقات، مشتقات المبادلات الائتمانية، مثل الأنواع الأخرى من الأدوات الآنية، تقيم على أساس العرض والطلب، ولكن خيارات الهامش تتطلب استخدام نماذج تقييم ائتمانية معقدة.

خامسا: التوجه نحو توريق القروض (التسديد): تتمثل في بيع مجموعة من الأصول في شكل قروض لجهات تقوم ببيع (إصدار) أوراق مالية مغطاة بهذه الأصول إلى المستثمرين، كما يمكن أن تبيع البنوك القروض الكبيرة إلى المؤسسات والمستثمرين وبذلك تنقل مخاطرها إليهم.

سادسا: تدريب موظفي الائتمان: إن قلة خبرة موظفي الائتمان وعدم تدريبهم بشكل صحيح يؤدي إلى منح قروض بدون إجراء دراسة كاملة وصحيحة عن أوضاع العملاء، مما ينتج عنه ارتفاع القروض المتعثرة في البنك، وعادة ما تقوم البنوك بإعداد إجراءات مكتوبة لمنح القروض، وتدريب الموظفين وإخضاعهم لدورات تدريبية لتقليل المخاطر التي يمكن أن تنتج عن ذلك.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر سعر الفائدة

يهدف هذا المطلب دراسة إدارة المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة التي يتعرض لها البنك وإعداد تقارير محاكاة في العديد من الحالات المتعلقة بأسعار الفائدة ليساعد لجنة إدارة الأصول والخصوم على فهم ومعرفة اتجاه مخاطر أسعار الفائدة بالبنك، ومن ثم تحديد نوع الإستراتيجية والآلية الاحترازية المطلوبة لإدارة تلك المخاطر، وللحديث عن مخاطر الفائدة يتضمن ثلاث مسائل رئيسية: توضيح المقصود بتقلبات مخاطر سعر الفائدة، كيفية قياس تأثير هذه التقلبات على أرباح البنك، ماهية السياسات التي يجب على البنك إتباعها للتعامل مع هذه المخاطر.

الفرع الأول: تعريف مخاطر سعر الفائدة وأشكالها الأساسية

أولاً: تعريف مخاطر سعر الفائدة:

هي تلك المخاطر التي تترتب على حدوث تغير في أسعار الفائدة في اتجاه معاكس لتوقعات البنك¹، فاحتمال أن تتحرك أسعار الفائدة بعكس الاتجاه الذي يتوقعه البنك يمثل درجة انكشاف البنك لما يسمى بمخاطرة سعر الفائدة، أي أن البنك يتوقع أن يحدث تغير في سعر الفائدة وعلى أساسه يقوم بالبدء باستثماراته، فلو تطابقت توقعاته حول سعر الفائدة مع اتجاه سعر الفائدة فسيحقق ربحاً، ولو حدث العكس فسيقع في خسارة.

¹ محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق، عمان، الأردن، 2012، ص:176.

كما أن تغير أسعار الفائدة يؤثر على أسعار صرف العملات، وهذا يؤدي بدوره إلى التأثير على قيم الأصول والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية.¹

ثانياً: الأشكال الأساسية لمخاطر أسعار الفائدة

يجب على إدارة البنك تأمين نظم معلومات كافية لقياس مخاطر سعر الفائدة، تأخذ بعين الاعتبار كافة المصادر الهامة التي تؤثر على قياس هذه المخاطر والتأكد من أن هذه الأنظمة تمكن من تقييم آثار التغيرات التي تحدث على أسعار الفائدة، وعلى ربحية البنك وعلى وضعه الاقتصادي، ويجب أن يوفر نظام قياس مخاطر سعر الفائدة كافة مصادر المعلومات الخاصة بهذه المخاطر، وتتمثل الأشكال الأساسية لمخاطر أسعار الفائدة حسب ما جاء في مقررات بازل 2 مايلي:²

1. مخاطر إعادة التسعير: في تواريخ إعادة تسعير (Gaps) تنتج هذه المخاطر عند ظهور فوارق أو فجوات الأدوات المالية التي تتأثر بأسعار الفائدة المسجلة في الميزانية وخارج الميزانية بعد تبويبها في جدول للفترة الزمنية، وذلك وفقاً لتاريخ إعادة تسعيرها بالنسبة للأدوات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة، أو وفقاً لتواريخ استحقاقها بالنسبة للأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة.

على سبيل المثال لو كانت الخصوم في بنك معين أكثر عرضة لإعادة التسعير (أي سريان سعر فائدة جديد عليها) من بنود الأصول خلال الستة شهور القادمة، ثم حدث أن ارتفعت أسعار الفائدة، فإن هذا الارتفاع في أسعار السوق سيكون له تأثير أكبر على تكلفة الخصوم من نفس تأثيره على ذلك العائد المحصل من الأصول، ومع تساوي باقي العوامل فإن صافي الهامش بين الفوائد المدفوعة والفوائد المقبوضة سيقبل حتماً، وعلى العكس فإن البنك سيحقق ربح نسبي لو انخفضت أسعار الفائدة.

وعليه يمكن القول أن عدم التزام بين أصول وخصوم البنك سيؤدي إلى زيادة درجة المخاطرة الخاصة بتغيرات أسعار الفائدة بالانخفاض أو الارتفاع، حيث تؤثر هذه التغيرات على حجم الإيرادات والمصروفات المتعلقة بعدد عناصر الأصول والخصوم المطبق عليها أحد أسعار الفائدة المتغيرة.

2. مخاطر تبدل انحدار منحنى العائد: تنتج هذه المخاطر من جراء حصول تقلبات غير متساوية بين نسبة الفائدة المدفوعة عن أداة مالية معينة لأجل قصير عن نسبة الفائدة المدفوعة عن هذه الأداة لأجل طويل، كأن ينخفض مثلا معدل الفائدة لسند دين صادر عن جهة معينة يستحق بعد ثلاثة أشهر بنسبة تفوق نسبة انخفاض معدل الفائدة المدفوع عن سند آخر صادر عن نفس الجهة يستحق بعد سنتين مثلا.

3. مخاطر تغير أساس معدلات الفوائد المستعملة للتسعير: تنشأ هذه المخاطر عند تبدل العلاقة بين مؤشر سعر الفائدة الأساسي أو سعر الفائدة الفضلي (Prime Rate) ومؤشر ليبور (Libor)، كأن يتم مثلا تسعير قرض ممنوح على أساس الفائدة الأساسي أو سعر الفائدة الفضلي، بينما يتم تسعير ودیعة

¹ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 427.

² اتحاد المصارف العربية، دليلك لإدارة المخاطر المصرفية-موسوعة بازل II، الجزء 2، بيروت، لبنان، 2005، ص: 20.

على أساس مؤشر ليبور، حيث يحدث أن تتبدل العلاقة بين هذين المؤشرين قبل تاريخ إعادة التسعير، مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض هامش الفائدة بين هذا القرض وتلك الوديعة.

4. مخاطر الخيار: هي المخاطر الناتجة عن إعطاء حق للمقترض بأن يسدد قيمة قرضه قبل تاريخ الاستحقاق، كأن يقوم البنك مثلا بشراء سند دين بفائدة تعاقدية محددة مع حق الاستدعاء، ثم تقرر الجهة المقترضة المصدرة لهذا السند سداد قيمته قبل الاستحقاق لدى حصول انخفاض في سعر الفائدة الجاري في السوق، وفي هذه الحالة فإن البنك سوف يواجه نقصا في عائد الفائدة نتيجة اضطرابه لإعادة توظيف قيمة هذا السند في مجالات أخرى بفائدة أقل.

الفرع الثاني: النماذج المستخدمة لقياس مخاطر أسعار الفائدة

هناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها لقياس مخاطر سعر الفائدة، وتحديد تأثير هذه التقلبات على أرباح البنك وسنعرض الطرق التالية:

أولاً: نموذج تحليل الفجوة

1- مفهوم الفجوة وأنواعها: يقوم هذا النموذج على قياس اتجاه ومدى عدم تطابق الأصول والخصوم سواء من خلال عدم التوافق بين الفجوة التمويلية (مبالغ) أو فجوة الاستحقاق (الأجال)، ويقوم البنك بحساب الفجوات المتمثلة في الفرق بين الأصول والخصوم لكل فترة زمنية للاستدلال على التوقيت المناسب لإعادة تسعير الأصول والخصوم.¹

كما تعرف أيضا بأنها "الفرق بين الأصول الحساسة لتقلبات سعر الفائدة والخصوم الحساسة لتقلبات سعر الفائدة وتنتشأ نتيجة لعدم التوافق بين مبالغ وآجال كل منها".*
وتنتشأ فجوة إعادة التسعير من الفرق بين إيرادات البنك من الفوائد المحصلة من الأصول والفوائد المدفوعة على الخصوم خلال فترة زمنية معينة، أي أن الفجوة تسلط الضوء على قياس التغير في صافي إيرادات البنك من الفوائد نتيجة للتغير في معدلات الفائدة في مختلف الفترات الاستحقاقية.²

وتسمى الفجوات أيضا درجة حساسية الأصول والخصوم اتجاه أسعار الفائدة، فإذا كانت الأصول الحساسة كالتسهيلات أكبر من الخصوم الحساسة كالودائع التي أعيد تسعيرها ضمن الفترة نفسها تكون الفجوة موجبة، حيث تكون قيمة الأصول أكبر من قيمة الخصوم، وعليه فارتفاع أسعار الفائدة سيزيد من إيرادات البنك من الفوائد، أما انخفاض سعر الفائدة سيخفض من أرباح البنك وتكون الفجوة سالبة عندما

¹ R.Vaidyanathan, *Asset-liability management: Issues and trends in Indian context*, ASCI Journal of Management, 2009, p;44

* تعرف الأصول الحساسة لسعر الفائدة بأنها الأصول القابلة لإعادة التسعير في ضوء حساسيتها لسعر الفائدة وتشمل الأوراق المالية قصيرة الأجل، القروض قصيرة الأجل، القروض والأوراق المالية ذات سعر الفائدة المتغير أو العائم، بينما تعرف الخصوم الحساسة لسعر الفائدة بأنها الخصوم القابلة لإعادة التسعير في ضوء حساسيتها لسعر الفائدة وتشمل القروض من البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى واتفاقيات إعادة التسعير، حسابات التوفير قصيرة الأجل ذات الأسعار المتغيرة والعائمة، الودائع التي تعدل أسعار فائدتها بصفة يومية أو خلال أيام، الودائع ذات أسعار الفائدة المتغيرة أو العائمة، أي خصوم أخرى ذات سعر فائدة متغير أو عائم.

² R.Vaidyanathan, op.cit, p;44

تكون قيمة الخصوم الحساسة أكبر من قيمة الأصول الحساسة، وفي هذه الحالة ستؤدي أي زيادة في أسعار الفائدة لانخفاض إيرادات البنك من هامش الفائدة، وبالتالي انخفاض أرباح البنك والعكس صحيح.¹ ونلخص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(5): تأثير نوعية الفجوات على الأرباح

إرتفاع أسعار الفائدة	إنخفاض أسعار الفائدة	
إرتفاع الأرباح	إنخفاض الأرباح	الفجوة موجبة
إنخفاض الأرباح	إرتفاع الأرباح	الفجوة سالبة
لا تأثير على الأرباح	لا تأثير على الأرباح	الفجوة صفرية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

P.Sheela,Tejaswini Bastray, **Asset-Liability-Management– A Comparative Study of a Public and Private Sector Bank**, journal of business and management, Volume No VIII, January – 2015, Issue – 1, P:38

✓ تحدث الفجوة الموجبة:

- إذا كان أجل استحقاق الاستخدامات أقل من أجل استحقاق الموارد.
- عندما تتغير أسعار الفائدة على الاستثمارات بمعدلات أسرع من تغير أسعار الفائدة على الموارد المالية. وتكون الفجوة الموجبة في صالح البنك: إذا كانت معدلات الفائدة في ارتفاع مستمر، وفي غير صالح البنك إذا كانت معدلات الفائدة في انخفاض مستمر.

✓ تحدث الفجوة السالبة:

- إذا كان أجل استحقاق الموارد أقل من أجل استحقاق الاستخدامات.
- عندما تتغير أسعار الفائدة على الموارد بمعدلات أسرع من تغير معدلات الفائدة عن الاستثمارات. وتكون الفجوة السالبة:
- في غير صالح البنك: مثلاً إذا حصل البنك على قرض لمدة 3 أشهر بمعدل فائدة 8%، وقام بإقراض هذا القرض لمدة سنة وبمعدل فائدة 9%، ويفرض أن معدلات الفائدة في ارتفاع، فعند استحقاق القرض يقوم باقتراض قرض آخر بمعدل فائدة 10% ونزد القرض الأول، وبذلك يكون لدينا فجوة سالبة مقدارها (-1%).
- في صالح البنك: في حال كانت معدلات الفائدة في انخفاض على الموارد المالية وبذلك نستنتج:
- عندما تميل أسعار الفائدة للارتفاع فمن الأفضل للبنك الحصول على موارد مالية طويلة الأجل وتوظيفها في استثمارات قصيرة الأجل أي فجوة موجبة.
- عندما تتجه معدلات الفائدة للانخفاض، من الأفضل للبنك الحصول على موارد قصيرة الأجل لتمويل استثمارات طويلة الأجل، وهنا تحدث الفجوة السالبة.

¹ Rose, Sylvia, and Hudgins, **Bank Management & Financial Services**, Boston, 2007, p: 216

يتم إيجاد التغير في أرباح البنك نتيجة التغير في أسعار الفائدة، عن طريق ضرب قيمة الفجوة في مقدار التغير في أسعار الفائدة¹، ويسمى صافي الدخل النقدي من الفوائد الناتج من الفرق بين إيرادات ومصروفات الفوائد، ويمكن التعبير عن صافي إيرادات البنك بالعلاقة التالية:²

$$\Delta \text{ صافي دخل الفوائد} = \text{الفجوة} \times \Delta \text{ سعر الفائدة}$$

الفجوة (وحدة نقدية) = قيمة الأصول الحساسة لسعر الفائدة - قيمة الخصوم الحساسة لسعر الفائدة.
يعطي هذا المقياس فكرة جيدة عن حجم العمليات بالوحدة النقدية واللازمة لغلق هذه الفجوة، خاصة إذا كان لدى البنك مصادر تمويل محدودة في السوق من أجل الحصول على الأموال اللازمة لإزالة هذه الفجوة.³

الفجوة (نسبة) = قيمة الأصول الحساسة لسعر الفائدة ÷ قيمة الخصوم الحساسة لسعر الفائدة.
هذا المقياس يعطي الحجم النسبي لعدم الموازنة بين الأصول والخصوم الحساسة، وهو مفيد في معرفة حدود الخطر الذي يتعرض له البنك ومدى استعداده لتحمل هذا الخطر، في هذه الحالة إذا كانت النتيجة أكبر من الواحد فإن العلاقة بين التغيرات في أسعار الفائدة وبين الأرباح علاقة طردية، أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فالعلاقة عكسية، وفي حالة النسبة تساوي الصفر فلا تأثير لتغيرات أسعار الفائدة على أرباح البنك.⁴

كما يستخدم البنك مؤشر آخر لتحديد وحساب الفجوة الحساسة لسعر الفائدة:⁵
حساسية الفجوة لسعر الفائدة = (الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة) ÷ حجم البنك.

يتم قياس حجم البنك مثلاً بإجمالي أصوله، وهذا المقياس يعطي الإدارة فكرة جيدة عن مدى حجم المخاطرة على أسعار الفائدة، وعند جمع هذا المقياس مع التقديرات الخاصة بأثر تغير أسعار الفائدة على صافي الدخل من الفوائد فهما يمثلان عندئذ الأساس الخاص بحساب درجة الخطر المحتمل أن يتعرض له رأس المال.

ويتضح أن فجوة الأموال تستخدم في الغالب لقياس مخاطر سعر الفائدة خلال فترة لا تزيد عن سنة، أي لأجل قصيرة.

¹ محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص: 178

² B. Charumathi, op.cit, p:3

³ حسن السيد صالح سليمان، مرجع سابق، ص: 76

⁴ محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص: 176

⁵ Peter S, Rose, **Commercial Bank Management**, fourth Edition, Mc Graw.Hill, International Edition, 1999, p:221

2- خطوات احتساب الفجوة

بموجب هذه الطريقة تتبع الخطوات التالية:¹

- 1) توزع بنود الأصول الخصوم وحسابات خارج الميزانية ذات الحساسية اتجاه تقلب سعر الفائدة على جدول زمني وذلك طبقاً لتواريخ استحقاق هذه البنود أو طبقاً لإعادة تسعيرها.
- 2) تنزل بنود الخصوم وبنود خارج الميزانية التي تشكل التزامات محتملة، من قيمة الأصول التي يقع استحقاقها، أو إعادة تسعيرها في نفس الفترة الزمنية وذلك للوصول إلى ما يعرف بالفجوة والتي قد تكون إيجابية أو سلبية.
- 3) تحتسب الفجوة التراكمية (Cumulative Gap) في كل فترة زمنية، وذلك من خلال احتساب الفجوة الخاصة بهذه الفترة مضافاً إليها مجموع الفجوات في الفترات السابقة.
- 4) إذا كانت نتيجة الفجوة سلبية، بمعنى تجاوز قيم بنود الخصوم وبنود خارج الميزانية ذات الحساسية اتجاه مخاطر سعر الفائدة عن قيم بنود الأصول ذات الحساسية اتجاه مخاطر سعر الفائدة الواقعة في نفس الفترة، فذلك يعني أن أي ارتفاع في معدلات الفائدة سوف يؤدي إلى تدني في قيمة إيرادات البنك.
- 5) إذا كانت نتيجة الفجوة إيجابية، بمعنى تجاوز قيم بنود الأصول ذات الحساسية اتجاه مخاطر تقلب سعر الفائدة، قيم بنود الالتزامات وبنود خارج الميزانية ذات الحساسية اتجاه تقلب سعر الفائدة، فإن أي انخفاض في معدلات الفائدة سوف يؤدي أيضاً إلى تدني في قيمة إيرادات البنك .
- 6) إن احتساب قيمة التدني في الإيرادات يتم عن طريق ضرب الفجوات المتراكمة في كل خانة زمنية بمتوسط الفترة الزمنية لهذه الخانة، ثم ضرب الناتج بمعدل افتراضي نسبته 2% وهو المعدل الذي اعتمدته لجنة بازل لقياس مخاطر سعر الفائدة، بالإضافة إلى هذا المعدل يمكن للبنوك اعتماد معدلات مرتفعة أخرى لقياس أثر التقلب في سعر الفائدة على إيراداتها وبالتالي على أموالها الخاصة.
- 7) يتم التحليل بواسطة الفجوة للبنود المعنونة بالعملة الوطنية التي تتأثر بسعر الفائدة، وكذلك يتم إجراء التحليل ذاته لبنود كل عملة على حدى من العملات الرئيسية التالية: الدولار الأميركي، أورو، جنيه إسترليني، ين ياباني وفرنك سويسري، وذلك بعد تحويلها إلى عملة وطنية بتاريخ إجراء هذا التحليل.

3- سلبيات نموذج الفجوة:

- يتجاهل هذا النموذج التغير في القيمة السوقية للأصول والخصوم، ويعود ذلك لاعتماده على القيمة الدفترية محاسبياً، والتي تعني بأن الأصول والخصوم تعتمد على قيمتها التاريخية أو التكلفة، وبالتالي فإن سعر الفائدة يؤثر فقط على الدخل الحالي من الفوائد أو تكلفة الفائدة.²

¹ Basel committee on banking supervision, **Principles For the Management and Supervision of Interest Rate Risk**, Bank For International settlement July 2004, p:27

² R.Vaidyanathan, op.cit,p:44

- لا يحدد هذا النموذج الفترات الزمنية لاستحقاق الأصول والخصوم، وينتج عن ذلك مشكلة إعادة تسعير الأصول في بداية فترة زمنية معينة، بينما يتم تسعير الخصوم الحساسة في نهاية تلك الفترة، مما يعني تفاوت أثر إعادة التسعير على كل من الأصول والخصوم، أي أنهما لا يتأثران بالتغيرات في سعر الفائدة السائدة بالمقدار نفسه، وكلما قصرت الفترة الزمنية كلما أمكن التغلب على تلك المشكلة.¹
- تقوم طريقة الفجوة بالتركيز فقط على فجوة البنود الحساسة لسعر الفائدة دون ربطها بكل من فجوة الأصول غير الحساسة غير الايرادية وفجوة الأصول غير الحساسة الايرادية، وفجوة سعر الصرف.
- تتجاهل الفجوة معامل المرونة الإحصائي لبنود الأصول والخصوم، أو بمعنى آخر تتجاهل العلاقة الإحصائية بين التغير في أسعار الفائدة والتغير في بنود الأصول والخصوم.²

4- أمثلة لحالات إعادة تسعير أنواع مختلفة من الأصول والخصوم

- تقسم الميزانية العمومية للبنك إلى خانات زمنية من أجل توضيح متى تتم إعادة تسعير الأصول والخصوم (عندما يتغير سعر الفائدة لكليهما)، ويتم إعادة التسعير عندما يحين أجل استحقاق أحد الأصول أو الخصوم (ومن ثم قد يتم استبدالها) أو عند اختلاف السعر المتغير بناء على شروط تعاقدية مثلما هو الحال بالنسبة للخصوم المبنية على سعر الليبور، أو على سعر الفائدة السائد على القروض بين البنوك الأوروبية (زائد هامش)، وتقاس مخاطرة إعادة التسعير باستخدام تحليل الفجوة:³
- تعد الأصول والخصوم ذات الأسعار الثابتة أنها قد أعيد تسعيرها عندما يسدد أصل المبلغ، حيث إن أصل المبلغ هذا يجب أن يتم استبداله وغالبا بسعر جديد.
 - القرض ذو السعر الثابت الذي يتم دفع أصل المبلغ كاملا عند الاستحقاق، تتم إعادة تسعير المبلغ الأصلي كاملا عندما يحين استحقاق القرض، أما القرض ذو السعر الثابت الذي يتم دفع أصل المبلغ على دفعات بمرور الوقت تتم إعادة تسعير الرصيد المتبقي من أصل المبلغ وفقا لجدول سداد القرض.
 - القرض ذو السعر المتغير الذي يتم دفع أصل المبلغ كاملا عند الاستحقاق تتم إعادة تسعير أصل المبلغ كاملا في كل تاريخ من تواريخ إعادة التسعير، ويوضح ذلك في جدول الفجوات تحت مسمى إعادة تسعير كامل أصل المبلغ في تاريخ إعادة التسعير التالي فقط، أما القرض ذو السعر المتغير الذي يتم دفع أصل المبلغ على دفعات بمرور الوقت تتم إعادة تسعير الرصيد المتبقي من أصل

¹ عماد عناد النوايسة، العلاقة بين فجوة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في المصارف التجارية الأردنية وصافي الدخل من الفوائد، أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والإدارية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2009، ص: 24.

² عبد العاطي لاشين محمد منسي، استراتيجيات إدارة مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بأصول وخصوم البنوك التجارية المصرية، أطروحة دكتوراه فلسفة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، جامعة القاهرة، 1997، ص: 123.

³ كارلا بروم، مرجع سابق، ص: 15.

المبلغ في كل تاريخ من تواريخ إعادة التسعير، ويوضح ذلك في جدول الفجوات تحت مسمى إعادة تسعير رصيد أصل المبلغ في تاريخ إعادة التسعير التالي فقط.

- الودائع الادخارية على اعتبار أنه يعاد تسعيرها عندما يحين أجل استحقاقها.

5- الأساليب المتبعة لتخفيض مخاطر أسعار الفائدة وفقا لنوعية الفجوة

يستخدم البنك عادة أساليب مختلفة لتجنب أو لتخفيض المخاطر المترتبة على التقلبات في أسعار الفائدة، حيث يقوم بإتباع أحد الأساليب التالية:¹

- زيادة حجم الأصول الحساسة لأسعار الفائدة من خلال ما يلي:
 - زيادة حجم القروض ذات المعدلات المتغيرة.
 - استبدال قروض تجارية ذات معدل متغير بالأوراق المالية طويلة الأجل.
 - زيادة الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن استبدالها عند استحقاقها في الأجل القصير باستثمارات ذات ربحية أكثر منها.
- تخفيض الخصوم الحساسة لأسعار الفائدة من خلال ما يلي:
 - إصدار شهادات إيداع طويلة الأجل نسبيا، مما يتيح للبنوك تمويل أصولها قصيرة الأجل بخصوم طويلة الأجل، وبالتالي تستفيد البنوك من أي ارتفاع في أسعار الفائدة خلال الفترة القادمة.
 - تقليص عمليات الاقتراض قصيرة الأجل حيث لا تستطيع البنوك تمويل أصولها طويلة الأجل بهذا النوع من التمويل، وتتجنب مخاطر سعر الفائدة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة.
 - طريقة مبادلة أسعار الفائدة: تعتمد هذه الطريقة على اتفاق بنكين - تختلف بينهما طبيعة الفجوة - على مبادلة مدفوعات الفائدة التي ترتبت على حدوث التقلبات في أسعار الفائدة.
- مساواة فترات الاستحقاق بين جانبي الأصول والخصوم، غير أن هذه الطريقة تواجه مشاكل في التطبيق العملي والسبب هو أن:²
 - ودائع البنك أغلبها قصيرة الأجل، ولا يستطيع البنك توظيفها جميعا في أصول قصيرة الأجل، لأن العائد سيكون منخفض.
 - الطبيعة المتغيرة لبنود الميزانية وتنوع طبيعة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى البنك.
 - طبيعة فرص الاستثمار المتاحة أمام البنك والتي تختلف فتراتها الزمنية حسب نوع الأصول المستثمرة.

ثانيا: نموذج محاكاة الدخل: (Income Simulation Model)

هي برامج يتم تشغيلها على الحاسب الآلي تستخدم معادلات فجوة الاستحقاق أو فجوة الأمد مع اختلاف في المدخلات¹، كما تتفاوت نماذج المحاكاة من جداول العرض البسيطة إلى النماذج المعقدة جدا

¹ عماد عناد النوايسة، مرجع سابق، ص: 27.

² محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص: 183.

المستندة للحاسب الآلي، ومن أمثلة مدخلات التدفق النقدي من الأصول والخصوم التعاقدية، تنبؤات بديلة لأسعار الفائدة، حيث يتم قياس مخاطر سعر الفائدة من خلال محاكاة أداء خطط البنك في ظل سيناريوهات (مشاهد) بديلة، ثم تقدير التقلبات الناتجة في دخل الفائدة الصافي، وغير ذلك من المتغيرات المستهدفة.

ويقيس هذا النموذج مدى تعرض البنك لمخاطر تغير أسعار الفائدة، إذ يزود البنك بمجموعة من التوقعات للإيرادات، ويقارن بين تلك التوقعات عن طريق عمل عدة سيناريوهات لأثر تغير الفائدة على إيرادات البنك المتوقعة، ويمكن مديرو البنوك في إعداد تلك التوقعات ومقارنتها من قياس وتحليل حساسية الدخل للتغيرات المتوقعة والمحتملة لأسعار الفائدة²، وإذا ما أريد تصميم المحاكاة فإنه لابد من توافر مجموعة من البيانات مثل: خارطة الحسابات، بيانات عن الاستحقاق وإعادة التسعير، مشاهد أسعار الفائدة، منحنيات العائد، جداول التسديدات قبل الاستحقاق.

ونخلص في القول أن الاختلاف بين أسلوب المحاكاة وأسلوب تحليل الفجوة، يكمن في أن أسلوب المحاكاة يعتمد على التوقعات في إعداد سيناريوهات يتم تصميمها، وينظر إلى البدائل المستقبلية والتأثيرات الممكنة لها، وبالتالي يعتبر أداة ذات نظرة مستقبلية تستخدم لإدارة الأصول والخصوم، وذلك من خلال عمل سيناريوهات مختلفة لما سيكون عليه الحال، أما أسلوب الفجوة يركز بدقة على الوضع الراهن للبنك ومستوى المخاطر التي يتعرض لها حالياً.

ولكي يستطيع البنك تطبيق نموذج محاكاة الدخل يحتاج إلى ما يلي:

- نظام قياس يمكن من فهم حجم واتجاه مخاطر البنك نتيجة السيناريوهات المختلفة لأسعار الفائدة.
- أن يكون النظام مستقراً وسهلاً لقياس دقة وحجم المعلومات، وتواريخ الاستحقاق وإعادة التسعير، والخيارات.
- التركيز على المتغيرات الحرجة الحساسة لأسعار الفائدة.

ثالثاً: نموذج تحليل الفترة الزمنية (Duration Model) أو فجوة الأمد (Duration GAP)

تقيس الفجوة الزمنية مدى حساسية المحفظة لتغيرات أسعار الفائدة وتعني قياس الانخفاض في القيمة السوقية لمحفظة البنك كمتوسط لتغير الفائدة المرجح بنسبة 1%، وتعد المدة المعدلة مقياساً يتقنه الأشخاص الذين يستثمرون في السندات وهو مقياس لحساسية القيمة السوقية لمحفظة البنك لتغيرات أسعار الفائدة³. يعد نموذج الفترة الزمنية مقياس مهم لقياس مدى حساسية الأصول والخصوم لتغير سعر الفائدة، لأنه يأخذ بعين الاعتبار الفترات الزمنية للتدفقات النقدية واستحقاق الأصول والخصوم⁴.

¹ عبد العاطي لاشين محمد منسي، مرجع سابق، ص: 131.

² عماد عناد النوايسة، مرجع سابق، ص: 29

³ S. S. Satchidananda, D N Prahlada, op.cit, p:4

⁴ R.Vaidyanathan, op.cit, p:44

ظهر مفهوم تحليل الفترة الزمنية سنة 1938 من قبل العالم فريدريك ماكاولي، وذلك من خلال إدارة محافظ السندات، حيث أراد ماكاولي قياس توقيت التدفقات النقدية من السندات، كما أراد معرفة نقطة التوازن التي تأتي بعدها بحيث يكون بقاء عائد السند عمليا غير متغير بغض النظر عما يحصل لمعدل سعر الفائدة.¹

ويتم في هذا النموذج قياس أثر نسبة التغير على القيمة السوقية للأصول والخصوم والدخل من خلال الاعتماد في حسابه على سلسلة تايلور للتغير في الأسعار، كما يتم استخدام مقياس الفترة الزمنية ليحسب بشكل منفصل معدل الخطورة الذي يظهر من خلال الفجوة أو عدم ارتباط الفترات الزمنية للتدفقات الواردة والصادرة، ويعتبر مقياس الفترة الزمنية من أفضل مقاييس المخاطر طويلة الأجل لمعدل سعر الفائدة، وقد شعر بعض الخبراء الماليين في منتصف الثمانينات بأن تلك الأداة هي المقياس والحل الوحيد لمعرفة التعرض لمخاطر سعر الفائدة.

ويقاس النموذج، الفترة الزمنية التي تبقى بها الأصول والخصوم قبل أن تتم إعادة تسعيرها، وتعتبر هذه الأداة أكثر تعقيدا من تحليل الفجوة بين الأصول والخصوم حتى يتم انجازها، هذا ويزود تحليل الفترة الزمنية مدير المخاطر بمقياس وحيد لمعدل المخاطر البنكية التي يتعرض لها البنك، وتعد مقياسا اقتصاديا وليس مقياسا محاسبيا وتحليل محاكاة الإيرادات كما هو الحال بالنسبة لتحليل الفجوة.

اعتمد تحليل الفترة الزمنية على نطاق واسع من قبل المؤسسات المالية خلال 1980 لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، وكانت تستخدم جنبا إلى جنب مع نموذج تحليل المدة، ولكل أسلوب نقاط قوة ونقاط ضعف خاصة بها، ويلخص تحليل المدة، رقما واحدا يعرض بالموازاة التحولات في هيكل آجال أسعار الفائدة، وعلى الرغم من أن تحليل الفترات الزمنية هو أكثر تعقيدا وأقل قابلية للتطبيق، فإنه يتناول التعرض لتغيرات هيكل لآجال أخرى، ويقوم أيضا بالتعرض لأكثر تشكيلة متنوعة لتحركات هيكل الأمد.²

مما سبق ذكره يمكننا القول أن نموذج الفترة الزمنية هو أداة لقياس مدى حساسية سعر الفائدة وتأثيرها على سعر الأدوات المالية، وبالتالي على المحفظة الاستثمارية التي تشكل أصول وخصوم البنك، كما أنه لا يتضمن فقط الأخطار طويلة الأجل لتغيرات سعر الفائدة، وإنما يعكس أيضا القيمة الحقيقية للنقود.

1. طريقة التحليل بواسطة احتساب متوسط الأمد (Average Duration): تبين هذه الطريقة متوسط المدة التي يبقى فيها البنك معرضا لنقلب سعر الفائدة، كما تبين مدى التغير الذي يصيب قيمة كل أداة مالية، وكذلك القيمة الاقتصادية للبنك نتيجة التغير الذي يطرأ على سعر الفائدة في السوق.

¹ عماد عناد النوايسة، مرجع سابق، ص: 32.

² B. Charumathi, op.cit, p:3

ويمكن التعبير عن أمد ماكولي (Macaulay Duration) وفق المعادلة التالية:¹

$$D = \frac{\sum_{i=1}^t [Sn \times n \div (1+i)^n] \div \sum_{i=1}^t [Sn \div (1+i)^n]}{Sn / (1+i)^n}$$

تمثل القيمة الحالية للتدفق النقدي

D: أمد السند

Sn: التدفق النقدي المتوقع

i: معدل الفائدة

n: فترة الحصول على التدفق النقدي المتوقع

من خلال المعادلة السابقة نستنتج أنه يتم احتساب متوسط الأمد وفق الخطوات التالية:

1. يحتسب أمد كل أداة مالية تتأثر بسعر الفائدة.

الأمد المرجح = القيمة الحالية للتدفقات النقدية (وحدة نقدية) × الفترة

أ - متوسط الأمد (Average Duration) (سنة) = مجموع الأمد المرجح ÷ مجموع القيمة الحالية

للتدفقات النقدية

يمثل متوسط الأمد الفترة التي يبقى فيها السند معرضاً لتغير قيمته نتيجة تغير في سعر الفائدة، حيث

ينتهي هذا التأثير بعد انقضاء هذه المدة.

ب - الأمد المعدل (Modified Duration) = الأمد المرجح ÷ (1 + الفائدة التعاقدية)

يمثل الأمد المعدل، النسبة المئوية للتغير الذي يطرأ على القيمة الاسمية للسند نتيجة تغير سعر الفائدة

بمئة نقطة أساسية أو 1%.

2. يحتسب متوسط الأمد لأرصدة الأدوات المالية الواردة* في الأصول والخصوم داخل وخارج الميزانية:

عن طريق حساب قسمة مجموع الأمد المرجح لكافة البنود المعرضة، أو التي تتأثر بسعر الفائدة على

القيمة الدفترية لهذه الأدوات:²

فجوة الأمد = متوسط الأمد لمحفظه الأصول (سنة) - متوسط الأمد لمحفظه الخصوم (سنة)

حيث أن:

متوسط الأمد لمحفظه الأصول (سنة) = مجموع الأمد المرجح لبنود الأصول / مجموع القيمة الدفترية

لبنود الأصول.

متوسط الأمد لمحفظه الخصوم (سنة) = مجموع الأمد المرجح لبنود الخصوم / مجموع القيمة الدفترية

لبنود الخصوم.

¹ عبد العاطي لاشين محمد منسي، مرجع سابق، ص: 125.

* حساب متوسط الأمد لكل بند من بنود الأصول التي لها تاريخ استحقاق ولها تدفقات نقدية داخلية، كذلك بالنسبة لبنود الخصوم التي لها تاريخ استحقاق وتدفقات نقدية خارجية ويتعلق الأمر ببنود كافة الميزانية التي تتأثر بسعر الفائدة.

² عبد العاطي لاشين محمد منسي، مرجع سابق، ص: 126.

3. سلبيات النموذج:¹

- 1) يزيد استخدام نموذج الفترة الزمنية من تذبذب الإيرادات وتشتتها، ويحدث ذلك عندما يتخذ المديرون خطوتهم في فترة محاسبية واحدة لتقليل الأخطار المتوقعة في فترات محاسبية مستقبلية، ولا يزود النموذج بالمعلومات عن الطبيعة الانتقالية الزمنية لطبيعة تلك الأخطار، وبعبارة أخرى فإن مقياس الفترة الزمنية يخبرنا مثلا بأننا سنعاني من انخفاض مقداره 5% في محفظة الأسهم (حقوق الملكية) إذا ما ارتفعت الفائدة بمقدار 2%، ولكنه لا يظهر ما إذا كان هذا التغيير ناجما عن عدم الارتباط بتدفقات هذا العام أو بتدفقات السنوات الأخرى، وبالتالي فإن حساسية محفظة الأسهم تخبرنا بمقدار وكمية الأخطار الناجمة عن تغير سعر الفائدة السائدة، ولكنها لا تخبرنا بتوقيت حدوث تلك التغيرات.
- 2) يعتبر نموذج مقياس الفترة الزمنية ساكنا وثابتا لقياس مخاطر أسعار الفائدة، ويعتبر هذا من أهم مشكلاته في ظل تطبيقه في عالم يتسم بالمرونة، حيث يفترض المقياس أن التدفقات المستقبلية معلومة جيدا للبنك، ولكن ذلك عمليا غير صحيح، ففي أفضل الظروف يتم معرفة التدفقات النقدية من الأصول والخصوم المملوكة اليوم وليس مما ستكون عليه مستقبلا، ولذلك يمكن حساب المخاطر من تغير سعر الفائدة، غير أنه لا تعرف مخاطر السوق والمنافسة والمنتجات والتسويق والخطط الإستراتيجية والظروف الاقتصادية التي ستؤثر على الأصول والخصوم ومستوياتها.
- 3) عدم دقة هذا النموذج في حالة الارتفاع الكبير في سعر الفائدة.
- 4) يصعب حساب نموذج مقياس الفترة الزمنية للمنتجات المدارة والمحكومة بسعر الفائدة، أي المنتجات التي تدار بسعر فائدة، حيث أنه من الصعب تطبيق نموذج مقياس الفترة الزمنية على القروض الفردية والودائع.
- 5) يعتمد نموذج مقياس الفترة الزمنية على توازي انتقال منحنى العائد، ففي نموذج الفجوة والمحاكاة للدخل فإن التغير في سعر الفائدة نادرا ما يؤثر على جميع الاستحقاقات لأي من الأدوات المالية بالمقدار نفسه، ويستطيع نموذج المحاكاة التكيف بسهولة واستيعاب تنبؤات التغير بسعر الفائدة التي تفترض عدم التوازي بانتقال منحنى العائد باستخدام عدة معدلات فائدة لعدد من الاستحقاقات، بينما نلاحظ أن التكيف مع هذه التغيرات في نموذج الفترة الزمنية ليس سهلا، وغالبا ما يؤدي فرض التوازي للانتقال بمنحنى العائد عادة إلى تضخيم التغير في سعر الفائدة طويلة الأجل، حيث أن مقياس الفترة الزمنية يتأثر بالتغيرات طويلة الأجل،
- 6) يتغير مقياس الفترات الزمنية عبر الزمن، حيث أنه يختلف باختلاف سعر الفائدة والتغيرات في سعر الخصم والتغير في قيمة وتوقيت التدفقات النقدية، بحيث تتم عدة قياسات للفترة الزمنية للتدفقات نفسها، وتسمى هذه المشكلة (انحراف الفترة الزمنية)، فمع بقاء أسعار الفائدة ومستوى التدفق النقدي ثابتين يتغير

¹ عماد عناد النوايسة، مرجع سابق، ص: 35-36.

مقياس الفترة الزمنية بمرور الزمن، إذ تختلف القيمة الحالية للتدفق بعد شهر، علماً بأن هذا التغيير ليس له أهمية.

وعلى الرغم من عيوب النموذج ينظر مؤيدوه إلى هذا النموذج على أنه هو الطريقة الأمثل لفهم مخاطر سعر الفائدة، فهو لا يتضمن فقط الأخطار طويلة الأجل لتغيرات سعر الفائدة، وإنما يعكس أيضاً القيمة الحقيقية للنقود.

رابعاً: نموذج التحليل القانوني (Canonical Analysis): يعتبر أحدث أسلوب يستخدم لدراسة

العلاقة بين جانبي الميزانية ويعطي مؤشرات عن ثلاث علاقات:

✓ العلاقة بين الأصول والخصوم.

✓ العلاقة الداخلية بين بنود الأصول.

✓ العلاقة الداخلية بين بنود الخصوم.

وأسلوب التحليل القانوني يعتمد على مجموعة متغيرات مستقلة ومجموعة متغيرات تابعة، وبذلك يختلف عن أسلوب الانحدار المتعدد الذي يعتمد على مجموعة من متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد، ويستخدم هذا الأسلوب لدراسة العلاقة بين الأصول الحساسة لسعر الفائدة مع الخصوم الحساسة لسعر الفائدة، وكذلك العلاقة بين الأصول غير الحساسة لسعر الفائدة مع الخصوم غير الحساسة لسعر الفائدة لإظهار عملية التناسق بين عناصر الأصول والخصوم، وكأداة جيدة لدراسة خطر سعر الفائدة في ميزانية البنك.

خامساً: اختبارات الضغط لإدارة مخاطر سعر الفائدة: جاء في لجنة بازل 2 في أحد المبادئ الخاصة

بإدارة مخاطر سعر الفائدة عن اختبارات الضغط، على البنوك أن تقيس قابليتها للخسارة في ظل ضغوط السوق ويشمل القياس تحليل الفرضيات الأساسية، وأن تأخذ في اعتبارها نتائج هذا القياس عند وضع ومراجعة سياساتها وحدود مخاطر سعر الفائدة، فعلى البنوك أن تقوم بتصميم اختبارات الضغط بحيث تقدم معلومات عن أنواع الظروف التي تكون فيها استراتيجيات ومراكز البنك أكثر ضعف، ويمكن أن تتضمن سيناريوهات الضغوط الممكنة للتغيرات غير الطبيعية في المستوى العام لأسعار الفائدة، وعلى مجلس الإدارة أن يراجع بصفة دورية تصميم ونتائج مثل هذه الاختبارات الخاصة بالتحمل وتتضمن خطط بديلة للطوارئ.¹

¹ نيل حشاد، مرجع سابق، ص: 104

المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة البنكية (المفهوم - الأهداف - خطوات تقويتها)

تتعرض البنوك لمخاطر السيولة، وأصبح من الضروري مراقبتها وإدارتها بطريقة سليمة والكشف عن حدوثها مبكراً، ومن الأساسي معرفة أن هذه المخاطر وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وتنشيط دورها في تفعيل الاقتصاد، وجاء هذا المطلب لتوضيح مفهوم مخاطر السيولة وأهداف إدارتها وطرق قياسها

الفرع الأول: مفهوم مخاطر السيولة وأهداف إدارتها

أولاً: مخاطر السيولة (مفهومها، أسباب حدوثها)

1) مفهوم مخاطر السيولة: يتمثل خطر السيولة في "احتمال عدم قدرة البنوك من مواجهة التزاماتها في لحظة زمنية معينة، حتى ولو كانت بحوزتها أصول".¹

فهذا التعريف يبين خطر عدم القدرة على دفع التزامات البنك عند تاريخ استحقاقها، وينشأ نتيجة لعدم توافق تواريخ استحقاق الموارد واستحقاق الاستخدامات، كما أن البنوك تتعرض لهذا الخطر نتيجة للسحب غير المتوقع في النقدية، والذي يؤدي بالمؤسسة المالية إلى بيع أصولها بتحويلها إلى نقدية بسرعة، مع انخفاض في قيمة هذه الأموال.²

كما تعرف مخاطر السيولة أنها المخاطر التي قد تؤدي إلى تحمل البنك خسائر بسبب صعوبة تأمين مصادر مالية، أو اضطرار البنك للحصول على الأموال بأسعار فوائد أعلى من الأسعار التي يحصل عليها في الظروف الطبيعية، وذلك بسبب عدم المواءمة بين تواريخ استحقاق الأصول وتواريخ استحقاق الخصوم، أو نتيجة تدفقات نقدية خارجية غير متوقعة، في هذه الحالة ترتبط مخاطر السيولة بالقدرة على تدبير الأموال بتكلفة معقولة.

وتعد تواريخ استحقاق الأصول والخصوم من أهم النقاط التي يجب الإفصاح عنها، وذلك لأنها تقدم نظرة شاملة عن موقف السيولة في البنك، كما تقدم نظرة واضحة عن القدرة المالية للبنك، وفي حالة المقابلة غير السليمة بين استحقاقات الأصول والخصوم في فترات زمنية معينة في المستقبل، خاصة في حالة تجاوز الخصوم لقيمة الأصول في هذه الفترة فإن هذا سوف يعطي مؤشراً خطراً لمستخدمي القوائم المالية للبنوك.

وبصفة عامة هناك نوعان مختلفان لمفهوم السيولة يعرزان بعضهما البعض: السيولة التمويلية وسيولة السوق، فسيولة التمويل هي قدرة البنك على توليد الأموال عن طريق بيع الأصول المحتفظ بها في ميزانيته العمومية للوفاء بالالتزامات المالية في غضون فترة قصيرة، ويتم تحديد مركز السيولة لبنك معين بشكل رئيسي من خلال حيازته للنقد والأصول الأخرى المتاحة للبيع بسهولة، أما سيولة السوق هي قدرة المتعاملين

¹ Michel Dubernet, op.cit , p75.

² نهال فريد مصطفى، السيدة عبد الفتاح إسماعيل، الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص: 289

على تنفيذ المعاملات في الأسواق المالية دون التسبب في حركة كبيرة في الأسعار، ويمكن النظر إلى سيولة السوق على أنها فورية وذات مرونة.¹

(2) أسباب حدوث خطر السيولة:

- تعزى مشكلة السيولة بالنسبة للبنك لعدة أسباب فيمكن أن يكون في الواقع من خلال:²
- اندفاع عملاء البنك في وقت واحد لسحب ودائعهم، نتيجة فقدان ثقتهم في البنك التي يمكن أن يكون سببها المنافسة أو ضعف التسيير لدى البنك، ومن ثم يتعين على البنك المفاضلة بين اعتبار السيولة وبين المقدرة على تحقيق الإيراد.
- من خلال أزمة ثقة من المؤسسات الناشطة في أسواق رأس المال اتجاه المؤسسة البنكية المعنية.
- يعود الخطر إلى سبب خارج عن إرادة البنك، كأزمة سيولة عامة في السوق نتيجة لأزمة اقتصادية واسعة، والبنوك المركزية في الدول المتقدمة تعرف الخطر النظامي الذي يمكن أن يشكل الأزمة العامة في السيولة، ومن المحتمل أن تغذي البنوك المركزية السوق بالنقود المركزية لتفادي حالة انكماش الاقتصاد.
- كما يتعرض البنك لهذا الخطر إذا كانت في حوزته أصول صعبة التحويل إلى نقد في الوقت المناسب.
- يكون مصدر مخاطر السيولة مخاطر أخرى مثل الخسائر الناتجة عن عجز العملاء عن الدفع أو نتيجة لتغيرات السوق، مما يثير الشكوك حول قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، وهذا ما يحدث اندفاع لسحب الودائع.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.³

كما أن إدارة مخاطر السيولة هي الإدارة الجيدة لأصول وخصوم البنك لضمان توافر السيولة الكافية للوفاء بالالتزامات المستحقة في أي لحظة وبأية عملة، عند حلول أجل الاستحقاق، وتتمثل السيولة في عنصرين:

- حجم وكمية السيولة المطلوبة لتغطية الالتزامات منها.
 - السعر المعروف لتوفير السيولة.
- يمكن التعبير عن تواريخ الاستحقاق للأصول والخصوم بأكثر من طريقة، فمثلا يمكن أن يتم عن طريق الفترة المتبقية حتى تاريخ إعادة السداد أو عن طريق الفترة الأصلية حتى تاريخ إعادة السداد.⁴
- وهكذا فإن إدارة مخاطر السيولة عملية معقدة، إذ أن لدى البنك مصدران للسيولة هما الأصول والخصوم، وتخفض تلك المخاطرة في حال كان البنك يمتلك استثمارات قابلة للبيع لمواجهة الطلب على

¹ Tamara Gomes, Natasha Khan, op.cit, p:37

² فريد بن عبيد، دور السوق النقدية في تمويل الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006/2005، ص: 64

³ اتحاد المصارف العربية، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، مرجع سابق، ص: 60

⁴ طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 163

السيولة، غير أن امتلاك هكذا استثمارات سائلة يؤدي إلى تخفيض العائد، لأن البنك يستطيع تحقيق عائد أعلى من القروض والاستثمارات الطويلة الأجل، أما المصدر الثاني للسيولة فهو الاقتراض من الغير وهذا ما تفعله البنوك الكبيرة عندما تواجه الطلب المتزايد على السيولة، وبالتالي فهي توظف نسبا أعلى من أصولها في القروض ذات الربحية الأعلى.¹

ثانياً: أهداف إدارة مخاطر السيولة

الهدف الأول لإدارة مخاطر السيولة التي تتابع أعمالها لجنة الأصول والخصوم هو إيجاد خطة آلية للتغيرات غير المتوقعة حين الطلب أو لاحتياج السيولة الناتجة من تصرفات العملاء أو حالات السوق غير الطبيعية، كما تراقب لجنة الأصول والخصوم أسعار الودائع والمستويات والاتجاهات والتغيرات الكبيرة وخطط تسويق الودائع التي تراجع باستمرار، للتأكد من اتساقها مع متطلبات سياسة السيولة، أيضاً يجب أن يكون لدى لجنة الأصول والخصوم خطة طوارئ تتم مراجعتها بشكل دوري.

كما نذكر عدة أهداف منها:²

- الوفاء بجميع التزامات التدفقات النقدية (سواء داخل وخارج الميزانية العمومية)، على أساس يومي؛
- تجنب الحصول على الأموال من السوق المالي بتكلفة مرتفعة، أو من خلال البيع القهري للأصول؛
- تلبية متطلبات السيولة القانونية والاحتياطي القانوني، وعلى الرغم من أن تفاصيل إدارة السيولة ومخاطرها سوف تختلف من بنك لآخر تبعاً لطبيعة وتعقيد عملياته ومخاطره، فإنه يتطلب برنامج شامل لإدارة السيولة كما يلي:

- وضع وتنفيذ سياسات سليمة للتمويل؛
- تطوير وتطبيق تقنيات وإجراءات فعالة لقياس ومراقبة متطلبات السيولة في البنوك.

الفرع الثاني: خطوات تقوية إدارة مخاطر السيولة

حتى تكون إدارة مخاطر السيولة في البنك متطورة يتعين على لجنة إدارة الأصول والخصوم أن تكون قادرة على:³

- توفير حجم مناسب من السيولة لدى البنك لغايات التشغيل والاحتياط والطوارئ بأقل التكاليف؛
- تحديد حجم السيولة التشغيلية الذي قد يحتاجه البنك في الأمد القصير وفي الأمد الطويل؛
- وجود عدة طرق وبدائل لتوفير احتياجات البنك من السيولة في حالة تغير ظروف السوق والظروف الاقتصادية؛

¹ علي بدران، مرجع سابق، ص: 12

² Bank of Jamaica, , **Liquidity Management**, Standards of Sound Business Liquidity, 2005, p:3

³ عدنان شاهر الأعرج، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن: مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والعشرون، 2010، ص: 114

- تحديد ومعرفة مختلف أنواع الأزمات أو الأحداث التي قد تؤثر بشكل واضح على احتياجات البنك التشغيلية من السيولة وتؤثر سلبا على إمكانية توفير البنك للاحتياجات النقدية من مصادر الطوارئ؛
- توفر لدى البنك نظام إنذار مبكر كاف يمكنه من اتخاذ الإجراءات اللازمة قبل حدوث المشكلة؛
- الاعتماد على القرارات الرشيدة التي يتعين على البنك القيام بها في حال حدوث أزمة سيولة، ومعرفة الفترة الزمنية التي يمكن للبنك الاستمرار في العمل في ظلها بشكل طبيعي؛
- إجراء اختبارات الظروف الضاغطة لتحديد الاحتياجات التمويلية وسبل توفيرها من خلال تحليل الإيرادات والقيمة المعرضة للمخاطر، ويتم ذلك عن طريق ممارسات إدارة مخاطر أسعار الفائدة.

الفرع الثالث: طرق قياس مخاطر السيولة

- أولاً: طريقة سلم الاستحقاق:** يتضمن قياس مخاطر السيولة مواعمة آجال الاستحقاق للأصول والخصوم، وذلك من أجل التعرف على فجوات التمويل الموجودة، ومن ثم استخدام هذا التحليل لتعديل آجال استحقاق الأصول والخصوم بحسب الحاجة والتخطيط للاحتياجات إعادة التمويل، والتخطيط لوجود احتياطات ومرونة كافية من السيولة لمواجهة حالات الطوارئ.¹
- ولمعرفة الفترة المسموح العمل في ظلها، والاستمرار في هذا النشاط قبل أن يتعرض للحالة الشديدة المتمثلة في عدم قدرته على مواجهة التزاماته، فعلى البنك تحديد تواريخ استحقاق الخاصة بالموارد والاستخدامات، وتعتبر إدارة الأصول والخصوم مجموعة فرعية من إدارة المخاطر تركز على الإدارة الكمية لمخاطر السيولة على المستوى الكلي، حيث تشمل المجالات الدراسية المتمثلة في:²
- قياس ومراقبة مخاطر السيولة وأسعار الفائدة بوضع أهداف العوائد وحجم العمليات.
 - تمويل والتحكم في قيود الميزانية: قيود السيولة، سياسة القروض، نسبة كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.
 - برنامج احترازي لكل من مخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

وعموماً هناك ثلاثة طرق أو مناهج لقياس مخاطر السيولة هي:

1. **منهج المآزق*المتتالية:** يتمثل في إعداد جدول يوضح الفرق بين المدخلات والمخرجات للأموال، وبالتالي يسمح بإعطاء صورة عامة على سيولة البنك، وتقدير حاجات الأموال في المستقبل.
2. **منهج المآزق المتراكمة:** تتمثل في تجميع عناصر الأصول والخصوم من فترة زمنية لأخرى على أساس معامل الأجل المتراكم بين كل عناصر الميزانية، ثم تحسب المآزق المتراكمة، أي الأموال التي لم يحن آجال استحقاقها، سواء في جانب الأصول أو الخصوم، وينتج ثلاثة أنواع من الفجوات:

¹ كارلا بروم ، مرجع سابق، ص:4

² بالعجوز حسين، بوقره رايح، مرجع سابق، ص:9

* المآزق تتمثل في الفرق بين الخصوم والأصول خلال فترة زمنية معينة.

- **فجوة موجبة (gap positif):** تعني وجود تدفق صافي موجب عند استحقاق الأصل، أي عبارة عن قرض قصير الأجل ممول عبر وديعة طويلة الأجل (أطول أجلا)، ويتم خلق فجوة موجبة عند توقع ارتفاع لمعدلات الفائدة، من هذه الحالة لن يكون خطر السيولة على اعتبار أن تاريخ استحقاق الأصول قبل استحقاق الخصوم.

- **فجوة سالبة (gap négatif):** تشير فجوات سلبية في السيولة إلى وجود أصول طويلة الأجل أكثر من الخصوم، بمعنى أن البنك يقوم بتمويل أصول طويلة الأجل بخصوم قصيرة الأجل¹، وكلمة سالبة تعني أن استحقاق الخصوم يكون قبل استحقاق الأصول، وهنا يبرز خطر السيولة، ويتم خلق هذه الوضعية في حالة توقع انخفاض لمعدلات الفائدة.

- **فجوة صفرية:** تعني أن استحقاق الخصوم يكون مساوي لاستحقاق الأصول، وبالتالي لا وجود لخطر السيولة.

تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة أشكال لجدول الاستحقاقات نذكر منها:²

- آجال استحقاق التقييم بالأصناف الواسعة، وهي لا تعطي فكرة عامة عن أهمية الخلل الموجود بين استحقاقية الأصول والخصوم، فالفترات تكون واسعة.

- آجال استحقاق بالأصناف الضيقة، أي إلى غاية 6 أشهر.

3. منهج الأعداد: يسمى مؤشر السيولة، فمن المهم قياس الخلل المتواجد بين تاريخ استحقاق الأصول والخصوم، وهو ما يتم حسابه بواسطة مؤشر السيولة بترجيح مختلف الاستحقاقات، أي ترجيح الأصول والخصوم لكل فئة، وبعدها يتم حساب مؤشر السيولة بالعلاقة التالية:³

$$\text{مؤشر السيولة} = \text{مجموع الخصوم المرجحة} \div \text{مجموع الأصول المرجحة}$$

فإذا كان المؤشر أكبر من الواحد (1)، هذا يعني أن البنك غير مجبر على تحويل موارده القصيرة الأجل إلى استخدامات طويلة الأجل، لأن الخصوم المرجحة أكبر من الأصول المرجحة، هذا الفائض في الموارد، لمؤشر على أن البنك اقترض مبالغ لآجال أطول من المبالغ المقدمة كقروض، أما إذا كان المؤشر أقل من الواحد (1) يحتاج أن يمول أصوله بواسطة خصوم موعد استحقاقها أقل من موعد استحقاق الأصول، وإذا كان المؤشر يساوي (1) يعني أن استحقاق أصول وخصوم البنك متوافقة في هذه الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عناصر في الميزانية وخارج الميزانية من الصعب تحديد وبدقة استحقاقاتها، و يجب مراعاة بعض الجوانب والعناصر التي تشمل:

¹ كارلا بروم، مرجع سابق، ص: 13

²Sylvie De Coussergues, *Gestion de la Banque*, édition Dunod, paris, 1996, p:213

³ موهوب فريدة، تسيير الودائع على مستوى البنك التجاري، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

تخصص بنوك، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005/2004، ص: 71

1. الالتزامات خارج الميزانية: بالرغم من صعوبة تحديد القيم الحقيقية لعناصر جدول خارج الميزانية، فيمكن أن تحدث ويمكن ألا تحدث، لكن البنك يستطيع التنبؤ بها عن طريق وضعيتها على أساس السنوات السابقة أو بتطبيق مبدأ الحيطة والحذر، والجانب غير المؤكد للتدفقات يترك جانبا بتأجيل استحقاقه، فلا يمكن أن تقدر احتياجات السيولة الفعلية بدون الأخذ بعين الاعتبار هذا النوع من الالتزامات.
2. الأموال الخاصة: تكون قيمتها دائما معلومة، لكن استحقاقها النظري غير محدد أو لانهائي، وهي تخضع في تحديد حجمها لقيود تنظيمية، لذلك كان لزاما على البنك بالمقابل تغيير حجم الأموال الخاصة، والقيام بحساب المآزق لباقي عناصر الميزانية بافتراض القيام بالتعديلات الخاصة بها في الوقت المناسب.¹
3. إيجاد الحلول للصعوبات المتعلقة بعناصر الميزانية: يتعلق الأمر بعناصر الميزانية التي لا تظهر فيها بوضوح تواريخ وأجال استحقاقها، وتشمل الودائع الجارية التي تتميز بكثرة عمليات السحب والإيداع، وبالتالي حدوث تغير في قيمتها بالارتفاع والانخفاض في أي فترة، وعليه يجب التنبؤ بحركتها وتحديد الجزء المستقر منها وغير المستقر.

وهناك بنود ليس لها تاريخ استحقاق تعاقدي مثل الأصول الثابتة، في مثل هذه الحالات نجد أن الفترة التي من المفترض أن تستحق خلالها هذه الأصول عادة ما تكون التاريخ المتوقع لتحقيق هذه الأصول.²

تستطيع البنوك مواجهة خطر السيولة بإمكانية دخولها الدائم إلى مختلف الأسواق (سوق ما بين البنوك والسوق المالي)، حتى تتمكن من مواجهة التزاماتها في كل وقت، وفي هذه الحالة الشرط الأساسي للتسيير يصبح مشكل في تكلفة إعادة التمويل.³

كما أن الأمر يتطلب ما يلي:⁴

- ✓ تطبيق نظم معلومات إدارية ومالية يعكس تطورات أوضاع السيولة.
- ✓ تحليل احتياجات التمويل واستحقاقات الالتزامات والتخطيط للحالات الطارئة.
- ✓ الإدارة الجيدة للأصول والخصوم بما في ذلك الترتيبات التي تقع خارج الميزانية.
- ✓ المحافظة على مستوى كاف من الأصول السائلة.
- ✓ وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال وأجال استحقاقاتها.

ثانيا: طريقة مؤشرات السيولة

هناك مجموعة من المؤشرات يتم استخدامها في البنوك لقياس مخاطر السيولة وهي ملخصة في الجدول التالي:

¹ Jeol besis, *gestion des risques et gestion actif-passif des banques*, Dalloz, paris, 1995, p:106.

² طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، مرجع سابق، ص: 163

³ Philippe garsualt, Stéphane priami , *La Banque fonctionnement et stratégies*, economica, paris, 2ème édition, 2000,p:193

⁴ على عبد الله شاهين، مرجع سابق، ص 11

الجدول رقم (6): مؤشرات قياس مخاطر السيولة

النسبة	المدلول الاقتصادي
القروض ÷ إجمالي الأصول	تكون النسبة أقل من 60%، فكلما ارتفعت النسبة دلت على سيولة أقل وعدم التنوع في أصول البنك.
النقد والأرصدة لدى البنوك / إجمالي الأصول	يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة، على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.
الموجودات النقدية والاستثمارات ÷ إجمالي الأصول	يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.
الأصول السائلة ÷ إجمالي الودائع	تتراوح النسبة بين 30-45%، وكلما ارتفعت النسبة دلت على قدرة البنك على الحفاظ على مصداقية وثقة المودعين فيه.
الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول	النسبة المثلى المتعارف عليها تكون بين 20 - 30 % وتشمل الأصول السائلة النقدية في الخزينة ولدى البنك المركزي، الودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى، الأوراق المالية الحكومية، الأوراق المالية الغير حكومية المضمونة.
القروض ÷ إجمالي الودائع + اقتراضات	تكون أقل من 70% وتعكس هذه النسبة مقدرة البنك في تمويل القروض بواسطة إيداعات العملاء والأموال المقترضة من بنوك أخرى.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- سيرين سميح أبو رحمه، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة -دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية للدراسات العليا، غزة، 2009، ص:50
- محمد توفيق عمرو، إدارة المخاطر المصرفية باستخدام التحليل المالي الاستراتيجي: نموذج مقترح تطبيقي في المصارف التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2006، ص:52

الفرع الرابع: مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة وفق بازل 2 و3

أولاً: مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة وفق بازل 2: جاء في الورقة الاسترشادية للجنة بازل (وثائق خاصة بإدارة المخاطر البنكية)، ونلخص ما جاء في الوثيقة الخاصة بإدارة مخاطر السيولة كمايلي:¹

- وضع هيكل لإدارة السيولة: يضم أربعة مبادئ:
 - يجب أن يكون للبنك إستراتيجية للإدارة اليومية للسيولة؛
 - موافقة مجلس الإدارة على هذه الإستراتيجية؛
 - توافر هيكل إداري لتنفيذ هذه الإستراتيجية؛

¹ Basel committee on banking supervision, Sound Practices for Managing Liquidity in Banking Organization, Bank for International settlement, February, 2000, p:2

- توفر أنظمة معلومات كافية لقياس ومراقبة مخاطر السيولة.
- قياس ومراقبة صافي احتياجات التمويل: يضم ثلاثة مبادئ، حيث يتوجب على البنك أن يضع نظاما لقياس صافي احتياجات التمويل، واستخدام اختبارات في تحليله للسيولة.
- إدارة حرية الدخول إلى السوق: على البنك أن يتوفر لديه خطط طوارئ لمعالجة أزمات السيولة.
- إدارة سيولة العملات الأجنبية: يجب أن يتوفر لكل بنك نظام لقياس ومراقبة مراكز سيولة العملات الأجنبية الرئيسية التي يتعامل بها البنك وتقييم احتياجاته منها، وعليه وضع حدود التطابق أو عدم التطابق بين التدفقات النقدية عبر فترات زمنية معينة للعملات ككل أو لكل عملة.
- الرقابة الداخلية لإدارة مخاطر السيولة: يجب أن يتوفر لدى البنك نظام ملائم للرقابة الداخلية لإدارة مخاطر السيولة، وعلى البنك تقييم النتائج المتوصل إليها وعرضها على السلطات الرقابية.
- الشفافية: على البنك أن يضمن مستوى مناسباً لشفافية المعلومات الخاصة بالبنك من أجل سلامة مركزه المالي.
- المراقبين: يجب أن يقوم المراقبون بتقييم الاستراتيجيات الموضوعة من قبل البنوك الخاصة بإدارة السيولة ومخاطرها، وذلك بحصول المراقبين على معلومات كافية ومنظمة تساعدهم على قياس ورقابة وتقييم مستوى مخاطر السيولة.

ثانيا: مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة وفق بازل 3

هناك مجموعة من المبادئ تتمثل في:¹

أ- المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة:

تعتبر إدارة مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل، كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة ووضع السيولة، وعليهم التحرك بسرعة عند ملاحظة أي عجز لحماية المودعين والحد من الأضرار التي قد تنجم عن ذلك.

ب- دور جهات الإشراف وإدارة مخاطر السيولة:

على كل بنك أن يحدد مستوى قبول المخاطر بما يوائم إستراتيجيته، كما أن من مسؤوليات الإدارة العامة تحديد مستوى المخاطرة السابق وضمان مراقبة فطنة لمؤشرات السيولة في البنك، وإعداد تقرير لمجلس الإدارة حول الموضوع، وعلى الإدارة أن تختبر استراتيجيات وآليات إدارة المخاطر لضمان التسيير في الوقت الملائم لمخاطر السيولة، وعلى كل بنك على حدى أن يأخذ بعين الاعتبار التكاليف والايجابيات الناتجة عن

¹ أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص ص: 110-112

المخاطرة، وذلك بغية التعرف الجيد على الحوافز التي تدعو إلى تحمل مخاطر السيولة وأثرها على إجمالي عمليات البنك.

ج- قياس وإدارة مخاطر السيولة:

- يجب على كل بنك أن يحوز على عملية دقيقة لتحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة، هذه العملية يجب أن تتضمن آلية ضمان كامل لتتبع التدفقات النقدية المتعلقة بالأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية وفقا لآفاق زمنية مختلفة ومناسبة، كما ينبغي على البنك أن يرصد ويسيطر على مخاطر السيولة في كامل فروعها فيما يتعلق بالعملات الأجنبية.
- يجب على البنك وضع إستراتيجية لضمان التنوع الفعال لمصادر وأشكال التمويل، ويحافظ على علاقات وثيقة مع الجهات المانحة، وذلك لتعزيز التنوع الفعال لمصادر التمويل، ويجب على البنك التحقق من قدرته على الحصول على الأموال بسرعة ويحدد العوامل الرئيسية التي من المحتمل أن تؤثر على قدرته على جمع الأموال.
- ينبغي على البنك إدارة وضعيات سيولته يوميا، للوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد، في ظل الظروف العادية وفي أوقات الشدة، وبذلك تساهم في حسن سير أنظمة الدفع والتسوية.
- ينبغي على البنك إدارة الضمانات المتاحة لديه، مع التمييز بين الأصول من الفئة الأولى والأصول الأخرى، والتحقق من الكيفية التي يمكن بها تعبئة هذه الأوراق المالية بسرعة، وعلى كل بنك أن يجري اختبارات التحمل الدورية عن السيناريوهات المختلفة للإجهاد (لفترات طويلة أو قصيرة) التي تحدث منفردة أو في وقت واحد.
- يجب على كل بنك أن يكون له خطة تمويل للطوارئ ويبين فيها بوضوح استراتيجياته لمواجهة النقص في السيولة في حالة الطوارئ، والتي تتضمن وصف السياسات التي ينبغي تطبيقها في حالة التوترات.
- يجب على البنك الحفاظ على أصول سائلة ذات جودة عالية، والتي تؤدي إلى التعامل مع حالات مختلفة من ضغوط السيولة.

د- منشورات حول السيولة:

يجب على البنك أن يقوم بانتظام بنشر المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق أن يأخذوا صورة واضحة حول قوة ترتيبات إدارتها لمخاطر السيولة ووضعيات سيولتها.

و- دور المشرفين:

على المشرفين إجراء تقييم دوري للترتيبات الإجمالية المتخذة لتسيير مخاطر السيولة ووضعيات سيولتها، وعلى المشرفين تبادل المعلومات على المستوى الوطني وعلى الصعيد الدولي، مع غيرهم من المشرفين والسلطات المختصة الأخرى، مثل البنوك المركزية، لتعزيز فعالية التعاون في مجال المراقبة والسيطرة وإدارة مخاطر السيولة.

المطلب الرابع: إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر رأس المال

سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على ماهية المخاطر التشغيلية ومبادئ إدارتها وطرق ومداخل قياسها.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر التشغيلية وعناصرها

أولاً: مفهوم المخاطر التشغيلية

على الرغم من أن هذا الصنف من المخاطر موجود، إلا أن أمر إبرازه ووضع متطلبات رأسمالية لمواجهة والتحوط له كان من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار اتفاقية بازل. عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية بأنها "المخاطر التي قد يتعرض البنك لخسائر بسببها والتي تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة أو من أحداث خارجية".¹ وتتضمن المخاطر التشغيلية حسب هذا المفهوم مجموعة كبيرة من المخاطر منها مخاطر أمن النظم، ومخاطر الاحتيال من داخل المؤسسة أو خارجها، ومخاطر سوء استخدام معلومات العملاء، ومخاطر الأفراد والإدارة، والمخاطر القانونية الناتجة عن ممارسة البنوك لأعمالها، أو بسبب كوارث طبيعية، وتجدر الإشارة إلى أن المخاطر القانونية تنتج عن عدم الالتزام بالقوانين والإرشادات والتعليمات المنظمة للعمل البنكي.

ثانياً: عناصر المخاطر التشغيلية

حددت لجنة بازل في ضوء دراسات ميدانية تمت بالتعاون مع العديد من البنوك الدولية عناصر المخاطر التشغيلية التي يمكن أن ينتج عنها خسائر مادية، وهذه العناصر هي:²

1. العنصر البشري: أو مخاطر الأفراد والتي تعرف بأنها الخسارة التي تحدث بقصد أو عن غير قصد، والتي يكون السبب فيها الموظف أو صاحب العمل أو العميل.

ويتضمن الاحتيال البنكي الداخلي على التلاعب بالرموز الحسابات، السرقة من قبل موظفي البنك، الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون، واللوائح التنظيمية سواء من قبل المسؤولين أو العاملين، كذلك تحدث المخاطر التشغيلية في هذه الحالة بسبب:

- عدم كفاية تدريب الموظفين أو عدم وجود التدريب الصحيح.
- سوء الإدارة.
- عدم توفر المهارة الكافية عند الموظف.
- حجم أعمال كثيف يؤدي إلى حدوث أخطاء.

¹ Basel Committee on Banking Supervision, **Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk**, Bank for International Settlement, Feb, 2011, p:3

² سعاد محمود إسماعيل الحاج، أثر المخاطر التشغيلية على الصيرفة الالكترونية دراسة ميدانية على المصارف التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، تخصص المصارف، عمان، الأردن، 2010، ص:9

2. **التكنولوجيا والأنظمة:** إن استخدام التكنولوجيا المتزايد يولد مخاطر تنشأ عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة وتشمل إنبهار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب.
3. **مخاطر العمليات:** هي الخسائر الناجمة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات البنك اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات، وإدارة العمليات ومثال ذلك: الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات غير المصرح لهم، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء، أو عدم الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية.
4. **مخاطر الأحداث الخارجية:** هي الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالبنك جراء كوارث طبيعية مثل الهزات الأرضية والحرائق وغيرها من الأحداث وتغير التشريعات والقرصنة والاحتيال الخارجي. تتمثل أهم أشكال عمليات الاحتيال الخارجي بالسرقة والتزوير، الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون. وتعتبر الاختلاسات النقدية من أكثر أشكال الاختلاس شيوعاً بين الموظفين ويصعب على البنوك في كثير من الأحيان استعادة الخسائر الناتجة عن عمليات الاختلاس.

الفرع الثاني: مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية وطرق قياسها

أولاً: مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية

يتم إدارة المخاطر التشغيلية من خلال متابعة العمليات التشغيلية والإجراءات المتبعة لتنفيذها ووضع أنظمة للرقابة الداخلية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والعمل على رفع كفاءة الموظفين وقدراتهم الفنية والمهنية ومتابعة المؤثرات الخارجية على العمليات التشغيلية، وتصنيف المعلومات والمحافظة على سريتها، والمحافظة على هامش الأمان والحماية ضد الحرائق وغيرها من الكوارث، وعقد دورات للموظفين حول استخدام التجارة الإلكترونية وتوعية الموظفين حول مخاطرها وكيفية السيطرة عليها، ومتابعة وجمع المعلومات حول العملاء وطبيعة العلاقات معهم، وتوفير أجهزة أمان والحماية ضد السرقات والسطو واستخدام أجهزة الكترونية للكشف عن العملات المزورة، ومتابعة ومراقبة الموظفين والتأكد من عدم تجاوز الصلاحيات الممنوحة لأي منهم أو قيامهم بعملهم بطريقة غير أخلاقية.

أما بالنسبة لمبادئ إدارة المخاطر التشغيلية حسب بازل 2 فتشمل:¹

- ✓ وجود إجراءات فعالة بشأن الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات.
- ✓ إتباع سياسات محددة ودقيقة ومنطقية لإدارة المخاطر التشغيلية أو تخفيفها.
- ✓ وضع خطط وبرامج لمواجهة الحالات الطارئة.
- ✓ وجود تسهيلات في مواقع بعيدة للحماية من الأحداث الطارئة.

¹ محمد توفيق عمرو، مرجع سابق، ص: 59

ثانياً: قياس مخاطر التشغيل حسب مقررات بازل: أقرت لجنة بازل ثلاثة طرق لقياس مخاطر التشغيل تتمثل في:¹

1. طريقة المؤشر الأساسي: تعتبر هذه الطريقة من أبسط الطرق وأقلها تعقيداً، ويتم فيها تحديد مؤشر واحد للمخاطر التشغيلية، حيث يتم أخذ متوسط الدخل التشغيلي للبنك لمدة ثلاثة سنوات ويتم ضربه في معامل ألفا البالغ 15% للوصول إلى الحد الأدنى لرأس المال اللازم مقابل مخاطر التشغيل في البنك، أي أن هذا الأسلوب يحث البنوك أن تحتفظ في حيازتها برأس مال لمخاطر العمليات يساوي نسبة مئوية ثابتة من متوسط إجمالي الدخل في خلال ثلاث سنوات سابقة.²

يتم احتساب متطلبات رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية الواردة في معايير بازل وفق المعادلة التالية:³

$$\text{متطلبات رأس المال} = \text{متوسط الدخل الإجمالي لآخر ثلاث سنوات} \times \alpha$$

وتجدر الإشارة إلى أنه في حال أن إجمالي الدخل في إحدى السنوات الثلاث بالسالب (أي خسارة)، فإنها تستثنى من الاحتساب في المعادلة وتقتصر فقط على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجبا.

2. الطريقة المعيارية: حيث تقسم أنشطة البنك المتأني منها الدخل إلى خطوط منها تمويل الشركات، أعمال التجزئة، الأعمال التجارية، التسويات والسداد وغيرها، يتم فيها تحديد عدة مؤشرات لعدد من أنشطة وخطوط العمل يعطى كل منها نسبة بيتا β من إجمالي الدخل، ويتم احتساب الحد الأدنى لرأس المال اللازم لمخاطر التشغيل حسب هذه الطريقة عن طريق ضرب إجمالي الدخل السنوي لكل خط من خطوط الأعمال في معامل بيتا β ومن ثم يتم أخذ مجموع النتائج لثلاث سنوات وقسمته على ثلاثة، ويعتبر إجمالي الدخل مؤشراً يعمل كدليل على حجم عمليات المؤسسة.

3. طريقة القياس المتقدمة (القياس الداخلي): بموجب هذه الطريقة تقوم البنوك الكبيرة والتي تتصف عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام أسلوب داخلي لتحديد وتقييم حجم تعرضها للمخاطر التشغيلية واحتساب رأس المال التنظيمي اللازم لمواجهتها، وتتميز هذه الطريقة بأنها أكثر تقدماً من الطرق السابقة، كما تعتبر أكثر ملاءمة لتحديد وتعريف المخاطر التشغيلية في المؤسسة البنكية، ويعتمد تحديد المتطلبات الرأسمالية وفق هذا المنهج على قياس حجم التعرض للمخاطر التشغيلية عبر نظام القياس الداخلي المستخدم من قبل البنك، كما يحتاج استخدام هذا المنهج موافقة واعتماد السلطة الرقابية، ووفقاً لهذه المنهجية تعتمد البنوك على بياناتها الإحصائية المبنية على خسائرها السابقة، بحيث تستخدم هذه البيانات ضمن برامج متقدمة لتقدير المخاطر، ويعد موافقة السلطة الرقابية على الآلية وتقييمها لقدرة البنك على قياس مخاطره وإدارته.⁴

¹ مصطفى محمد رجب الخياط، مرجع سابق، ص: 18

² علي بدران، مرجع سابق، ص: 12

³ سعاد محمود إسماعيل الحاج، مرجع سابق، ص: 18

⁴ المرجع السابق، ص: 20

يعتبر أسلوب المؤشر الأساسي هو من أسهل الأساليب خصوصا أن قياس وإدارة مخاطر التشغيل مازال يمثل صعوبة لمعظم البنوك، والسياسة السليمة لإدارة مخاطر التشغيل تقوم على تقسيم أنشطة البنك إلى "خطوط أعمال" كما سبق ذكره ويتم رصد الخسائر الناتجة عن كل نشاط أو خط أعمال نتيجة مخاطر التشغيل حتى يمكن خفض تلك المخاطر إلى أكبر درجة ممكنة، ويؤكد المراقبون على ضرورة التأكد من أن البنوك تملك السياسات الكافية لإدارة مخاطر التشغيل والتحوط منها سواء من خلال التأمين أو التخطيط الوقائي ضد الطوارئ، بمعنى يجب على المراقب أن يتأكد أن للبنك خطة عمل تم مراجعتها واختبارها.¹

ثالثا: النسب المالية لقياس المخاطر التشغيلية: يتم متابعة مجموعة من النسب المالية بغرض مراقبة وقياس كفاءة البنوك في التحكم بنفقاتها، أيضا في قدرتها على توليد دخل من غير الفوائد.

وفيما يلي أهم مؤشرات قياس هذا النوع من المخاطر:²

1. مصاريف من غير الفوائد: تولد البنوك عادة دخولها من صافي الفوائد (الفرق بين الفوائد المدفوعة والفوائد المقبوضة)، كما أنها تولد إيراداتها من من أنشطة أخرى لا علاقة لها بالفائدة وبحسب العبء البنكي كمايلي:

العبء البنكي = مصاريف غير ناتجة من الفوائد - إيرادات غير ناتجة من الفوائد

وكلما انخفضت النسبة كان أفضل بالنسبة للبنك، وبحسب صافي النفقات غير المباشرة بالعلاقة

التالية:

صافي النفقات غير المباشرة = (مصاريف غير ناتجة من الفوائد - إيرادات غير ناتجة من الفوائد) ÷ متوسط الأصول

2. نسب الإنتاجية: يتم حساب هذه النسب للتأكد من الاستخدام الأمثل للموظفين ورأس المال المستعمل وتحسب كمايلي:³

أ. إنتاجية العمل بالبنك (إجمالي الأصول لكل موظف) = متوسط الأصول ÷ عدد الموظفين الدائمين

ويوضح هذا المؤشر سلوك تكلفة عنصر العمل، حيث يسعى البنك التجاري دائما إلى زيادة الربحية مع تثبيت تكاليف عناصر الإنتاج خاصة تكلفة عنصر العمل، والنسبة المرتفعة تشير إلى أن عدد قليل من الموظفين يتحملون مسؤولية الأعمال المرتبطة بحجم كبير من الأصول، بمعنى هذه النسبة هي نسبة كفاءة الأصول، وكلما ارتفعت النسبة كان أفضل للعمالة، وبالطبع هذه النسبة تتجاهل كمية (قيمة) النشاطات التي يرتبط بها البنك والتي تكون خارج بنود الميزانية.

¹ علي بدران، مرجع سابق، ص: 12

² محمد توفيق عمرو، مرجع سابق، ص: 62

ب. متوسط أجر العمل: تقيس النسبة متوسط تكلفة الموظف عندما يتم تحديد الراتب والفوائد، ولا توجد قيمة مثالية لهذه النسبة، بحيث نجد أحياناً بعض البنوك ذات الأداء العالي لديها عدد قليل من الموظفين وتدفع لهم أجور تفوق متوسط دخول موظفين في بنوك أخرى.

متوسط أجر العمل = مصاريف الموظفين ÷ عدد الموظفين الدائمين

ج. القروض لكل موظف = متوسط القروض ÷ عدد الموظفين الدائمين

بما أن القروض تمثل الجزء الأكبر من الأصول، فإنه من المنطقي حساب نسبة القروض لكل موظف كمؤشر عن الإنتاجية، وكلما كانت النسبة أكبر كلما كان أفضل للبنك.

الفرع الثالث: إدارة مخاطر رأس المال

تنشأ مخاطر رأس المال نتيجة لكون رأسمال البنك غير كاف لحماية مصالح الأطراف المتعاملة معه، وبالتالي يتوجب على البنك الاحتفاظ وفي جميع الأوقات برأسمال ملائم وكاف لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها، واستيعاب أي خسائر يمكن أن تلحق به.

تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، ويتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للخصوم، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.¹

يعتبر رأس المال خط الدفاع لمواجهة أية خسائر محتملة في أصول البنك لا يوجد لها تحوطات تغطي الانخفاض في قيمتها، كما أن حجم رأس المال البنك يحدد قدرته التمويلية، إذ لا يمكن التوسع في المركز المالي للبنك بأكثر من نسبة كفاية رأس المال التي تحددها السلطة النقدية أي البنك المركزي وفقاً لمقررات بازل، وهكذا يظهر بأن حجم رأس المال يحدد الحد الأقصى لقيمة أصول البنك من جهة وموقفه التنافسي من جهة أخرى، فعملية تسعير الخدمات البنكية تعتمد بشكل أساسي على:²

- توفر الأموال اللازمة للتمويل.
- تكلفة هذه الأموال.

¹ محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة TobinQ ، مرجع سابق، ص: 21

² محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 428

أما فيما يخص إدارة مخاطر رأس المال فكان لاتفاقية بازل 1، 2، 3 الاهتمام الواسع لتقديم إطار عام لتحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال والذي تم تناوله بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل، بالإضافة إلى بعض المؤشرات المالية التقليدية الخاصة برأس مال البنوك والتي تعبر عن أداء البنك، حيث أن بازل تكافئ البنوك التي تتمكن من استخدام تقنيات أكثر كفاءة وتقدم في إدارة مخاطر محافظها الائتمانية من خلال متطلبات رأس المال.¹

تتم إدارة مخاطر رأس المال وفق الأسس التالية:²

- تحديد الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال؛
- عدم السماح بالعمل بمعدلات لكفاية رأس المال تقل عن الحد الأدنى؛
- عند تأسيس البنك يجب تحديد رأس المال الذي ينسجم ويتلاءم مع الخطة الإستراتيجية المقترحة للبنك؛
- الأخذ بعين الاعتبار عند إنشاء البنك إمكانية حدوث خسائر تشغيلية في المراحل الأولى؛
- التأكد من قدرة المساهمين على تقديم دعم إضافي بعد البدء بالعمليات التشغيلية؛
- التأكد من أن رأس المال كاف لتغطية جميع الخسائر المتوقعة سواء كانت ائتمانية أو سوقية.

¹ محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin Q

، مرجع سابق، ص: 21

² محمد توفيق عمرو، مرجع سابق، ص: 64

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لتقييم كفاءة إدارة الخصوم ومحفظة أصول البنك التجاري ويمكن استخلاص مايلي:

- تتضمن إدارة الخصوم الحصول على الموارد المالية وتميئتها ونلخص مدى كفاءة كل إستراتيجية في توليد الطاقة الاستثمارية للبنك على النحو التالي:

■ تتمثل تنمية الموارد المالية في تنمية الودائع الأساسية، الودائع المشتقة، زيادة حقوق الملكية، الاقتراض من الغير سواء من البنك المركزي أو البنوك الأخرى أو من الأسواق المالية، وتعتبر الودائع أكثر الموارد المالية كفاءة في توليد القوة الاستثمارية ويلبها الاقتراض من الغير، بينما تبقى باقي الاستراتيجيات أقل كفاءة.

■ يمكن التمييز بين نوعين من الاستراتيجيات التي تقوم بها البنوك التجارية لجذب الودائع: المنافسة السعرية وغير السعرية، وتم التوصل إلى كفاءة المنافسة غير السعرية في جذب الودائع وعدم كفاءة المنافسة السعرية.

- أصبحت البنوك تتبنى طريقة إدارة محافظ أصولها الاستثمارية بدلا من إدارة كل استثمار على حدى، حيث تعتمد إدارة المحافظ الاستثمارية على نظرية المحفظة الحديثة لهاري ماركويتز، فجوهر نظريته يتمثل في أثر التنوع في تخفيض مخاطر المحفظة التي تتكون من عدة أصول، وفي العلاقة بين عوائد هذه الأصول، والعلاقة العكسية بين هذه العوائد تؤدي إلى تخفيض مخاطر المحفظة إلى أدنى حد ممكن، ومحفظة ماركويتز هي محفظة خطرة.

- بإضافة الأصول غير الخطرة في محفظة ماركويتز ظهر نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (نموذج شارب) الذي يحدد كيفية تسعير الأصول، والمخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار، واعتبر أن عائد المحفظة يتأثر بعامل واحد هو معدل عائد السوق، إلا أن الواقع يثبت أن عائد المحفظة يتأثر بعدة عوامل كالتضخم، التغيرات في أسعار الفائدة وهذا ما أدى إلى ظهور نموذج العوامل ونظرية تسعير المراجحة التي تعتبر نظرية توازن بين العائد والمخاطرة، وأخيرا على مدير المحفظة تقييم كفاءة أدائه وأداء المحفظة وهذا باستخدام عدة مؤشرات أهمها مؤشر ماركويتز، شارب، جنسن.

- تم دراسة اتفاقيات بازل الثلاث، فمتطلبات بازل I و II تسعى إلى دعم الثقة في التعاملات البنكية من خلال تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بنسبة $\leq 8\%$ كدعامة أولى، وبالإضافة إلى الدعائم الأخرى والمرتبطة بعملية المراجعة والمراقبة ودعامة انضباط السوق، غير أن الأزمة المالية العالمية كانت سببا لظروف إصدار بازل III.

- أهم المحاور التي جاءت بها بازل III، تمثلت في تعزيز وتحسين رأس المال نوعيا وكميا وتوسيع تغطية المخاطر، كما تم إدخال نسبة الاستدانة (الرافعة المالية)، وتم إدخال معيار عالمي للسيولة قصير الأجل

(30 يوم) وطويل الأجل، وفي الأخير أدخلت اللجنة ترتيبات انتقالية لتنفيذ اتفاقية بازل III من طرف البنوك لغاية 2019، وتم تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال حسب بازل III بـ 10.5%.

- تعتبر المخاطر الائتمانية من أكثر أنواع المخاطر التي تؤثر على نوعية أصول البنوك، وعلى أرباحها، ولقد تم التركيز في مقررات بازل على تصنيف العميل كنقطة انطلاق أساسية في قرار البنك لمنح الائتمان، وأعطى البنوك الحرية في استخدام الأساليب والنماذج الداخلية الخاصة بقياس مخاطر الائتمان الذي يناسبها، كما يتم الاستعانة بالعديد من المؤشرات التي تساعد إدارة البنك على اتخاذ ما يلزم للحد من المخاطر وتخفيفها، والمقصود بمخففات الائتمان استخدام أدوات يتم من خلالها توفير شبكة من الأمان والحماية للحد من مخاطر الائتمان، وتتمثل في الضمانات المادية الملموسة، اختبارات الضغط الائتمانية، التوجه نحو استخدام المشتقات، توريق القروض (التسديد).

- تبرز مخاطر سعر الفائدة عند حصول عدم توافق أو فجوة بين الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة، وقد يكون سبب ذلك هو احتفاظ البنك بأصول طويلة الأجل مقابل خصوم قصيرة الأجل، مما يعرضه لمخاطر إعادة التمويل، وتعتمد البنوك على عدة نماذج للتغلب على مخاطر سعر الفائدة أهمها: التحليل بواسطة فجوة الاستحقاق، التحليل بواسطة قياس الأمد، التحليل بواسطة المحاكاة، اعتماد طريقة اختبارات الضغط.

- تتوقف إدارة مخاطر السيولة على إدارة السيولة في المدى القصير والمتوسط، فالهدف الأول هو إيجاد خطة آلية للتغيرات غير المتوقعة حين الاحتياج للسيولة الناتجة من تصرفات العملاء أو حالات السوق غير الطبيعية، ويتم قياس خطر السيولة بعدة طرق: طريقة سلم الاستحقاق بموامة آجال الاستحقاق للأصول والخصوم من أجل التعرف على فجوات التمويل الموجودة، وطريقة الاعتماد على حساب مؤشرات لمخاطر السيولة.

- حددت لجنة بازل عناصر المخاطر التشغيلية التي يمكن أن ينتج عنها خسائر مادية، وهذه العناصر هي: العنصر البشري، التكنولوجيا والأنظمة، مخاطر العمليات، مخاطر الأحداث الخارجية، ويتم إدارة المخاطر التشغيلية من خلال متابعة العمليات التشغيلية والإجراءات المتبعة لتنفيذها ووضع أنظمة للرقابة الداخلية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والعمل على رفع كفاءة الموظفين وقدراتهم الفنية والمهنية ومتابعة المؤثرات الخارجية على العمليات.

الفصل الثالث:

معايير تقييم كفاءة إدارة الأصول
والخصوم في البنوك التجارية من منظور
قياس مؤشرات الأداء

تمهيد:

تعد عملية تقييم الأداء إحدى وظائف الإدارة وجزءاً من أعمالها الرئيسية، ومن أهم نتائج استخداماتها أنها تمكن المديرين من توفير واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة أكبر، وذلك من أجل تحقيق أهداف البنك التجاري، وتمكن هذه العملية من التقييم الدوري لمختلف نشاطاتها، باختيار أنسب الأدوات والوسائل الكفيلة لإجراء عملية تقييم الأداء بشكل واضح يعكس الوضعية المالية للبنوك التجارية، وتشمل هذه الوسائل خاصة في التحليل المالي والميزانيات التقديرية.

على هذا الأساس سنركز على استخدام التحليل المالي كأسلوب لتقييم الأداء في البنوك، وذلك باعتباره أسهل الأساليب استعمالاً من جهة، وأيضاً لأنه يوضح الوضعية الحقيقية لأداء هذه البنوك.

بناءً على ما سبق ذكره، فإنه يمكن القول بأن التحليل المالي للقوائم المالية يساعد بشكل واضح في التعرف على مدى كفاءة الإدارة في تجميع الأموال من ناحية، وفي تشغيلها من ناحية أخرى، وفي المحافظة على التوازن المرغوب بين اعتباري السيولة والربحية، وبشكل عام فإن التحليل المالي يعمل على إعداد الأراضية المناسبة لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم.

فالقوائم المالية بوضعها الخام لا تمكن إدارة البنك من تقييم الأداء إلا بعد إعادة صياغتها على شكل مؤشرات مالية ذات معنى محدد ودلالة في تشخيص متغيرات الأداء.

وفق ما سبق ذكره سنعرض تقييم أداء البنك من وجهة نظر مدير إدارة الأصول والخصوم، وسنركز على تقييم الأداء الكلي للبنك، وذلك باستخدام أساليب التحليل المالي، ومن خلال مؤشرات العائد والمخاطرة ومؤشرات أخرى تتمثل في مؤشرات السيولة والربحية وتوظيف الأموال وأخيراً مؤشرات كفاية رأس المال.

لهذا سيخصص هذا الفصل للمباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل إلى تقييم الأداء المالي في البنوك.
- المبحث الثاني: واقع القوائم المالية وأثره على التحليل المالي في البنوك.
- المبحث الثالث: معايير قياس الأداء من منظور النتائج المالية

المبحث الأول: مدخل إلى تقييم الأداء المالي في البنوك

تكتسب عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية أهمية كبيرة ومتزايدة، من خلال دور البنوك المتميز في توفير الموارد من مختلف أنواعها والتي يجب استغلالها أحسن استغلال عن طريق إدارة رشيدة جيدة ومتطورة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حقته من نتائج سواء مرضية أو غير مرضية إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة أدائها المالي، لذا حاولنا في هذا المبحث التعرض للجوانب الخاصة بتقييم الأداء المالي في البنوك من خلال المطالب التالية:

سننطلق في المطلب الأول إلى مفهوم الأداء في المؤسسات بصفة عامة ومجالاته والعوامل المؤثرة فيه، وفي المطلب الثاني سنوضح مفهوم وظيفة تقييم الأداء وأهميتها، أما المطلب الثالث سيخصص لتقييم الأداء المالي في البنوك.

المطلب الأول: مفهوم الأداء ومجالاته والعوامل المؤثرة فيه

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: مفهوم الأداء، أين يتم عرض مجموعة من التعاريف التي تسمح بتوضيح معناه. ثم عرض مجالاته، وأخيرا يتم دراسة مختلف العوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: مفهوم الأداء

يعبر الأداء عن مدى انجاز المهام، فإن الأداء، وقد إقتصرت مفهوم الأداء لدى الكثير من الباحثين على المورد البشري دون غيره من الموارد الأخرى، حيث يرى بعضهم أنه " قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله، إلا أنه في حقيقة الأمر لا يعبر عن أداء المؤسسة بأداء المورد البشري لوحده دون أداء الموارد الأخرى ما دامت المؤسسة تحقق أهدافها من خلال تفاعل مختلف مواردها"¹. كما يعرف الأداء على أنه " قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال."²

من خلال هذا التعريف يعد الأداء مقياسا للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيسي، وهو البقاء في سوقها واستمرارها في نشاطها في ظل التنافس، ومن ثم تتمكن المؤسسة من المحافظة على التوازن في مكافأة كل من المساهمين والعمال.

كما يعرف الأداء على " أنه قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المتوقعة، وعليه فهو يتأثر بالنتائج المحققة في مجمل معانيها وكذلك بخصائص الأهداف المحققة."³

¹ عبد الملوك مزهودة، مرجع سابق، ص: 86

² داوي شيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، العدد 7، 2010، ص: 217

³ Tatjana Samsonowa, **Industrial Research management: key performance indicators in the ICT Industry**, Physica-Verlag Berlin, Germany, 2012, p:24

على الرغم من هذا الاختلاف فإن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية، واستغلالها بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، فالأداء هو دالة لكافة أنشطة المؤسسة، وهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة في مختلف جوانبها، وهو الفعل الذي تسعى كافة الأطراف في المؤسسة لتعزيزه.¹ من خلال التعاريف السابقة للأداء فإنه يمكن القول أن الأداء هو مدى انجاز المؤسسة لمهامها وتحقيق لأهدافها من خلال استخدام كل مواردها سواء المورد البشري أو المورد المادي من أجل بقاءها ونموها وقدرتها على التأقلم مع محيطها.

الفرع الثاني: مجالات الأداء

تتمثل مجالات الأداء فيمايلي:²

أولاً: مجال الأداء المالي: هو الميدان المتعلق بالجانب المالي، ويعتبر الأداء المالي المقياس المحدد لمدى نجاح المؤسسات، حيث أن عدم تحقيق المؤسسات لمستوى مقبول من هذا الأداء يعرض وجودها واستمرارها للخطر، ويعتقد (Harrison et John) أن مؤشرات الأداء المالي يمكن استخدامها كمؤشرات أساسية في عملية التحليل الداخلي من قبل الإدارة في تحديد مستوى الأداء الكلي للمؤسسة، كما يؤكد الكاتبان على أهمية الأداء المالي فيما يتعلق بالعوامل البيئية الخارجية، إذ أن المؤسسة ذات الأداء المالي العالي، تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، مقارنة بغيرها من المنظمات والتي تعاني من الأداء المالي الضعيف.

ثانياً: مجال الأداء العملياتي: يمثل ميدان الأداء العملياتي الحلقة الوسطى لأداء الأعمال في المؤسسة، فبالإضافة إلى المؤشرات المالية يجب الاعتماد على مقاييس ومؤشرات تشغيلية في الأداء كالحصة السوقية، تقديم منتجات جديدة، نوعية المنتج، الخدمة المقدمة، فاعلية العملية التسويقية، الإنتاجية، وغيرها من المقاييس، حيث أن الاعتماد على المؤشرات المالية فقط في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الأبعاد حول المؤسسة، لذا يجب تعزيز هذا الأسلوب في القياس بمقاييس أداء غير مالية تتمحور حول العملاء، العمليات الداخلية، وأنشطة الإبداع والتطوير، بحيث يتم تعزيز الأداء المستقبلي للمنظمة.

ثالثاً: مجال الفاعلية التنظيمية: يمثل ميدان الفاعلية التنظيمية المفهوم الأوسع والأشمل لأداء الأعمال والذي يدخل في طياته أسس كل من الأداء المالي والعملياتي، ومضمون هذا الميدان التأكيد على القدرة على العمل وتحقيق الأهداف، ويمكن قياسها من خلال معرفة النمو في صافي الربح، وهامش الربح، ومعدل الاستثمار ورضا العاملين، وتوجهات المديرين واستيعاب المؤسسة للتطور والإبداع التقني وغيرها من المقاييس.

¹ الغالبي طاهر محسن منصور، إدريس وائل محمد صبحي، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل، طبعة ثانية، دار وائل، الأردن، 2009، ص: 477

² المرجع السابق، ص ص: 479-484

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء

تواجه المؤسسة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل قد تعرقها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصدر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

فالأداء هو دالة تابعة للعديد من المتغيرات والعوامل التي قد تؤثر فيه سلبيا أو إيجابيا، ومن أجل تحسين الأداء، قامت العديد من الدراسات بالبحث في هذه العوامل من أجل تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية، إلا أن تصنيف هذه العوامل يعد أمرا صعبا للغاية، ونجد من الباحثين من صنفها إلى مجموعة العوامل النفسية ومجموعة العوامل البشرية المتمثلة أساسا في المعرفة، التعليم، الخبرة، التدريب، المهارة، القدرة الشخصية، التكوين النفسي، ظروف العمال، حاجات ورغبات الأفراد، وهناك من صنف العوامل الأساسية المؤثرة في الأداء في: التحفيز، المهارات، مستوى العمل، الممارسات.¹

وهناك من صنف العوامل المؤثرة على الأداء إلى عوامل خاضعة للمؤسسة، وهي العوامل الداخلية وأخرى خارجية لا تتحكم فيها المؤسسة، إلا أن هذا التصنيف أيضا يطرح إشكالية الحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي، أو بالأحرى بين المحيط والمؤسسة لأنه أصبح هناك تداخل بين هذه العوامل، وفيما يلي سنتطرق إلى هذه العوامل.

أولاً: العوامل الخارجية

تمثل العوامل الخارجية اختصارات تضم الحروف الأولى من أسماء تلك العوامل والمعروفة بمجموعة (PESTEL)، وتنظم كل من:²

1. **العوامل السياسية:** والتي تعبر عن كيفية ومدى تدخل الدولة في نشاط تلك المنظمات باختلاف أنواعها، إلى جانب التعبير عن مدى الاستقرار السياسي في الدولة التي تعمل بها تلك المنظمة.
2. **العوامل الاقتصادية:** هي الفئة الثانية من مجموعة (PESTEL)، والتي تعتبر من أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المنظمة، حيث تشمل هاته العوامل الاقتصادية على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية على مستوى الاقتصاد الذي تنشط به المنظمة إلى جانب خصائص بيئة الصناعة التي تنشط بها المنظمة، من هيكل الصناعة وسلوك المنشآت العاملة بها.
3. **العوامل الاجتماعية:** تعبر عن خصائص المجتمع الذي تنشط به المنظمة من خصائص ديموغرافية وثقافية وغيرها.

4. **العوامل التكنولوجية:** تعد هي الأخرى مهمة جدا في تحديد أداء المنظمة على اعتبار إمكانية تأثيرها في كيفية استغلال المنظمة لمواردها وكذلك كيفية القيام بنشاطاتها وبالتالي ارتباطها بفعالية وكفاءة المنظمة.

¹ يومجان عادل، موسي عبد الناصر، التمكين الإداري وأثره على أداء المؤسسة دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل - بسكرة، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد السابع عشر، جوان 2015، ص:306

² بوسنة رضا، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، قسم الاقتصاد، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص:57

5. **العوامل البيئية:** أي الخصائص البيئية للمنطقة الجغرافية التي تنشط بها المنظمة خاصة ما تعلق بالتغيرات المناخية، والتي كثيرا ما تؤثر على أداء العديد من الصناعات مثل صناعة السياحة وصناعة التأمينات.

6. **العوامل القانونية:** التي تشمل مجموعة القوانين التي تؤثر نشاط المنظمة سواء بصفة مباشرة مثل قوانين المستهلك، قوانين حماية البيئة، قوانين المنافسة ومنع الاحتكار، قوانين الاندماج وغيرها من القوانين.

ثانيا: العوامل الداخلية

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل مايلي:¹

1. **العوامل التقنية:** هي مختلف المتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة وتضم على الخصوص ما يلي:

- نوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات.
- نسبة الاعتماد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال؛
- نوعية المنتج شكله ومدى مناسبة التغليف له؛
- التوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها؛
- التناسب بين طاقتي التخزين والإنتاج في المؤسسة؛
- نوعية الموارد المستخدمة في عملية الإنتاج؛
- مستويات الأسعار؛
- الموقع الجغرافي للمؤسسة.

2. **العوامل البشرية:** وهي مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة وتضم على الخصوص:

- التركيبة البشرية من حيث السن والجنس.
- التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة.
- مستوى تأهيل الأفراد.
- الجو السائد بين العمال والعلاقة السائدة بينهم وبين المنفذين.

¹ نوي فطيمة الزهرة، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص ص: 77-78

المطلب الثاني: تقييم الأداء (تعريفه، أهميته، مراحلها)

يعتبر تقييم أداء المؤسسات بصفة عامة عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاطها، ومواجهتها للتغيرات والتحديات المستمرة، لذا حاولنا في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء، أهميته، مراحلها، وأهدافه.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء

اختلفت التعاريف حول تقييم الأداء ومن بينها مايلي:

جاء في مفهوم تقييم الأداء بأنه "مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا، وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية".¹

من خلال هذا التعريف، فإن تقييم الأداء هو خطوة رئيسية في العملية الرقابية، الغاية منها الوقوف على الانحرافات التي حدثت ومحاولة تصحيحها بمختلف الطرق الممكنة.

كما يعرف تقييم الأداء بأنه "تقييم الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما، وثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية".²

من التعريف يتضح أن تقييم أداء المؤسسة يمكن الحكم عليها بقياس النتائج المتحصل عليها في فترة زمنية معينة والتي يمكن أن تفسر فعالية المؤسسة وكفاءتها.

إن تقييم الأداء هو "عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه في المستقبل".³

على المستوى الاستراتيجي فإن تقييم الأداء هو "تشخيص لنقاط القوة والضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة الأصول والخصوم في المؤسسة الاقتصادية".⁴

مما سبق ذكره يمكن أن نعرف تقييم الأداء أنه جزء من عملية الرقابة، وظيفته قياس نتائج المؤسسة الاقتصادية باستخدام مجموعة من مؤشرات الفعالية والكفاءة، ومقارنتها بمعايير النشاط ومن ثم إصدار أحكام تقييمية وتحليلية تساعد على اتخاذ القرارات.

¹ فهد نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء البنوك التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 24، 25.

² عد المليك مزهودة، مرجع سابق، ص: 95.

³ التجاني الهام، شعوبي محمود فوزي، تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة

2005 - 2011، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، العدد 17، جوان 2015، بسكرة، الجزائر، ص: 32.

⁴ قريشي محمد الجموعي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 - 2000، مجلة الباحث،

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 3، 2004، الجزائر، ص: 90.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء

تتوقف فعالية الإدارة على القياس الفعال للأداء والنتائج، فكلما كانت المؤسسة لديها نظام جيد للقياس كلما كان أداءها يتسم بالفعالية، فالشرط الأول لتحسين وتحقيق التميز في أداء المؤسسة هو تطوير وتنفيذ نظام قياس الأداء، ويلعب تقييم الأداء دوراً هاماً في جعل المؤسسة على علم بالعوامل الهامة التي تحقق لها النجاح، فإذا لم تستطع المؤسسة تقييم نشاطها لا يمكنها الرقابة عليه، وإذا لم تستطع رقابته لا يمكن إدارته، وبدون قياس لا يمكن صناعة قرارات سليمة، لذا تكمن أهمية تقييم الأداء في النقاط التالية:¹

- الرقابة: قياس الأداء يساعد في تقليل الانحرافات التي تحدث أثناء العمل؛
- التقييم الذاتي: يستخدم القياس لتقييم أداء العمليات، وتحديد التحسينات المطلوب تنفيذها؛
- التحسين المستمر: يستخدم القياس لتحديد مصادر العيوب، ومنع الأخطاء، وإيجاد فرص التحسين؛
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمؤسسة في إطار البيئة التي تعمل فيها، الأمر الذي يحفزها على تحسين تنافسيتها.²
- تقييم الإدارة: بدون قياس لا توجد طريقة للتأكد من أن المؤسسة تحقق أهدافها.

كما تبرز أهمية تقييم الأداء في تحديد النجاح من الفشل، حيث إن عدم المعرفة بوجود نتائج قد تحققت يؤدي إلى أنه لن يكون هناك تقدير أو مكافأة لمن حقق الإنجاز، وعندما لا نستطيع مكافأة النجاح فإننا حتماً نكافئ الفشل، كما أن تحديد النجاح يمكننا من التعلم والاستفادة منه، وتحديد الفشل أو الخطأ يمكننا من معالجته، وبالتالي عرض نتائج الأداء يساهم في بقاء وتطور المؤسسة.³

الفرع الثالث: مراحل تقييم الأداء

تمر عملية تقييم الأداء بمجموعة من المراحل المتتابعة، والتي تشكل في مجملها حلقات متصلة ومتراصة في نظام التقييم، ويمكن إيجاز خطوات تقييم الأداء في النقاط التالية:⁴

- مرحلة تحديد مؤشرات الأداء: حيث يتم تحديد مجموعة من المؤشرات والمقاييس للأداء النموذجي؛
- مرحلة المراقبة: من خلال مراقبة السلوك والأوضاع الفعلية والأعمال والنشاطات؛
- مرحلة تحليل النتائج وإجراء المقارنات: أين تتم المقارنة بين ما تحقق وما استهدف من النتائج انطلاقاً من الخطة الموضوعية، لتحديد مدى بلوغ الأهداف، أو المقارنة الزمنية بين النتائج المحققة خلال فترة زمنية معينة والنتائج المحققة خلال فترة أو فترات سابقة؛

¹ نوي فطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص: 81

² فهد نصر حمود مزنان، مرجع سابق، ص: 29

³ نوي فطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص: 82

⁴ رايس وفاء، مساهمة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال بطاقة الأداء المتوازن - دراسة حالة مؤسسة سونطراك مديرية الصيانة لولاية الأغواط، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص ص: 46، 47

- مرحلة قياس التغيرات وتفسيرها: من خلال تحديد أسباب الاختلاف بين نتائج التنفيذ الفعلي والنتائج المخططة مسبقاً، أو تحديد أسباب الاختلاف بين نتائج التنفيذ الفعلي لفترة معينة ونتائج التنفيذ الفعلي لفترة سابقة.
- مرحلة تحديد الجهة المسؤولة عن حدوث الاختلافات: وهنا يجب التفرقة بين طبيعة المسؤولية، وما إذا كانت مسؤولية داخلية أين يعود اختلاف نتائج التنفيذ إلى القرارات والأعمال التي تم إنجازها داخل المؤسسة، أو مسؤولية خارجية خارجة عن نطاق تحكم المؤسسة؛
- مرحلة تنفيذ المقترحات والحلول اللازمة لتحسين الأداء المؤسسي.

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك وركائزه

استأثر موضوع تقييم الأداء المالي باهتمام واسع لدى الكتاب والباحثين في مجالات الدراسة العلمية، الاقتصادية منها والإدارية والمالية والمحاسبية والبنكية، وأصبحت البنوك تزاوّل نشاطها من خلال سوق يتسم بالمنافسة الشديدة سواء من طرف المؤسسات المالية أو غير المالية، وفي ظل التطورات الإقليمية والدولية على صعيد العمليات والأدوات، وجدت هذه البنوك نفسها في وضع يحتم عليها التركيز على أداءها في مختلف المستويات كشرط لنجاحها في المحافظة على نشاطها، والقدرة على المنافسة.

من خلال هذا المطلب سنقدم مفهوم الأداء المالي في البنوك وهذا في الفرع الأول، أما الفرع الثاني سيخصص لركائز تقييم الأداء المالي في البنوك.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك

لا يختلف تعريف الأداء على الأداء المالي، فيعتبر الأداء المالي نوع من أنواع الأداء الذي تسعى المؤسسات للوصول إليه وتحقيقه، حيث تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي، كون أن كل باحث ينظر إلى الأداء المالي من زاويته الخاصة، ونتيجة لذلك قدمت العديد من التعاريف منها:

الأداء المالي هو "مدى بلوغ الأهداف المالية (تعظيم العوائد وتخفيض التكاليف) بالاستخدام الأمثل للموارد المالية".¹

الأداء المالي هو "الكفاءة والفاعلية معاً للنشاط المالي، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة".²

¹ يحيوي إيهام، بوحديد ليلي، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، حالة المؤسسة الجزائرية الجديد للتغليب NCA بالروبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، 2014، ص:65

² قايد نور الدين، حمزة بن خليفة، النظام المحاسبي المالي آلية لدعم الحوكمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 7-8 ديسمبر، 2014، ص:12

بمعنى هو التفاعل بين ما تسعى المؤسسة للوصول إليه (الانجاز والنتائج)، والسلوك المتجه وفق أسس ومعايير محددة مسبقا التي تضمن تحديد ذلك، أي الوصول إلى تحقيق مستوى مقبول من الأهداف مع ضرورة مراعاة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وتقييم الأداء المالي للمؤسسة يعني تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية مجتمعة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

يهدف تقييم الأداء إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، فالأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافأة عوامل الإنتاج¹، ومن خصائص عملية تقييم الأداء أنها عملية إيجابية لا تسعى إلى كشف العيوب في الأداء فقط، إنما تهتم بنقاط القوة في المؤسسة أيضا، وتطمح إلى تحسين الأداء في المستقبل.

لذا تكمن أهمية الأداء المالي في:²

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام واستغلال العمالة الموجودة؛
- انخفاض تكلفة رأس المال، والتي ترتبط بارتفاع قيمة المؤسسة، مما يجعل الاستثمار أكثر جذب للمستثمرين والعملاء؛
- أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل للموارد المتاحة؛
- خفض وإمكانية التحكم في الأزمات المالية التي تصيب المؤسسة؛
- بناء علاقة أفضل مع كل أصحاب وأطراف المصالح، مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والدولي.
- تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب.
- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف والمراقبة.

¹ نوي فطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص: 89

² آسيا جنوحات، ياسمين العلابية، فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 7-8 ديسمبر 2014، ص: 16

وقد تباينت التحليلات لأبعاد الأداء المالي، منها من ركز على جانبه الاقتصادي، ومنها من أخذ الجانب التنظيمي، أي التركيز على الطرق والكيفيات التي تعتمدها المؤسسة في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافها، ومنها من ركز على البعد الاجتماعي أي مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم لأن ذلك مؤشر على وفائهم لمؤسستهم.¹

أما بالنسبة للأداء المالي في البنوك، اتفقت معظم التعريفات على أنه الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج أنها تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة.²

فتقييم الأداء المالي يسمح بالحكم على مدى فاعلية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفاعلية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك في التأثير على ربحية البنك، ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في البنك، وبصورة أدق فإن تقييم الأداء المالي للبنك هو "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي أدبرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة."³

والأغراض المرجوة من عملية تقييم الأداء كثيرة نذكر منها:

- التحقق من تنفيذ الأهداف الرقمية القياسية التي تضمها الخطط الموضوعية من طرف البنك التجاري في الوقت المحدد لها؛
- الرقابة على كفاءة الأداء من تنفيذ البنك لأهدافه، وممارسة أعماله المختلفة بكفاءة، وذلك باستخدام موارده المتاحة أفضل استخدام ممكن؛
- تقييم النتائج ويعني ذلك الكشف عن التطورات والاتجاهات التي أسفر عنها أداء البنك الفعلي، ومدى انسجامها مع الاتجاهات المستهدفة، مع التعرف على نواحي القصور في الأداء وبيان أسبابه وتحديد المسؤولين عنه، بما يمكن من تصحيح هذه الأخطاء مستقبلاً.⁴

كما تختلف أهداف عملية تقييم الأداء حسب توقعات المستفيدين من تقارير الأداء، إذ يركز المودعون مثلاً على إدارة السيولة ومدى ضمان لودائعهم، في حين يهتم المساهمون بمؤشرات الربحية، بينما تهتم إدارة البنك بقدرة البنك على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين لأخطار غير

¹ التجاني إلهام، شعوبي محمود فوزي، مرجع سابق، ص: 28

² صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص: 232.

³ التجاني إلهام، شعوبي محمود فوزي، مرجع سابق، ص: 33، 32.

⁴ صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص: 233.

ضرورية، وبغض النظر عن الأهداف الخاصة لكل مستفيد من هذه التقارير، فإن تقييم الأداء المالي يجعل البنك في حالة تأكد وتحقق من أن الموارد المتاحة للبنك قد استخدمت بشكل كفاء.¹

فالأداء المالي للبنك ما هو إلا انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العامة وحسابات النتائج والخسائر، فضلا عن قائمة التدفقات النقدية التي تصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة.²

وفق ما سبق ذكره فإن تقييم الأداء المالي في البنوك هي عملية يتم من خلالها الوقوف على الحالة المالية للبنك، أي التعرف على الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف وإنجاز معدلات الأداء المستهدفة، لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد، وكفاءة استخدامها من طرف البنوك.

الفرع الثاني: ركائز تقييم الأداء المالي في البنوك

هناك عدة ركائز أساسية يستند عليها تقييم الأداء المالي في البنوك أو المؤسسات الاقتصادية منها:³

(1) التحديد الدقيق لأهداف البنوك التجارية وفي مختلف المجالات: إذ يتطلب عملية تقييم الأداء المالي تحديدا واضحا ودقيقا للأهداف التي يسعى البنك التجاري لتحقيقها، ويتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد والأهداف البعيدة الأمد، وأهداف رئيسية وأخرى فرعية، كذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لجميع الأفراد العاملين في البنك.

(2) وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينهما: بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق، لا بد من وضع الخطط التفصيلية لكي تكون مؤشرا لتحقيق الأهداف بالشكل والصيغة والفترات المطلوبة، على أن تتضمن تلك الخطط تحديدا للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها علميا وبالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة، مع مراعاة أن تكون الخطط واقعية ومتناسقة مع الأهداف المحددة، بالإضافة إلى مرونتها لغرض إجراء التعديلات عليها عندما تستدعي الضرورة ذلك.

(3) التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية: وتتضمن القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحديدا لمراكز المسؤولية، ويقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد ولها سلطة في اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها، فمثلا هو معروف أن البنك التجاري يمارس العديد من الفعاليات

¹ محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 - 2000، مرجع سابق، ص:90

² نوي فطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص: 89

³ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص:38

والأنشطة، وتبعاً لذلك يوجد هناك عدد من مراكز المسؤولية لها فعالية أو نشاط في البنك، لذلك من الضروري تحديد مسؤولية كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية والفنية وبصورة واضحة من أجل تسهيل عملية الرقابة والمتابعة وكذلك تشخيص الانحرافات والمساهمة في وضع الحلول الناجحة للتغلب عليها أو لتقليل من أثارها السلبية.

4) الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء المالي: إذ تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء

المالي في البنوك التجارية تحديد وضع مؤشرات لهذا الغرض، وبعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها.

5) إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره: بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصائبة

وتصحيح مسارات الأداء في الوقت اللازم وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه

كما أن لتقييم الأداء المالي في البنوك أساليب من بينها:¹

- أسلوب الأداء المخطط أو المعياري: يتم بموجب هذا الأسلوب مقارنة النتائج المحققة والمنفذة بالمخطط، حيث توضع هذه الخطط على مستوى الإدارة أو النشاط وتسمى بالموازنات التخطيطية، أي يتم إعدادها للفترات المستقبلية.

- التحليل المالي: يشمل المؤشرات المالية والتدفقات النقدية، حيث أن المؤشر يركز على افتراض أن قيمة البنك تعتمد على الربحية والنمو والذان يقومان على الإستراتيجية لتقييم الكفاءة للبنك من خلال إستراتيجية السوق المالي لسياسة توزيع الأرباح وسياسة التمويل والتشغيل والاستثمار، حيث أن الإدارة المالية تهتم بكل أنواع التحليل المالي الذي يركز على بعض النسب التي تعتبر مداخل لقياس الربحية أهمها العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

أما بالنسبة للتدفقات النقدية فيتم إعطاء مؤشر على نوعية المعلومات الموجودة في قائمة المركز المالي وقائمة حسابات النتائج، ويتم تقسيم التدفقات النقدية إلى ثلاث مجموعات هي: التدفقات النقدية الناتجة من عمليات التشغيل، التدفقات النقدية الناتجة من عمليات الاستثمار، التدفقات النقدية الناتجة من عمليات التمويل، وميزة هذا التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى التي تركز على أساس الاستحقاق.

¹ Krishna G.palepu, Paul M. healy, **Business Analysing and Valuating: Using Financial Statement**, 3rd Ed, Text and cass, South-Western, 2003, p:430

المبحث الثاني: واقع القوائم المالية وأثرها على التحليل المالي في البنوك

يعتبر التحليل المالي المنطلق السليم للتعرف على وضع البنك قيد التحليل، ومدى ما أسفرت عنه السياسات والقرارات التي تم تطبيقها من آثار على النشاط والسيولة والربحية، مما يساعد على تنفيذ عملية التخطيط المالي للبنك بكفاءة وفعالية.

وتعتبر البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت للتحليل المالي أهمية خاصة بعد أن ثبت لها جدوى هذه الوسيلة كأداة ذات ميزة تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة، وعملية التحليل المالي تنصب على مجموعة من القوائم المالية، حيث يقوم المحاسبون عادة بتحضير وإعداد القوائم المالية أهمها قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة نتيجة الأعمال (حساب الأرباح والخسائر).

من خلال ما تم ذكره يجب التعرف على هذه القوائم وكيفية دراستها وتحليلها وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث من خلال أربع مطالب، جاء في المطلب الأول مفهوم التحليل المالي، أهدافه والمهتمون به، والمطلب الثاني سيخصص لمعايير وأساليب التحليل المالي لقوائم البنوك التجارية، أما المطلب الثالث فسيخصص لمعرفة نقاط الضعف في التحليل المالي، وينضمن المطلب الرابع أسس إعداد القوائم المالية.

المطلب الأول: التحليل المالي في البنوك (المفهوم - الأهداف - المهتمون به)

نظرا لأهمية التحليل المالي بالنسبة لتقييم الأداء في البنوك التجارية سنقوم بدراسته من ناحية المفهوم والأهداف والأطراف التي تهتم بنتائج التحليل المالي.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي في البنوك

تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند إليها في الحكم على كفاءة إدارة البنك، أي مدى نجاحها أو فشلها في إدارة أموال البنك، فعند إجراء التحليل المالي بالشكل الصحيح من قبل متخصصين أكفاء في التحليل المالي فإن قرارات الإدارة فيما يتعلق بالائتمان مثلا سوف تكون رشيدة، وبالتالي ستخفض نسبة القروض الهالكة وسينعكس على أرباح البنك.

فالتحليل المالي هو " أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والأدوات والنسب المالية، لتحليل العناصر المالية الاقتصادية المحيطة بالمشروع، وتحويلها إلى معلومات وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات، ويمكن استخدامها لقياس كفاءة التنفيذ وفي متابعة الخطط وتحديد المشاكل ومعالجتها."¹

¹ عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص: 15

كما يعرف التحليل المالي على أنه " مجموعة من الأدوات والأساليب التحليلية التي تساعد في التحقق من سلامة المركز المالي للمؤسسة وكذا في تقييم الأداء واتخاذ القرارات".¹

ويمكن تعريف التحليل المالي بأنه " مجموعة من الأفكار والأعمال التي تسمح بدراسة الوثائق المحاسبية والمالية، ووصف الوضع المالي للمؤسسة، وتفسير نتائجها، والتنبؤ بتطورها على المدى الطويل من أجل اتخاذ القرارات التي تنتج عن هذا العمل".²

كما ينظر للتحليل المالي على " أنه عنصر من عناصر التشخيص العام للمؤسسة، وأن تقييم وضع المؤسسة لا يقتصر على تدفقاتها المالية، وإنما على وضعيتها في قطاع الصناعة التي تنشط فيها، وطريقة تنظيمها وإنتاجها، والعلاقات الإنسانية للعناصر الأساسية".³

وفقا للتعريف السابقة فإن التحليل المالي عبارة عن مجموعة من العمليات الحسابية التي تعنى بمعالجة البيانات المتاحة في القوائم المالية للبنك، بهدف الحصول على معلومات ونسب تستعمل في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، وفي تقييم الأداء في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، وتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها، أي أن التحليل المالي يهدف إلى التعرف والحكم على مواطن القوة في وضع البنك لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها.

من التعريف السابقة يمكن استنتاج أهمية التحليل المالي بالنسبة للبنوك التجارية وهي كالاتي:

- يساعد التحليل المالي الإدارة العليا في البنك وغيرها من الإدارات المتخصصة من المتابعة والرقابة وقياس أداء أنشطتها، كما يعطي التحليل المالي الكثير من المعلومات تفيد في عملية التخطيط المستقبلي؛
- يساعد التحليل المالي للقوائم المالية في البنك في التعرف على مدى كفاءة الإدارة في تجميع الأموال من ناحية، واستخدامها من ناحية أخرى، وأيضا المحافظة على التوازن بين هدفي البنك المتناقضة وهما السيولة والربحية؛⁴
- يكشف التحليل المالي الأهمية النسبية لكل جزء من أجزاء الميزانية، كما يساعد على الكشف عن طبيعة العمليات التي يقوم بها البنك من ناحية، ومكانته المالية مع غيره من ناحية أخرى.

¹ صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص: 249

² Jean-Pierre Jobard, George Depallens, **Gestion financière de l'entreprise**, 11^{ème} édition, Sirey, 1996, p:185

³ Alain Rivet, **Gestion financière: analyse et politique financières de l'entreprise**, Ellipses, Paris, 2003, p:11

⁴ صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص: 269

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي في البنوك

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء البنوك من عدة زوايا لتحديد جوانب القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية، ومن أهم الأهداف مايلي:

- 1) الحكم على مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم للبنك.¹
- 2) التحقق من سلامة المركز المالي للمؤسسات وبيان مدى تناسق توزيع الأموال المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة، ومدى كفاية استغلال البنك لتلك الأموال بما يعود على المساهمين بعائد مجزي يشجع على استثمار الأموال المتاحة له في النشاط الذي يزاوله.
- 3) تحقيق الرقابة المالية بأشكالها: الرقابة الداخلية التي تضطلع بها إدارة المنشأة ذاتها، والرقابة الخارجية ويقوم بها مراقبي الحسابات ومن أهم وسائلها تحليل الحسابات الختامية والميزانيات العمومية الدورية.
- 4) تحقيق التخطيط المالي: على ضوء المعرفة التامة بالمركز المالي للمؤسسة في الماضي والحالة التي وصل إليها في الحاضر للوقوف على الاتجاهات العامة لمصادر الأموال واستخداماتها بغرض وضع خطة للمستقبل على أساس علمي سليم.
- 5) تحقيق المتابعة للأهداف الموضوعية بالموازنة التخطيطية (جدول الميزانية التقديرية) عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي بالتقديرات الموضوعية، لحصر الانحرافات وتحليلها ومعرفة أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب، وبذلك فإن الموازنة التقديرية تعد أحد الأساليب للحكم على كفاءة الإدارة.²

ويمكن القول أن طبيعة التحليل تتوقف على عدد من العوامل أهمها:

- هدف ووجهة نظر الجهة التي تقوم بالتحليل المالي.
- درجة اهتمام القائم بالتحليل ومدى الحاجة إلى التعمق في التحليل.
- قدرة المحلل وتأهيله العلمي والعملية.
- المعلومات والبيانات المتاحة كميًا وكيفيًا.

الفرع الثالث: المهتمون بالتحليل المالي في البنوك

إن كل فئة تستخدم في التحليل المالي معلومات تختلف عن المعلومات التي تستخدمها الفئات الأخرى تبعاً لاختلاف الغاية لكل منها كما يتضح فيما يلي:³

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي - الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية -، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص:3

² صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص:252.

³ خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، 1990، ص: 12

أولاً: الدائنون (المودعين والمقرضين)

يقوم المودعين بإيداع أموالهم في البنوك بأشكال وصور عديدة ولأغراض مختلفة يحصلون مقابلها على فوائد، إضافة إلى ذلك يقوم البنك بإصدار سندات تمثل قروضا طويلة الأجل يسدد البنك مقابلها فوائد معينة بصفة دورية. والخاصية البارزة التي تميز كافة العلاقات السابقة هي المنفعة التي تعود على المودعين وحملة السندات مهما حقق البنك من نجاح، إلا أنه إذا واجه البنك خسائر فإن أصل الوديعة أو القرض وفوائده يتعرضان للخطر، وبالتالي فإن القوائم المالية تمكن المودعين والمقرضين من التعرف على المركز المالي للبنك وربحيته والمخاطر المحيطة بأعماله قبل إيداعهم الأموال أو الاكتتاب في السندات التي يطرحها للجمهور.¹

هؤلاء يهتمون بالحصول على المعلومات التالية من أجل تقييم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ومعرفة:²

- سيولة البنك لأنها المؤشر الأمثل على قدرته على الوفاء بالتزاماته في المدى القصير؛
- ربحية البنك وهيكله المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها والتوقعات طويلة الأجل لأنها المؤشر الأفضل على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في المدى الطويل؛
- قدرة البنك على تحقيق الأرباح والتي تعتبر أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون قصيرة وطويلة الأجل؛
- السياسات التي اتبعتها البنك في الماضي لمواجهة احتياجاته المالية؛
- مدى سلامة المركز المالي للبنك.

ثانياً: إدارة البنك

تهتم إدارة البنك بالحصول على المعلومات التالية للحكم على مدى كفاءتها في إدارة دقة الأمور خلال الفترة المعنية:

- ضرورة التوفيق بين ربحية البنك وسيولته وعوائد الاستثمار .
- تهتم الإدارة النقدية (الإدارة المسؤولة عن المركز النقدي) بنتائج التحليل المالي، لأنها تعنى بإدارة الاحتياطات الأولية والتحول إلى الاحتياطات الثانوية أو العكس لتعزيز السيولة أو توظيفها.
- ممارسة الوظائف الإدارية (التخطيط والرقابة)، باعتبار أن التحليل المالي يمثل التغذية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بالخطط لتأشير الابتعاد وتصحيحها.
- الاتجاهات التي يتخذها أداء البنك.
- نتيجة مقارنة أداء البنك بأداء البنوك الأخرى المماثلة في الحجم وطبيعة النشاط.

¹ طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق، ص:25

² خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص: 12

- كيفية توزيع الموارد على أوجه الاستخدام.
- كفاءة إدارة الأصول.

والهدف الرئيسي للإدارة من وراء التحليل المالي هو ممارسة الرقابة على أعمال البنك والنظر إليها من نفس الزاوية التي تراها بها الأطراف الخارجية المهمة بالبنك، وتجدر الإشارة إلى أنه يقع على عاتق إدارة البنك أيضا القيام بالتحليل الأساسي للظروف الاقتصادية العامة وظروف الصناعات المختلفة والشركات داخل كل صناعة وذلك لترشيد قرارات منح الائتمان وقرارات الاستثمار في الأوراق المالية التي يقوم بها بغرض المتاجرة أو الاحتفاظ.

ثالثا: المحللون الماليون المختصون

هناك مؤسسات متخصصة في التحليل المالي تقوم بهذه العملية إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهمة بأمر بنك ما وذلك مقابل أتعاب محددة تتقاضاها هذه المؤسسات، وقد يقوم البنك ذاته بموضوع التحليل بطلب إلى مؤسسات التحليل هذه للقيام بتحليلاتها ونشر نتائجها لمعرفة ترتيبها في السوق، مما يعكس بالتالي قدرة البنك على إصدار أوراق مالية كالسندات مثلا أو الاقتراض لأن البنوك ذات التصنيف الجيد ستمكن من الاقتراض بسعر فائدة أقل من تلك التي تحتل مكانة أقل.

رابعا: الجهات الرقابية

من أهم الجهات الرقابية التي تحتاج إلى المعلومات ونتائج التحليل المالي، البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية والمسؤول عن رقابة البنوك وعن تنفيذ السياسة النقدية للتعرف على سلامة المركز المالي للبنوك والهيكل التمويلية لها ومدى التزامها بنسب الاحتياطي القانوني ونسب السيولة وحدود السقوف الائتمانية¹.

كما تحتاج بعض الجهات الحكومية مثل الإدارة الضريبية إلى المعلومات المالية عن البنوك لإمكان حساب الضرائب المستحقة². فالسلطة الضريبية باعتبارها تمثل الدولة بحاجة إلى تحليل دقيق لمصادر الإيرادات والمصاريف، إذ أن لكل مجموعة فقرات من الإيرادات والمصاريف أحكامها الضرورية، مثل الضريبة على الدخل، الضريبة على فوائد الأوراق المالية، ضريبة على الأرباح الرأسمالية... الخ، لذلك فإن القوائم المالية السنوية المسندة بتحليل مالي مفصلة تساعد السلطة الضريبية كثيرا في ممارسة مهامها اتجاه الدولة والبنك بقرارات صحيحة ودقيقة.

خامسا: العاملون في البنك

يهتم العاملون في البنك بنتائج التحليل لسببين رئيسيين:

¹ صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص: 249

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 25

- الحكم على كفاءة وفعالية الانجاز، مما يؤثر في مستوى الإنتاجية ويعزز الشعور بالانتماء.
- التعرف على النتائج الفعلية مما يجعلهم في وضع أفضل لتقديم مطالب معقولة إلى إدارة البنك.

المطلب الثاني: معايير وأساليب التحليل المالي لقوائم البنوك

إن القوائم المالية تتضمن كما كبيرا من البيانات المالية والمحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والفترة المالية الحالية، لذلك لا يكفي إعداد هذه القوائم وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المنشأة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات وتوجد عدة أساليب يمكن للمحلل المالي اختيار أفضلها أو المزج بينها للقيام بعمله على أكمل وجه، وقبل التعرف على الأساليب ينبغي علينا معرفة مفهوم المعايير وخصائصها.

الفرع الأول: مفهوم المعيار وخصائصه

يقصد بالمعيار " القاعدة أو قانون عام يسترشد به المحاسب في إنجاز عمله في تحضير الكشوفات أو التقارير المالية للمنشأة، وبهذا المفهوم لا بد من وجود قياسات محددة كي يقوم المحاسب بإنجاز عمله بموجبها."¹

حسب هذا التعريف فإن المعايير تعتبر المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، لذا يجب أن تكون المعايير وثيقة الصلة بالأهداف. ومن خصائص المعايير:²

- الواقعية: أي إمكانية تنفيذ المعيار فلا يتصف بالمثالية ولا بالتواضع.
- الاستقرار إلى حد ما، وإن كان هذا لا يمنع إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف إلى ذلك وبعد القيام بالدراسات اللازمة.
- البساطة والوضوح وسهولة التركيب وعدم وجود احتمال لأكثر من معنى للمعيار. وللاستفادة من نتيجة التحليل لا بد من وجود مقاييس معينة يتم بموجبها مقارنة النتائج محل الدراسة والتحليل وهناك عدة معايير رئيسية تستخدم كأساس للحكم على النسب والأرقام المستخلصة وهي:³

¹ أحمد يوسف محمد، فتح الرحمن الحسن منصور، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية بالتطبيق على عينة من المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، جامعة السودان، 2015، ص: 82

² خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص: 14

³ بالاعتماد على:

- صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكتري، التحليل المالي الأصول العلمية و العملية، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2015، ص: 44، 45

- نوي فطيمة الزهرة، مرجع سابق، ص: 95، 96

■ **المعيار التاريخي:** يعتمد على المدى الزمني باستخراج نسب سابقة لعنصر معين ومقارنته مع سنوات لاحقة أو داخل السنة الواحدة، كما في التحليل الأفقي والرأسي، ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع البنك بالنسبة لبقية البنوك الأخرى، ويؤخذ عليه أيضا عدم دقته لاسيما في حالة توسع البنك أو إدخال خدمات جديدة مبتكرة.

■ **المعيار النمطي:** عبارة عن نسب ومعدلات متعارف عليها في التحليل المالي، بمعنى آخر يعني المعيار النمطي وجود خاصية مستأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع البنوك وتقاس بها التقلبات الواقعية، وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية وذلك لضعف قبولها من قبل الماليين كمؤشر للمقارنة.

■ **معيار الصناعة (القطاع):** تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات البنكية في القطاع الواحد، أي مقارنة المؤشرات المالية للبنك بالمؤشرات المالية لبقية البنوك الأخرى، بالتالي هي معايير خاصة بقطاع معين، لقياس القطاع الصناعي محل التحليل مع الصناعات الشبيهة لنفس الصناعة، ومعرفة وضع المؤسسة مع مثيلاتها المنافسة ومدى تقدم أو تراجع الصناعة أو المؤسسة، لكن يؤخذ على هذه المعايير أنها تعطي مقاييس موحدة في هذا القطاع أو الصناعة، ولا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الخاصة بالمؤسسات بشكل فردي.

■ **معيار التحليل المالي المخطط:** عبارة عن البيانات التي تحددها إدارة البنك كمعيار يوضع على أساس أهداف مخطط لها مسبقا لأنشطة معينة، ومقارنة ما كان متوقعا من البنك تحقيقه مع ما حققته فعلا مع المقياس المعد مسبقا وذلك خلال فترة مالية، وبالتالي يحدد البنك فيما إذا كانت هناك انحرافات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

الفرع الثاني: التحليل الأفقي والرأسي للقوائم المالية (التحليل المقارن للقوائم المالية)

للتحليل المقارن نوعان:

أولاً: التحليل المقارن الأفقي

يعتمد على المقارنة بين بند من البنود الواردة في القوائم المالية للبنك في تاريخين متتاليين أو أكثر، وعادة ما يظهر هذا التحليل التغيرات والفروقات المجردة في قيمة هذا البند من البنود مقيمة بوحدات النقود، كما يظهر معدل التغير في هذا البند، وعلى ذلك فإنه يمكن تشبيه التحليل بهذا الأسلوب، بأسلوب الأرقام القياسية التي تعتبر أن رقم الأساس هو 100 وتقاس على أساسه التغيرات في قيم البنود في الفترات اللاحقة.

ويتم التحليل الأفقي على خطوتين¹:

- **الأولى:** حساب التغير لكل بند من بنود الميزانية سواء بالزيادة أو بالنقصان على مدى فترتين زمنيةتين قد تكونان متعاقبتين أو غير متعاقبتين وفقا للمعادلة التالية:

التغير بين فترتين = قيمة البند خلال فترة التحليل الحالية - قيمة البند خلال فترة الأساس.

- **الثانية:** حساب الأهمية النسبية لهذا التغير ويقصد بها النسبة المئوية لهذا التغير، بقسمة مقدار الزيادة أو النقصان على قيمة البند في سنة الأساس وفقا للمعادلة التالية:

النسبة المئوية للتغير = التغير بين فترتين ÷ قيمة نفس البند خلال فترة الأساس

ولكن يجب الانتباه عند تطبيق هذه المعادلات، وذلك عندما تكون قيمة البند في فترة الأساس مثلا قيمة سالبة عندها يكون من غير الممكن حساب النسبة المئوية للتغير.

يقوم المحلل المالي بفحص التغيرات التي تظهرها المقارنة والتعليق عليها، ومن الضروري معرفة الأسباب والعوامل وراء حدوث التغيرات غير الايجابية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها، وعلى الرغم مما يتمتع به أسلوب التحليل المقارن الأفقي من مزايا متمثلة في سهولة الحساب والمقارنة وحصر التغيرات، كما أن تحليل عدد من القوائم لفترات متلاحقة يفيد في عملية التوقع لما سوف تكون عليه قيم البنود في المستقبل بفرض ثبات الظروف، إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:

- اعتماده على فترة الأساس التي قد لا تمثل فترة عادية من حياة البنك، بحيث تصلح كمقياس لتعليل تغيرات لاحقة.

- إن القوائم المقارنة - والمقصود هنا الميزانية العمومية - ما هي إلا تصوير موجز وسريع للمركز المالي في لحظة معينة، ولا تبين حجم النشاط خلال العام.

وبذلك فإن الاقتصار على هذا الأسلوب من التحليل قد لا يفي بالغرض الذي من أجله تم القيام بالتحليل، حيث قد يوضح تقدما في تطوير هيكل كل من الموارد والاستخدامات أو الإيرادات والمصروفات عن سنة المقارنة ومع ذلك فإن المركز المالي أو نتائج الأعمال تكون دون المستوى المطلوب.

ثانيا: التحليل المقارن العمودي أو الرأسي (الأهمية النسبية)

يعني تحليل كل قائمة مالية على حدى تحليلا رأسيًا، وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها، أو إلى إجمالي مجموعة داخل القائمة المالية، أو تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى مجموعة القائمة نفسها، أو النسبة إلى عنصر معين متحكم في القائمة.²

¹ أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص: 96

² عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف - السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية في مصر ولبنان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 317

فالتحليل العمودي يوضح النسبة المئوية التي يساهم بها كل بند أو عنصر من عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل إلى إجمالي أي منهما، ومدى تأثيره على نشاط البنك، وينطبق ذلك بالطبع على كل من الموارد والاستخدامات والإيرادات والمصروفات، وبذلك يمكن ربط فقرات القوائم المالية ومجاميعها الفرعية في جدول جديد معد على أساس النسب المئوية، والهدف من دراسة هيكل الموارد والاستخدامات هو التأكد من سلامة هذا التوزيع الذي يمثل ناتج السياسات البنكية السابقة أو الحالية.

ويقصر البعض أحيانا على إعداد هذه القوائم المئوية فقط دون إظهار القيم المجردة للبنود، فإذا كانت الودائع لا تمثل إلا جزءا بسيطا من خصوم البنك، فإنه يلزم تغيير سياسة جذب وتجميع الأموال واستخدام سياسات جديدة من شأنها زيادة الودائع حتى يحدث التوازن الهيكلي للموارد، كما أن التوزيع النسبي للأصول يوضح ذلك القدر من الأصول الايرادية والأصول غير الايرادية لما لذلك من تأثير مباشر على ربحية البنك، كذلك قد يوضح قصورا أو نقصا ظاهرا في الأصول السائلة الأمر الذي يدعو إلى إعادة توزيع الأصول.

أما فيما يخص قائمة الدخل، فإن تحويل أرقام قائمة الدخل في شكل نسب مئوية يبين أهمية كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات إلى إجمالي كل منهما، وهي خطوة أساسية لبحث أسباب القصور في بند والزيادة في بند آخر تمهيدا لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات بهدف تصحيح ما يظهره التحليل. فقد يظهر التوزيع النسبي مثلا نقص بند العمولات المحصلة بالنسبة للسنة الماضية، الأمر الذي قد يوضح قصور البنك في تأدية بعض الخدمات البنكية، وهو أمر هام حيث يتطلب من البنك تأدية الخدمة البنكية وتوظيف الأموال بصورة أخرى، وبالتالي لا يتعرض البنك لأية مخاطر، وإذا ما كانت نسبة الفائدة المدفوعة مرتفعة، فإن هذا يشير إلى زيادة حجم الودائع ذات التكلفة.

إن ضمن الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي هو ازدياد أهمية القوائم المالية المعدة على أساس شهري أو ربع سنوي أو نصف سنوي، وعلى هذا الأساس فإنه عند تحليل هذه القوائم المالية لا بد حينئذ من أن تكون المقارنة بين قيم العنصر في الأشهر المماثلة على مدار فترات المقارنة كمجموع قيمته في ربع السنة الحالية بقيمته المناظرة خلال الربع المناظر في الفترات المالية مجال المقارنة، وحسنا ما تفعله بعض إدارات الأسواق المالية من إلزام الشركات التي تعرض أسهمها للتداول في أسواقها بإعداد قوائم مالية ربع سنوية أو نصف سنوية، مما يجعل منه مجالا مهما للمستثمرين والمستثمرين المحتملين، فالمستثمر المحلل الذي تتاح أمامه القوائم المالية لمنشأة عن الربع الأول والثاني والثالث قادر على أن يكون قراره أكثر رشدا مما لو لم تكن متاحة أمامه هذه القوائم.¹

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009، ص: 256.

ونخلص في القول أنه لتلافي القصور لكلا التحليلين فإنه يمكن إدماج التحليل الرأسي مع التحليل الأفقي حتى يمكن التغلب على حجم التغيرات في البنود من ناحية، وعلى التغير في أهميتها النسبية من ناحية أخرى، ولسهولة قراءة نتائج التحليل يفضل استخدام الرسومات البيانية.

الفرع الثالث: التحليل باستخدام النسب المالية

لم ينتشر استعمال التحليل المالي بالنسب انتشارا واسعا إلا بعد عام 1930، وذلك على الرغم من أنه كان معروفا قبل ذلك التاريخ بوقت طويل، ويعود سبب هذا الانتشار الواسع للتحليل المالي بالمؤشرات إلى انفصال ملكية المؤسسات عن إدارتها وما تبع ذلك من تشريعات أوجبت نشر البيانات المالية خاصة عن المؤسسات ذات الملكية الجماعية، الأمر الذي أوجد الحاجة لتحليل المعلومات المنشورة وقراءة مؤشراتنا وتعريف المستثمرين بها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ومنذ ذلك التاريخ والتحليل باستعمال النسب هو الأداة الرئيسية المستعملة في تفسير وتقييم القوائم المالية، سواء لأغراض الاستثمار أو لأغراض التسليف، وذلك لصفات ميزت هذه الأداة عن غيرها من الأدوات.

تعتبر النسب المالية من أكثر الأدوات استخداما من قبل البنوك لتقييم الأداء المالي بحكم ما تتوفر من معلومات مالية تمثل جوهر العمل البنكي، وهذا راجع للخصائص والسمات التي تتميز بها هذه النسب عن بقية أدوات التحليل المالي، حيث:¹

- تعمل على مساندة تحقيق التخطيط المالي في البنك في ضوء ما توفره هذه المؤشرات من معرفة تامة بالمركز المالي للمؤسسة في الماضي والحالة التي وصل إليها في الحاضر، للوقوف على الاتجاهات العامة لمصادر الأموال واستخداماتها لغرض وضع خطة للمستقبل على أساس علمي سليم؛
- تساهم في تحقيق الرقابة المالية للبنك، بأشكالها المختلفة سواء كانت داخلية أو خارجية، وبذلك تعمل على منع حدوث التجاوزات عند القيام بأعمال البنك، مما يساعد على وضع الأداء في المسار الصحيح والمخطط؛
- توضح النسب المالية مدى التزام البنك بالحدود الائتمانية المقررة وفقا للسياسة النقدية والائتمانية المستهدفة؛
- تسمح النسب المالية بقياس مدى نجاح البنك في تعبئة المدخرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.
- تحقق النسب المالية المتابعة للأهداف الموضوعية للبنك عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي مع التقديرات الموضوعية؛
- تمكن النسب المالية البنك من التحقق من سلامة مركزه المالي، وبيان مدى تناسق الأموال المتاحة وتوزيعها على أوجه الاستثمار المختلفة بما يحقق لها عائد مجزي.

¹ فهد نصر حمود مزنان، مرجع سابق، ص ص: 54-56

وتقوم فكرة التحليل المالي باستعمال النسب المالية على إيجاد علاقات كمية إما بين بيانات المركز المالي فحسب، أو بين بيانات قائمة الدخل فحسب، أو بين بيانات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل معاً، وذلك في تاريخ معين، أي أن التحليل بالمؤشرات المالية يوضح العلاقة الارتباطية بين موارد البنك واستخداماته من ناحية وكذلك العلاقة بين مجموعة الموارد ببعضها البعض وكذلك مجموعة الاستخدامات من ناحية أخرى، ثم علاقة نتائج أعمال البنك متمثلة في إيراداته ومصروفاته وصافى أرباحه بموارده واستخداماته وكافة أوجه نشاطه، وكذلك الاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات على مدى الزمن، وتسهل هذه العلاقات التحليل المالي لاختصارها لكمية هائلة من المعلومات إلى كمية محدودة يسهل استعمالها بما لها من مؤشرات ذات معنى، فالعدد الكبير للأصول المتداولة والالتزامات المتداولة - مثلاً - تختصر بنسبة واحدة هي نسبة التداول التي تستطيع أن تعطي معلومات معبرة عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته على المدى القصير.

يمكن أن يساعد قياس الأداء البنكي أيضاً على تحسين الأداء الإداري عن طريق تحديد أفضل وأسوأ الممارسات المرتبطة بقياس الكفاءة سواء المرتفعة أو المنخفضة، ويتم قياس وتقييم أداء البنك باستخدام تحليل النسب بهدف:

- معرفة توجهات البنك السابقة والحالية.

- تحديد التقديرات المستقبلية الخاصة بأداء البنك.

ويقوم تحليل النسب المالية بالتعرف على مختلف مجالات أداء البنك، مثل الربحية وجودة الأصول والملاءة، وتستمد الأدوات التي يمكن استخدامها لحساب الأداء من المعلومات التي تكشف عنها التقارير المالية الدورية التي يصدرها النظام المحاسبي والميزانية العمومية وقائمة الدخل.¹ كما يعد اختيار مؤشرات الأداء المالي وتركيبها من أهم مراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لمدلولات المؤشرات المستخدمة في التقييم وتركيبها وطرق حسابها... الخ.

كما يعد هذا الأسلوب من أهم الأساليب في عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية، بسبب تنوع وتعدد أدواته، أي تعدد النسب المالية المستعملة فيه، وسنقوم بدراسة هذه النسب في المبحث الموالي بالتفصيل.

¹ Mustafa Hassan Mohammad Adam, **Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance**, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol.2, No.6, August 2014, p:171

المطلب الثالث: نقاط الضعف في التحليل المالي

هناك مجموعة من نقاط الضعف في التحليل المالي، من الحكمة أن يحيط المحلل علماً بها، لأن هذا العلم قد يتيح له فرصة ابتكار بعض الوسائل والأساليب للتغلب عليها أو على الأقل تجعله مدركاً للمدى الذي يمكن أن يذهب إليه في اعتماده على التحليل المالي في استخلاص النتائج وتتمثل نقاط الضعف هذه فيما يلي:¹

الفرع الأول: طبيعة البيانات المستعملة في التحليل المالي

يستعمل في التحليل المالي قوائم مالية تتمثل في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، وبالرغم من أن هاتين القائمتين يتم إعدادهما وفقاً لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، غير أنهما تعانيان من بعض نقاط الضعف التي تنعكس آثارها على أدوات التحليل التي تعتمد عليها، وهذا ما يدعو المحلل إلى الحذر سواء عند القيام بالتحليل أو عند تفسير نتائجه، وفيما يلي أهم نقاط الضعف التي تعاني منها القوائم المالية:

أولاً: نقاط ضعف قائمة المركز المالي:

- لا تعكس الميزانية القيمة الحالية، لأنها أعدت على أساس القيم التاريخية للأصول والخصوم.
- استعمال التقديرات في تحديد قيم بعض الأصول، مثل الحسابات المدينة الممكن تحصيلها والأصول الثابتة، الأمر الذي لا يجعلها تمثل الواقع تمثيلاً حقيقياً.
- الاهتلاك أمر مقبول محاسبياً، لكن الزيادة في القيمة لا تؤخذ بعين الاعتبار إلا في حدود خاصة، علماً بأن لزيادة قيمة الأصل أهمية خاصة في الشركات التي لديها بعض الاستثمارات والعقارات التي ترتفع قيمتها، وهو أمر لا تعكسه أرقام الميزانية.
- عدم إظهار بعض الأصول لصعوبة تقييمها كالشهرة والعنصر البشري المتميز، لأن المبادئ المحاسبية تقضي بعدم إظهار هذه الأمور.
- أنها بيان تاريخي بالأرصدة لا يعطي الصورة الحقيقية لجميع ما حدث، فقد تتم عمليات إقراض واقتراض وسداد لهذه القروض، كما تحصل عمليات اقتناء لبعض الأصول وبيعها قبل إعداد قائمة المركز المالي، وبالتالي لا تظهر هذه العمليات في هذه القائمة.
- موعد إعداد الميزانية في كثير من الحالات يكون في فترة النشاط الأدنى للمؤسسة، الأمر الذي قد يظهر صورة غير معبرة عن الواقع.

¹ بالاعتماد على:

- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 69-83
- خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص: 22

- يمكن تجميل الميزانية بحيث تبدو بصورة أفضل، كأن يقوم البنك ببيع بعض ديونه الأمر الذي يؤدي إلى ظهور معدل دوران الحسابات المدينة بشكل أفضل من واقعه.
- قد تكون القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة صفراً، رغم أنها لا تزال تسهم في الإنتاج وتحقيق الأرباح.
- تعكس الميزانية المركز المالي للمؤسسة في لحظة إعدادها، بالتالي لا تعكس التغيرات التي حدثت بعد ذلك.

ثانياً: نقاط ضعف قائمة الدخل:¹

- الأخذ بمبدأ الاستحقاق في إعداد حساب الأرباح والخسائر يؤدي إلى جعل المصروفات والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها، وهذا أمر سبب صعوبات جمة في استخدام حساب الأرباح والخسائر لتقدير سيولة المشروع.
- لا يتطابق رصيد النقدية مع صافي الربح الذي يظهر في قائمة الدخل، وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد، فقائمة التدفق النقدي تقوم على أساس الدفع الفعلي والقبض الفعلي للنقد بغض النظر عن مبدأ الاستحقاق، أما قائمة الدخل فتقوم على مبدأ الاستحقاق الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية ما يخصها من دخل ومصروفات حتى لو لم يقبض هذا الدخل، أو لم تدفع هذه المصروفات.
- تلخص قائمة الدخل بعض الأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية السابقة، وتوضح آثارها في شكل ربح أو خسارة، ولكن لا تبين قدرة المشروع على الدفع.
- قد يكون هناك عدم دقة في الأرباح الظاهرة في حسابات البنك نتيجة لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية الخاضعة للاجتهاد الشخصي خاصة فيما يتعلق بسياسات الاهتلاك، وتحديد الديون المشكوك فيها.

الفرع الثاني: محدودية المعلومات المتاحة للمحلل المالي الخارجي

- كون المحلل شخصاً من خارج البنك في معظم الأحيان، هذا يعني أن عليه الاعتماد على البيانات المنشورة فحسب، لذا فهو لا يستطيع أن يتعمق أكثر من الحد الذي تسمح به تلك المعلومات مع العلم بأن هناك الكثير من المعلومات القيمة التي يمكن أن تساعد إلى حد كبير في التحليل المالي ودقته، لكنها لا تنشر لاعتبارها من أسرار البنك الخاصة التي يجب عدم إطلاع الآخرين عليها.²

¹ خليل الشماخ، خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص: 23

² المرجع السابق، ص: 23

الفرع الثالث: طبيعة المؤشرات وحدود استخدامها

يوحي مظهر المؤشرات كرقم رياضي أنها كاملة ودقيقة ونهائية، مما يدعو الكثيرين إلى المبالغة في أهميتها في الدلالة على المركز المالي والنقدي والائتماني، لكن هناك بعض العوامل التي تحد من أهمية المؤشرات المالية في هذا المجال وهي:

1- أن المؤشرات تنبثق من بيانات القوائم المالية لتعبر عن العلاقات المالية، لذا تراث ما فيهم من ضعف.

2- التحليل بالمؤشرات ساكن في طبيعته، أي أن المؤشرات تفترض أن المشروع سيتوقف عن العمل وتقيس كفايته وسيولته وربحيته وقدرته على السداد في لحظة معينة، وهي اللحظة التي أعدت فيها القوائم المالية، ومنطلقها في معظم الأحيان هو معرفة القدرة على التسديد فيما لو توقف البنك أو صفت أعماله أو لو انخفضت قيمة أصوله وأرباحه.

3- المؤشرات في حد ذاتها رقم بدون دلالة إلا إذا قورن بغيره، وهذا يستوجب استعمال المعايير المختلفة التي عليها مأخذها هي الأخرى.

4- من الصعب تحديد أسباب التغير في المؤشرات بالسرعة المطلوبة، فقد يكون تغير المؤشرات ناتجا عن أحد الاحتمالات التالية :

- زيادة البسط وثبات المقام أو العكس.
- تغير البسط والمقام باتجاهات مختلفة.
- تغير البسط والمقام بمقادير متفاوتة.

5- عندما تستعمل المؤشرات المالية لمقارنة بنك بآخر من الضروري الأخذ بعين الاعتبار أية اختلافات في الأسس المحاسبية المعدة عليها ميزانيتي البنكين.

الفرع الرابع: مشكلات تتعلق بالتضخم

تقضي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بضرورة إظهار الأصول في الميزانية وفقا لقيمتها الدفترية وليس وفقا لقيمتها الاحلالية، وقد يكون هذا المبدأ مقبولا في ظل الظروف الاقتصادية العادية، إلا أن الالتزام به خلال فترات التضخم يجعل التحليل المالي عديم الجدوى ولا يمكن الاعتماد على نتائجه كأساس لتقييم الأداء.

فمثلا يؤدي الاستمرار باحتساب الاهتلاك على أساس القيمة التاريخية (والتي نقل عن القيمة الاحلالية للأصل) إلى عدم كفاية أقساط الاهتلاك المتجمعة في نهاية حياة الأصل لاستبداله بأصل جديد، والأهم من ذلك أن احتساب الاهتلاك على أساس القيمة التاريخية والتي نقل عن القيمة الاحلالية سوف يترتب عليه زيادة في الربح عما ينبغي أن يكون عليه لو لم يحدث التضخم، وإذا لم يتم إعادة تقييم الأصول الثابتة في

الميزانية وفقا لقيمتها الاحلالية وحساب قسط الاهتلاك على هذا الأساس، فإن جميع المؤشرات المالية التي يكون الربح طرفا فيها لن تصلح للحكم على كفاءة الإدارة.

المطلب الرابع: أسس إعداد القوائم المالية

إن إعداد القوائم المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة من وسائل توصيل المعلومات لمتخذي القرارات الاقتصادية، حيث تمثل المصدر الأساسي والمهم للحصول على معلومات موثوق بصحتها. فالقوائم المالية تعتبر أداة من أدوات التحليل المالي للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتهم في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات.

يهدف هذا المطلب لقراءة وفهم وتفسير القوائم المالية- قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وحسابات خارج الميزانية- لأغراض الحكم على مدى تحقيق البنك لأهدافه والتوازن المقترض أن تحققه الإدارة بين مصادر الأموال وأوجه استخدام تلك الأموال المتاحة، وقد تم إختيار هذه الوثائق الثلاثة لأهميتها في التسيير البنكي ولتخليص كل أنشطة البنك التجاري، وإظهار مركزه المالي، ولقد تم وضع مخطط محاسبي بنكي يشتمل على تسع مجموعات مرقمة من الواحد إلى تسعة والتي تجمع الحسابات الرئيسية حسب طبيعتها.¹ ولتدعيم شفافية القوائم المالية فإن المعيار يمنع المقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات فيما عدا البنود المرتبطة بالإحتياجات، كذلك من الأفضل أن تقوم الإدارة بتقديم إيضاحات عن متوسط معدلات الفائدة على الأصول التي تدر إيرادات ومتوسط الفائدة على الخصوم التي تدفع كمصاريف خلال الفترة. كما يجب أن يتم تبويب الأصول والخصوم في ميزانية البنك وفقا لطبيعتها وترتيبها حسب درجة سيولتها، وحسب تواريخ إستحقاقها، كما لا يسمح بإجراء مقاصة بين الأصول والخصوم أو العكس إلا إذا كان هناك نص قانوني يسمح بإجراء هذه المقاصة.

الفرع الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

هي مرآة تعكس الوضع المالي للبنك في لحظة معينة من خلال ما تحويه من أصول وخصوم، ويتعبير آخر فإن الميزانية العامة ماهي إلا صورة للأوضاع المالية في لحظة معينة. فالميزانية جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول أي استخدامات الأموال وهي تلك البنود التي استثمرت بها البنوك أموالها لغرض توليد إيرادات أو دخل تقبضه في المستقبل، وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي يمتلكها البنك أو مصادر الحصول على الأموال والذي يسجل فيها كل الديون والاقتراضات وحقوق الملكية حيث يحافظ على تساوي الطرفين.

يتم ترتيب عناصر الأصول حسب درجة سيولتها المتناقصة، أي قدرة تحويلها إلى نقود سائلة عند حاجة البنك إلى ذلك، ولا شك أن النقدية في الصندوق أكثر سيولة أو هي كاملة السيولة تليها النقدية لدى البنوك الأخرى، وهكذا تدرج الأصول الأقل سيولة مثل الأوراق التجارية المخصومة فالاستثمار في الأوراق

¹ Joël bessis, op.cit , P:25

المالية حتى تصل إلى أقلها سيولة وتتمثل في الأصول الثابتة، أما عناصر الخصوم فتترتب حسب تواريخ استحقاقها من أقل استحقاق إلى أكبر استحقاق فتظهر الودائع ثم الاقتراضات ثم رأس المال أو حقوق الملكية.

ومن الواضح أنه عند إعداد قائمة المركز المالي يجب أن تشمل على جميع البيانات والمعلومات التي حدثت خلال الفترة المالية مع ضرورة وصف العناصر المختلفة وصفا كاملا وواضحا، ولا يختلف أسلوب إعداد الميزانية العمومية في البنوك عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى من حيث إظهار مصادر الأموال في جانب الخصوم، وأوجه استخداماتها في جانب الأصول من الميزانية، إلا أن الاختلاف يظهر في الأسلوب الذي يتم به ترتيب كل من بنود مصادر الأموال (الخصوم) وبنود أوجه استخداماتها (الأصول).

وعموما كل ميزانية متوازنة دائما، والفرق بين طرفي الأصول والخصوم هو عبارة عن نتيجة الدورة التي تظهر إما ربح وإما خسارة كما يمكن الوصول إلى النتيجة من خلال الفرق بين الإيرادات والمصاريف. في حين أن قائمة المركز المالي لا يتم إعدادها إلا لأغراض التحليل المالي، ولبيان ودراسة الأهمية النسبية لكل مفردة من مفرداتها إلى المجموع، إضافة إلى إجراء المقارنة بين السنة المالية الحالية والسنوات السابقة للتعرف على التغيرات التي طرأت على بنود الميزانية سواء كانت من الأصول أو الخصوم. والجدول التالي يبين نموذج لميزانية بنك تجاري:

الجدول رقم (7): نموذج لميزانية بنك تجاري حسب المجموعات

الأصول	الخصوم
المجموعة 01: عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك	المجموعة 01: عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك
المجموعة 02: العمليات مع العملاء	المجموعة 02: العمليات مع العملاء
المجموعة 03: العمليات على الأوراق المالية	المجموعة 03: العمليات على الأوراق المالية
المجموعة 04: حسابات الأصول الثابتة	المجموعة 04: مخصصات حسابات الأصول الثابتة
	المجموعة 05: أموال خاصة ومماثلة

المصدر: توفيق زرمان، فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص: 41

بالمقارنة مع الميزانية المحاسبية، نلاحظ أن عمليات الصندوق وما بين البنوك قد أدرجتا تحت نوع واحد، أي ضمن عمليات المجموعة الأولى، هذا التركيز منطقي على أساس أن لا محدودية بين عمليات الصندوق والعمليات مع الغير، كما أنها ليست سهلة للتنفيذ على اعتبار أن أغلبية عمليات الصندوق تجرى في السوق، وأن المخطط المحاسبي البنكي جاء ليوضح الغموض وتداخل العمليات، فالعمليات على الأوراق المالية مثلا صنفنا ضمن المجموعة الثالثة، والصندوق ضمن المجموعة الأولى¹

¹ Joël bennis, op.cit, P; 26

- ومن خلال التحليل الاقتصادي لميزانية بنك تجاري يمكننا التعرف على مايلي:¹
- الأهمية النسبية للأنشطة المختلفة التي يقوم بها البنك مثل نشاط الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية ونشاط الودائع...الخ، ويمكن التعرف على الأهمية النسبية لكل نشاط عن طريق نسبه إلى الإجمالي، فكل بند في الميزانية يعبر عن أحد الأنشطة المختلفة التي يقوم بها البنك.
 - التعرف على نتائج التقييم الاقتصادي بمعنى الكشف عن الأداء الاقتصادي لهذا البنك حيث ما إذا كان يوازن بين السيولة و الربحية من عدمه.
 - التعرف على درجة أمان البنك ومدى ملاءمة رأس المال من عدمه.
 - الوقوف على نقاط القوة والضعف والتعرف على المركز التنافسي لبنك بالمقارنة بالبنوك الأخرى.

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج

هناك مسميات متعددة لهذه القائمة إذ أن تعبير قائمة الدخل هو تعبير سائد في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعرض عادة في شكل تقرير مالي يعبر عن نتيجة الأعمال في فترة معينة، مبتدئ بالإيرادات مطروح منها المصاريف الأخرى، أما في بريطانيا فيستخدم تعبير حساب الأرباح والخسائر، وفي فرنسا يسمى بجدول حسابات النتائج، وفي الجزائر تسمى قائمة الدخل بجدول حسابات النتائج².

تقدم قائمة الدخل تقريراً عن أداء البنك خلال فترة محددة من الزمن، وهي تلخص جميع الإيرادات المكتسبة والنفقات المتحملة خلال فترة محاسبية معينة، يتم إعدادها حتى يعرف البنك صافي أرباحه أو خسارته أي الفرق بين إيراداته ونفقاته،

فتعكس قائمة الدخل الطبيعة المالية للبنك، فمعظم مصادر الأموال تأتي من الودائع والاقتراض ويسدد البنك مقابل ذلك فوائد التي تشكل مدفوعات البنك على شكل مصاريف رئيسية للبنك، كما يوجه معظم استخداماته نحو الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية، حيث تشكل الفوائد على القروض الممنوحة وعلى محفظة الاستثمارات الأخرى مجمل مصادر ربحيته أي إيراداته الأساسية، ولكي يحقق البنك أرباحاً يجب أن تكون عوائده من المقبوضات تغطي نفقاته ومدفوعاته خلال نفس المدة.³

- في الوقت الحالي أصبح يؤخذ بالمبدأين حيث يتم تقسيم قائمة الدخل إلى قسمين رئيسيين.
- القسم الأول: ويخص بيان النشاط الجاري أو النشاط التشغيلي وينتهي هذا القسم بتحديد رقم صافي ربح عمليات النشاط الجاري.
 - القسم الثاني: يشمل باقي الأنشطة الأخرى غير التشغيلية أو التي لا ترتبط بالنشاط الجاري.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات -، مرجع سابق، ص: 110

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية مؤرخ في 26 جويلية 2008، العدد 19 الصادر في

25 مارس، 2010، ص: 41

³ أسعد حميد علي، مرجع سابق، ص: 87

بجمع أنشطة القسم الأول مع أنشطة القسم الثاني نتحصل على صافي الربح الشامل، ويتم إعداد قائمة الدخل من خلال الخطوات التالية:

- تحديد الإيرادات التي تحققت من مزولة النشاط العادي للبنك، أي التي نتجت من الفوائد المتحصلة من عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية، بالإضافة إلى العمولات التي تحصل عليها البنك من الخدمات التي تدخل ضمن نشاط البنك.
 - تحديد تكلفة الحصول على الموارد ويقصد بها المصروفات المرتبطة بالفوائد المدفوعة على الودائع وباقي الموارد المالية التي تحصل عليها البنك، بالإضافة إلى عمولات الخدمات.
- ويظهر في جدول حسابات النتائج مايلي:¹

1- النتيجة البنكية الصافية:

تحتسب النتيجة الصافية البنكية من خلال الفرق بين إيرادات الاستغلال البنكية وتكاليف الاستغلال البنكية، التي نقصد بها الإيرادات والتكاليف الناجمة من عمليات البنك المستمرة أو المعتادة كالعلاقات على الأوراق المالية وهذا طبعا بعد فرض الضريبة على الأرباح، لنحصل على نتيجة السنة المالية، ويمكن استنتاج ثلاثة مكونات أساسية للنتيجة الصافية البنكية:

1.1 الفوائد: يقوم البنك بدور الوساطة المالية مع العملاء مثلما هي في السوق المالي، فالبنك يحصل على دخل من نوع الفوائد والإيرادات من عمليات التأجير البسيط والدخل المتأتي من الأوراق المالية ذات الدخل المتغير وكما هو الحال في حالة ما إذا قام البنك بكراء أو إيجار لشركات التمويل التأجيري أو الأرباح الناتجة من الأوراق المالية ذات الدخل المتغير، أما تكاليف البنك الإستغلالية فتتمثل في تكاليف التأجير العادي، العمليات ما بين البنوك، العمليات مع العملاء، العمليات على الأوراق المالية، وبما أنه يوجد حساب المستحقات المدومة لآبد من مقابلته بحساب مخصصات لمستحقات مشكوك في تحصيلها فإذا لم تكن هناك مستحقات مدومة فإن الجزء المخصص يسترجع ضمن إسترجاع المخصصات وإسترداد على مستحقات الهالكة.

2.1 العمولات: يتحصل البنك على عمولات مقابل تقديم الخدمات، والعمولات تتعدد بإختلاف الخدمات المقدمة، وتسجل ضمن الحساب 70 إيرادات الإستغلال البنكي من جدول حسابات النتائج، أو تستعمل في الحساب 60 مصاريف الإستغلال البنكي.

3.1 أكبر و أقل قيمة: تدخل ضمن ربح أو خسارة من عمليات محفظة القروض والربح أو الخسارة من عمليات محفظة التوظيف في جدول حسابات النتائج، وتأتي من خلال العمليات المتعلقة بمحفظة التفاوض أكثر مما هو في محفظة الأوراق المالية الموظفة، فإنه على مستوى البنك يمكن ملاحظة: أكثر أو أقل قيمة التي تسجل محاسبيا في حسابات البنك وفي نفس الوقت إسترجاع قيمة المخصص وكذلك الأوراق المالية

¹ توفيق زمران، مرجع سابق، ص ص: 73،74

الموظفة والمستحقة. أكثر أو أقل قيمة منتظرة التي تسجل محاسبيا مباشرة حسب تطبيق مبدأ القيمة السوقية لأوراق المالية التفاوضية من خلال تقييمها وبالتالي تكون لها مخصص لتدني قيمتها.

2-نتيجة الإستغلال: تحسب نتيجة الإستغلال من الإيرادات الصافية البنكية بعد إقتطاع قيمة الضرائب والرسوم والمصاريف المختلفة وكذلك حصص للمخصصات والخسائر على مستحقات غير قابلة للإسترداد وكذلك حصص للمخصصات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية، وزيادة الإيرادات المختلفة وإسترجاع المخصصات وإسترداد على مستحقات هالكة.

3-النتيجة الإستثنائية: موجودة ضمن حساب نتيجة الدورة تنتج عن الفرق بين نتيجة الإستغلال بعد إضافة الإيرادات الإستثنائية والمصاريف الإستثنائية للبنك التجاري.

4-نتيجة السنة المالية: تحسب من النتيجة الإستثنائية بعد اقتطاع نصيب الضريبة على الدخل، ويستخدم جدول حسابات النتائج لإجراء عملية المقابلة بين إيرادات البنك والمصروفات المرتبطة بتحقيق تلك الإيرادات ولتحقيق المقابلة السليمة، فإن إعداد هذا الحساب يتطلب إجراء مجموعة من التسويات الجزئية وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي الذي تقضي به المبادئ المحاسبية.

فمن خلال إستقراء مكونات جدول حسابات النتائج نلاحظ أنه لا يختلف عما هو موجود لدى أية مؤسسة إقتصادية، إلا فيما يخص تغيير أسماء بعض الحسابات مثل الحساب 77 إسترجاع المخصصات وإستردادات على مستحقات هالكة، والحساب 68 حصص للإهتلاكات والمخصصات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية منها.

وأخيرا يبقى مضمون قائمة الدخل وهدفها واحدا رغم اختلاف التسميات، فالهدف من إعدادها هو الوصول إلى نتيجة أعمال الدورة من ربح أو خسارة، وتقييم مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة، حيث يقاس الربح بمقارنة إيرادات الدورة بمصروفاتها.

الفرع الثالث: حسابات خارج الميزانية

تعتبر حسابات خارج الميزانية وثيقة ذات الأهمية البالغة بعد إعداد الميزانية في البنك التجاري، لما تشتمل عليه من إلتزامات ذات العلاقة بالميزانية، وهي حسابات لها مقابل وتمثل الترتامات عرضية ولا يدخل مجموعها مع المجموع العام للميزانية، إلا أنها قد تصبح الترتامات حقيقية في حالة اضطرار البنك إلى دفع قيمتها عندما يطلب منه ذلك، كأن يخل أحد العملاء المكفولين بالشروط التي كفله البنك على أساسها، وعندما يدخل مجموع هذه الحسابات في مجموع الميزانية في كلا الجانبين على شكل الترتام حقيقي على العميل في جانب الأصول والرتزام حقيقي على البنك في جانب الخصوم، أو على شكل زيادة الترتامات

العميل في جانب الأصول وإنقاص أحد بنود الأصول الأخرى بنفس المقدار كالتقديدية مثلا، وفي كل الحالات يشطب هذا الالتزام العرضي من الحسابات النظامية لأنه أصبح التزاما حقيقيا.¹ من خلال تفحص جدول خارج الميزانية يتبين لنا أنها تشمل التعهدات المقدمة والتعهدات المستلمة وحسب المخطط المحاسبي البنكي لسنة 2010 تم تصنيف الالتزامات المختلفة إلى حسابات تتمثل في:

جدول رقم (8): بنية خارج الميزانية لبنك تجاري

رقم الحساب	المدين	رقم الحساب	الدائن
901	إلتزامات تمويل ممنوحة للمؤسسات المالية	902	إلتزامات تمويل مستلمة من المؤسسات المالية
903	إلتزامات تمويل ممنوحة للعملاء		
911	إلتزامات ضمان لأمر المؤسسات المالية	912	إلتزامات ضمان مستلمة من المؤسسات المالية
913	إلتزامات ضمان لأمر العملاء	914	إلتزامات ضمان مستلمة من العملاء
921	أوراق مالية ممنوحة	922	أوراق مالية مستلمة
931	عمليات بالعملة الصعبة ممنوحة	932	عمليات بالعملة الصعبة مستلمة
961	إلتزامات أخرى ممنوحة	962	إلتزامات أخرى مستلمة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ميزانيات البنوك التجارية الجزائرية.

تتقسم فقرات خارج الميزانية إلى إلتزامات ممنوحة وأخرى مستلمة وتتمثل في:²

(1) إلتزامات التمويل: عبارة عن عهود بتمويل من الخزينة ولها شرط يرتبط بطبيعة المستفيد سواء كان المستفيد بنك أو أحد العملاء، لكن إذا سحب العميل سوف يخفض من إجمالي المبلغ المتفق عليه وبالطبع يعتبر ضمن الإستخدامات، والذي من المفروض أن يسجل في الميزانية، من بين إلتزامات التمويل: إتفاقيات إعادة التمويل، إلتزامات نشاط تمويلي معين، فتح قروض مؤكدة، ضمان عقاري لإتتمام التمويل، إعتقاد مستندي.

(2) إلتزامات الضمان: إلتزامات الضمان تتمثل في الكفالات والضمانات الإحتياطية، فيما يخص العمليات التي تتم في البنك الضامن لصالح أحد الأطراف المستفيدة، المضمون بأمر من عميل أو بنك مقدم الأمر وتحمل الإلتزام ينصب على مانح الأمر.

¹ خليل الشماخ، خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص ص: 29-30

² توفيق زرمان، مرجع سابق، ص ص: 69، 71

(3) إلتزامات على الأوراق المالية: إن بنود الإلتزامات على الأوراق المالية تسجل فيها مبلغ المعاملات المرتبطة بالأوراق المالية، في تاريخ العملية وبالقيمة المنفذة، و تسجل المعاملات في تاريخ العملية في خارج الميزانية وتتبع بطبيعة الأوراق المالية الممنوحة أو المستلمة، ومن بين الإلتزامات على الأوراق المالية: المساهمات في الإصدار، بيع أو شراء بمكافأة، وعمليات أخرى مثل التنازل على الأوراق المالية.

(4) إلتزامات مرتبطة بالعملة الصعبة: إن العمليات على العملة الصعبة تسجل في خارج الميزانية، قبل تاريخ التنفيذ، وبصفة عامة أثناء مدة الإلتفاق بين تاريخ العملية وتاريخ القيمة المستقبلية، نلاحظ ضمن هذا البند الحسابات الآتية: نشاط متعلق بالمعاملات لأجل، حسابات التسوية للعملة الصعبة خارج الميزانية مقابل ربح أو خسارة متأتية من خارج الميزانية، مجموع الفوائد دفعت أو إستلمت بالعملة الصعبة المغطاة. وكملاحظة إن مجموع المبادلات في إطار عقد التغطية المالي بالعملة الصعبة يظهر ضمن عمليات الصرف لأجل، والأهم من إستعمال الحسابات هذه هو التغيرات التي تطرأ على قيمة العملات المتعامل بها.

(5) إلتزامات على الوسائل المالية لأجل: هذه الإلتزامات مرتبطة بقيم عقود الوسائل لأجل، وأخرى على وسائل متعلقة بالعمليات الشرطية، وتظهر خاصة في معاملات سوق رأس المال، بحيث نجد ضمن هذه الإلتزامات، عمليات على الوسائل المالية، كتنبيت معدل الفائدة، عمليات مرتبطة بعمليات لأجل، كتنبيت سعر الصرف، المعاملات المنفذة في إطار المضاربة، وترتبط خاصة بالتعامل في الأوراق المالية.

(6) إلتزامات أخرى: وتتخلص في إلتزامات قرض الإيجار، إلتزامات التقاعد.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأداء من منظور النتائج المالية

ليس هناك اتفاق بين الباحثين المتخصصين على عدد النسب المالية ولا على حجمها، فهناك عدد كبير من النسب التي يمكن استخدامها في تقييم أداء البنوك التجارية، ومن هنا تبرز مشكلة الاختيار وبذلك تتعدد الخيارات تبعاً لطبيعة وظروف وأهداف التقييم. وتبويب النسب المالية إلى مجموعات وإلى علاقات تسهل عملية تقييم الأداء، وسوف نحاول أن نناقش بعض هذه العلاقات للتعرف على مدى ما يتمتع به مركز البنك من قوة أو مدى ما يشوبه من ضعف. وهناك الكثير من المؤشرات المالية التي تستخدم في دراسة ومتابعة أداء البنك دورياً، غير أنه بالإمكان تبويبها ومعالجتها ضمن المجموعات الرئيسية الآتية:

1- مؤشرات السيولة.

2- مؤشرات توظيف الأموال.

3- مؤشرات كفاية رأس المال.

4- مؤشرات الربحية.

المطلب الأول: معايير قياس الأداء من منظور السيولة

تحاول نسب السيولة قياس قدرة البنك على سداد التزاماته قصيرة الأجل، ويتم ذلك من خلال مقارنة الأصول الأكثر سيولة للبنك بالتزاماته قصيرة الأجل، إن ارتفاع نسب السيولة يعني أن البنك لديه هامش أكبر من الأمان والقدرة على تغطية التزاماته قصيرة الأجل. وتعتمد المؤسسات المالية خاصة منها البنوك التجارية على مجموعة من المؤشرات متعارف عليها في الساحة البنكية لمعرفة سيولتها في لحظة زمنية معينة، مما يجعلها قادرة على الوفاء بكافة التزاماتها اتجاه الآخرين.

فنسب السيولة تقيس مخاطر عدم القدرة على تلبية نوعين من الطلب على السيولة (احتياجات السحب من الودائع وطلبات العملاء للتمويل والاستثمار) وهذه النسب هي نسب سيولة الأصول وسيولة الخصوم وسيولة البنك.¹

فالاحتفاظ بسيولة مفرطة أو نقصان في ذلك يعتبر أمر غير مرغوب فيه من طرف إدارة البنك، ففي حالة الاحتفاظ بكميات سيولة مرتفعة تزيد عن الحد المطلوب سوف ينعكس بالسلب على ربحيتها، والعكس يحدث في حالة انخفاض السيولة الذي يؤثر على كفايته في الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين والمقترضين ونظراً لأهمية وجود السيولة في البنوك فقد وجدت عدة مؤشرات تعطي صورة واضحة عن مركز ووضعية السيولة فيها، ويوجد في التطبيق البنكي عدد من النسب التي تقيس مستويات السيولة سنوجزها في هذا المطلب

¹ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 400

الفرع الأول: معدل الاحتياطي القانوني ونسبة الرصيد النقدي

أولاً: معدل الاحتياطي القانوني: يحدد مجلس إدارة البنك المركزي هذه النسبة وتمثل العلاقة بين الأرصدة لدى البنك المركزي وبعض بنود الخصوم وتحسب النسبة كما يلي:¹

$$\text{معدل الاحتياطي القانوني (\%)} = \frac{\text{الأرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى}}$$

ويمكن أن تتغير هذه النسبة وفقاً للظروف الاقتصادية ووفقاً للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي، ففي حالة الانكماش يخفض ويقال نسبة الاحتياطي القانوني، أما في حالة الانتعاش الاقتصادي يزداد النسبة.

ثانياً: معدل الرصيد النقدي: يشير هذا المعدل إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي بحوزة البنوك التجارية في خزائنها والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى على الوفاء بالتزامات المالية الناجمة على نمّة البنك، وهذا المعدل عرضة للتغيرات في أي لحظة سواء بالزيادة أو النقصان وهنا ينبغي مراعاة التغير في النسبة، وليس التغير في حجم الرصيد النقدي، ويمكن التعبير عن هذا المعدل على النحو التالي:²

$$\text{معدل الرصيد النقدي (\%)} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الودائع} + \text{التزامات أخرى}}$$

توجد عوامل من شأنها تحسين معدل الرصيد النقدي تتمثل في:³

- تقديم ودائع جديدة من جانب الأفراد والمؤسسات.
- تسديد قروض سبق وأن أقرضها البنك للمتعاملين الاقتصاديين.
- زيادة رأسمال البنك في شكل نقدي وليس عن طريق تجميد الاحتياطات.
- وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى نتيجة المقاصة.*
- الاقتراض من البنك المركزي مقابل الأوراق المالية (أسهم، سندات).

إلا أن هناك عاملين يؤثران على فاعلية الرصيد النقدي* دون التأثير على الحجم المطلق للرصيد النقدي، الأول هو اتجاه الأفراد لتحويل ودائعهم الجارية إلى ودائع لأجل، والثاني قيام البنك المركزي بخفض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي على الودائع، أي أن أحد هذين الإجراءين أو كلاهما معا يؤدي إلى زيادة فاعلية الرصيد النقدي نتيجة لتحرير جانب من الأرصدة النقدية التي كانت مقيدة، وبالتالي زيادة الموارد

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقد والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص: 142

² محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص: 143

³ محرز جلال، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،

2006، ص: 100

* تجدر الإشارة أنه بالنسبة للبنوك مجتمعة، يتعين إهمال أثر العامل الخاص بعمليات المقاصة لأنه لا يؤثر على الحجم الكلي للرصيد النقدي للبنوك مجتمعة وإنما يؤثر على الرصيد النقدي فيما بينها.

** فاعلية الرصيد النقدي يمثل مدى استيعابه لتوظيف الموارد المتاحة.

الحررة التي يستطيع البنك التجاري أن يستخدمها في نشاطه الجاري، وبالعكس تقل فعالية الرصيد النقدي في حالة قيام الأفراد بتحويل جزء من ودائعهم لأجل إلى ودائع جارية، أو قيام البنك المركزي بزيادة النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، فهذين الإجراءين يقيد جزء أكبر من الموارد المتاحة للبنك التجاري بحيث لا يستطيع أن يستخدم هذه الموارد في نشاطه.¹

الفرع الثاني: معدل السيولة العامة

من بين المعايير الاحترازية الأولى التي حددتها السلطات النقدية والرقابية للبنوك في كافة الدول، تطبيقاً لمبدأ موازنة آجال مصادر واستخدامات الأموال هو معيار نسبة السيولة العامة، ويوفر هذا المعيار للبنوك من حيث المبدأ إمكانية مواجهة طلبات السحوبات التي قد تتعرض لها وكذلك سائر الالتزامات واجبة الأداء، ويتحقق هذا الهدف بشكل أمثل عندما تتساوى الأموال السائلة في البنك خلال فترة معينة مع مجموع التزاماته، أي حين تبلغ نسبة السيولة 100% وتحسب كمايلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \left(\frac{\text{الأصول السائلة في الأجل القصير}}{\text{الخصوم المستحقة في الأجل القصير}} \right) < 100\%$$

هناك حاجة إلى الأصول السائلة لدعم التقلبات التي يمكن التنبؤ بها والتي لا يمكن التنبؤ بها في الميزانية العمومية، وتصل نسبة الأصول السائلة إلى 20% في الحالات القصوى، من ناحية أخرى، في بيئة بنكية تتميز بالأسواق المالية المتقدمة، لا تمثل الأصول السائلة عموماً سوى حوالي 5% من إجمالي الأصول، ولتقييم ما إذا كان مستوى الأصول السائلة مرضياً، ينبغي أن يستند الفهم المتعمق لديناميكية السوق النقدية في البنك المعني.²

كما يمكن اعتماد طريقة الأصول والخصوم المرجحة (مؤشر مخاطر السيولة)، حيث تقوم هذه الطريقة على أساس ترجيح الأصول والخصوم لكل مرحلة من مراحل الاستحقاقية بمتوسط السنوات لكل مرحلة والنسبة تقارن برقم 1، وتحسب النسبة كمايلي:³

$$\text{مؤشر مخاطر السيولة} = \text{مجموع الخصوم المرجحة} \div \text{مجموع الأصول المرجحة}.$$

إن المقاييس الأدق للسيولة هي تلك القائمة على أساس التدفق النقدي، أي كمية النقد المتوقع دخوله إلى البنك من مختلف المصادر، والمتوقع خروجه لمختلف الغايات، ومستوى الأصول السائلة المطلوب الاحتفاظ بها، لكن صعوبة تقدير مثل هذه التدفقات، تجعل المقاييس القائمة على الأساس الكمي هي الأكثر استعمالاً.

¹ محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص: 144

² Hennie van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic, op;cit, P:63

³ قايدى، أمينة بن خزناجي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية - حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية للفترة (2008 - 2012)، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 03، سيدي بلعباس، الجزائر، 2015، ص: 82

الفرع الثالث: معدل إقراض الودائع

تعتبر هذه النسبة بصورة عامة إحدى مقاييس السيولة للبنك وقدرته على الإقراض، فارتفاع هذه النسبة لمؤشر على تدني مستوى السيولة، كما أنها تدل على المدى الذي تم فيه تخفيض حجم القروض وعلاقة ذلك بقاعدة الودائع لدى البنك، ويعتبر هذا الأمر مؤشر لاحتمالات تحويل المزيد من الودائع الحالية إلى قروض، كذلك لاحتمالات لجوء البنك إلى الأسواق المالية والنقدية لتمويل قروض إضافية أو زيادة أصوله، حيث أن اللجوء لهذه الأسواق قد يكون مكلفاً وذو طبيعة متقلبة، فإنه من الممكن أن يؤثر على الاستقرار المالي للبنك المعني وربحيته، ولذلك فإن نسبة القروض إلى الودائع قد تكون أداة مهمة للإدارة ولأغراض الرقابة، ويتم حسابه كما يلي:¹

$$\text{معدل إقراض الودائع (\%)} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}}$$

لم يحد من أهمية هذه النسبة مفهوم السيولة القائم على إدارة الخصوم، لأن شهادات الإيداع والأموال المشتراة تدخل ضمن المقام عند احتساب هذه النسبة ومع ذلك فهناك مجموعة من المحددات لهذه النسبة وهي:

أ- ليس في هذه النسبة ما يشير إلى نوعية القروض، سواء من حيث الاستحقاق، أو من حيث نوعية المدين، لذا يصعب الحكم على نوعيتها.

ب- لا تعطي أي مؤشر عن احتياجات السيولة، فمثلاً قد تكون هذه النسبة 50%، 70% لبنكين مختلفين، ومع ذلك قد يعتبر الأول أكثر سيولة، إذا كانت ودائعه مستقرة، بينما كانت ودائع البنك الثاني سريعة التقلب.

ج- لا تعطي أية معلومات عن طبيعة أصول البنك خارج نطاق القروض، إذ قد تتركز هذه الأصول ضمن الأصول السائلة، ويكون الأمر هنا جيداً، وقد تتركز في الأصول الثابتة، في هذه الحالة يعتبر الأمر هنا سلبياً.

وحيث أن هذه النسبة هي مقياس لسيولة البنك، فإنه من المهم أن تتضمن جميع مصادر واستخدامات الموارد الممكنة، لذلك، يجب أن تتضمن هذه النسبة بعض العناصر خارج الميزانية كالتعهدات للإقراض أو الاقتراض، والضمانات، والقبولات، وخطابات الإعتمادات المستندية، بالقدر الذي تتوفر فيه قناعة بأن هذه العناصر سيتم التعامل بها في المستقبل المنظور.

¹ خميسي قايدى، أمينة بن خزناجي، مرجع سابق، ص: 83

الفرع الرابع: معدل الودائع تحت الطلب إلى مجموع الودائع

تحسب هذه النسبة كالتالي:

$$\text{المعدل (\%)}: \text{إجمالي الودائع تحت الطلب} \div \text{إجمالي الودائع}$$

هذه النسبة تفيد البنك في تحديد احتياطياته من النقدية، بالنظر إلى حجم الودائع الجارية باعتبارها كثيرة التقلب والسحب، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الحاجة إلى الأرصدة السائلة والعكس صحيح.

الفرع الخامس: معدل الأصول السائلة إلى الودائع

تتكون الأصول السائلة عادة من الأرصدة النقدية بمختلف أنواعها، بما فيها النقد الموجود لدى البنك المركزي، كالاختياطي الاختياري، بالإضافة إلى الأوراق المالية (هناك من يقصر ذلك على الأوراق المالية التي تستحق خلال سنة). وتعتبر هذه النسبة أفضل من سابقتها، لقيامها على علاقة مباشرة بين الأصول السائلة والودائع، بدلا من العلاقة غير المباشرة التي تعكسها النسبة السابقة. لكن يؤخذ على هذه النسبة وجود جزء مهم من الأصول السائلة، لمواجهة احتياجات السيولة القانونية التي يفرضها البنك المركزي لا يسمح للبنوك باستعمالها.

وهي تشير إلى النسبة المئوية للودائع والأموال قصيرة الأجل المتاحة للوفاء بالسحب المفاجئ، وكلما ارتفع هذا المعدل كلما كان البنك التجاري أكثر سيولة وأقل تعرضا لمخاطر السيولة.¹

يتم حساب هذا المعدل على النحو التالي:

$$\text{معدل الأصول السائلة إلى الودائع} = \text{الأصول السائلة} \div \text{ودائع العملاء.}$$

إن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع في الأصول النقدية و/ أو انخفاض في حجم ودائع البنك، والعكس صحيح أيضا، إذ أن انخفاض هذه النسبة يعني انخفاض في حجم النقدية لدى البنك و/ أو ارتفاع في ودائعه، وعادة ما يستخدم هذا المعيار للتحكم في حجم النقدية التي يبقها البنك سائلة، ذلك أن درجة تحكمه بها تفوق درجة تحكمه بالودائع.²

الفرع السادس: معدل الودائع إلى إجمالي الأصول

تعتبر أحد المؤشرات التقليدية لقياس السيولة في البنوك، وهذه النسبة تشير إلى قاعدة الثقة والقوة الواسعة من التمويل للبنك، كما تحدد كم من أصول البنك تم تمويله من الودائع فقط، أي استبعدت النسبة مقدار الأموال المقترضة أو حقوق الملكية التي تستخدم لتمويل الأصول.³

¹Yesuf Legs Abdu, **Performance Evaluation Of The Commercial Banks Of Ethiopia: Ore And Post Liberalization**, A Research Project submitted for the partial Fulfillment of the Degree of Master of Science in Finance & Investment, College of Business and Economics, Mekelle University, Ethiopia, June, 2010, P:27

² عبد السلام لفته سعيد ، مرجع سابق، ص: 11

³ Mustafa Hassan Mohammad Adam, op cit, p: 167

بالإضافة إلى مؤشر الأصول السائلة لمجموع الأصول: يقيس مركز السيولة الكلي للبنك، فوجود الأصول السائلة في البنك مؤشر جيد لسيولته، وارتفاع النسبة تعني وجود سيولة كافية لمقابلة التزامات البنك.¹

المطلب الثاني: معايير قياس الأداء من منظور توظيف الأموال

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للبنك وسياسة الاستثمار في الأوراق المالية، كما تستخدم هذه النسب كأسلوب رقابي على الأداء وفيما يلي أهم هذه النسب:

الفرع الأول: معدل توظيف الودائع

أولاً: معدل إقراض الودائع

تم التطرق لهذه النسبة ضمن مؤشرات السيولة، كما تعتبر من أهم النسب لقياس درجة توظيف البنك لودائعه في عمليات الإقراض باعتبار القروض المصدر الرئيسي للربح، وفي ضوء تجربة البنك يمكن وضع حدين أعلى وأدنى (65-75)%، ويعاب على هذه النسبة في مجال التوظيف أن المقام يشمل الودائع فقط، بالتالي لا يبين مدى استخدام الأموال المتاحة² ويحسب المؤشر كمايلي:

$$\text{معدل إقراض الودائع (\%)} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}}$$

إذا كانت النتيجة 50% أي أن البنك يقترض 50% مما لديه من ودائع، ويبني البنك حكمه وفقاً للنتيجة المتوصل إليها، ولكن هذا القرار مبني على أساس غير علمي لأنه:³

- لا يوجد معدل عالمي يمكن المقارنة به.
- تم إصدار الحكم قبل مقارنة النتيجة بأي نتيجة أخرى لبنود مثيلة في نفس الوقت ونفس الظروف

ثانياً: معدل إجمالي التوظيفات الكلية (الاستثمارات الكلية) إلى الودائع

يقصد بهذا المعدل مدى استخدام الودائع في استثمارات يتولد عنها عائد وترجع أهميته إلى أن الودائع يدفع عنها فوائد صريحة وضمنية وما لم تستغل استغلالاً فعالاً فسوف يكون لذلك آثار غير مرغوبة على صافي الأرباح المتولدة⁴، وإذا أردنا الحصول على صورة صادقة عن مدى توظيف البنك لودائعه، يجب أن نضيف إلى قيمة القروض كافة الوجوه الأخرى لتوظيف الأموال في البنك، عندئذ يمكن توضيح مدى

¹ D.Maheshwara Reddy, K.V.N.Prasad, **Evaluating performance of regional rural banks: an application of camel**, Journal of Arts, Science & Commerce, Vol.- II, Issue -4, Oct. 2011, p:66

² محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص:464

³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستجدات، مرجع سابق، ص: 129

⁴ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص 430

توظيف البنك للودائع، ونستطيع الحكم على طبيعة سياسته، أي توسعية أم انكماشية مع الالتزام بالضوابط الموضوعية للبنك.

ويحسب المعدل كآتي :

$$\text{معدل توظيف الودائع (\%)} = \frac{\text{إجمالي التوظيفات}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

ثالثا: معدل الاستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع

يستخدم هذا المعدل خاصة في البنوك التي تتعامل بالأوراق المالية، غير أنه لا يطبق في الدول النامية، وهذا لضعف أو غياب التعامل بها خاصة الأسهم والسندات، كما نجد غياب سوق رأسمال فعال ويعطى المعدل بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل الاستثمار في الأوراق المالية (\%)} = \frac{\text{الأوراق المالية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

الفرع الثاني: معدل توظيف الموارد التقليدية

فالموارد التقليدية كما ذكرنا هي الودائع وحقوق الملكية، وهما يمثلان المصدران الرئيسيان للأموال لمعظم البنوك حيث يتم حساب المعدل كما يلي:

$$\text{معدل توظيف الموارد التقليدية (\%)} = \frac{\text{إجمالي التوظيفات} + \text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

الفرع الثالث: معدل توظيف الأموال المتاحة

اتسعت دائرة الأموال المتاحة نظرا لتبني البنوك التجارية فكرة تنمية ودائعها وبالتالي فتحت لنفسها آفاق لتنمية مواردها كاعتمادها كذلك على الاقتراض كمورد مالي ومصدر للتمويل وتوضح هذه العلاقة مدى ما يوظفه البنك أو يستخدمه من أموال في القيام بنشاطه المالي في شكل أذون خزانة وأوراق مالية واستثمارات وأوراق تجارية مضمونة وقروض وسلفيات، وتعد هذه العلاقة خير مؤشر لبيان سياسة البنوك من زاوية موقفها الراهن وتطورها الماضي وآفاقها المحتملة، وتحسب العلاقة بين الاستثمارات إلى إجمالي الموارد على النحو التالي:

$$\text{معدل توظيف الموارد المتاحة (\%)} = \frac{\text{القروض} + \text{الأوراق المالية} + \text{ودائع العملاء} + \text{المستحق للبنوك} + \text{القروض طويلة الأجل} + \text{السندات} + \text{حقوق المساهمين}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

ترجع أهمية إدراج حقوق الملكية ضمن المقام، ذلك أن البنك يدفع عنها عائد يزيد عن العائد الذي يدفعه على الأموال التي يحصل عليها من المصادر الأخرى.¹

مما سبق نلاحظ أنه كلما ارتفعت معدلات التوظيف، كان ذلك جيدا لربحية البنك، فهدف البنك أساسا هو تحقيق أرباح، ويتم التوصل إلى معرفة كفايتها وهل هي جيدة أم لا بتحليل نسب الربحية.

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص: 431

الفرع الرابع: معدل التوظيفات طويلة الأجل

هناك نظريتان خاصتان بطبيعة استثمارات البنك، الأولى أن تكون غالبية استثمارات البنك من النوع القصير الأجل لعدم تعريض البنك لمخاطر التوقف عن رد قيمة الودائع إذا ما طلبت بالكامل، والثانية تستند على أن المودعين لن يتقدموا للبنك طالبين استرداد ودائعهم حتى في أسوأ الظروف، ومن ثم يمكن للبنك أن يواجه جزءا من أمواله ناحية التوظيف طويل الأجل، وقد دلت التجارب على ثبات جزء كبير من الودائع ودوام بقائها لدى البنك وبالذات الودائع بإخطار والودائع لأجل وودائع التوفير.

ويمكن قياس مساهمة البنك في التمويل طويل الأجل عن طريق العلاقة بين الاستثمارات طويلة الودائع الآجلة التي تتميز بالثبات، وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة التوظيفات طويلة الأجل (\%)} = \frac{\text{التوظيفات طويلة الأجل}}{\text{الموارد طويلة الأجل}}$$

الفرع الخامس: تحليل هيكل التمويل والرافعة المالية والأصول الأيرادية

بالإضافة للمؤشرات السابقة يمكن للبنك إضافة جداول يستعين بها، توضح تحديد وتحليل المزيج النسبي لهيكل التمويل والرافعة المالية للبنك من جهة واستثماراته من جهة أخرى.

أولا: تحليل مزيج هيكل التمويل والرافعة المالية

يقوم البنك بإعداد جداول لمختلف الموارد التي بحوزة البنك من ودائع، مستحق للبنوك واقتراضات، حقوق الملكية وغيرها وفق مايلي:

- تحليل مزيج ودائع العملاء: يوضح هذا التحليل التكوين النسبي للودائع (ودائع تحت الطلب أو لأجل...الخ) وذلك لتحديد طبيعة التزامات البنك اتجاه المودعين والتميز بين الودائع الأساسية - تحت الطلب - والأموال ذات الحساسية لسعر الفائدة وانعكاسات ذلك على سياسة توظيف الأموال البنكية، ونظرا لأهمية الودائع في تمويل نشاط البنك، فإنه يجب تحليلها حسب (نوعها- ملكيتها- استحقاقها - قطاعات النشاط).
- تحليل مزيج هيكل التمويل.
- تحليل مزيج المستحق للبنوك ويكون حسب (نوع العملة- نوع الحساب).

ثانيا: تحليل مزيج القروض والأوراق المالية

يوضح تحليل مزيج القروض (حسب التكوين) تبعا لأنواع القروض الرئيسية التي منحها البنك خلال المدة محل التحليل، فالتكوين النسبي يعكس مجالات تركيز قروض البنك وانسجامها مع سياسته الإقراضية، كما يقدم أداة لمتابعة كون الإقراض الفعلي متوافقا مع تلك السياسة، ومن بين العوامل المهمة الأخرى التي تتطلب الدراسة هنا مدى توجه سياسة البنك نحو المخاطرة، السيولة، الربحية، التنوع، أو غياب تركيز المحفظة، ويشمل تحليل مزيج القروض:

- تحليل مزيج إجمالي التوظيف (الأصول الأيرادية).

- تحليل مزيج القروض للعملاء والبنوك.
- تحليل مزيج القروض حسب قطاعات النشاط.
- تحليل مزيج القروض حسب أجل الاستحقاق.
- تحليل مزيج الاستثمار في الأوراق المالية.

المطلب الثالث: معايير قياس الأداء من منظور ملائمة رأس المال

يعد رأس المال مفهوم نسبي من المتوقع أن يختلف من بنك لآخر ومن وقت لآخر، ولأجل تحديد الحجم الملائم لرأس المال الذي تمتلكه البنوك لمواجهة أي خسارة تتعرض لها، فإن البنكيون وضعوا معايير تم حصرها في مجموعتين الأولى تسمى المعايير الأساسية والثانية تسمى المعايير الثانوية.

الفرع الأول: المعايير الأساسية

أولاً: معيار حقوق الملكية إلى مجموع الودائع

تعد هذه النسبة من أقدم المعايير المستخدمة من طرف البنوك لقياس مدى ملائمة رأس المال، وتقيد هذه النسبة في معرفة قدرة البنك على سداد أموال المودعين وحددت هذه النسبة بـ 10% كقياس مناسب لمدى كفايته، أي أن تعادل حجم الودائع 10 مرات حجم رأس المال، أو أن يكون رأس المال في حدود 10% من إجمالي الودائع، وإن فاقت الودائع هذه النسبة تزداد درجة مخاطرة البنك في عدم قدرته على سداد التزاماته، وبحلول سنة 1942 واستمرار الحرب العالمية الثانية واحتياج أمريكا لتمويل الحرب اضطرت للتخلي على هذا المعيار وقامت بتوظيف كل الودائع لديها في خلق نقود الودائع بشراء سندات حكومية، إلا أن هذا المعيار انتقد لعدم أخذه بعين الاعتبار التنوع الحاصل في محفظة أصول البنوك.¹

فقد نجد بنكان لهما نفس رأس المال ونفس الحجم من الودائع، لكن أحدهما يوظف ودائعه في أصول قليلة المخاطر بينما يوظف البنك الآخر ودائعه في أصول عالية المخاطر، حسب المعيار فإن النسبة متماثلة لكلا البنكين، لكن منطقياً غير صحيح، فالبنك الذي يمتلك أصول قليلة المخاطر فإن رأسماله قادر على تغطية الخسائر المحققة على خلاف البنك الذي بحوزته أصول شديدة المخاطر، فرأسماله غير كافي لتغطية هذه المخاطر، ويعطى المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{المعيار (\%)} = \text{حقوق الملكية} \div \text{إجمالي الودائع}$$

$$\text{المعيار (عدد مرات)} = \text{إجمالي الودائع} \div \text{حقوق الملكية}$$

وعادة يتم تحديد نسبة معينة من رأس المال إلى الودائع بموجب القوانين ذات الصلة بعمل البنوك، وكلما زادت هذه النسبة كلما وفرت أماناً وثقة أكبر لدى المودعين في البنك، لذلك ينبغي أن لا تقل عن حد

¹ الطيب لحيلج، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الثالثة، منافسة-مخاطر-تقنيات، المركز الجامعي، جيجل، الجزائر، 6-7 جوان 2005، ص:16

معين سواء تم تحديده بالقانون أو نتيجة الممارسة العملية للبنك، والتي تعتمد على طبيعة الودائع وحسب أشكالها، وحركة الإيداع فيها والسحب منها، وسرعة هذه الحركة وانتظامها.

ثانياً: معيار حقوق الملكية إلى مجموع الأصول

استخدم هذا المعيار من طرف البنوك التجارية بعد الحرب العالمية الثانية، وتقيس هذه النسبة المقدار الذي يمكن أخذه من رأس المال لتمويل إجمالي الأصول، فكلما زادت النسبة كلما دل على وجود عنصر الأمان للمودعين، لكنه يخل مع مصالح الملاك وانخفاض العائد على حقوق الملكية.¹ كما أن نسبة رأس المال إلى الأصول في وضع أفضل لمواجهة أية طوارئ أو خسائر غير متوقعة قد يتكبدها البنك، ويؤخذ على هذه النسبة أنها لا توضح نوعية الأصل ونوعية وحجم الخطر المرتبط به، وهذا ما أدى إلى التحويل لحساب نسب أخرى تكفي للحكم على مدى ملائمة رأس المال. وبحسب المقياس كمايلي:

$$\text{المعيار (\%)} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{أو المعيار (عدد مرات)} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

يقيس هذا المعدل قدرة حقوق الملكية على تغطية الأصول وهناك معدل عالمي يمكن الاعتماد عليه والمقارنة به وهذا المعدل يجب ألا يقل عن 6%، فإذا كان أكبر فإن أداء البنك جيد ويعتبر أداء البنك من حيث الأمان جيد أو مقبول.²

ثالثاً: معيار حقوق الملكية إلى مجموع الأصول الخطرة:

تشير هذه النسبة إلى مدى الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل الأصول الخطرة بغض النظر عن الأصول السائلة التي تعتبر أصول غير خطيرة، فكلما زادت النسبة دل على كفاية رأس المال، فالحجم الملائم لرأس المال يتوقف على مجموع الأصول التي بحوزته ودرجة المخاطر فيها، وبناء على ذلك فإن هذه النسبة أقرب إلى الواقع من النسبتين السابقتين، كما أنها أكثر منطقية وذلك على أساس أن حقوق المساهمين هي الضمان الأخير ضد المخاطر التي قد تتعرض لها أصول البنك لا ودائعه، وهذا بسبب أن الودائع لا تتضمن أية مخاطر إلا إذا قام البنك باستثمارها.

وقد ارتفعت النسبة التي يحتفظ بها البنك من رأسماله لتغطية هذه المخاطر ليكون رأس المال في حدود 10,5% من الأصول التي تحمل مخاطر³ إلا أن هذه النسبة انتقدت، بحيث لا تأخذ بعين الاعتبار درجة خطورة الأصول والتي تختلف وفقاً لنوعية الأصول المستثمرة من طرف البنك، فالأصول الخطرة هي الأصول التي تتحمل المخاطر الائتمانية أو المخاطر السوقية مع ضرورة استثناء بعض الأصول التي لا

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سابق، ص: 418

² عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستجدات، مرجع سابق، ص: 127

³ الطيب لحيلج، مرجع سابق، ص: 16

تتعرض لهذه المخاطر لأنها مضمونة الدفع وتشمل النقدية في خزانة البنك والنقدية لدى البنك المركزي بالإضافة إلى سندات الحكومة وأذون الخزانة، ويعطى المعيار بالعلاقة لتالية

$$\text{المعيار (\%)} = \text{حقوق الملكية} \div \text{الأصول الخطرة}$$

$$\text{أو المعيار (عدد مرات)} = \text{الأصول الخطرة} \div \text{حقوق الملكية}$$

وهذه النسبة تمثل الحد الأقصى الذي يمكن للبنك أن يستوعبها لتغطية الخسائر من رأس المال، أما إذا زادت عن المقدار فإن الخسائر تمتد لأموال المودعين.

الفرع الثاني: المعايير الثانوية

بالإضافة إلى المعايير الأساسية المشار إليها سابقا هناك مجموعة من المعايير الثانوية أو المساعدة لكفاية رأس المال ومن أهم هذه المعايير ما يأتي:

أولاً: رأس المال الحر إلى الأصول الخطرة

تعد نسبة رأس المال الحر إلى الاستثمارات (كل أصول البنك الخطرة) قريبة الشبه من النسبة السابقة وكثيرا ما تفضل عنها، إذ أننا نقصر المقارنة عند قياس كفاية رأس المال في مقابلة مخاطر الاستثمار على ذلك الجزء السائل من رأس المال، أي غير المستخدم في الحصول على أصول البنك الثابتة "والذي يعرف برأس المال الحر وهو مجموع الأموال النقدية والشبه النقدية المتاحة ويحسب بطرح الأصول الثابتة من حقوق الملكية"¹. ويتضح لنا أن هذه العلاقة تقيس مدى ما يمكن أن يقابله رأس المال الحر من مخاطر عدم الوفاء عامة بدون التعرض للودائع أو الاعتماد عليها في مقابلة الخسائر، وكانت علاقة رأس المال الحر إلى الأصول الخطرة تقدر بـ 10% ويحسب المعيار كما يلي :

$$\text{المعيار (\%)} = \text{رأس المال الحر} \div \text{الأصول الخطرة}$$

ويفهم من هذه العلاقة أن رأس المال الحر يستطيع أن يقابل خسائر نسبتها 10% من قيمة الأصول الخطرة، بينما يكفي حق الملكية لمقابلة نقص نسبتته 10% من قيمة الأصول.

ثانياً: معيار حقوق الملكية إلى التوظيفات (الأصول الايرادية)

تعد علاقة حقوق الملكية إلى الاستثمارات مقياسا لمقدرة البنك على مقابلة مخاطر الاستثمار أيا كان نوعها، والمقصود بالاستثمارات هنا هو كل أوجه التوظيف التي يقوم بها البنك وتمثل هذه النسبة الانخفاض الكلى في قيمة الاستثمارات الممكن أن يقابلها رأس المال الأساسي بدون المساس بالودائع والتأثير على التزامات البنك اتجاه الغير، وكلما ارتفعت هذه النسبة تحسن مركز الودائع، ويعطى المعيار بالعلاقة التالية:

$$\text{المعيار (\%)} = \text{حقوق الملكية} \div \text{الأصول الايرادية}$$

¹ فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، مرجع سابق، ص:86

ثالثاً: **معيار حقوق الملكية إلى القروض**: تقيد هذه النسبة في مدى مواجهة مخاطر القروض المعدومة وإمكانية تمويلها من رأس المال، فالقيمة المتوصل إليها عند حساب هذه النسبة تعني أن النسبة من القروض تم تمويلها من رأس المال والباقي من أموال الغير، فلو زادت النسبة عن هذا المقدار فإنها ستمتد لأموال المودعين وتعرض هذه الأموال للضياع.

$$\text{المعيار (\%)} = \text{حقوق الملكية} \div \text{قروض بدون ضمان عيني}$$

ويمكن قلب النسبة وتسمى معدل توزيع مخاطر الإقراض، و يعبر عنها كالآتي:

$$\text{المعيار (\%)} = \text{قروض بدون ضمان عيني} \div \text{حقوق الملكية}$$

يمثل هذا المعدل في أن القروض غير المضمونة تزيد أو تقل لعدد المرات لحقوق الملكية.¹

رابعاً: معيار حقوق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية

تظهر هذه النسبة مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، فهي تعبر عن هامش أمان في مقابلة مخاطر الاستثمار.

$$\text{المعيار (\%)} = \text{حقوق الملكية} \div \text{الاستثمار في الأوراق المالية}$$

خامساً: معيار الالتزامات العرضية

تمثل الالتزامات العرضية مجموعة الحسابات خارج الميزانية العامة للبنوك، وغالبا ما تمثل مبالغ الاعتمادات المستندية التي تظهر في الحسابات لتأدية التزامات المستوردين المحليين، ويحتسب هذا المعدل بقسمة هذه الالتزامات العرضية إلى حقوق الملكية، ويعكس انخفاض هذا المؤشر، مؤشرا إيجابيا على قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها العرضية الناجمة في بعض الأحيان من متغيرات غير محسوبة أو غير مستمرة.² ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{المعيار (\%)} = \text{الالتزامات العرضية} \div \text{حقوق الملكية}$$

الفرع الثالث: أسلوب فوجتا

يهدف هذا الأسلوب إلى قياس مدى متانة رأس المال إذا كان البنك مستمرا في ممارسة أنشطته العادية، فبإمكانه تغطية خسائر التوظيف من أرباح العمليات في ظل الظروف العادية، وإجراء توزيعات مناسبة على الملاك، وفي ظل هذه الظروف فإن البنك باحتجازه لجزء من الأرباح سنويا يضيف المزيد إلى هيكل رأس المال.

¹ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 206

² فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمان عبد الله النوري، مرجع سابق، ص:86

- فقد اقترح "George vojeta" سنة 1973 نوعين من المعايير لقياس متانة رأس المال:¹
- اختبار تشغيلي ويختص هذا الاختبار التأكد من أن الأرباح بعد الضريبة وتوزيع المقدار المناسب على المساهمين تبلغ ضعف الخسائر المتوقعة من التوظيف.
 - اختبار مدى استيعاب رأس المال للخسائر، ويقاس مقدرة البنك على مقابلة الخسائر غير المتوقعة، لذلك ينبغي أن يكون حجم رأس المال يساوي على الأقل 40 مرة الخسائر المتوقع مواجهتها، وتقدر الخسائر المتوقعة بناء على الخبرة خلال الخمس سنوات الماضية.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الأداء من منظور الربحية

- واحدة من أكثر الأدوات المستخدمة في تحليل النسب المالية هي نسب الربحية، التي تستخدم لتحديد القيمة النهائية للبنك، وتظهر نسب الربحية الكفاءة الكلية للبنك وأدائه وتقسم نسب الربحية إلى نوعين:²
- **الهوامش:** وتمثل النسب التي تظهر الهوامش قدرة المؤسسة على تحويل المبيعات إلى أرباح في مراحل مختلفة من القياس.
 - **العوائد:** وتمثل النسب التي تظهر العوائد، أي قدرة المؤسسة على قياس الكفاءة الكلية للمؤسسة في تحقيق عائدات لمساهميها.
- بصفة عامة، يعرف أداء الربحية أيضا بالأداء الإداري، وهو يشير إلى كيفية قيام الإدارة العليا للبنك بزيادة أرباح المساهمين عن طريق استخدام الموارد المتاحة تحت تصرفهم.
- تهدف البنوك كأى منشآت الأعمال إلى تحقيق الربحية، فالأرباح لها وظائف اقتصادية يمكن ذكرها:³
- إن الحصول على أرباح يعني توفير قدر كبير لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، فمخاطر البنوك متعددة من أهمها مخاطر الائتمان ومخاطر تدهور قيمة محفظة الأوراق المالية، كذلك حين يطلب العملاء سحب ودائعهم فإن ذلك يؤدي إلى التصفية الإجبارية لبعض من أصوله بخسارة خاصة إذا كانت الظروف غير ملائمة، فالأرباح ضرورية لتغطية هذه المخاطر المترتبة بعد قيام الإدارة باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لكل نوع من المخاطر .
 - إن الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك عن طريق:
 - إعادة استثمار الأرباح بصفة مباشرة، وهو أحد وسائل التمويل الذاتي.
 - تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في البنك عند زيادة رأسماله إذا كان مسموحا به قانونا.
 - إعطاء المساهم عائد مقبولا عن رأسماله يزيد من ثقته في البنك الذي يساهم في.

¹ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية مرجع سابق، ص ص: 205، 206

² YESUF LEGAS ABDU, op.cit, p:27

³ محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص ص 466-467

– إن تحقيق أرباح عالية من طرف المنشآت البنكية لدليل على الاستخدام الأمثل لموارد البنك، ونجاح الإدارة في تحقيق الأهداف المنشودة وهذا ما يزيد من ثقة ملاك البنك، كذلك زيادة ثقة المودعين، وهو أمر له بالغ الأهمية، حيث يسعى دوماً لتحقيق هذه الثقة، لاعتماده على الودائع كمصدر رئيسي لأمواله.

وقد تم وضع مجموعة من النسب المالية توضح قدرة البنك على تحقيق الأرباح، وفيما يلي أهم مكونات هذه المعدلات التي تعتبر من أكثرها دلالة على الأداء البنكي خلال مدة زمنية.

الفرع الأول: معدل العائد على الأصول

يقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الأصول من صافي الربح بعد الضريبة، وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالبنك، إذ يعتبر هذا المعدل مقياساً كلياً يعبر عن أداء البنوك، ويتضمن المقياس أثر كافة الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية ويبين الأرباح المتولدة عن كل وحدة نقدية من الأصول.¹ ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول (\%)} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وحسب المعايير القياسية والعالمية فإن معدل العائد على الأصول يجب أن لا يقل عن 1%.²

الفرع الثاني: معدل العائد على حقوق الملكية

تعتمد البنوك بسبب طبيعتها الخاصة على الرفع المالي أي على الودائع في تمويل عملياتها الاستثمارية، ومن ثم تحقيق العوائد على الأموال المتاحة من غير رأس المال، والتي تزداد كلما زادت قدرة وكفاءة الإدارة في استثمار الودائع.³ يتم التوصل إلى هذا المعدل بقسمة النتيجة الصافية على حقوق الملكية، وهو يقيس ما يحصل عليه المساهمون من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط البنك وتتمثل أموالهم في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (\%)} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

¹ عز الدين مصطفى الكور، أثر قوة السوق وهيكلة الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص المصارف، قسم الإدارة المالية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عمان، الأردن، 2006، ص: 34

² Refat Homsy, Key Performance Indicators for some Jordanian Banks, 2016, متاح على الموقع:

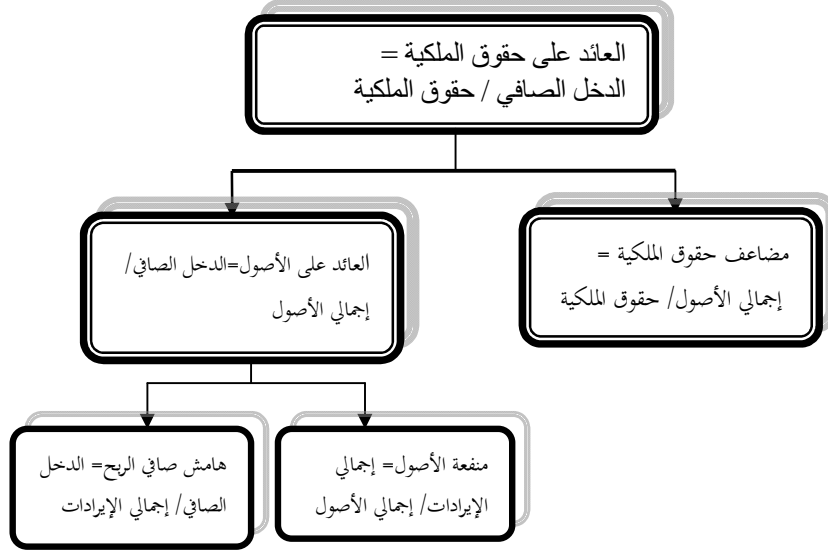
<https://ae.linkedin.com/pulse/key-performance-indicators-some-jordanian-banks-refat-homsy>

consulte le 12/1/2016

³ عز الدين مصطفى الكور، مرجع سابق، ص: 35

يهدف هذا المؤشر إلى قياس النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، فارتقاعه يمكن البنك من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين، وزيادة الأرباح المحتجزة وهذا في حالة زيادة الأرباح. كما يمكن إيجاد العائد على حقوق الملكية من خلال العائد على الأصول والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (8): كيفية تحديد العائد على حقوق الملكية ROE



source: Krishna G.palepu, Paul M. healy, **Business Analysing and Valuating: Using Financial Statement**, 3rd Ed, Text and cass, South-Western, 2003, p:423

حيث:

العائد على الأصول = هامش صافي الربح x منفعة الأصول

يعكس مؤشر هامش الربح مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، هذه الصيغة توضح مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ، فمثلا إذا حقق البنك عائدا على الأصول مرتفع فهذا يعني أن البنك أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، وبالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو كليهما.

أما المساهمة الثانية لنموذج (Dupont) هي شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول ومضاعف حقوق الملكية.

مع العلم العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول x مضاعف حقوق الملكية

الفرع الثالث: معدل منفعة الأصول

يدل على الاستغلال الأمثل أو الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول، حيث يقيس الإيرادات التي حققتها الأصول للبنك، وزيادة هذا المعدل تعني زيادة قدرة الأصول على توليد أرباح، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل منفعة الأصول (%) = إجمالي إيرادات التشغيل ÷ إجمالي الأصول

الفرع الرابع: هامش صافي الفوائد إلى إجمالي الأصول

يبين الفرق بين إجمالي الفوائد المستحقة على البنك، أي التي يدفعها وإجمالي الفوائد المكتسبة أي إجمالي ما تحصل عليه البنك من عوائد متولدة من الاستثمارات في مختلف الأصول، وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على تحقيق إيرادات أكبر للبنك ويعطى المعدل بهذه العلاقة:¹

$$\text{المؤشر (\%)} = (\text{الفوائد المكتسبة} \div \text{الفوائد المستحقة}) \div \text{إجمالي الأصول}$$

كما يسمى هامش الفائدة الصافية (بصافي دخل الفوائد)، وهو الفرق بين إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد. كما يعتبر هامش الربح الإجمالي لأنشطة الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك، ويركز المحللون على نسبة هامش صافي الفائدة لأن التغيرات الصغيرة في هامش الإقراض لدى البنك يمكن أن تترجم إلى تغييرات كبيرة في صافي الربح، وكلما ارتفعت النسبة كلما كان التمويل أقل أو أعلى الهامش الذي يحصل عليه البنك.²

كما يمكن للبنك الاستعانة بمؤشر العائد دون الفوائد ، لأن البنوك التجارية أصبحت تقوم بتنويع محفظة أنشطتها، أي الأنشطة غير التقليدية ونتجت عنها إيرادات من دون الفوائد، ويحسب المؤشر كمايلي:³

$$\text{المؤشر غير الفوائد (\%)} = \text{الدخل من غير الفوائد} \div \text{إجمالي الأصول}$$

الفرع الخامس: معدل العائد على الموارد التقليدية

يتم حسابه كآتي :

$$\text{معدل العائد على الموارد التقليدية (\%)} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{حقوق الملكية} + \text{الودائع}$$

يقيس هذا المعدل ربحية الموارد التقليدية والتي تشمل حقوق الملكية والودائع.

الفرع السادس: معدل العائد على الودائع: يقيس مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها ويقاس نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المحقق بعد دفع الضرائب ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الودائع (\%)} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{الودائع بأنواعها}$$

¹ HABBA Badr, *Les effets de la diversification des activités sur la création de valeur par les Banques*, XXIV^e Conférence Internationale , Dire et faire, la performativité en management stratégique Management Stratégique, Université Paris-Dauphine, 3, 4 et 5 juin 2015, p:11

² Yesuf Legas Abdu, op.cit, P:27

³ HABBA Badr, op cit, p:11

خلاصة الفصل الثالث:

يعد تقييم الأداء وسيلة تمكن الإدارة في البنوك من تقييم كفاءة قراراتها فيما يخص كفاءة إدارة الأصول والخصوم، وبذلك يكون قياس الأداء كمرحلة من عملية التقييم لحصر النتائج والتشخيص للوصول إلى حكم معين، فبدون تقييم الأداء لا يمكن صناعة قرارات سليمة، فوظيفة تقييم الأداء تعتبر من أهم الوظائف في الإدارة البنكية، ذلك لأنها تعد كمؤشر لنجاح أو فشل السياسة المتبعة من قبل البنك، وبعد عرضنا لهذا الفصل نستخلص ما يلي:

– تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، وظيفته قياس نتائج المؤسسة الاقتصادية باستخدام مجموعة من مؤشرات الفعالية والكفاءة ومقارنتها بمعايير النشاط، ومن ثم إصدار أحكام تقييمية وتحليلية تساعد على اتخاذ القرارات، أما تقييم الأداء المالي في البنوك فهو من أنواع تقييم الأداء وهو الحكم على مدى فاعلية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفاعلية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك في التأثير على ربحية البنك، ومن خصائص عملية تقييم الأداء أنها عملية إيجابية لا تسعى إلى كشف العيوب في الأداء فقط، إنما تهتم بنقاط القوة في المؤسسة أيضا، وتطمح إلى تحسين الأداء في المستقبل.

– من أهم أساليب تقييم الأداء والمستخدم كثيرا في البنوك التجارية أسلوب التحليل المالي، وهو مجموعة من العمليات الحسابية التي تعنى بمعالجة للبيانات المتاحة في القوائم المالية للبنك بهدف الحصول على معلومات ونسب تستعمل في عملية اتخاذ القرارات الإدارية وفي تقييم الأداء في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل وتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها.

– يستخدم التحليل المالي عدة أساليب منها أسلوب التحليل الرأسي وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها، أو إلى إجمالي مجموعة داخل القائمة المالية أو تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى مجموعة القائمة نفسها، والتحليل الأفقي الذي يعتمد على المقارنة بين بند من البنود الواردة في القوائم المالية للبنك في تاريخين متتاليين أو أكثر، والتحليل بواسطة النسب المالية التي تقوم فكرته على إيجاد علاقات كمية إما بين بيانات نفس القائمة المالية فحسب أو بين قائمتين ماليتين، وتعتمد البنوك هذه الأساليب على أسلوب المقارنة، أي مقارنة نتائج العام الماضي مع الحالي، وتسمى بالمقارنة التاريخية، أو بمقارنة النتائج المخططة مع النتائج الفعلية، أما أسلوب النسب المالية فيكون أيضا من خلال مقارنة هذه النسب بنسب نمطية بالقطاع البنكي.

– إن إعداد القوائم المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة من وسائل توصيل المعلومات لمتخذي القرارات الاقتصادية، حيث أنها تمثل المصدر الأساسي والمهم للحصول على معلومات موثوق بصحتها، فالقوائم المالية تعتبر أداة من أدوات التحليل المالي للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتهم في تقييم الأداء.

– تبويب النسب المالية إلى مجموعات وإلى علاقات تسهل عملية تقييم الأداء للتعرف على مدى ما يتمتع به مركز البنك من قوة أو مدى ما يشوبه من ضعف، وركزنا على النسب المالية كوسيلة الأكثر استخداماً في تحليل القوائم المالية، إلا أنه من الملاحظ هناك عدد كبير من النسب المالية المستخدمة في عملية تقييم أداء البنوك، فنجد:

- **نسب الربحية:** تم وضع مجموعة من النسب المالية توضح قدرة البنك على تحقيق الأرباح أهمها معدل العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.
- **نسب السيولة:** تقيس نسب السيولة قدرة البنك على سداد التزاماته قصيرة الأجل، فارتفاع نسب السيولة يعني أن البنك لديه هامش أكبر من الأمان والقدرة على تغطية التزاماته قصيرة الأجل.
- **نسب ملاءمة رأس المال:** وتعنى بالمقدار الملائم لوجود رأس المال في البنك لاستخدامه في مواجهة أي مخاطر يتعرض لها البنك.
- **نسب التوظيف:** هدف نسب التوظيف هو الحكم على كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للبنك وسياسة الاستثمار في الأوراق المالية.

الفصل الرابع:

تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم
لمجموعة من البنوك العمومية بوكالات
بسكرة

تمهيد:

عرفنا في الفصول السابقة أن اعتماد البنك على تنوع أصوله الاستثمارية سوف يؤدي إلى تحقيق عائد بأقل مخاطرة، وهذا وفقا لما جاء في نظرية المحفظة الحديثة لماركويترز، وهو ما يحقق الإدارة الكفاءة لأصول البنك، أما فيما يخص الكفاءة في إدارة الخصوم، فإن البنك يعتمد بدرجة كبيرة على تنمية موارده بصفة عامة، وتنمية ودائعه بصفة خاصة.

لهذا سنحاول من خلال هذا الفصل، وحتى لا تبقى دراستنا نظرية سنقوم بإسقاطها على الواقع من خلال دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية تتمثل في (CNEP، BADR، BNA، CPA) على مستوى ولاية بسكرة خلال الفترة (2007-2017)، مبرزين الدور الذي تقوم به هذه البنوك في مجال إدارة محفظتها الإقراضية، وسيتم الاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة لحساب كلا من العائد والمخاطرة، من خلال حساب الإنحراف المعياري والمتوسط الحسابي، كما سيتم حساب معامل الارتباط وذلك لمعرفة مدى الترابط الموجود بين عوائد محفظة قروض هذه البنوك، بالتالي الحكم على مدى كفاءة التنوع بين قروض المحفظة، وفي الأخير سيتم قياس أداء محفظة هذه البنوك من خلال الاعتماد على مؤشر شارب وهو المقياس الأكثر ملاءمة مع قلة المعلومات المتاحة.

ومن جهة أخرى ولتعزيز تقييم كفاءة البنوك محل الدراسة من ناحية قياس الأداء سنعتمد على التحليل المالي لحساب عدة مؤشرات مالية تستخدم لقياس سيولة هذه البنوك وربحياتها ومخاطرتها ومستوى توظيفاتها لأموالها، لهذا فقد تضمن هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول: نظرة وصفية حول البنوك العمومية عينة الدراسة وتحليل نشاطها الوظيفي.
- المبحث الثاني: كفاءة البنوك عينة الدراسة في إدارة محفظة قروضها وتقييم أدائها.
- المبحث الثالث: تحليل مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة.

المبحث الأول: نظرة وصفية حول البنوك العمومية عينة الدراسة وتحليل نشاطها الوظيفي

من خلال هذا المبحث نحاول تقديم البنوك محل الدراسة والمتمثلة في أربع بنوك تجارية عمومية بوكالات بسكرة، حيث يتضمن المطلب الأول إعطاء لمحة تاريخية عن نشأتها، ومرآل تطورها والمنتجات التي تقدمها، وفي المطلب الثاني سنتعرض إلى هيكل أصول وخصوم هذه البنوك، أي معرفة تطور ميزانيتها للفترة (2007-2017)، كما سنقدم تطور ودائعها وقروضها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة البنوك محل الدراسة ومرآل تطورها

سنقوم بتقديم أربع بنوك عمومية تنشط على مستوى الساحة البنكية الجزائرية والمتمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وهذا من خلال تعريفها ومرآل تطورها ومهامها ومنتجاتها.

الفرع الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنقوم بتقديم نشأة للبنك الرئيسي أولاً، والبنك على مستوى وكالة بسكرة، كما سنعرض لمختلف المنتجات التي يقدمها منذ نشأته.

أولاً: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أنشأ هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13/03/1982¹، حيث أسندت له مهمة المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية، الحرف اليدوية وكذلك الصناعات الزراعية والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أي كان نوع نشاطها وهذا وفقاً لما أملته سياسة الحكومة.²

وخلال السنوات الأولى من نشأته سعى البنك إلى فرض وجوده ضمن المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية، وهذا طبقاً لمبدأ تخصص البنوك حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة، وبعد صدور قانون النقد والقرض في 14/04/1990، الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، لكنه عاد إلى التخصص في تمويل القطاع الفلاحي فقط مع بداية سنة 2005.

¹ شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص: 62

² Ammour Ben Halima, *Le système bancaire Algérien*, Ed dahlab, Alger, 1996, p p:54-55

تقديم لوكالة بسكرة: يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بسكرة من أهم البنوك بالولاية، باعتبارها من المناطق الفلاحية، وهذا ما ترجمه تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يقع مقره بشارع ابن باديس في وسط المدينة.

تأسست وكالة BADR بسكرة في مارس 1982 تزامنا مع تأسيس البنك، وبعد صدور قانون والنقد والقرض الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح البنك كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، إلا أنه عاد للتخصص نهاية 2004، ويقوم بنفس المهام والوظائف الموكلة للبنك الرئيسي.

ثانيا: منتجات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بكافة الأعمال البنكية التقليدية، كقبول الودائع بمختلف العملات في شكل أوعية ادخارية متنوعة، تمويل المشروعات في قطاعات نشاط مختلفة، تأسيس والإسهام في رؤوس أموال المشروعات وإدارة وتسويق الإصدارات الجديدة للأوراق المالية، كما يقوم أيضا ببعض الخدمات المميزة لكبار العملاء كقيامه بتعاملات سريعة في مجال التحويلات النقدية نتيجة اشتراكه في شبكة سويفت الدولية، حفظ الممتلكات والوثائق الهامة للعملاء في خزائن خاصة.¹

أما القروض المقدمة من قبل البنك فتتمثل في:²

1. قروض الاستغلال: تتمثل في قروض الاستغلال العامة من سحب على المكشوف وتسهيلات

الصندوق، وأكثر القروض المقدمة هو قرض الرفيق ويتمثل في:

- **قرض الرفيق (crédit RFIG):** تم إنشاؤه سنة 2008، ومدة القرض سنة قابلة للتديد بستة

أشهر، أي في حالة تعثر المقرض عن سداد القرض يقوم البنك بتديد مدة القرض، ولكن لا يعفى

المقرض من تسديد الفوائد وينقسم قرض الرفيق إلى نوعين:

• **قرض الرفيق للزراعة (Crédit RFIG Compagne)**، عبارة عن قرض خاص بالمنتجات

الزراعية من بينها زراعة الحبوب والبطاطا وتربية المواشي وتوفير الأغذية للحيوانات.

• **قرض الرفيق للتصدير (Crédit RFIG Export):** عبارة عن قرض خاص بتصدير المنتجات

الفلاحية كالتمور وهو معفى من الفائدة.

2. قروض الاستثمار: تنقسم إلى القروض التالية:

• **قرض التحدي (Crédit Ettahedi):** تم طرح هذا النوع من القروض سنة 2012، وهو قرض يقدم

للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ومن مميزات هذا القرض أنه قرض مدعم بنسبة فائدة 5.25%،

¹ مسعي سمير، تسعير القروض المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص:97، 2008.

² وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة.

وأن هناك فترة سماح بدون فائدة من سنة إلى سنتين بالنسبة للقرض متوسط الأجل لأقل من 7 سنوات، أما بالنسبة للقرض طويل الأجل من 8 سنوات إلى 15 سنة ففترة السماح التي لا يدفع فيها المقترض سعر الفائدة من سنة إلى خمس سنوات.

- قروض مدعمة وموجهة للقطاع الفلاحي: وهي قروض مرتبطة بأجهزة الدعم وتتمثل في قروض التأمين على البطالة (CNAC)، القرض المصغر (ANGEM)، وقروض دعم وتشغيل الشباب (ANSEG) وفيها يساهم البنك بتمويل المؤسسات بقيمة 70% من قيمة المشروع.
- قروض الإيجار (LEASING): عبارة عن عقد بين البنك لتأجير العتاد والمعدات والآلات اللازمة للمشروع وتم استخدام هذا النوع من القروض في وكالة بسكرة بداية 2010 مقابل معدل فائدة يقدر بـ 9% منها 4% مدعمة من قبل الدولة.

الفرع الثاني: تقديم القرض الشعبي الجزائري

أولاً: نشأة القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري (CRÉDIT POPULAIRE D'ALGÉRIE) من أقدم البنوك التجارية في الجزائر، حيث أنشئ بتاريخ 26 ديسمبر 1966، مقره الرئيسي شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة برأسمال قدره 15 مليون دينار جزائري، إلا أن هذا المبلغ عرف تطوراً ووصل رأسماله سنة 2017 إلى 48 مليار دج، وقد ورث البنك مجموع النشاطات البنكية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية والمتمثلة في :

-بنوك شعبية: والمتمثلة في:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر.
 - البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر. BPCIA
 - البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة. BPCIC
 - البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران. BPCIO
 - البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة. BPCIAN
 - البنك الجهوي للقرض الشعبي للجزائر العاصمة. BICIA
- بالإضافة إلى اندماج ثلاث بنوك أجنبية أخرى وهي:
- شركة مارسيليا للإقراض. SMC:
 - الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك. CFCB
 - البنك المختلط الجزائري المصري.

التعريف بالوكالة: تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري بسكرة رقم 305 في 1971/12/31 كواحدة من بين الست وكالات التابعة للمديرية الجهوية بباتنة، وتحتل الوكالة موقعا استراتيجيا في وسط المدينة بساحة العربي بن مهدي، وتضطلع الوكالة بنفس مهام القرض الشعبي الجزائري الرئيسي، وقد بلغ عدد المستخدمين فيها 30 موظف سنة 2017، ومن أهم المصالح المتواجدة على مستوى الوكالة مصلحة القروض وتقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة، كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات وخليّة تسمى بخليّة الدراسات والتحليل، حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض، مع العلم أن الوكالة لا تقدم الموافقة المباشرة على منح القرض، بل إنها تقوم بتحويل ملفات القروض المقبولة مبدئيا إلى الفرع المتواجد بولاية باتنة ليمنح الموافقة النهائية بإعطاء القرض للمؤسسة المعنية، شرط أن لا تتعدى قيمة القرض مبلغ معين يحدد من قبل البنك الرئيسي، وإلا فإن الملف يتم تحويله إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة.¹

بالإضافة إلى مصلحة الصندوق : تنقسم بدورها إلى قسمين:

- **قسم الودائع:** ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها، متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات إيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين.
- **قسم الدفع والقبض:** يسمى أيضا الشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات، ويقوم بإعداد جرد حركة النقد وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

وللقرض الشعبي الجزائري عدة وظائف نذكر منها:

- إقراض الحرفيين والفنادق وقطاعات السياحة والصيد والتعاونيات غير الزراعية، وعموما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
- القيام بدور الوسيط في العمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة)، من حيث الإصدار والفوائد وتقديم القروض- لقاء تلقي سندات- إلى الإدارات المحلية وتمويل مشتريات الجماعات المحلية والشركات الوطنية.
- تلقي الودائع من الزبائن والقيام بتتميتها.

ثانيا: منتجات البنك:

حرص البنك على تقديم تشكيلة متنوعة من المنتجات بهدف جذب أكبر عدد ممكن من العملاء سواء المودعين أو المقترضين، إضافة إلى مجموعة من المنتجات الالكترونية والخدمات التي يحتاجها العميل، ويقدم البنك جملة من المنتجات تتمثل فيما يلي:

¹ مقابلة مع مدير القرض الشعبي الجزائري بوكالة بسكرة

1. قروض إلى المهنيين: كالأطباء والجراحين والمهندسين والمحامين... إلخ، وهي عبارة عن قروض متوسطة وطويلة الأجل موجهة لتمويل شراء تجهيزات صحية، إصلاح، توسيع أو شراء عقار، و يمكن أن تصل مدة القرض إلى 7 سنوات في حالة التجهيزات أو توسيع عقار، أما في حالة شراء عقار فيمكن أن تصل المدة إلى 10 سنوات.

2. قروض موجهة للشركات: تتمثل أساسا في قروض الإستغلال من سحب على المكشوف، تسهيلات الصندوق... الخ.

3. قروض إلى الأفراد: موجهة خاصة إلى مجال الإسكان، فيمكن أن يمنح البنك للمستفيد قرضا إذا أراد توسيع، بناء أو شراء مسكن. وتم البدء في منح هذه القروض سنة 1999.

الفرع الثالث: تقديم البنك الوطني الجزائري

أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري

أنشئ البنك الوطني الجزائري (BANQUE NATIONALE D'ALGÉRIE)، بموجب المرسوم 66-178 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966، كشركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية، مالا يتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها، وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري وكان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي، وذلك بمد الدعم المالي وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال، وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم. بلغ عدد وكالاتها 211 وكالة في بداية 2016 موزعة عبر التراب الوطني.

أما وكالة بسكرة تأسست تزامنا مع تأسيس البنك الرئيسي، ويقع مقرها في وسط المدينة، تشغل الوكالة 14 عاملا نهاية 2017 تعتمد على خبراتهم، ويقوم البنك بتكوين وتدريب العمال لزيادة خبرتهم وكذا كفاءتهم في التعامل مع التحديث الجاري في البنك.

ومن بين وظائف البنك نجد ما يلي:

- منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- توظيف الأموال المتحصل عليها من قبل العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان (البنك والعميل).
- يقوم بجميع عمليات الاكتتاب، الخصم، و شراء كل الأوراق التجارية والمالية .

- قبول ودائع الأموال من الجمهور في الحسابات تحت الطلب أو لأجل، كما يمكن لها شراء وبيع أدوات وسندات الخزينة، قبول أشكال الإعتمادات والقروض والتسيقات بضمان أو بدونه.

ثانيا: منتجات البنك

يتدخل "BNA" في تمويل الشركات العامة أو الخاصة التي تنشط في كل المجالات (الصناعة، التجارة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، النقل، الجانب الطبي، السياحة، الفنادق... إلخ) ماعدا القطاع الفلاحي، عن طريق توفير مجموعة من المنتجات الملائمة لكل هذه النشاطات، وتتمثل فيما يلي:

1. قروض الاستغلال: تتمثل في:

- قروض الصندوق: وتتكون هذه القروض من: تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، خصم الأوراق التجارية، تسيقات على السندات، تسيقات على الفاتورة، تسيق على الورق (قروض التصدير).

- القروض بالإمضاء: تتمثل هذه القروض في: الكفالات، تعهدات (الضمانات البنكية)، ضمان حسن التنفيذ، الكفالة الجبائية، القرض المستندي.

2. قروض الاستثمار: وتتمثل في القروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل.

الفرع الرابع: تقديم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

أولاً: نشأة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

أنشئ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ 10 أوت 1964 على أساس شبكة لصندوق تضامني بين الولايات والبلديات الجزائرية، وتمثلت مهامه الأساسية في جمع أموال التوفير.

أما أول وكالة للصندوق فقد افتتحت أبوابها بتاريخ 1 مارس 1967 في تلمسان، في حين أن تسويق دفتر الصندوق الوطني للتوفير كان قبل ذلك بسنة على مستوى شبكة البريد، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1964-1970، كان نشاط البنك قائما على جمع أموال التوفير بالإعتماد على الدفتر المخصص لذلك، مع منح قروض إجتماعية رهنية، أما هيكلها فكانت شبكة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط تشتمل على وكالتين افتتحتا للعملاء سنة 1967 وعلى 575 نقطة جمع متواجدة على مستوى شبكة البريد.

وفي أبريل 1971، صدرت تعليمية تكلف الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط بتمويل برامج لإنجاز سكنات باستعمال موارد الخزينة العمومية، وفي نهاية 1975 تمت أول عملية بيع سكنات لصالح مالكي دفاتر التوفير.

في سنوات الثمانينات، كلف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بمهام أخرى، ويتعلق الأمر بالقروض العقارية الموجهة للخواص وذلك من أجل بناء سكنات وتمويل السكن الترقوي حصريا لفائدة الموفرين، كما اعتمد الصندوق سياسة تنويع القروض الممنوحة لا سيما لصالح أصحاب المهن الحرة، عمال قطاع الصحة والخدمات والنقل باستثناء عمليات التجارة الخارجية.

كما قررت الجمعية العامة العادية سنة 2007 المرتبطة بإعادة التمركز الإستراتيجي للبنك السماح له بمنح القروض العقارية للخواص، القروض الرهنية المقررة بالنصوص القانونية السارية المفعول لدى البنك، والقروض الاستهلاكية، كما تم إقرار منح القروض بصفة الأولوية وبصورة أساسية للموفرين، ثم بعد ذلك لغير الموفرين، أما فيما يتعلق بتمويل الترقية العقارية، فتم السماح بإقتناء أراضي لبناء السكنات وإنجاز برامج السكن، مع التركيز على منح الأولوية في برامج التمويل للموفرين¹.

وخلاصة ما تم ذكره من تطور وظائف البنك فإن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط -بنك يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات البنكية أبرزها:²

- القروض العقارية للخواص.
- التوفير والإيداعات.
- تمويل المقاولين والمؤسسات.
- بالإضافة إلى عديد الخدمات البنكية.

تقديم CNEP لوكالة بسكرة: تم إنشاء البنك في 10 جوان 2007 ومقره الرئيسي وسط مدينة بسكرة، وانطلق نشاطه الأساسي في جمع المدخرات من المواطنين، ليتم تسييره في أول عملية أسندت إليه وهي مهمة تمويل السيارات وتمويل العقارات في نفس السنة، ومن أولى المهام التي قام بها البنك هو منح قروض للأفراد بغرض اقتناء سيارات فقط وهذا سنة 2007، ويعدده بدأ البنك في تمويل القطاع العقاري بمختلف الصيغ التي تم التطرق إليها سابقا لكن ضمن حدود معينة من المبالغ.

المطلب الثاني: إطار تحليلي لهيكل أصول وخصوم البنوك محل الدراسة

سيتم توضيح ذلك في هذا المطلب من خلال تحليل بنود ميزانية البنوك الجزائرية محل دراستنا (CPA)، (BNA، BADR، CNEP)، والتي تضم شقين هما بنود الأصول أساسها القروض التي تعتبر أهم بند تعتمد عليه البنوك في تحقيق العوائد، وبنود الخصوم وتمثل الودائع أهم مصدر من مصادر التمويل، وتجدر الإشارة أنه تم الاعتماد على حسابات الموارد (الرصيد الدائن) وحسابات الاستخدامات (الرصيد المدين) نظرا لعد توفر محاسبة تعطي الميزانية العامة على مستوى الوكالات، وإنما يقتصر إعدادها على مستوى المديرية العامة الرئيسية.

¹ http://www.cnepbanque.dz/ar/index_ar.php?page=historique

² http://www.cnepbanque.dz/fr/index_fr.php?page=cadre_legislatif

الفرع الأول: تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات للبنوك محل الدراسة

سنعرض إجمالي الحسابات المرتبطة بالميزانيات العمومية للبنوك التجارية محل الدراسة، حيث يضم حسابات التسوية والارتباط بين الوكالات فيما بينها وبين الوكالة والوحدات (المديريات الجهوية) وبين الوكالة والمديرية العامة للبنك الرئيسي وهو ما يؤثر على الرصيد الإجمالي لمصادر الأموال واستخداماتها ذات المبالغ الكبيرة، ومع ذلك يمكن الإشارة لتطور الحسابات للوكالات عينة الدراسة وحساب التغير ونسبة التغير، علما أنه يتم احتساب قيمة التغير ونسبة التغير على النحو التالي:

$$\text{قيمة التغير} = \text{قيمة السنة الحالية} - \text{قيمة السنة السابقة}$$

$$\text{نسبة التغير} = (\text{قيمة التغير} / \text{قيمة السنة السابقة}) * 100$$

أولاً: تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

يوضح الجدول التالي تطور إجمالي الحسابات الدائنة والمدينة للفترة (2007-2017)

الجدول رقم (9): تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة

بسكرة- خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: ألف دج

مصادر الأموال واستخداماتها	التغير	نسبة التغير	
57,469,561	-	-	2007
56,586,171	-883,390	-1.54%	2008
89,998,633	33,412,462	59.05%	2009
91,762,489	1,763,856	1.96%	2010
97,588,886	5,826,397	6.35%	2011
43,403,424	-54,185,462	-55.52%	2012
53,707,276	10,303,852	23.74%	2013
64,875,110	11,167,834	20.79%	2014
78,071,562	13,196,452	20.34%	2015
92,268,524	14,196,962	18.18%	2016
102,279,846	10,011,322	10.85%	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المجمعّة للبنك

عرفت موارد واستخدامات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة بسكرة تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة (2007-2017) بمقدار 45 مليار دج أي بتغير قدره 78%، حيث بلغ إجمالي الميزانية 57 مليار دج سنة 2007 وانخفضت بنسبة 1.54% سنة 2008، وهو انخفاض طفيف بسبب انخفاض الأرصدة المدينة وأصول أخرى في جانب الأصول، لكنه ارتفع ارتفاعا كبيرا في السنوات 2009، 2010، 2011 بمعدل 59%، 1.96%، 6.35% على التوالي وسببه الارتفاع المستمر في الودائع والقروض، لكنه انخفض إلى

43 مليار دج سنة 2012 أي بنسبة 55% مقارنة بسنة 2011، وهذا الانخفاض كان بسبب انخفاض الأرصدة المدينة وأصول أخرى، إلا أنه سرعان ما عاود الارتفاع في السنوات المقبلة بدرجات متفاوتة ومنتزعة، ففي سنة 2013 بلغ إجمالي الميزانية 53 مليار دج، أي بزيادة 23% مقارنة بسنة 2012، واستمر الارتفاع بنسب 20,79%، 20,34%، 18,18%، 10,83% لسنوات 2014، 2015، 2016، 2017 على التوالي، وكانت الودائع بأنواعها هي سبب الارتفاع المتزايد، بالإضافة إلى الأرصدة الدائنة في جانب الخصوم، أما في جانب الأصول، فإن للقروض دور كبير في ارتفاع وتزايد ميزانية البنك.

ثانيا: تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

بين الجدول التالي تطور إجمالي موارد واستخدامات القرض الشعبي الجزائري لوكالة بسكرة:

الجدول رقم (10): تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات لبنك القرض الشعبي الجزائري

- وكالة بسكرة- خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: ألف دج

مصادر الأموال واستخداماتها	التغير	نسبة التغير	
46,657,775	-	-	2010
50,968,575	4,310,800	9.24%	2011
51,221,163	252,588	0.50%	2012
69,221,106	17,999,943	35.14%	2013
82,439,993	13,218,887	19.10%	2014
24,362,386	-58,077,607	-70.45%	2015
47,457,250	23,094,864	94.80%	2016
75,945,539	28,488,289	60.03%	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المجمعة للبنك

بلغ إجمالي حسابات الموارد والاستخدامات 46 مليار دج سنة 2010 ليرتفع تقريبا إلى 51 مليار دج سنة 2011 أي بمعدل 09,24%، ليواصل ارتفاعا ملحوظا ومستمرًا للسنوات 2012، 2013، 2014 بمعدل 0.50%، 35.14%، 19.10% على التوالي، حيث وصل إجمالي الميزانية 82 مليار دج سنة 2014، وسبب الارتفاع كان ارتفاع الأرصدة النقدية بالصندوق والبنك المركزي، الصكوك البريدية، وكذا ارتفاع القروض، لكن انخفاض إجمالي الميزانية بمعدل 70,45% سنة 2015 ليصل إلى أدنى مستوى لها بمبلغ 24 مليار دج وسبب الانخفاض هو الانخفاض في الأرصدة النقدية والأرصدة المدينة وأصول أخرى بمبالغ كبيرة، لكنه عاود الارتفاع سنتي 2016، 2017 بمعدل 94,80%، 60% على التوالي بمبلغ 47

مليار دج، 75 مليار دج بسبب ارتفاع الودائع والقروض بالإضافة إلى ارتفاع الأرصدة الدائنة والمدينة الأخرى ضمن الميزانية.

ثالثا: تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP
بالرغم من إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط حديثا لوكالة بسكرة نهاية سنة 2007، إلا أنه حاول تحقيق أرقام مقبولة حول إجمالي حسابات الموارد والاستخدامات، والجدول الموالي يبين تطورها خلال الفترة (2007-2017).

**الجدول رقم (11): تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- وكالة بسكرة-
خلال الفترة (2007-2017)**

الوحدة: ألف دج

نسبة التغير	التغير	مصادر الأموال واستخداماتها	
-	-	702,300	2007
70.04%	491,891	1,194,191	2008
17.33%	206,998	1,401,189	2009
25.12%	352,024	1,753,213	2010
34.07%	597,299	2,350,512	2011
14.35%	337,403	2,687,915	2012
-8.27%	-222,165	2,465,750	2013
-20.35%	-501,723	1,964,027	2014
31.61%	620,754	2,584,781	2015
-14.50%	-374,696	2,210,085	2016
-23.75%	-524,883	1,685,202	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المجمعة للبنك

ارتفع إجمالي الموارد والاستخدامات للبنك خلال فترة الدراسة (2007-2017) من 702 مليون دج إلى أكثر من 2 مليار ونصف دج سنة 2015 أي بنسبة تغير 140%، وكانت أصول وخصوم البنك في تطور مستمر من 2007 إلى 2012 بمعدلات 70.04%، 17.33%، 25.12%، 34.07%، 14.35% على التوالي والسبب الرئيسي في هذا التطور إلى ارتفاع وودائع وقروض البنك، لكنه انخفض بمعدل 20.35% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 وتوالت الانخفاضات إلى 75% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ويرجع السبب لانخفاض في حجم القروض الممنوحة.

رابعاً: تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات للبنك الوطني الجزائري BNA

يوضح الجدول الموالي إجمالي مصادر أموال البنك الوطني الجزائري واستخداماتها.

الجدول رقم (12): تحليل تطور حسابات الموارد والاستخدامات للبنك الوطني الجزائري - وكالة

بسكرة- خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: ألف دج

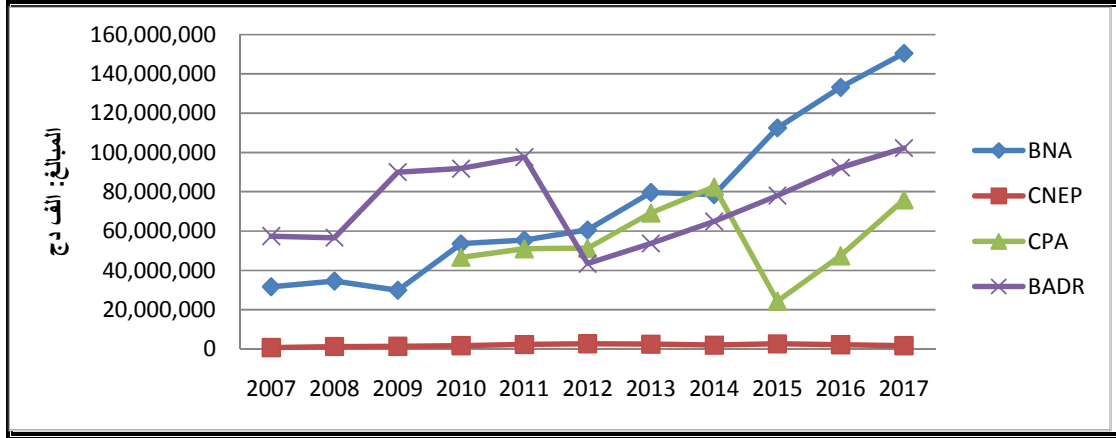
نسبة التغير	قيمة التغير	مصادر واستخدامات الأموال	
-	-	31,666,666	2007
9.08%	2876679	34,543,345	2008
-13.51%	-4666791	29,876,554	2009
79.26%	23679013	53,555,567	2010
3.51%	1877899	55,433,466	2011
9.22%	5110208	60,543,674	2012
31.57%	19111671	79,655,345	2013
-1.37%	-1087358	78,567,987	2014
43.24%	33969075	112,537,062	2015
18.34%	20635967	133,173,029	2016
13.00%	17311577	150,484,606	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المجمعة للبنك

بلغ إجمالي موارد واستخدامات البنك الوطني الجزائري ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2007-2017)، حيث ارتفع من 31 مليار دج سنة 2007 إلى 150 مليار دج سنة 2017، ويرجع التطور الكبير لحسابات البنك لارتفاع الودائع من سنة إلى أخرى، كما قام البنك بتوجيه هذه الموارد إلى مختلف القروض، خاصة القروض الاستهلاكية في السنوات الأولى من الدراسة، بالإضافة للقروض المدعمة والموجهة من قبل الدولة، وبلغ أدنى مستوى لإجمالي الحسابات سنة 2009 بمقدار 29 مليار دج، حيث انخفض بمعدل 13%، مقارنة بسنة 2008.

والشكل الموالي يعطي ملخص لتطور حسابات الموارد والاستخدامات للبنوك الأربعة محل دراستنا خلال الفترة (2007-2017) وإعطاء صورة أكثر عن هذا التطور وهذا بالاعتماد على الجداول رقم (9)، (10، 11، 12).

الشكل رقم (9): تطور حسابات الموارد والاستخدامات للبنوك (CNEP، BADR، BNA، CPA) وكالة بسكرة خلال الفترة (2007-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول رقم (9، 10، 11، 12)

بصفة عامة لم تتأثر حسابات الموارد والاستخدامات للبنوك محل الدراسة بالأزمة المالية سنة 2008 التي شهدتها دول العالم وهذا من خلال تحليلنا لتطور مصادر أموال البنوك واستخداماتها، ولاحظنا أن هذه البنوك حققت أعلى مستويات في تطور هيكل أصولها وخصومها ويرجع السبب في عدم ارتباط وتعامل البنوك بالعالم الخارجي، وقصد احتواء كل الخطر الناتج عن الأزمة المالية العالمية قام مجلس النقد والقرض والبنك المركزي في الثلاثي الرابع من سنة 2008 بتدابير إضافية لاسيما في المجالات التالية:¹

- الزيادة الجوهرية في متطلبات رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية.
- تدعيم أدوات التقارير المالية للبنوك والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر، وهو ما يسمح بتحسين متزايد للإشراف على القطاع البنكي.
- تكثيف متابعة تطور المخاطر البنكية من طرف بنك الجزائر، لاسيما في مجال تركيز مخاطر القرض، للتأكد من تنمية قروض سليمة للاقتصاد كأولوية على الصعيد العالمي.

ترافق الجهد المتواصل للصيرفة وتحديث النظام البنكي مع تحسن محسوس في صلابة النظام البنكي في 2008 لاسيما فيما يتعلق بالمردودية والملاءة، وهو ما يشهد على مقاومة القطاع البنكي في الجزائر أمام الأزمة المالية.²

على العموم وبالرغم من استمرار بعض المصاعب التي تواجه البنوك العمومية في مجال أنظمة المعلومات وتسيير مخاطر القروض، لاسيما المخاطر المتصلة بتركيز المخاطر على المجموعات الخاصة، يبقى النظام البنكي في الجزائر مستقرا، وبالفعل لم تنعكس الأزمة المالية العالمية بشكل مباشر على القطاع

¹ بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، 2012، ص:7

² المرجع السابق، ص:8

البنكي الذي لا يعتبر مندمجا بقوة على المستوى الدولي، إضافة إلى ذلك يوجد للبنوك العاملة في الجزائر التزامات جد ضعيفة اتجاه الخارج، حيث تمثل وضعياتها المفتوحة أقل من 0.5% من المجموع الكلي لميزانياتها.¹

الفرع الثاني: تحليل تطور هيكل ودائع البنوك محل الدراسة

سنركز في هذا الفرع على تطور إجمالي الودائع من جهة، وتطور الودائع حسب طبيعتها من جهة أخرى، فهي المصدر الرئيسي والأساسي لتمويل العمليات والأنشطة البنكية التي تقوم بها البنوك التجارية وهي من أهم المصادر المؤثرة على ربحيتها إذا ما تم استخدامها واستغلالها أحسن استغلال.

أولا: تطور إجمالي الودائع للبنوك محل الدراسة

عرف قانون النقد والقرض الوديعة على " أنها أموالا متلقاة من الغير ولاسيما بشكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من يتلقاها بشرط إعادته."²

عرف نشاط جذب الودائع من طرف البنوك محل الدراسة بصفة عامة، تطورا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، وهذا ما حاولنا توضيحه من خلال الإحصائيات الخاصة بالفترة (2007-2017)، وذلك لأنها الفترة التي تهتم هذه الدراسة، والواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تطور إجمالي الودائع للبنوك (CPA، CNEP، BADR، BNA) لووكالة بسكرة

خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: ألف دج

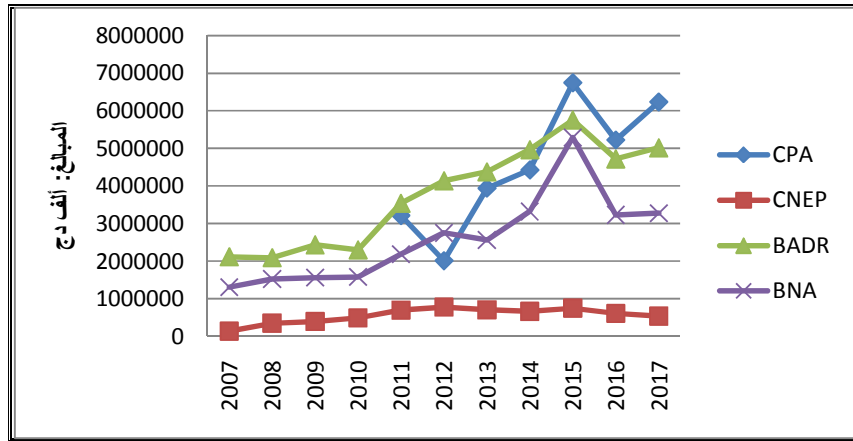
CPA	CNEP	BADR	BNA	
-	141,175	2,118,101	1,308,933	2007
-	350,302	2,094,257	1,526,339	2008
-	396,764	2,436,720	1,565,435	2009
-	493,667	2,301,766	1,579,194	2010
3,213,799	702,070	3,541,124	2,185,070	2011
2,012,682	779,538	4,139,883	2,752,450	2012
3,940,994	706,207	4,377,349	2,565,587	2013
4,426,450	663,890	4,968,371	3,320,664	2014
6,744,000	750,883	5,758,094	5,289,084	2015
5,222,072	611,393	4,720,956	3,231,510	2016
6,233,746	538,160	5,017,230	3,274,750	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المجمعّة للبنوك محل الدراسة

¹ المرجع السابق، ص: 11

² المادة 111 من القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض

الشكل رقم (10): تطور إجمالي الودائع للبنوك (CPA، CNEP، BADR، BNA) ووكالة بسكرة" خلال الفترة (2007-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (13)

1. تطور إجمالي الودائع للبنك الوطني الجزائري:

تتمثل ودائع البنك الوطني الجزائري في:

- **ودائع ادخارية "تقاعد - شحيتي"**: وهي ودائع لأجل خاصة بالفلاحين أو التجار أو أفراد آخرين حيث يمكنهم البنك من شراء أسهم في صندوق دعم الاستثمار والشغل مقابل عائد أو سعر فائدة بالإضافة إلى علاوة عند تقاعدهم، ومن مزايا هذا الادخار أنها متوفرة خصيصا لدى شبابيك البنك الوطني الجزائري ويمكنهم تخفيض أو زيادة مبلغ الأسهم بالإضافة إلى إمكانية تخفيض السعر من طرف الدولة.

- **ودائع لأجل**: مدة استحقاقها من 3 أشهر إلى 20 شهر مقابل فائدة حسب استحقاق الوديعة أو مدة بقائها لدى البنك، المبلغ الأدنى للوديعة 10 آلاف دج.

- **ودائع التوفير**: وتنقسم إلى:¹

- ودائع توفير بدون فائدة.

- ودائع توفير بفائدة ومن خصائص هذا النوع أن نسبة الفائدة تقدر ب 2.5% سنويا

- وحساب الفوائد كل 6 أشهر.

- ودائع توفير مغناطيسي: سيسوق هذا النوع عن قريب وهو دفتر توفير ذو شريط

- مغناطيسي علاوة على دفتر العادي إمكانية القيام GAB بكل العمليات البنكية على مستوى

- الشبابيك الالكترونية للبنك والحصول على الأموال خارج أوقات العمل.

¹ <http://www.bna.dz/index.php/ar/Consulté> le: 21/10/2017

- حساب التوفير للصغار "مستقبلي": وهو موجه للأطفال البالغين أقل من 15 سنة يسمح لهم بتوفير مبلغ لتمويل دراستهم مستقبلا أو لشراء سيارة أو بداية مشروع معين، وتقدم مقابل هذه الوديعة نسبة فائدة تصل 3%، وبإمكان تقديم هذا الدفتر بدون فائدة.

• **سندات الصندوق:** وهي ديون ممثلة بأوراق مالية وتتراوح مدة ادخار هذه الأموال بين (3-120) شهرا مقابل نسبة فائدة، ويكون هذا السند اسما لحامله أو لمجهول، ويمكن تداوله عن طريق التظهير وعند الحصول على قرض من البنك يمكن تقديمه كضمان.

بصفة عامة فإن تغير حجم الودائع كان متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، إلا أنه ارتفع بشكل واضح خلال هذه الفترة، حيث كان حجم الودائع سنة 2007 ما يقارب 1 مليار و300 مليون دج وارتفع إلى 5 مليار و289 مليون سنة 2015، والذي شكل أعلى ارتفاع للودائع ليصل بمعدل تغير 59% مقارنة بسنة 2014 وكان سبب الارتفاع هو نمو الودائع تحت الطلب (خاصة حسابات الشيكات والحسابات الجارية) بوتيرة أسرع من ارتفاع الودائع لأجل، لكنه انخفض سنة 2013 إلى 2 مليار و565 مليون بمعدل 6.69% مقارنة بسنة 2012 الذي بلغ 2 مليار و300 مليون دج وهذا للانخفاض الطفيف في الودائع الجارية من 2 مليار إلى 1 مليار و700 مليون دج، وانخفض سنة 2016 بمقدار 38% بسبب انخفاض الودائع تحت الطلب ثم انخفض مرة أخرى سنة 2017 إلى 3 مليار و200 مليون دج بمعدل 1.34% مقارنة بسنة 2016 لانخفاض الودائع تحت الطلب.

خلاصة القول إن إجمالي الودائع عرف تحسنا واضحا خلال فترة الدراسة، وقد شهدت فترات انخفضت فيها الودائع وكلها راجعة إلى انخفاض الودائع تحت الطلب والتي تشمل الحسابات الجارية وحسابات الشيكات، بالرغم من الارتفاع المستمر للودائع لأجل لكن هذا الارتفاع كان بوتيرة بطيئة.

2. تطور إجمالي الودائع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

لا تختلف أنواع الودائع أو الحسابات البنكية المتوفرة لديه عن باقي البنوك عينة الدراسة، ويقدم البنك خدمات لجذب العملاء وجذب الودائع، وتتمثل أساسا في:¹

- فتح الحسابات الجارية بالعملة الوطنية والعملة الأجنبية.
- حسابات التوفير: يسمح للمدخرين الحصول على دفتر والحصول على الفائدة المحسوبة في نهاية كل فترة. يتم دفع هذه الفوائد تلقائيا بإضافتها إلى الوديعة، ويتم تنفيذ جميع المعاملات الخاصة بالعملاء على الكتيب الخاص بهم، والذي يسمح له لتتبع تحركات حسابه.

¹ https://www.badr-bank.dz/?id=dossier_details&did=10

- بطاقة بدر للتوفير «Carte BADR Tawfir»، تسمح للعميل بسحب الأموال أو بتحويل الأموال من حسابه إلى حساب التوفير الخاص به عبر الشبائيك الآلية للبنك.
- ودائع لأجل: هي حسابات إيداع غير ممثلة بالأوراق المالية، المخصصة للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ذات معدل فائدة متغير، ويبلغ الحد الأدنى للمبالغ المودعة 10 آلاف دج والحد الأدنى لاستحقاقها 3 أشهر تستحق الفوائد في المستقبل، إما نقداً أو بواسطة حساب دائن.
- سندات الصندوق: وهي عبارة عن وديعة لأجل يتم الحصول عليها من خلال طلب العميل من البنك أن يكتتب فيها مبلغاً ثابتاً، وعند استحقاقها يدفع البنك زيادة في رأس المال، ويمكن تسجيلها لحاملها أو لمجهول، ويتم خصم الفائدة بالمعدل المرجعي للفترة وفقاً لشروط وأحكام البنك والحد الأدنى لاستحقاقها 3 أشهر إلى 5 سنوات.

بصفة عامة ارتفع إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة، حيث بلغ 2 مليار دج سنة 2007 ليصل إلى 5 مليار دج سنة 2017 أي بمعدل تغير 136%، ففي سنة 2009 ارتفع بمقدار 16.35% مقارنة بسنة 2008، ثم انخفض بمقدار 5.54% سنة 2010 بسبب انخفاض الودائع تحت الطلب، لكنه ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً سنة 2011 ليصل إلى 3 مليار و 540 مليون، أي بمعدل ارتفاع 53% مقارنة بسنة 2010 الذي بلغ 2 مليار و 300 مليون دج وسبب الارتفاع هو تزايد كل أنواع الودائع سواء الودائع تحت الطلب أو الودائع لأجل بالإضافة إلى ارتفاع حجم سندات الصندوق، وخلال فترة 2010-2015 اعتمد البنك سياسة جذب الودائع وتنمية كل أنواع الودائع ليصل حجمها إلى 5 مليار و 750 مليون دج، لكن انخفض إجمالي الودائع سنة 2016 إلى 4 مليار و 720 مليون دج مقارنة بسنة 2015 لانخفاض الودائع الجارية وسندات الصندوق، إلا أنه سرعان ما ارتفعت الودائع الجارية والودائع لأجل مما أدى إلى ارتفاع إجمالي الودائع بمقدار 5 مليار دج.

3. تطور إجمالي الودائع للقرض الشعبي الجزائري

تأخذ ودائع بنك القرض الشعبي الجزائري عدة أشكال يمكن أن نحصرها في:

- ودائع تحت الطلب **Dépôt a vue**: وتنقسم إلى:

- الحساب الجاري "**le compte courant**"

يتلقى هذا الحساب كل عمليات الدفع والسحب والعمليات ذات الطابع التجاري، ويفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ويمكن أن يكون مديناً، وهو لا يدر فوائد لصاحبه.

- حساب الشيكات "**le compte chèque**"

يعتبر هو الآخر جزء من وسائل الدفع يفتح للأشخاص الطبيعيين خاصة الأجراء منهم، ويجري التعامل به في أي وقت دون إشعار مسبق للبنك، ولا يدر فوائد لصاحبه، أما إذا استخدمه صاحبه في

العمليات التجارية فإن البنك في حالة تنبهه للأمر، يطلب من عميله فتح حساب جاري، لأن استخدام هذا الحساب لغرض المعاملات التجارية مخالف للقانون، لأنه يخضع لمراقبة مصلحة الضرائب، ويمكنه الاحتفاظ بحساب الشيكات إلى جانب الحساب الجاري شرط أن يستخدمهما في حدود ما يسمح به القانون.

- **دفتر الادخار البنكي:** عبارة عن ودائع يمكن لصاحبها أن يسحب منها في أي وقت، ولكن طبيعة الأفراد تجعلهم لا يقبلون على السحب منها بشكل كبير لأنها عادة تكون مبالغ زائدة عن احتياجاتهم، تفرض عليها سعر فائدة متغير حسب السعر السائد في السوق.

- **الودائع لأجل وسندات الصندوق.**

من خلال الجدول رقم (13) فإنه يلاحظ ارتفاع إجمالي الودائع خلال الفترة (2011-2017)، فبلغ 3 مليار و200 مليون دج سنة 2011 ووصل ارتفاعه إلى 6 مليار و200 مليون دج سنة 2017 أي بمعدل 93.94%، أما خلال هذه الفترة فقد كان متوسط التغير بين الارتفاع والانخفاض، حيث انخفض سنة 2012 إلى 2 مليار دج بمعدل 37% مقارنة بسنة 2010 بمقدار 3 مليار و200 مليون دج وكان بسبب انخفاض الودائع تحت الطلب، وعاود الارتفاع سنة 2015 ليصل إلى 6 مليار و700 مليون دج وهو أعلى حجم من الودائع يتحصل عليه البنك، وسبب هذا الارتفاع الودائع لأجل والمتمثلة أساسا في سندات الصندوق، لكنه انخفض بمعدل 22% سنة 2016، وعاود الارتفاع سنة 2017 بمعدل 19% لارتفاع كل أنواع الودائع.

4. تطور إجمالي الودائع للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

تتمثل أنواع الحسابات التي يتم فتحها من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط فيما يلي:

- **حساب الشيكات:** هو حساب إيداع تحت الطلب بدون فائدة موجه للأشخاص، يتم دفع على الأقل 1000 دج ويمكن تزويد الحساب إما نقدا أو بالتحويل.

- **حسابات جارية:** هذا الحساب موجه للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، وذلك بتبرير النشاط التجاري ويكون الدفع على الأقل 1000 دج عند فتح الحساب.

كما يوفر البنك للمدخرين نوعين من دفاتر الاحتياط:

- **دفتر توفير سكن بفائدة 2%**، لا يجب أن يقل المبلغ عن 5000 دج

- **دفتر توفير شعبي بفائدة 2,5%**، يدفع عند أول مرة لفتح دفتر توفير مبلغ لا يجب أن يقل عن 10,000 دج.

من خلال الجدول رقم (13) يتضح أن إجمالي الودائع التي يستقبلها البنك كانت متزايدة لغاية 2012 بمقدار 779 مليون دج، أي بمعدل 452% مقارنة بسنة 2007 الذي بلغ حجمها 141 مليون دج وسبب

هذا الارتفاع هو ودائع الشيكات وودائع التوفير بمعدل فائدة 2.5%، إلا أن إجمالي الودائع انخفض في السنوات الأخيرة ليصل إلى 538 مليون دج نهاية 2017 أي بانخفاض 30% مقارنة بسنة 2012 وسبب الانخفاض وداائع التوفير بمعدل فائدة 2.5%.

يمكن القول أن البنوك التجارية محل الدراسة والمتواجدة على مستوى وكالات بسكرة قد اعتمدت إستراتيجية جذب الودائع متماثلة ومقبولة إلى حد ما، وهو ما أثبتته عند تحليلنا ودراستنا لتطور الودائع خلال الفترة (2007-2017)، والتي شهدت ارتفاعا مستمرا بمعدلات عالية، وقد ساهمت عدة عوامل في هذا التطور كالتغيرات التنظيمية والقانونية المنظمة للعمل البنكي.

ومنه يمكن القول أن الزيادة المستمرة في حجم الودائع يعكس لنا المجهودات التي تبذلها البنوك محل الدراسة من أجل ترميمها، وفي هذا الشأن، ومن أجل دعم البنوك في تنمية ودائعها، تم اتخاذ إجراءات من السلطات المعنية أهمها:

- القانون رقم 03 - 04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع البنكية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى "شركة ضمان الودائع البنكية"، تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية تقدر بمعدل سنوي 1% (حسب المنظمة العالمية للتجارة OMC) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

- يعد النظام رقم 01-13 المؤرخ في 08 أبريل 2013، من بين الأنظمة التي يهدف إلى تحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات البنكية للبنوك والمؤسسات المالية (من بينها العمليات المتعلقة بالودائع)، حيث بإمكان أن تقترح البنوك والمؤسسات المالية على زبائنها منتجات ادخار جديدة، إلا أنه يتعين إخضاع كل عرض منتج جديد في السوق إلى ترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر، كما تطرق النظام إلى الشروط البنكية التي يقصد بها العمولات والمكافآت على العمليات البنكية، والتي يتعين على البنوك والمؤسسات المالية أن تبلغ زبائنها بها، كما أن نسب الفائدة المدينة والدائنة يتم تحديدها من قبل البنوك والمؤسسات المالية بكل حرية، ويتعين على البنوك أن تقدم الخدمات البنكية القاعدية التالية: فتح وإقفال الحسابات بالدينار، منح دفتر الشيكات، منح دفتر الادخار، عمليات الدفع وعمليات السحب نقدا لدى الشباك، إعداد وإرسال كشف الحساب لكل ثلاثة أشهر إلى الزبون، عملية تحويل من حساب إلى حساب ما بين الخواص على مستوى نفس البنك.¹

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 01-13 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1434 الموافق لـ 8 أبريل 2013 المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، السنة: 50، العدد: 29، الصادر بتاريخ 02 جويلية 2013، ص ص: 41-43

ثانيا: تطور الودائع حسب طبيعتها للبنوك محل الدراسة

تصنف وداائع البنوك محل الدراسة حسب طبيعتها بصفة أساسية إلى الودائع تحت الطلب (ودائع الشيكات، وداائع جارية) وودائع لأجل وودائع التوفير، بالإضافة إلى الديون الممثلة بسندات أي سندات الصندوق وسنوضح تطور إجمالي الودائع حسب طبيعتها للبنوك عينة دراستنا خلال الفترة (2007-2017).

1. تطور الودائع حسب طبيعتها للبنك الوطني الجزائري

سنوضح تطور الودائع حسب طبيعتها للبنك الوطني الجزائري للفترة (2007-2017) في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تطور الودائع حسب طبيعتها للبنك الوطني الجزائري "وكالة بسكرة" خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: ألف دج

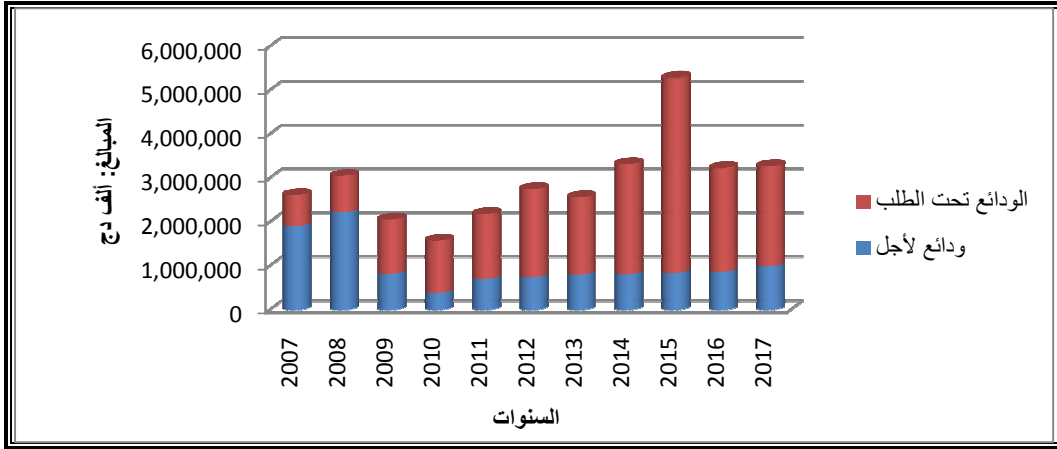
إجمالي الودائع	ودائع لأجل	الودائع تحت الطلب	BNA
2,617,866	1,909,125	708,741	2007
3,052,678	2,225,198	827,480	2008
2,061,310	817,690	1,243,620	2009
1,579,194	387,933	1,191,261	2010
2,185,070	700,404	1,484,666	2011
2,752,450	742,321	2,010,129	2012
2,565,587	800,220	1,765,367	2013
3,320,664	809,840	2,510,824	2014
5,289,084	839,344	4,449,740	2015
3,231,510	861,062	2,370,448	2016
3,274,750	989,243	2,285,507	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على حسابات الميزانيات المجمعّة للبنك

تتمثل أنواع الودائع التي بحوزة البنك الوطني الجزائري في نوعين من الودائع: الودائع تحت الطلب الذي شهد حجم هذا النوع من الودائع بصفة عامة ارتفاع خلال فترة الدراسة (2007-2017)، بمعدل 222%، أما الودائع لأجل فكان البنك يهدف إلى زيادة وتنمية هذا النوع من الودائع لاستخدامها في توظيفات طويلة الأجل إلا أن إجمالي الودائع لأجل كان في انخفاض مستمر، فقد بلغت سنة 2007 ما يقارب 2 مليار دج، وفي سنة 2008 وصل إلى أكثر من 2 مليار دج، لكنه انخفض ليصل سنة 2017 إلى 989 مليون دج ويعود سبب الانخفاض المستمر إلى الحاجة للسيولة من طرف المودعين واعتمادهم

على الودائع الجارية لسهولة سحبها عند الحاجة، بالإضافة إلى غياب نوع آخر من الودائع لأجل والمتمثل في سندات الصندوق، والشكل المالي يوضح تطور الودائع للبنك الوطني الجزائري.

الشكل رقم (11): تطور الودائع حسب طبيعتها للبنك الوطني الجزائري "وكالة بسكرة" خلال الفترة (2007-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (14)

يتضح من الشكل السابق أن حجم الودائع تحت الطلب كانت لها الحصة الأكبر من إجمالي الودائع مقارنة بالودائع لأجل في البنك الوطني الجزائري بوكالة بسكرة.

2. تطور الودائع حسب طبيعتها بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري

يوضح الجدول المالي تطور الودائع حسب طبيعتها للقرض الشعبي الجزائري للفترة (2011-2017):

الجدول رقم (15): تطور الودائع حسب طبيعتها للقرض الشعبي الجزائري -وكالة بسكرة-

خلال الفترة (2011-2017)

الوحدة: ألف دج

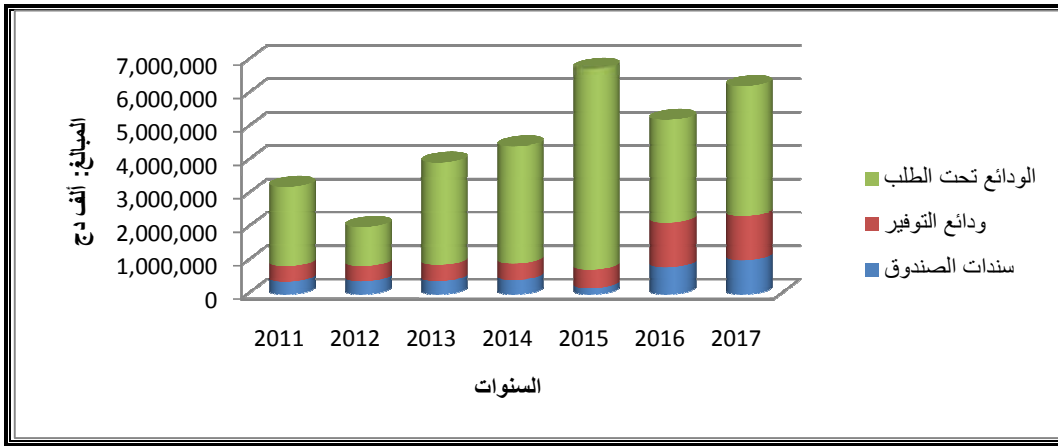
إجمالي الودائع	سندات الصندوق	ودائع التوفير	الودائع تحت الطلب	CPA
3,213,799	374,272	465,345	2,374,182	2011
2,012,682	385,480	454,039	1,173,163	2012
3,940,994	390,575	486,448	3,063,971	2013
4,426,450	427,000	494,033	3,505,417	2014
6,744,000	181,082	552,665	6,010,253	2015
5,222,072	807,476	1,339,062	3,075,534	2016
6,233,746	1,014,330	1,325,513	3,893,903	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المجمعة للبنك

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن إجمالي حجم الودائع تحت الطلب التي استقبلها البنك قد أخذ منحى متزايد بنسبة بلغت 153% خلال الفترة الممتدة من 2011 بمقدار 2 مليار و374 مليون دج إلى 6 مليار و893 مليون دج سنة 2015، لكنها انخفضت سنة 2017 إلى 3 مليار دج.

ودائع التوفير: كانت في تزايد مستمر خلال الفترة 2011-2017 لكنها ضعيفة مقارنة بالودائع الجارية وودائع الشيكات، حيث بلغت 465 مليون دج سنة 2011 ووصلت إلى 1 مليار و325 مليون دج سنة 2017، أما **سندات الصندوق** فكانت قيمتها أقل من حجم الودائع الجارية وودائع التوفير لكنها ارتفعت بشكل مقبول سنة 2017 لتصل إلى 1 مليار دج بعدما كانت 374 مليون دج سنة 2011.

الشكل رقم (12): تطور الودائع حسب طبيعتها للقرض الشعبي الجزائري-وكالة بسكرة- خلال الفترة (2011-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (15)

من خلال الشكل أعلاه، يتضح لنا أن البنك نجح في جذب الودائع تحت الطلب أكثر من باقي أنواع الودائع الأخرى وبمعدلات مرتفعة من سنة إلى أخرى.

3. تطور الودائع حسب طبيعتها لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يوضح الجدول رقم (16) أنواع الودائع حسب طبيعتها التي يستقبلها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة للفترة (2007 ، 2017) كمايلي:

الجدول رقم (16): تطور الودائع حسب طبيعتها لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة-
خلال الفترة (2007-2017)

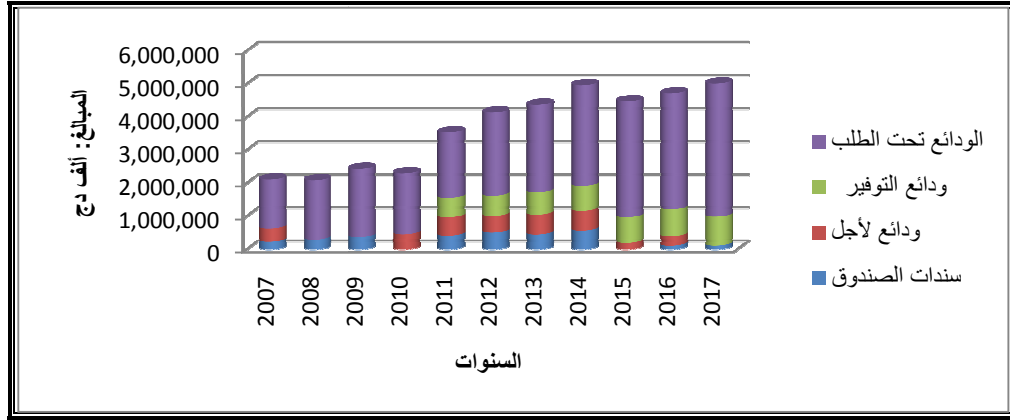
الوحدة: ألف دج

BADR	الودائع تحت الطلب	ودائع التوفير	ودائع لأجل	سندات الصندوق	إجمالي الودائع
2007	1,484,571		400,000	233,530	2,118,101
2008	1,798,757		-	295,500	2,094,257
2009	2,064,220		-	372,500	2,436,720
2010	1,845,676		456,090	-	2,301,766
2011	1,983,513	582,509	560,102	415,000	3,541,124
2012	2,517,218	610,631	501,534	510,500	4,139,883
2013	2,648,329	678,506	600,014	450,500	4,377,349
2014	3,048,537	747,520	600,014	572,300	4,968,371
2015	3,505,898	775,396	200,000	1,276,80	5,758,094
2016	3,505,203	815,753	280,000	120,000	4,720,956
2017	4,024,421	869,309	0	123,500	5,017,230

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على حسابات الميزانيات المجمعة للبنك

- **الودائع تحت الطلب:** تنقسم الودائع تحت الطلب إلى ودائع الشيكات وودائع جارية، حيث شهد حجم الودائع ارتفاعا مستمرا من 1 مليار و 484 مليون دج سنة 2007 إلى 4 مليار دج سنة 2017 بمعدل ارتفاع يقدر بـ 171%
- **ودائع التوفير:** ارتفع حجمها من 582 مليون سنة 2011 إلى 869 مليون دج سنة 2017، أي بتغير قدره 49%، وتعتبر نسبة ضعيفة نسبيا مقارنة بالودائع الجارية.
- **الودائع لأجل وسندات الصندوق:** كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، ويمكن القول أن البنك لم يعتمد بشكل كبير على هذا النوع من الودائع خاصة أننا لاحظنا انخفاض حجمها سنة 2016، 2017 إلى 300 مليون دج، 120 مليون دج على التوالي وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بإجمالي الودائع الذي بلغ 5 مليار دج سنة 2017، والشكل البياني الموالي يوضح تطور الودائع التي يستقبلها البنك حسب طبيعتها.

الشكل رقم (13): تطور الودائع حسب طبيعتها لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة-
خلال الفترة (2007-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (16)

بشكل عام اعتمد البنك الوطني الجزائري في تنمية ودائعه على الودائع الجارية ويليها ودائع التوفير وبعدها الودائع لأجل، كما تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر الودائع التي بحوزة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

4. تطور الودائع حسب طبيعتها للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط -بنك-

سنوضح في الجدول الموالي أنواع الودائع حسب طبيعتها وتطورها للفترة (2007-2017) التي بحوزة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بوكالة بسكرة.

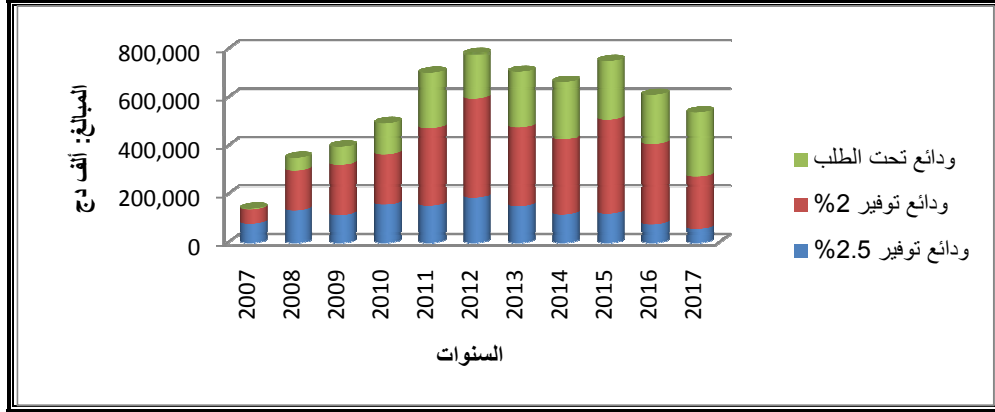
الجدول رقم (17): تطور الودائع حسب طبيعتها للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-وكالة بسكرة-
خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: ألف دج

إجمالي الودائع	ودائع توفير 2.5%	ودائع توفير 2%	ودائع تحت الطلب	CNEP
141,175	78,327	59,674	3,174	2007
350,302	133,999	164,834	51,469	2008
396,764	113,957	207,743	75,064	2009
493,667	157,760	207,352	128,555	2010
702,070	153,053	319,932	229,085	2011
779,538	185,264	410,148	184,126	2012
706,207	150,921	325,196	230,090	2013
663,890	116,268	311,996	235,626	2014
750,883	119,551	388,860	242,472	2015
611,393	75,818	331,776	203,799	2016
538,160	56,688	216,304	265,168	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المجمعة للبنك

كما يمكن توضيح أكثر لأنواع الودائع حسب طبيعتها من خلال الشكل البياني التالي:
 الشكل رقم (14): تطور الودائع حسب طبيعتها للصدوق الوطني للتوفير والاحتياط-وكالة بسكرة-
 خلال الفترة (2007-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (17)

من خلال الأرقام الموضحة في الجدول رقم (17)، يلاحظ أن البنك اعتمد على وداائع التوفير ذات معدل فائدة 2% في تمويل نشاطه الاقراضى أكثر من اعتماده على الودائع تحت الطلب وودائع الشيكات وودائع التوفير بمعدل فائدة 2.5%، وهذا باعتباره بنك للادخار، فالودائع تحت الطلب في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من 3 مليون دج سنة 2007 إلى 265 مليون دج سنة 2017، أما إجمالي وداائع التوفير ارتفعت من 138 مليون دج سنة 2007 إلى 273 مليون دج سنة 2017 وهو ما يجعل البنك يستخدمها في تقديم قروض عقارية ذات الآجال المتوسطة والطويلة لأن أغلبها وداائع مستقرة.

الفرع الثالث: تحليل تطور محفظة قروض البنوك محل الدراسة

تستأثر البنوك العمومية تطوير الاقتصاد بقطاعيه الخاص والعام، وهذا يدل على زيادة دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية بواسطة منح قروض لمختلف الأنشطة الاقتصادية، كما أن البنوك العمومية تعتبر المسؤول الأول عن ضمان تمويل استثمارات القطاع العمومي في مجالات عديدة منها: الطاقة والمياه... الخ، بسبب فائض السيولة الذي عرفته وبفعل زيادة الودائع البنكية والتطور المتزايد للودائع الادخارية للعائلات، هذا ما سمح بزيادة تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة والجدول الموالي يوضح تطور القروض للبنوك عينة الدراسة بأنواعها المختلفة خلال الفترة (2007-2017).

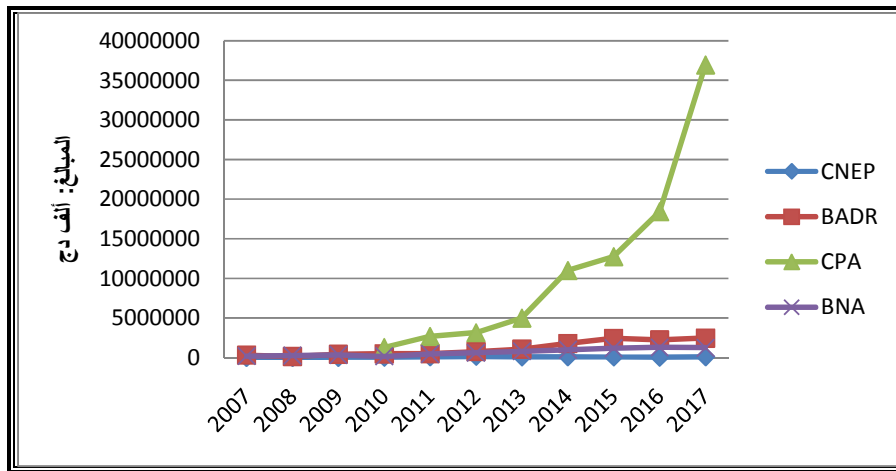
الجدول رقم (18): تطور محفظة القروض للبنوك: (CNEP، BADR، BNA، CPA) بوكالات بسكرة خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: ألف دج

السنوات	BNA	CPA	BADR	CNEP
2007	176,620	-	303,575	900
2008	262,219	-	130,742	6,300
2009	335,959	-	417,300	24,879
2010	162,510	1,272,752	470,200	49,284
2011	452,436	2,681,343	498,017	105,656
2012	604,334	3,150,131	743,722	149,640
2013	804,201	5,002,756	1,065,976	90,346
2014	980,362	11,000,862	1,768,469	97,633
2015	1,174,167	12,750,560	2,436,192	81,705
2016	1,286,193	18,424,499	2,219,766	49,047
2017	1,235,137	36,947,167	2,444,655	104,838

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مقدمة من البنوك عينة الدراسة

الشكل رقم (15): تطور محفظة القروض للبنوك: (CPA.BNA.BADR.CNEP) بوكالات بسكرة خلال الفترة (2007-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (18)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) والشكل رقم (15) أن إجمالي حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية عينة الدراسة قد أخذ منحني متزايد خلال الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى 2017، وهذا

راجع بالدرجة الأولى إلى الارتفاع المتزايد لإجمالي الودائع بأنواعها المختلفة، وهي مبالغ معتبرة تعكس اهتمام البنوك بهذا النشاط، وبالمقارنة بين البنوك الأربعة خلال فترة الدراسة نجد أن القرض الشعبي الجزائري يأخذ الحصة الأكبر من إجمالي القروض الممنوحة من طرفه ويقدر المتوسط الحسابي بـ 11 مليار دج، ويليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمتوسط حسابي أكثر من 1 مليار دج وهذا بالرغم أن البنك متخصص في منح القروض الفلاحية فقط، ويليه البنك الوطني الجزائري بمتوسط بلغ 679 مليون دج والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط المتخصص في منح القروض العقارية فقط بمتوسط بلغ 69 مليون دج. وسنفصل أكثر في أنواع القروض المقدمة من طرق البنوك الأربعة لووكالة بسكرة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المطلب الثالث: لجنة إدارة الأصول والخصوم ووظائفها

لا توجد لجنة إدارة الأصول والخصوم على مستوى البنوك محل الدراسة بوكالات بسكرة، وإنما يقتصر وجودها على مستوى المديريات المالية المتواجدة بالعاصمة، ويعود السبب في تواجد الإطارات الموظفة في هذه البنوك بشكل ضمنى داخل الوكالة، حيث تتوزع مهامها على مختلف مصالح البنوك، كما أن اليد العاملة غير مؤهلة بشكل كاف في مجال إدارة المخاطر بمختلف أنواعها، وتختلف تسمية المديرية من بنك لآخر كمايلي:

ففي بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتواجد لجنة إدارة الأصول والخصوم على مستوى مديرية الخزينة والسوق المالي * D.T.M.C وهي تابعة لنيابة المديرية العامة المكلفة بالإعلام الآلي والمحاسبة والخزينة وتعتبر من مراكز الربحية نتيجة لتدخلها المباشر في السوق النقدي، فهي تسجل عوائد مختلفة نتيجة لقيامها بعملية الإقراض، حيث تقوم بعدة وظائف ومهام والتي أسندت لعدة مصالح أو أقسام ومن بين مهامها إدارة الميزانية باستخدام تقنية إدارة الأصول والخصوم، وقياس مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة، وإدارة محفظة الأوراق المالية للبنك وللعلماء، بالإضافة إلى دورها في متابعة خزينة الوكالات التابعة للبنك.¹

وفيما يخص إدارة مخاطر القروض على مستوى وكالة بسكرة، فإنه توجد نيابة مديرية متابعة القروض على مستوى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في بسكرة وتظم مايلي:

- مصلحة المتابعة التجارية وهي مكلفة بمتابعة القروض الممنوحة للتجار ومتابعة الإحصائيات المتعلقة بها.

- مصلحة ما قبل المنازعات ومهمتها متابعة القروض لتبنيه الوكالة عند منحها للقروض لمنع البنك في الوقوع في وضعية عدم سداد القروض.

* Direction de la Trésorerie et des Marchés de Capitaux

¹ مسعي سمير، المحاسبة عن تكاليف التشغيل في البنوك، دراسة تحليلية مقارنة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 38، العراق، 2008، ص:17

– مصلحة الضمانات ومهمتها متابعة الضمانات المقدمة من طرف المقترضين والتأكد من صحتها بالتنسيق مع الوكالة.

على مستوى **القرض الشعبي الجزائري**، توجد مديرية الخزينة ومهمتها إدارة الخزينة والموارد المالية، أي المتابعة اليومية لسيولة البنك الرئيسي والبنوك الفرعية التابعة لها من خلال مؤشرات تقوم بحسابها وتستخدم أسلوب استحقاق الأصول والخصوم للوصول إلى فجوة سواء موجبة وهذا يعني وجود سيولة فائضة والبنك في حالة أمان، أما إذا كانت الفجوة سالبة فعلى البنك البحث على مصادر تمويل أخرى لتمويل العجز في سيولة البنك، وفيما يخص متابعة مخاطر القروض فتوجد عدة مديريات خاصة بمختلف القروض التي يقدمها البنك فمثلا مديرية متابعة القروض الخاصة بالقطاع الصناعي ومديرية خاصة بالقروض المدعمة والموجهة وإدارة مخاطرها... الخ.

على مستوى **البنك الوطني الجزائري**، فلجنة الأصول والخصوم متواجدة على مستوى مديرية التمويل والخزينة وتتواجد مديرية تسيير المخاطر البنكية، فطبقا لتعليمات بنك الجزائر رقم 02-03 الصادرة في 2002/11/14 للرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، على البنوك أن تقوم بإنشاء لجنة مكلفة بإدارة المخاطر، لأن البنك يتعرض لمجموعة من المخاطر البنكية مصنفة لمخاطر القروض، مخاطر سوقية، مخاطر تشغيلية، وعليه تم إنشاء مديرية إدارة المخاطر مقرها الجزائر العاصمة مكلفة بمراقبة وإدارة المخاطر لكل وكالاتها البنكية الموزعة عبر التراب الوطني وتتمثل مهامها في:¹

- تقترح وتسهر على وضع إستراتيجية واضحة لإدارة مخاطر البنك؛
- تحليل محفظة المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- الحرص على مدى كفاءة إجراءات الإدارة ومراقبة المخاطر؛
- تضع المديرية برنامجا للرقابة على الأقل مرة في السنة، وتدمج الأهداف السنوية التي تحددها الأجهزة التنفيذية

ومن صلاحيات المديرية:

- تقوم بتطوير الإجراءات والأدوات لقياس المخاطر؛
 - تساهم في إدارة المخاطر بالتعاون مع باقي الهياكل الأخرى التي لها علاقة مباشرة بالمخاطر؛
 - تقوم الإدارة بإبلاغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر لمختلف لجان البنك؛
 - تقوم بإعداد التقارير شهريا أو سنويا.
- على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط توجد مديرية إدارة المخاطر بالجزائر العاصمة تقوم بنفس المهام والصلاحيات لمديرية إدارة المخاطر بالبنوك الأخرى والتي سبق ذكرها.

¹ وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة

نخلص أن تواجد لجنة إدارة الأصول والخصوم للبنوك العمومية بولاية بسكرة يقتصر على وجود مصلحة للمخاطر البنكية، أبرزها مخاطر القروض، أي أن المصلحة مهمتها الأساسية مراقبة التدفقات الدورية لأصل القرض والفوائد ، كما نجد غياب لمصطلح لجنة إدارة الأصول والخصوم على مستوى المديرية العامة واقتصارها على مديرية إدارة المخاطر البنكية ومديرية الخزينة المكلفة بإدارة السيولة اليومية أو القصيرة الأجل.

المبحث الثاني: كفاءة البنوك عينة الدراسة في إدارة محفظة قروضها وتقييم أدائها

عرفنا فيما سبق ومن خلال التطرق للجانب النظري أن إدارة المحفظة الاستثمارية في البنوك تستند على مجموعة من النظريات والنماذج، هذه الأخيرة تعتبر أن إدارة المحفظة الاستثمارية الكفأة هي التي تحقق أعلى العوائد بأقل مخاطرة ممكنة، كما توصلنا إلى أن عائد المحفظة الاستثمارية يتأثر بالدرجة الأولى بخطرها الكلي الذي يقاس بالانحراف المعياري عن عائد المحفظة، مع العلم أن الخطر الكلي ينقسم إلى خطر غير منتظم يمكن التغلب عليه بالتنوع، وخطر منتظم لا يمكن التغلب عليه بالتنوع.

إن تقييم أداء محفظة البنوك (BNA، CPA، BADR، CNEP) يعني الحكم على أداء إدارة هذه البنوك لمحفزتها الائتمانية، إلا أن قياس الأداء يعتمد على عائد المحفظة وخطرها، وبالتالي لا بد من حساب كلا من العائد والخطر المتعلق بمحفظة القروض، علما أن خطر المحفظة المقصود به هنا هو الخطر الكلي، هذا الأخير الذي يتأثر بمدى الترابط الموجود بين عوائد أصول المحفظة، أو بالأحرى مدى قدرة البنك على التنوع بين أصول محفظته.

وعليه فمن خلال هذا المبحث سيتم تطبيق نظرية المحفظة الخاصة بماركويتز، والتي تستند على مقارنة (عائد، مخاطرة)، أما فيما يتعلق بقياس أداء محفظة القروض فسيتم الاعتماد على مؤشر شارب، نظرا لملاءمته مع نظرية المحفظة، إذ أنه يعتمد على الانحراف المعياري في حسابه.

المطلب الأول: حساب عوائد ومخاطرة القروض الفردية للبنوك عينة الدراسة

يقوم البنك باستخدام موارده المالية في منح القروض، وبذلك فهو يكون محفظة قروض بغرض الحصول على أعلى العوائد المالية، وبالمقابل يهدف إلى التقليل من المخاطر قدر المستطاع، لذلك سنقوم بحساب العائد والمخاطرة معا.

1. بالنسبة لعوائد القروض الفردية

يتم التوصل لعائد كل نوع قرض بحساب المتوسط الحسابي لعوائد القروض الفردية للبنوك عينة الدراسة لعدة سنوات للفترة (2007-2017)، وتم استخدام برنامج SPSS.20 لحساب ذلك.

2. بالنسبة لمخاطرة القروض الفردية

يتم حساب مخاطرة كل قرض بالانحراف المعياري لعوائد القروض الفردية، معتمدين في ذلك على عوائد القروض لعدة سنوات، وعلى المتوسطات الحسابية لعوائد القروض الفردية المكونة للمحفظة، وتم استخدام برنامج (SPSS.20) للتوصل إلى النتائج المطلوبة.

أنظر الملحق رقم (2)، حيث الأرقام المقدمة في هذا الملحق عبارة عن مبالغ لعوائد القروض وتم تحويلها إلى نسب (%) باستخدام العلاقة التالية:

$$\text{العائد (\%)} = \text{عائد القرض (مبالغ)} \div \text{إجمالي القرض (مبالغ)}$$

والجداول المالية توضح عوائد ومخاطرة القروض الفردية لمحفظه البنوك عينة الدراسة، وذلك خلال الفترة (2007-2017).

الفرع الأول: عوائد ومخاطرة القروض للقرض الشعبي الجزائري بوكالة بسكرة CPA

يقوم البنك بمنح قروض لقطاعات اقتصادية مقابل عائد مجدي يتمثل في سعر الفائدة الذي يفرضه على المقترضين، وبالمقابل فإن هذه القروض معرضة لعدم الاسترداد وهو ما يعبر عنها بالمخاطرة، لذلك سنعرض عوائد ومخاطرة البنك للفترة (2010-2017) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (19): عوائد ومخاطرة القروض الفردية للقرض الشعبي الجزائري بوكالة بسكرة CPA للفترة (2010-2017)

عوائد القروض	A(عقارية)	B(استغلال)	C(مدعمة)	D(استثمارية)
1- (2010)	0.054	0.0607	0.0325	0.0323
2- (2011)	0.058	0.0491	0.0295	0.0478
3- (2012)	0.0444	0.0784	0.0211	0.0813
4- (2013)	0.0418	0.0663	0.0142	0.0374
5- (2014)	0.0435	0.0744	0.005	0.0355
6- (2015)	0.0441	0.0544	0.0042	0.0514
7- (2016)	0.0371	0.07	0.0028	0.0362
8- (2017)	0.03	0.04	0.0017	0.02
العائد المتوقع	0.043875	0.06166	0.01387	0.04273
المخاطرة	0.00887	0.01317	0.01245	0.01827

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مقدمة من طرف بنك CPA بوكالة بسكرة ومخرجات SPSS.20

يقوم القرض الشعبي الجزائري بتقديم قروض متعددة ومتنوعة بين الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وقد قمنا بتقسيم محفظة القروض إلى أربع أنواع من القروض، وبالتالي تحصلنا على أربع أنواع من العوائد وتتمثل في:

- عوائد قروض الاستغلال: وهي عوائد القروض القصيرة الأجل والتي لا يتعدى آجالها السنة، ومعدل الفائدة يتراوح بين 6%، 8%.

- **عوائد قروض الاستثمار:** وهي القروض المقدمة للأعوان الاقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة، وسياحة والأشغال العمومية، وشراء تجهيزات ومعدات، ماعدا القطاع الفلاحي، ومعدل الفائدة المطبق بين 5% ، 5.75%.

- **عوائد القروض المدعمة من طرف الدولة:** هي قروض متوسطة وطويلة الأجل وموجهة إلى فئة معينة هدفها تشجيع الشباب البطال على بناء وإنجاز مشاريع لترقية وتطوير عدة قطاعات اقتصادية أهمها قطاع النقل بالدرجة الأولى ويلبها قطاع الخدمات، المهن الحرة...الخ. ومعدل الفائدة المدعم والمطبق هو 1%، 5.25%.

- **عوائد القروض العقارية:** يقدم البنك قروض للقطاع العقاري بصيغ مختلفة وبأسعار فائدة تتراوح بين 1%، 3%، 6.5%، حيث تختلف أسعار الفائدة حسب دخل المقترض من جهة، وهدف هذا القرض هو من أجل شراء سكن تساهمي، أو من أجل بناء أو ترميم أو شراء منزل.

وبالنظر إلى الجدول رقم (19) نلاحظ أن البنك حقق عوائد متفاوتة من سنة لأخرى، فكان متوسط عوائد قروض الاستغلال 6%، ومتوسط عوائد قروض الاستثمار 4.2%، أما متوسط عوائد القروض العقارية بلغ 4.38%، وأخيرا متوسط عوائد القروض المدعمة 1.38%.

فيما يخص المخاطرة فنلاحظ أن القروض الاستثمارية والقروض المدعمة من طرف الدولة أكثر مخاطرة بمعدل 1.82%، 1.24%، أما بالنسبة لمخاطر قروض الاستغلال بلغت 1.3%، بينما بلغ معدل المخاطرة للقروض العقارية 0.88% .

الفرع الثاني: عوائد ومخاطرة القروض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة بسكرة BADR

يوضح الجدول التالي عوائد القروض التي تحصل عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية جراء قيامه بوظيفة الإقراض، بالإضافة إلى المخاطر المصاحبة لها وهذا خلال الفترة (2007-2017):

الجدول رقم (20): عوائد ومخاطرة القروض الفردية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة بسكرة

BADR للفترة (2007-2017)

عوائد القروض	A(الاستغلال)	B(استثمار)
1-(2007)	0.068	0.031
2-(2008)	0.12	0.076
3-(2009)	0.062	0.04
4-(2010)	0.065	0.04
5-(2011)	0.037	0.046
6-(2012)	0.068	0.059

0.069	0.045	7-(2013)
0.037	0.068	8-(2014)
0.007	0.052	9-(2015)
0.01	0.074	10-(2016)
0.003	0.11	11-(2017)
0.038	0.069	العائد المتوقع
0.024	0.025	المخاطرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مقدمة من بنك BADR ومخرجات SPSS.20

بما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية متخصص في منح القروض للقطاع الفلاحي فقط، فقد تعين علينا تقسيم محفظته الائتمانية إلى نوعين من القروض (قروض الاستغلال، قروض الاستثمار)، وعليه تحصلنا على نوعين من العوائد التي يحققها البنك تتمثل في:¹

- **عوائد قروض الاستغلال:** هي العوائد التي يتحصل عليها البنك من تقديمه للقروض قصيرة الأجل للمؤسسات الفلاحية والمزارعين كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف، والطابع الموسمي هو الطاعي على هذا النوع من القروض مثل اقتناء البذور في مواسم زرع منتج معين، وأشهر هذه القروض قرض الرفيق وهو مدعم 100%، أي أن العميل لا يدفع فوائد على هذا القرض وإنما يكفي بدفع أصل القرض فقط.

- **عوائد القروض الاستثمارية:** تشمل عوائد القروض المقدمة للفلاحين بصيغ مختلفة منها قرض التحدي بمعدل فائدة مدعم بـ 5.25%، والمقترض يدفع فوائد بين 0%، 1%، 3% حسب آجال القرض ومدة سداه، كما يتضمن قرض التحدي قروض مرتبطة بأجهزة الدعم التي تقدمها الدولة، بالإضافة إلى القرض الإيجاري بمعدل فائدة 9% (5% على عائق المقترض و4% على عائق الدولة).

من خلال الجدول رقم (20) فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية حقق متوسط لعوائد قروض الاستغلال وصل إلى 6.99% بمخاطرة 2.50%، بينما كان متوسط عوائد قروض الاستثمار 3.8% بمخاطرة 2.43%. وهنا نستنتج أن البنك حقق عائد أقل في القروض الاستثمارية مقارنة بقروض الاستغلال عند مستوى متقارب من المخاطرة.

¹ بالاعتماد على معطيات ووثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة بمحمل القروض الممنوحة من طرف البنك.

الفرع الثالث: عوائد ومخاطرة القروض للبنك الوطني الجزائري بوكالة بسكرة BNA

فيما يلي جدول يعرض مختلف العوائد التي تحصل عليها البنك الوطني الجزائري وكالة بسكرة للفترة (2007-2017)، بالإضافة إلى المخاطرة التي يتعرض لها:

الجدول رقم (21): عوائد ومخاطرة القروض الفردية للبنك الوطني الجزائري بوكالة بسكرة BNA للفترة (2007-2017)

عقارية	استهلاكية	استغلال	مدعمة	استثمارية	
0.0664	0.0615	0.02	0.01	0.05	(2007)
0.0584	0.0714	0.021	0.0105	0.0125	(2008)
0.0533	0.0729	0.0199	0.0461	0.0407	(2009)
0.0513	0.0845	0.08	0.018	0.0434	(2010)
0.0453	0.0856	0.0622	0.0134	0.0528	(2011)
0.0341	0.0847	0.0847	0.0205	0.0596	(2012)
0.0303	-	0.08	0.0263	0.0559	(2013)
0.0418	-	0.0747	0.0543	0.0552	(2014)
0.0418	-	0.0428	0.0509	0.0571	(2015)
0.0393	-	0.0659	0.0098	0	(2016)
0.022	0.05	0.07	0.001	0	(2017)
0.044	0.0729	0.0564	0.0237	0.0388	العائد المتوقع
0.0128	0.0134	0.0257	0.0184	0.0231	المخاطرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مقدمة من البنك BNA ومخرجات برنامج SPSS.20

تتشكل محفظة القروض للبنك الوطني الجزائري من خمسة أنواع من القروض، فعوائد البنك تتوزع كما يلي:

1. عوائد القروض العقارية: بلغ متوسط العائد لهذا النوع من القروض خلال الفترة (2007-2017) ما يقارب 4.4%، بمعدل مخاطرة 1.28%
2. عوائد القروض الاستهلاكية: قدم البنك القروض الاستهلاكية خلال الفترة (2007-2012) فقط وبعدها توقف عن منح القروض الاستهلاكية، وتمثلت في منح قروض لشراء سيارات لموظفي سونلغاز وقروض لشراء سلع استهلاكية مثل أجهزة الكمبيوتر، إلا أنه عاد لتقديم هذه القروض سنة 2017 وعليه بلغ متوسط العائد خلال فترة الدراسة 7.3% بمعدل مخاطرة 1.3%، وهو ما يبين أن البنك قد تحصل على كل عوائد القروض الاستهلاكية إلا في سنة 2017 الذي تحصل البنك على دفعة واحدة من الفوائد.

3. عوائد قروض الاستغلال: يقدم البنك قروض قصيرة الأجل كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف وقد بلغ متوسط العوائد خلال فترة الدراسة 5.6% بمعدل مخاطرة 2.5%.
4. عوائد قروض الاستثمار: بلغ متوسط عوائد القروض الاستثمارية 3.8% بمخاطرة 2.3% وهو ما يعكس انخفاض العائد وارتفاع المخاطرة الخاصة بهذا النوع من القروض.
5. عوائد القروض المدعمة والموجهة: هي العوائد الناتجة عن منح قروض استثمارية متوسطة وطويلة الأجل لكنها مدعمة من طرف الدولة بمعدلات فائدة متفاوتة، حيث بلغ متوسط العائد خلال فترة الدراسة 2.3% بمعدل مخاطرة 1.8% وتبين هذه الأرقام أن العائد منخفض والمخاطرة مرتفعة.

الفرع الرابع: عوائد ومخاطرة القروض للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بوكالة بسكرة CNEP

يقدم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بوكالة بسكرة قروض موجهة للقطاع العقاري فقط، وعليه سيوضح في الجدول التالي العوائد التي تحصل عليها البنك للفترة (2007-2017)، بالإضافة للخطر الذي سيتعرض له مقابل منحه لهذه القروض:

الجدول رقم (22): عوائد ومخاطرة القروض الفردية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بوكالة

بسكرة CNEP للفترة (2007-2017)

العقارية)A	
0.0061	(2007)-1
0.0236	(2008)-2
0.0276	(2009)-3
0.0387	(2010)-4
0.0572	(2011)-5
0.0897	(2012)-6
0.1262	(2013)-7
0.0418	(2014)-8
0.0653	(2015)-9
0.0414	(2016)-10
0.2086	(2017)-11
0.0660	العائد
0.0577	المخاطرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مقدمة من البنك BNA ومخرجات برنامج SPSS.20

يتضح من الجدول رقم (22) أن محفظة قروض الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط تكونت من نوع واحد من القروض وهو موجه لدعم القطاع العقاري بمعدلات فائدة مختلفة، منها ما هو مدعم من طرف الدولة بمعدل فائدة 1%، 3%، وقد بلغ متوسط عائد القروض العقارية خلال فترة الدراسة 6.6% بمعدل مخاطرة 5.7%، فنلاحظ ارتفاع المخاطرة مع ارتفاع العائد المحقق.

بعدما قمنا بحساب عائد ومخاطرة القروض الفردية كلا على حدى للبنوك عينة الدراسة، فإننا سنقوم بحساب عائد ومخاطرة كل القروض باعتبارها محفظة قروض، وهذا لتقييم كفاءة البنوك في إدارة محفظة قروضها وهذا في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: حساب عائد ومخاطرة محفظة القروض للبنوك عينة الدراسة

وفقا لنظرية ماركويتز فإن مجموع القروض المقدمة من طرف البنوك تعتبر قرض واحد وتسمى بمحفظة القروض، لذلك سيتم من خلال هذا المطلب حساب عائد ومخاطرة محفظة القروض ومقارنتها بمجموع العوائد ومخاطرة القروض الفردية التي تم حسابها في المطلب السابق، وهذا لتقييم كفاءة البنوك عينة الدراسة في إدارة محفظتها الائتمانية.

الفرع الأول: حساب عائد محفظة قروض البنوك محل الدراسة

إن عائد المحفظة هو عبارة عن الوسط المرجح لعوائد القروض التي تكون هذه المحفظة خلال عدة سنوات، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$R_p = \sum_{i=1}^n w_i R_i$$

R_i: عائد القرض أ

W_i: الوزن النسبي للقرض أ

N: مجموع القروض داخل المحفظة

تم حساب وزن كل نوع قرض بالنسبة لإجمالي القروض للبنوك عينة الدراسة لعدة سنوات بالعلاقة التالية

الوزن = مبلغ كل نوع قرض ÷ إجمالي مبالغ القروض

مع العلم أن مجموع الأوزان لكل سنة مساوي لـ 1، وتم استخدام برنامج (SPSS.20) للحصول على عائد محفظة قروض البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة وسيتم إدراج النتائج المتحصل عليها في الفرع الثاني الموالي وهذا فقط لمقارنة العائد مع المخاطرة في آن واحد.

الفرع الثاني: حساب مخاطرة محفظة قروض البنوك محل الدراسة

إن الخطر المراد قياسه هو الخطر الكلي لمحفظة القروض، هذا الأخير الذي يقاس بالانحراف المعياري، وتم الاستعانة ببرنامج (SPSS.20) لحساب مخاطرة المحفظة الائتمانية للبنوك عينة الدراسة.

الجدول رقم (23): عوائد ومخاطرة محفظة القروض للبنوك (CNEP، BADR، BNA، CPA) بوكالات بسكرة خلال الفترة (2007-2017)

CNEP	BADR	BNA	CPA	
0.066	0.0468	0.032	0.0362	عائد المحفظة
0.055	0.0195	0.011	0.0092	مخاطرة المحفظة

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.20 (أنظر الملحق رقم (3))

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) أن عائد المحفظة لدى بنك القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري متقارب نوعا ما حيث بلغ 3.6%، 3.2% على التوالي والمخاطرة كانت 0.9%، 1.1%، والتنوع هو سبب انخفاض المخاطرة .

بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فإن محفظته الاقراضية متكونة من أصلين وموجهة للقطاع الفلاحي، حيث بلغ عائد المحفظة 4.6% ومخاطرتها 1.9%، أما الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط تتكون محفظته الاقراضية من قرض واحد وهي القروض العقارية، أي أن عائد ومخاطرة القرض مساوية لعائد ومخاطرة المحفظة، وبلغ عائدها 6.6% ومخاطرتها 5.5%.

من خلال المقارنة بين البنوك الأربعة عينة الدراسة فإنه نجد كلما اعتمد البنك على التنوع فإن مخاطرة محفظته تقل عند مستوى معين من العوائد، والجدول الموالي يلخص ويوضح الفرق بين الخطر الكلي للمحفظة ومجموع خطر القروض الفردية المكونة لها.

الجدول رقم(24): الخطر الكلي للمحفظة ومجموع خطر القروض المكونة لها للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2007-2017)

CNEP	BADR	BNA	CPA	
0.055	0.049	0.093	0.0527	مجموع مخاطر القروض
0.055	0.0195	0.011	0.0092	الخطر الكلي للمحفظة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة

ومنه فحسب النتائج المتوصل إليها يمكن القول أن الخطر الكلي للمحفظة أقل من مجموع خطر القروض المكونة لها بالنسبة للبنوك عينة الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى اعتماد البنوك على التنوع وهذا بالنسبة للبنكين القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري، أما بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد اقتصرته محفظته على تمويل القطاع الفلاحي وبالمثل بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط اقتصرته محفظته على أصل واحد موجه لتمويل القطاع العقاري وهو ما انعكس بالسلب على مخاطرة المحفظة بالارتفاع أيضا.

وبالتالي فالبنك بتكوينه لمحفظة تحقق عوائد أكثر بمخاطرة أقل، إنما يدل على كفاءة الإدارة، أي أن المحفظة الائتمانية هي محفظة كفاءة.

الفرع الثالث: حساب معامل الارتباط بين عوائد قروض المحفظة للبنوك عينة الدراسة

يقيس معامل الارتباط درجة الارتباط بين عوائد كل أنواع القروض التي تقدمها البنوك، ويستعمل هذا المعامل لمعرفة مدى قدرة البنك على التنوع بين القروض أو الأوراق المالية، وتم الاستعانة ببرنامج (SPSS.20) للحصول على النتائج وهي موضحة في الملحق رقم (3)، ويمكن تلخيصها كمايلي:

بالنسبة للبنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية: مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) كلها أكبر من 0.05، أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوائد القروض التي قدمها البنك.

بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري: وجدنا أن مستوى العلاقة (Sig) بين عوائد القروض المدعمة من طرف الدولة وبين عوائد القروض العقارية بلغ 0.007، أي أقل من 0.01، ومنه فإنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية، وبلغت قوة العلاقة لمعامل الارتباط بيرسون 85%.

المطلب الثالث: قياس أداء محفظة قروض البنوك التجارية محل الدراسة

لقياس أداء المحفظة يتم الإستعانة بمؤشر شارب الذي يعتمد على النسبة بين فرق عائدي المحفظة وعائد القروض الخالية من المخاطر، وبين الإنحراف المعياري لعائد المحفظة، ويمكن حساب أداءها كما يلي :

$$S_p = \frac{\hat{R}_p - \hat{R}_f}{\delta_p}$$

S_p : مؤشر شارب

\hat{R}_p : متوسط معدل عائد المحفظة

\hat{R}_f : متوسط معدل العائد الخالي من المخاطرة

δ_p : مخاطر المحفظة.

$(\hat{R}_p - \hat{R}_f)$: تمثل المكافأة أو العلاوة.

الجدول رقم (25): مؤشر شارب لقياس أداء محفظة (CNEP،BADR،CPA،BNA)

CNEP	BADR	CPA	BNA	
0.83	1.37	1.76	1.09	مؤشر شارب

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة بالجدول رقم (24)

بلغ متوسط معدل العائد الخالي من المخاطرة 2% لكل البنوك التجارية محل الدراسة وهو المعدل الثابت والمضمون الذي تحصل عليه البنوك التجارية عند شرائها لأذون الخزانة. يتضح من الجدول أن أداء بنك القرض الشعبي الجزائري بمعدل 176%، وكان الأفضل من بين أداء البنوك الأخرى ويليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمعدل 137%، ثم البنك الوطني الجزائري بمعدل 109%، وأخيرا الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بمعدل 83%.

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة

تركز مخططات إدارة الأصول والخصوم في البنوك على مجالات القرار التي تؤثر بشكل مباشر على علاقة عائد البنك بمخاطرته، كما تتميز هذه العلاقة بالتناقض في تحقيق أكبر عائد دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة مع المودعين، وعليه فإن مجالات القرار التي تؤثر على هذه العلاقة تتمثل أساسا في مجالات إدارة السيولة، وسياسات الاستثمار، ومحفظه القروض، وإدارة الالتزامات ورأس المال، وحساسية معدل الفائدة، وكلها تمثل مجالات مخاطرة للإدارة البنكية، فإدارة هذه العلاقة بشكل كفاء هو الضامن لاستمرار البنك في تحقيق أهدافه، كما أن تقييم أداء البنك هو بمثابة المرآة العاكسة لمزايا وعيوب إدارته، وأن نتائج عملية التقييم تشكل قاعدة للحكم على أداء البنك في الحاضر وفي المستقبل.

يتناول هذا المبحث كيفية استخدام البيانات والمعطيات المالية في تقييم أداء البنوك، وتطبيق ذلك على مجموعة من البنوك التجارية العمومية الجزائرية بوكالات بسكرة، باستخدام الحسابات المتعلقة بقوائمها المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج)، وتوضيح العلاقة المتبادلة بين ربحية البنوك ومخاطرها، بالإضافة إلى مؤشرات السيولة والتوظيف ثم مقارنة أداء هذه البنوك فيما بينها.

المطلب الأول: مؤشرات قياس أداء البنوك عينة الدراسة من حيث السيولة

قبل التطرق لمؤشرات تقييم الأداء نستعرض بعض القوانين والأطر التشريعية التي تم إصدارها لتطبيق المعايير الاحترازية في الجزائر المتعلقة بتقييم الأداء:

- قام بنك الجزائر بتطوير وسائل الرقابة الاحترازية الشاملة في شكل متابعات للبنوك بواسطة مؤشرات صلاية النظام البنكي، ويتعلق الأمر بالمؤشرات الموجزة الإحدى عشر (11) التي تمس مستوى الأموال الخاصة (نسبة الملاءة)، وطبيعة القروض الموزعة وتصنيفها ومستوى المؤونات المشكلة لها، كما تم إدماج نسبة السيولة العامة فضلا عن مجموع مؤشرات مردودية البنوك العمومية والخاصة، وقام بنك الجزائر بإنشاء لجننتين، الأولى هي لجنة الاستقرار المالي، والثانية هي لجنة الإدارة المكلفة بمتابعة إعداد الإطار التنظيمي المتعلق بالنظام المحاسبي المالي في البنوك والمؤسسات المالية.¹

- القانون رقم 01 - 04 الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، ف القانون المالية لسنة 1990 حدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دج، وبـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للبنوك، و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف

¹ بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، 2012، ص:13

ينزع منها الإعتماد، وبعده جاء نظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 والذي يهدف إلى تحديد الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب أن توفره البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، والذي يساوي على الأقل عشرة ملايين دج (10.000.000.000 دج) بالنسبة للبنوك، ويساوي على الأقل ثلاثة ملايين وخمسمائة مليون دج (3.500.000.000 دج) بالنسبة للمؤسسات المالية.¹

- بتاريخ 2011/11/28 أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 11-08 المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، وهو لا يختلف كثيرا عن التنظيم رقم 02-03 لسنة 2002، إلا أنه يشير هذه المرة بوضوح إلى أن مخاطر سعر الفائدة جزء من مخاطر السوق، وأن الأحداث الخارجية جزء من مخاطر التشغيل، ويوضح بشكل أكبر طرق قياس كلا النوعين من المخاطر، ولكن دون صدور تعليمة تفصيلية تدرجها ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال، ويشير هذا التنظيم في الأخير إلى أنه يلغي أحكام التنظيم رقم 02-03 الصادر بتاريخ 2002/11/14 والمتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يعتبر مسابقة لاتفاقية بازل II في هذا الجانب.²

- نظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والذي جاء توفيقا مع مقررات لجنة بازل فيما يخص تطبيق معيار كفاية رأسمال بالبنوك الذي أصدرته اللجنة سنة 2010 (اتفاق بازل 3)، فقد ألزم بنك الجزائر جميع البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس نشاطها في الجزائر باحترام بصفة مستمرة على أساس فردي أو مجمع معدل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين معامل أموالها الخاصة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية (التشغيلية) ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى، وذلك ابتداء من 1 أكتوبر 2014 وتغطي نسبة الملاءة بالعلاقة التالية:³

الأموال الخاصة القانونية ÷ مجموع المخاطر (القروض، العملياتية، السوق) المرجحة ≤ 9.5

فمن خلال النسبة يتضح لنا أن بنك الجزائر أخذ من بازل III نسبة الملاءة المالية ورفع النسبة الإجمالية ولكن ليس إلى 10.5% كما تنص عليه الاتفاقية لكن بنسبة أقل، حيث تتكون الأموال الخاصة القانونية التي تدخل في حساب هذه النسبة من الأموال الخاصة القاعدية (الأساسية) والأموال الخاصة التكميلية، حيث حددت المادة التاسعة (9) من نظام بنك الجزائر رقم 1-14 المؤرخ في 16 فيفري 2014

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 08-04 المؤرخ في 25 ذو الحجة 1429 الموافق لـ 23 ديسمبر 2008، المتضمن الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، السنة:45، العدد:72 الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2008، ص:3.

² سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02 جوان 2015، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص: 22

³ بودالي مختار، أثر مقررات بازل 3 في عملية اتخاذ قرار ضبط المعايير الاحترازية لبنك الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثالث، جوان 2017، جامعة طاهري، بشار، الجزائر، ص:38

عناصر كل من الأموال الخاصة القاعدية والأموال الخاصة التكميلية التي تأخذ بالاعتبار في حساب نسبة الملاء.

تجدر الإشارة إلى أن الأموال الخاصة التكميلية لا يمكن أن تدخل في حساب الأموال الخاصة القانونية إلا في حدود مبلغ الأموال الخاصة القاعدية، وأن السندات المرتبطة التي تدخل في حساب الأموال الخاصة التكميلية لا يمكن أخذها إلا في حدود 50% من الأموال الخاصة القاعدية ويشترط في النسبة أن:¹

- تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل والمخاطر السوقية بواقع 7% على الأقل.

- تشكل البنوك والمؤسسات المالية محفظة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2,5% من مخاطرها المرجحة.

- تصرح البنوك والمؤسسات المالية كل (3) أشهر للجنة البنكية وبنك الجزائر بالنسب المذكورة أعلاه. تجدر الإشارة إلى أن القائم بعملية التقييم قد يواجهه مشاكل وصعوبات قد تؤثر على نتائج مهمته منها على سبيل المثال:²

- اختلاف المعايير القانونية والمحاسبية لترتيب البيانات المالية بين البنوك؛

- ممارسة قدر كبير من التحفظ من طرف مدراء البنوك في تقاريرهم وبياناتهم؛

- تزايد نشاطات خارج الميزانية والتي كثيرا ما تشكل مجالا لعدم التحكم والسيطرة.

ومن أجل دخول البنوك الجزائرية إقتصاد السوق وتحسين أدائها وخدماتها البنكية أقر بنك الجزائر بموجب المادة رقم 92 من قانون النقد والقرض جميع المعايير الواجب إحترامها من قبل كل بنك وتتمثل في:³

- نسب السيولة؛

- نسب الأموال الخاصة إلى الإلتزامات المقدمة لكل مدين؛

- النسب مع الودائع والاستخدامات؛

- إستعمال الأموال الخاصة؛

- توظيفات الخزينة؛

- المخاطر بشكل عام.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 01-14 المؤرخ في 10 ربيع الثاني 1435 الموافق لـ 16 فبراير 2014، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، السنة: 51، العدد: 56 الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2014، ص ص: 21-28.

² محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 - 2000، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 03، 2004، ص: 90

³ بودالي مخطار، مرجع سابق، ص: 36

الفرع الأول: مؤشر السيولة العامة

أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 11-04 بتاريخ 2011/5/24 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، وأوجب فيه على البنوك وضع نسبة سيولة مساوية لـ 100% على الأقل في الأجل القصير، كما أوجب عليها وضع مؤشرات تسمح بقياس وتسيير ومراقبة السيولة، واعتبرها ضمن مؤشرات الحيطة والحذر¹، وتم توضيح مكونات مؤشر السيولة العامة ويجب أن تلتزم بها البنوك الجزائرية، وتعرف هذه النسبة بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم القصيرة الأجل، وتهدف هذه النسبة إلى:²

- ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على دفع الودائع لأصحابها في أية لحظة.
- قياس ومتابعة خطر عدم السيولة للبنوك والمؤسسات المالية بحيث تكون هذه الأخيرة مستعدة لتسديد ديونها في آجال إستحقاقها.
- ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تقديم القروض.
- تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لتصحيح وضعية خزانة البنوك والمؤسسات المالية.

وتحسب نسبة السيولة العامة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة في الأجل القصير}}{\text{الخصوم المستحقة في الأجل القصير}} \leq 100\%$$

وتحدد العناصر المكونة لهذه النسبة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (26): مكونات نسبة السيولة العامة

المعامل %	الخصوم المستحقة في الأجل القصير	المعامل %	الأصول السائلة في الأجل القصير
100	ديون مستحقة للمؤسسات المالية قصيرة الأجل	100	الصندوق، البنك المركزي، الحساب الجاري البريدي.
	حسابات الزبائن وتقسم إلى:	100	سندات الخزينة
20	حساب الادخار	100	حسابات البنك لدى المراسلين (المحليين والأجانب)
30	حسابات تحت الطلب للعملاء	7	حسابات مديون
70	لأجل: أقل من شهر	50	خصم أوراق تجارية
70	سندات الصندوق: أقل من شهر	85	تسيقات على حسابات لأجل وسندات الصندوق
100	حسابات مستحقة للقبض	50	أسهم
		70	سندات
		100	محفظة أوراق التسديد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

المادة 92 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990

¹ سليمان ناصر، آدم حديدي، مرجع سابق، ص:23

² كواح كريمة، معايير تقييم الأداء المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص: 122

تم توضيح كيفية حساب معدل السيولة العامة ومكونات هذه النسبة، حيث يتم حسابها على مستوى المديرية العامة للبنك الرئيسي وتعذر علينا حسابها على مستوى وكالات بسكرة خلال فترة الدراسة (2007-2017)، لعدم توفر كل المعطيات والأرقام الخاصة بحساب هذه النسبة، وعموما كلما كانت النسبة أكبر من 100%، كلما دل ذلك على توفر السيولة في البنك.

الفرع الثاني: مؤشر الأصول السائلة إلى الودائع

تبين هذه النسبة مدى قدرة الأصول السائلة التي بحوزة البنوك لتلبية طلبات الودائع، أي مدى قدرة سحب المودعين لودائعهم بالاعتماد على الأصول السائلة، والجدول التالي يوضح تطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة (2007-2017):

الجدول رقم (27): مؤشر الأصول السائلة إلى الودائع

CNEP	BNA	BADR	CPA	
0.0006	0.0015	0.0163	-	2007
0.0009	0.0013	0.0186	-	2008
0.0327	0.0012	0.0160	-	2009
0.0258	0.0033	0.0117	-	2010
0.0004	0.0365	0.0053	0.0263	2011
0.0014	0.0276	0.0078	0.0260	2012
0.0017	0.0192	0.0030	0.0440	2013
0.0064	0.0193	0.0113	0.0431	2014
0.0002	0.0125	0.0202	0.0098	2015
0.0015	0.1707	0.0214	0.0449	2016
0.0030	0.0451	0.0200	0.0106	2017
0.0068	0.031	0.0138	0.0292	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الموضحة في الملحق رقم (4)

يتضح من خلال الجدول رقم (27) أن مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع يأخذ معدلات متفاوتة ومقاربة في نفس الوقت وهذا بالنسبة لكل بنك، وعموما بلغ متوسط المؤشر لدى البنوك عينة الدراسة بالترتيب كما يلي:

بلغ متوسط المؤشر لدى البنك الوطني الجزائري 3.1%، بينما القرض الشعبي الجزائري 2.9% والمعدل يتراوح بين 1%، 4% خلال فترة الدراسة، في حين بلغ متوسط المعدل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية 1.3%، و0.6% لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

يتضح من التحليل السابق أن بنك BNA و CPA هو الأكثر أماناً من حيث توفر السيولة في الأجل القصير وهذا في حال طلب المودعين لودائعهم.

الفرع الثالث: معدل الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع

يوضح الجدول الموالي نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2007-2017).

الجدول رقم (28): معدل الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع

CNEP	BADR	CPA	BNA	
0.02	0.70	-	0.54	2007
0.14	0.85	-	0.54	2008
0.18	0.84	-	0.60	2009
0.26	0.80	-	0.75	2010
0.32	0.56	0.73	0.67	2011
0.23	0.60	0.58	0.73	2012
0.32	0.60	0.77	0.68	2013
0.35	0.61	0.79	0.75	2014
0.32	0.60	0.89	0.84	2015
0.33	0.74	0.58	0.73	2016
0.49	0.80	0.62	0.69	2017
0.27	0.70	0.71	0.68	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الموضحة في الملحق رقم (4)

يبين الجدول رقم (28) أن البنوك عينة الدراسة تستحوذ على نسب عالية من الودائع تحت الطلب التي تستحق عند الطلب مقارنة بإجمالي الودائع المتحصل عليها، فقد تجاوزت النصف من إجمالي الودائع، وتتميز الودائع تحت الطلب بالتقلب والسحب المتكرر، وتحليلنا للجدول فإن متوسط نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع في (BNA،BADR،CPA) متقارب جدا بلغ على التوالي: 71%، 70%، 68%، ماعدا بنك CNEP بلغ المؤشر 27%، ويبين أن البنك أغلب ودائعه هي ودائع ليست تحت الطلب وبإمكانه استخدامها في الأنشطة ذات الأجل المتوسطة والطويلة، كما يعود السبب لعدم استحواذ هذا البنك لنسب كبيرة للودائع تحت الطلب لاعتباره وكونه بنك توفير وادخار وهذا ما يستلزم استقباله واحتفاظه بودائع توفير ذات معدلات فائدة متغيرة.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس أداء البنوك عينة الدراسة من حيث مستوى توظيف الأموال
تتقسم مؤشرات توظيف موارد البنوك التجارية إلى عدة أنواع تتمثل في:

الفرع الأول: مؤشر إقراض الودائع

يعتبر هذا المعدل المقدار الذي تم استخدامه من الودائع في تمويل مختلف الأنشطة الإقراضية، باعتبار القروض المصدر الرئيسي للربح، ويتم قياس المؤشر كمايلي:

$$\text{مؤشر إقراض الودائع (\%)} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}}$$

الجدول رقم (29): مؤشر القروض إلى الودائع

السنوات	BNA	CPA	BADR	CNEP
2007	0.1349	-	0.1433	0.0064
2008	0.1718	-	0.0624	0.0180
2009	0.1630	-	0.1713	0.0627
2010	0.1029	-	0.2043	0.0998
2011	0.2071	0.8343	0.1406	0.1505
2012	0.2196	1.5651	0.1796	0.1920
2013	0.3135	1.2694	0.2435	0.1279
2014	0.2952	2.4853	0.3559	0.1471
2015	0.2220	1.8907	0.4231	0.1088
2016	0.3980	3.5282	0.4702	0.0802
2017	0.3772	5.9270	0.4873	0.1948
المتوسط	0.2368	2.5000	0.2620	0.1080

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الموضحة في الملحق رقم (4)

بالنظر إلى الجدول أعلاه يتبين لنا أن البنوك عينة الدراسة تقوم بمنح القروض باستخدام مختلف الودائع التي تستقبلها بمعدلات متفاوتة والمؤشرات كلها في ارتفاع متزايد من سنة إلى أخرى. ويتضح لنا أن القرض الشعبي الجزائري قدم قروض بأضعاف ما لديه من الودائع وهذا ينعكس على ارتفاع ربحيته حيث بلغ متوسط المؤشر 250%، أما باقي البنوك فقد كان متوسط المؤشر بالنسبة لـ (BADR، BNA، CNEP) على التوالي 26%، 23%، 10%، وتعتبر معدلات منخفضة جدا، أي أن هذه البنوك لم تستخدم نسب كبيرة من ودائعها في منح القروض.

الفرع الثاني: مؤشر التوظيفات طويلة الأجل

هناك نظريتان خاصتان بطبيعة استثمارات البنك، الأولى أن تكون غالبية استثمارات البنك من النوع القصير الأجل لعدم تعريض البنك لمخاطر التوقف عن رد قيمة الودائع إذا ما طلبت بالكامل، والثانية تستند على أن المودعين كلهم لن يتقدموا للبنك طالبين استرداد ودائعهم حتى في أسوأ الظروف، ومن ثم يمكن للبنك أن يوجه جزءا من أمواله ناحية التوظيف طويل الأجل، وقد دلت التجارب على ثبات جزء كبير من الودائع ودوام بقائها لدى البنك وبالذات الودائع بإخطار والودائع لأجل وودائع التوفير، ويمكن قياس مساهمة البنك في التمويل الطويل الأجل عن طريق العلاقة بين التوظيفات الطويلة والودائع الآجلة التي تتميز بالثبات، وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{مؤشر التوظيفات طويلة الأجل (\%)} = \frac{\text{التوظيفات طويلة الأجل}}{\text{الموارد طويلة الأجل}}$$

وتم حساب المؤشر للبنوك عينة الدراسة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (30): مؤشر التوظيفات طويلة الأجل

BNA	BADR	CPA	CNEP	
0.036	0.445	-	0.007	2007
0.032	0.308	-	0.021	2008
0.104	0.562	-	0.077	2009
0.401	1.030	-	0.135	2010
0.421	0.171	0.329	0.223	2011
0.771	0.292	0.277	0.251	2012
0.997	0.365	0.185	0.190	2013
1.205	0.640	0.085	0.228	2014
1.306	1.738	0.058	0.161	2015
1.243	1.446	0.117	0.120	2016
1.037	1.731	0.063	0.384	2017
0.687	0.794	0.159	0.163	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الموضحة في الملحق رقم (4)

يتضح لنا من الجدول رقم (30) أن مؤشر التوظيفات طويلة الأجل يختلف عند البنوك عينة الدراسة بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري: بلغ متوسط المؤشر للفترة (2011-2017) ما يقارب 16%، وقد شهد انخفاض تدريجي من سنة لأخرى لهذه الفترة، حيث كان 32% سنة 2011 وانخفض إلى 6% سنة 2017، وهذا يدل على أن البنك اعتمد في توظيفاته الطويلة الأجل على الودائع ذات الاستحقاق القصير الأجل.

بالنسبة للبنك الوطني الجزائري: توضح الأرقام التي تم حسابها أن البنك يعتمد على الودائع الطويلة الأجل في منح القروض الطويلة الأجل، فقد بلغ متوسط المؤشر للفترة (2007-2017) أكثر من 68%، حيث شهد ارتفاع واضح من سنة لأخرى فبعدما كان 3% سنة 2007 ارتفع بنسبة 130% سنة 2015 وانخفض بشكل طفيف إلى 103%.

بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: اعتمد البنك على الودائع الطويلة الأجل بشكل كبير في منح القروض الطويلة الأجل، فقد بلغ المتوسط ما يقارب 80% للفترة (2007-2017) وهي نسبة مقبولة جدا، غير أن المؤشر شهد تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة وكان أدنى انخفاض له سنة 2011 بمعدل 17%، وأعلى ارتفاع له بمعدل 173% سنتي 2016، 2017.

بالنسبة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: لم يعتمد البنك بشكل كبير على الودائع الطويلة الأجل في منح القروض الطويلة الأجل وبلغ متوسط المؤشر للفترة (2007-2017) ما يقارب 16% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بإجمالي ودائعه ذات الاستحقاق الطويل الأجل.

من خلال تحليلنا لمؤشر التوظيفات الطويلة الأجل للبنوك عينة الدراسة فإننا توصلنا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو أكثر البنوك استخداما لودائعه الطويلة الأجل في منح القروض الطويلة، ويليه البنك الوطني الجزائري، ويمكن القول أن المؤشر لهذين البنكين مقبول جدا، أما القرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط فكانت النسب منخفضة جدا وغير مقبولة.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس أداء البنوك عينة الدراسة من حيث الربحية

تنظر الإدارة إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ولمعرفة ربحية البنك هناك عدة مؤشرات وتم اختيار مؤشرين لتوفر المعطيات الخاصة بحسابها وهي معدل هامش الربح، ومعدل العائد على الودائع.

الفرع الأول: معدل هامش الربح

يعكس مؤشر هامش الربح مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، هذه الصيغة توضح مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ، فمثلا إذا حقق البنك عائد على الأصول مرتفع فيكون سبب ذلك أنه أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع. يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل هامش الربح (\%)} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

والجدول الموالي يوضح نسب معدل هامش الربح للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2007-2017).

الجدول رقم (31): معدل هامش الربح

CNEP	BADR	BNA	CPA	
-11.45	-0.16	0.06	-	2007
-14.32	-0.53	0.84	-	2008
-3.96	-0.18	0.20	-	2009
-1.42	-0.17	0.06	-	2010
-0.42	0.04	0.74	0.96	2011
0.10	0.61	0.87	0.94	2012
0.22	0.63	0.74	0.92	2013
-1.59	0.64	0.79	0.98	2014
0.41	0.70	0.76	0.95	2015
0.41	0.82	0.83	0.98	2016
0.36	0.87	0.87	0.98	2017
-2.88	0.30	0.61	0.96	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد المعطيات الموضحة في الملحق رقم (4)

يتضح لنا من الجدول السابق أن معدل هامش الربح يختلف بين البنوك العمومية عينة الدراسة، فنجد أن القرض الشعبي الجزائري هو أكثر البنوك تحكما في تكاليفه ومراقبتها لكل سنوات الدراسة، أي أنه حقق أداء أفضل مقارنة بباقي البنوك ووصل المتوسط الحسابي معدل 96%، كما حقق البنك الوطني الجزائري أداء مقبول جدا بمتوسط حسابي قدره 61%، والملاحظ من الجدول أن المعدل كان مرتفع في السنوات (2011-2017) بمعدل يفوق 70%، لكنه حقق أداء منخفض وغير مقبول في سنوات (2007-2009) ويرجع السبب في ارتفاع تكاليف الموظفين وتكاليف الاستغلال مما انعكس على النتيجة الصافية، وفيما يخص بنك الفلاحة والتنمية الريفية فكان أداءه منخفض وبلغ المتوسط الحسابي له معدل 30%، وهذا بالرغم من كفاءته في التحكم في تكاليفه في السنوات (2012-2017) بمعدلات تفوق 70%، ويرجع انخفاض المتوسط الحسابي لتحقيق البنك خسارة ونتيجة صافية سالبة للسنوات (2007-2010)، أما الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط فقد كان أداءه سيء والذي حقق هامش ربح سلبي في كل سنوات الدراسة تقريبا.

الفرع الثاني: معدل العائد على الودائع

يعكس معدل العائد على الودائع مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من إجمالي الودائع التي بحوزته، ويقاس نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المحقق قبل أو بعد دفع الضرائب ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الودائع (\%)} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة}}{\text{الودائع بأنواعها}}$$

والجدول التالي يوضح قيم المؤشر خلال الفترة (2007-2017) للبنوك الأربعة عينة الدراسة:

الجدول رقم (32): معدل العائد على الودائع

CNEP	BADR	BNA	CPA	
-0.004	-0.002	0.000	-	2007
-0.010	-0.005	0.019	-	2008
-0.013	-0.002	0.003	-	2009
-0.010	-0.002	0.000	-	2010
-0.005	0.000	0.006	0.044	2011
0.002	0.010	0.014	0.072	2012
0.006	0.012	0.001	0.059	2013
-0.010	0.013	0.015	0.114	2014
0.015	0.015	0.008	0.087	2015
0.020	0.027	0.020	0.263	2016
0.015	0.017	0.013	0.186	2017
0.001	0.008	0.009	0.118	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الموضحة في الملحق رقم (4).

يتضح من الجدول أعلاه أن البنوك الأربعة عينة الدراسة حققت إيرادات معتبرة جدا من ودائعها خلال الفترة (2007-2017)، فبالنسبة للقرض الشعبي الجزائري حقق معدلات متزايدة نوعا ما للفترة (2014-2017)، لارتفاع النتيجة الصافية وارتفاع الودائع معا من سنة لأخرى، وسجل المعدل انخفاضا كبيرا في لسنتي 2011، 2013 وهذا راجع لانخفاض النتيجة الصافية بالرغم من ارتفاع الودائع.

أما باقي البنوك عينة الدراسة (البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لم يحققوا معدلات عائد مرتفعة على إجمالي ودائعهم وكانت المعدلات متقاربة بمتوسط حسابي يقدر بـ 0.8%، والسبب هو أن هذه البنوك حققت نتيجة صافية سالبة في السنوات الأولى من فترة الدراسة وهذا بالرغم من الارتفاع الكبير للودائع بمختلف أنواعها.

وعموما يمكن القول أن القرض الشعبي الجزائري هو الأفضل أداءا من حيث تحقيق كل دج من الودائع من صافي الربح المحقق قبل دفع الضرائب خلال فترة دراستنا وهذا مقارنة ببقية البنوك.

المطلب الرابع: قياس مخاطرة البنوك بواسطة المؤشرات المالية

تم اختيار مجموعة من المؤشرات لقياس المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية الجزائرية محل دراستنا وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

الفرع الأول: قياس مخاطر القروض

تم اختيار مؤشرين لقياس مخاطر القروض المقدمة من قبل البنوك العمومية عينة دراستنا وتمثلت في معدل التعثر البنكي ومعدل مخصصات التعثر البنكي.

أولاً: معدل التعثر البنكي

يعتبر تصنيف الديون والمخصصات جزء مهم من القواعد التنظيمية التحوطية للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، فموجب المادة 17 من التعليمات 74-94 لـ 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية لإدارة البنوك والمؤسسات المالية، تم إنشاء نظام تصنيف الديون يعتمد على أساس القدرة على الوفاء ويمكن التمييز بين نوعين من الديون:¹

1. الديون الجارية: Les créances courantes

هي الديون التي تكون مضمونة التغطية في آجالها المحددة وتخصص لهذه الديون مؤونة بنسبة 3%، وترتبط بالفئات التالية:

- ديون المؤسسات المالية، دولة، خزينة، شركات التأمين... الخ؛
- ديون بضمان ودائع لدى البنك.

2. ديون مصنفة: Les créances classées

هي الديون التي يكون استرداد القرض في الآجال المحددة لها مشكوكا فيه، وتنقسم إلى:

- **الديون ذات مشكل محتمل: Les créances à problèmes potentiels**، وهي الديون التي يحتمل تأخر سدادها من 3 أشهر إلى 6 أشهر وتغطيتها مضمونة، والتي يمكن أن تشهد تأخر معقول في استردادها وتنتج عن صعوبات مؤقتة تواجهها المؤسسات، ويخصص لها مؤونة بنسبة 30%.
- **ديون جد خطيرة: Les créances très risquées**: هي الديون التي يكون الاسترداد فيها غير مؤكدة، والتأخير يكون من 6 أشهر إلى سنة، ويخصص لها مؤونة تصل إلى 50%

¹ بركات سارة، مرجع سابق، ص: 291

- **الديون المتعثرة: Les créances compromises**: تمثل خسائر للبنك، ومع ذلك فإن المؤسسات المالية يجب أن تستنفذ جميع الحلول الممكنة لاستردادها، كما يجب أن يخصص لها مؤونة تصل إلى 100%.

كما يمكن حساب نسبة الديون غير العاملة أو كما تسمى الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض وحسب المعايير العامة فإنه يجب أن لا يتعدى هذا المؤشر 10%¹.
يتم حساب معدل التعثر البنكي - كل القروض المتعثرة أو المشكوك في تحصيلها - وفق العلاقة التالية:

معدل التعثر البنكي = القروض المشكوك في تحصيلها ÷ محفظة القروض
يبين الجدول التالي النتائج المتوصل إليها خلال الفترة (2007-2017).

الجدول رقم (33): معدل التعثر البنكي

السنوات	BNA	CPA	BADR	CNEP
2007	0.12	-	0.22	0
2008	0.10	-	0.21	0.08
2009	0.10	-	0.25	0.24
2010	0.12	-	0.20	0.01
2011	0.06	0.25	0.19	0.02
2012	0.10	0.27	0.27	0.01
2013	0.04	0.18	0.21	0.04
2014	0.19	0.09	0.13	0.04
2015	0.18	0.11	0.10	0.14
2016	0.19	0.08	0.12	0.18
2017	0.26	0.05	0.22	0.05
المتوسط	0.13	0.15	0.19	0.08

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المقدمة في الملحق رقم (4)

بالنسبة لبنك BNA كان معدل تعثر القروض بين الارتفاع والانخفاض حيث سجل أدنى انخفاض له سنة 2013 بمعدل 4% وهو مقبول، لكن هذا المعدل بدأ بالارتفاع المستمر من سنة إلى أخرى ووصل إلى 26% سنة 2017 والذي يعد مرتفع جدا، وعموما بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر خلال فترة (2007-2017) ما يقارب 13% الذي يعد مرتفع جدا مقارنة بالمعدل العالمي المسموح به وهو 5%

¹ Refat Homs, Key Performance Indicators for some Jordanian Banks, متاح على الموقع <https://ae.linkedin.com/pulse/key-performance-indicators-some-jordanian-banks-refat-homs> consulter le 2016/01/12

بالنسبة لبنك CPA كانت القروض المتعثرة والقروض المشكوك في تحصيلها مرتفعة جدا خلال الفترة (2011-2013)، بمعدل 25% سنة 2011 وانخفض إلى 18% سنة 2013، لكن هذا المعدل انخفض تدريجيا ووصل إلى 5% سنة 2017 وهو معدل مقبول جدا، إلا أن المتوسط الحسابي لمعدل التعثر البنكي بلغ خلال الفترة 2011-2017 ما يقارب 15% وهذا بالرغم من تحسين المعدل في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة والسبب هو تأثر المتوسط الحسابي بالمعدلات المرتفعة للسنوات الأولى من فترة الدراسة.

بالنسبة لبنك BADR شهد المعدل ارتفاع مستمر للقروض المشكوك في تحصيلها خلال فترة الدراسة فاقت المعدلات المعيارية والمسموح بها ويعود السبب إلى اعتماد البنك في توظيفاته على القروض المدعمة من قبل الدولة كقرض الرفيق وقرض التحدي... الخ، فأغلبها قروض متعثرة وصعب على البنك استردادها، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر 19%.

بالنسبة لبنك CNEP تراوح المعدل بين الارتفاع والانخفاض بين معدلات مقبولة وأخرى غير مقبولة، وعموما بلغ المتوسط الحسابي لمعدل التعثر البنكي خلال الفترة (2007-2017) ما يقارب 8% وهو أكثر من المعدل المسموح به عالميا لكن يمكن اعتباره مقبول مقارنة بباقي البنوك الأخرى عينة دراستنا. بعد التحليل الذي قمنا به بالنسبة للبنوك منفردة فإنه يمكن القول عموما أن البنوك العمومية الناشطة بولاية بسكرة عينة الدراسة تعاني من معدلات تعثر القروض البنكية بمعدلات متفاوتة، ويمكن اعتبارها مرتفعة جدا.

ثانيا: مخصص التعثر البنكي

تدل هذه النسبة على نسبة القروض التي تحتجز كمخصص لخسائر القروض المحتملة والناجمة عن عدم السداد، وكلما ازدادت هذه النسبة ازدادت درجة تحوط البنك لمواجهة خسارة القروض وقلت درجة المخاطرة المرتبطة بها، وتختلف النسبة من بنك لآخر حسب حجم البنك ويفضل أن لا تتجاوز 15%.

وسمحت توصيات لجنة بازل باحتساب هذه الاحتياطات العامة كجزء من حقوق الملكية لتحديد كفاية رأس المال، وينبغي وضع احتياطات أو مخصصات محددة على مختلف الفئات (ديون المشكوك فيها، ديون الخسائر)، وعادة ما تستخدم نسبة مئوية (استنادا إلى الخبرة السابقة للبنوك) للقروض المشكوك في تحصيلها، بالإضافة إلى مخصصات كاملة على القروض المصنفة على أنها خسائر، مع تحليل كل حالة على حدى والتقدير التقريبية التي تحدد المبلغ الذي سيخصص للقروض المشكوك في تحصيلها.¹

¹ K. Selvavinayagam, op:cot, p:13

ويحسب المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{مخصص التعثر البنكي} = \text{مخصص خسارة القروض} \div \text{إجمالي القروض}$$

الجدول رقم (34): معدل مخصص التعثر البنكي

السنوات	BNA	CPA	BADR	CNEP
2007	0.12	-	0.15	0
2008	0.10	-	0.20	0.08
2009	0.10	-	0.14	0.24
2010	0.12	-	0.14	0.02
2011	0.06	0.14	0.13	0.02
2012	0.10	0.16	0.13	0.01
2013	0.04	0.11	0.12	0.01
2014	0.19	0.05	0.09	0.01
2015	0.18	0.06	0.07	0.01
2016	0.19	0.05	0.09	0.17
2017	0.26	0.01	0.11	0.04
المتوسط	0.13	0.08	0.12	0.06

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المقدمة في الملحق رقم (4)

بعد حسابنا لمؤشر مخصص القروض المتعثرة فإنه تبين لنا أن البنوك عينة الدراسة تخصص مبالغ معتبرة لخسائر القروض ومع أنه لا توجد نسبة محددة وعالمية تلتزم بها كافة البنوك فإنه يستحسن أن تكون النسبة بين 10% إلى 15% كأقصى تقدير وهذا لزيادة احتياطياته أكثر، فكلما ارتفع المخصص كلما دل على توقع ارتفاع في القروض المتعثرة في المستقبل، وعليه نجد أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية خصص نسبة 12% كمتوسط حسابي خلال الفترة (2007-2017) وهي نسبة مقبولة باعتباره أكثر البنوك تعرضا للتعثر البنكي - حسب النتائج المتوصل إليها عند حساب مؤشر التعثر البنكي -

أما بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر 8%، للفترة (2011-2017)، في حين بلغ المؤشر عند الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 6% للفترة (2007-2017)، ونجد نسبة المؤشر لدى البنك الوطني الجزائري 13% وهو معدل مقبول يعكس حرص البنك على مواجهة وتخصيص مبالغ تغطي كل قروضه المتعثرة والناجبة في أغلب الأحيان من القروض المدعمة والموجهة من الدولة.

الفرع الثاني: قياس المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي المخاطر المتولدة عن الأعمال اليومية للبنوك، وتحدث نتيجة وجود ثغرات في نظام الرقابة أو نتيجة أعطال في نظام التشغيل، وعلى البنك القيام بإدارة المخاطر لتشغيلية وذلك بمتابعة مجموعة من المؤشرات المالية سنقوم بحساب متوسط أجر العمل على مستوى البنوك التجارية عينة الدراسة كمايلي:

$$\text{متوسط أجر العمل} = \text{مصاريف الموظفين} \div \text{عدد الموظفين الدائمين}$$

سنوضح تطور هذا المؤشر للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2007-2017) في الجدول التالي:

الجدول رقم (35): متوسط أجر العمل للبنوك عينة الدراسة

CNEP	CPA	BNA	BADR	
216	-	43	821	2007
745	-	165	685	2008
846	-	252	877	2009
880	1046	492	923	2010
1440	1039	811	907	2011
1491	1207	1003	1108	2012
1605	1211	1348	1354	2013
1582	1373	1656	1653	2014
1546	1482	1608	1555	2015
2025	1350	1790	1405	2016
1624	1039	1557	1118	2017
1273	1218	975	1128	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المقدمة في الملحق رقم (4)

لا توجد قيمة مثالية لهذه النسبة، بحيث نجد أحيانا بعض البنوك ذات الأداء العالي لديها عدد قليل من الموظفين وتدفع لهم أجور تفوق متوسط دخول موظفين في بنوك أخرى، وعموما حسب النتائج المتحصل عليها وبعد حساب المتوسط لمؤشر متوسط أجر العمل، فإن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط هو الأعلى مقارنة بباقي البنوك الأخرى ويليه القرض الشعبي الجزائري ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ثم البنك الوطني الجزائري.

خلاصة الفصل الرابع:

تضمن هذا الفصل دراسة تطبيقية لمدى كفاءة إدارة ميزانية البنوك التجارية الجزائرية، وتم اختيار عينة من البنوك العمومية الجزائرية بوكالات بسكرة والمتمثلة في (BNA، CPA، BADR، CNEP) للفترة (2007-2017) وقد تم التوصل إلى:

- إجمالي حسابات الموارد والاستخدامات للبنوك عينة الدراسة بوكالات بسكرة في تزايد مستمر خلال الفترة (2007-2017)، إلا أنه هناك فترات تتخفف قيمتها، خاصة بالنسبة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، كما لم تتأثر الوضعية المالية لهذه البنوك بالأزمة وهذا لعدم ارتباط المعاملات المالية والبنكية بالعالم الخارجي.

- بالنسبة لكفاءة البنوك عينة الدراسة في إدارة ودائعها، فإنه لا تختلف أنواع الودائع أو الحسابات البنكية المتوفرة لدى البنوك عينة الدراسة، حيث تقدم خدمات لجذب العملاء وجذب الودائع وتتمثل أساسا في الحساب الجاري، حساب الشيكات، دفتر التوفير بفائدة وبدون فائدة، سندات الصندوق، ودائع لأجل، وكلها تدفع نفس معدلات الفائدة على أنواع ودائعها، كما أن الودائع في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة.

- تحتوي المحفظة الإقراضية لبنك CPA على قروض الاستغلال والاستثمار، القروض العقارية، القروض الموجهة والمدعمة من طرف الدولة، فكان عائد محفظة البنك مساوي لـ 3.6% ومجموع مخاطر كل قرض مساوي لـ 5.2%، أما مخاطر المحفظة ككل فيساوي 0.92%.

- وجه بنك BADR نشاطه الإقراضي للقطاع الفلاحي فقط (الاستثماري وقروض الاستغلال)، وتم التوصل إلى عائد محفظته مساوي لـ 4.6%، ومخاطره محفظته 1.95%، غير أن مجموع خطر كل قرض هو 4.93%

- تتكون محفظة بنك BNA من القروض (العقارية، الاستهلاكية، الاستغلال، الاستثمار، الموجهة والمدعمة)، بلغ عائد محفظته 3.2%، أما مخاطر المحفظة بلغ 1.1% بالرغم من أن مجموع مخاطر كل نوع قرض هو 9.3%.

- تتكون محفظة بنك CNEP الائتمانية من القروض العقارية، وبلغ عائد المحفظة 6.6%، أما مخاطرتها 5.5%، وعليه فالبنك معرض لمخاطر مرتفعة مقارنة بباقي البنوك عينة الدراسة وهذا لاعتماده على أصل واحد.

ويمكن قياس أداء البنوك عينة الدراسة من منظور النتائج المالية من خلال:

- مؤشرات السيولة: تم حساب مؤشر الأصول السائلة إلى الودائع، ويتضح من التحليل أن بنك CPA هو الأكثر أمانا من حيث توفر السيولة في الأجل القصير، ومؤشر الودائع تحت الطلب إلى مجموع الودائع، فالنسبة متقاربة للبنوك عينة الدراسة ماعدا الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تشكل أغلب ودائعه ودائع ادخارية.

- مؤشرات مستوى توظيف الأموال: أهمها مؤشر إقراض الودائع، فبالنسبة لبنك CPA قدم قروض بأضعاف ما لديه من الودائع، أما باقي البنوك فقد كان متوسط المؤشر لديها بمعدلات منخفضة جدا، وفيما يخص مؤشر التوظيفات الطويلة الأجل فبنك BADR هو أكثر البنوك استخداما لودائعه الطويلة الأجل في منح القروض الطويلة ويليها BNA، أما CPA و CNEP فكانت النسب منخفضة جدا.
- مؤشرات الربحية: تم حساب مؤشر العائد على الودائع، ومعدل هامش الربح وتوصلنا أن القرض الشعبي الجزائري هو الأفضل من حيث تحكمه ومراقبته لتكاليفه، كما أنه يحقق نصيب ربح جيد لكل وحدة دينار يستقبلها من الودائع، أما البنكين (BADR، BNA) فحققا معدلات من منخفضة من العوائد ونعتبرها مقبولة نوعا من، في حين كان أداء CNEP سيئ بسبب ارتفاع إجمالي التكاليف، بالرغم من استحوازه على مبالغ معتبرة من الودائع.
- تم اختيار مؤشرين لقياس مخاطر القروض تمثلت في معدل التعثر البنكي ومعدل مخصصات التعثر البنكي، يمكن القول عموما أن معدل التعثر البنكي بلغ معدلات متفاوتة ومرتفعة، أما معدل مخصص التعثر البنكي فإن البنوك العمومية عينة الدراسة تخصص مبالغ مقبولة للقروض المتعثرة وبلغ المؤشر بين 6% و 13%.
- تم قياس المخاطر التشغيلية بالاعتماد على مؤشر متوسط أجر العمل، حيث سجلنا ارتفاعه لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مقارنة بباقي البنوك الأخرى ويليها القرض الشعبي الجزائري ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية فالبنك الوطني الجزائري.

خاتمة عامة

تستلزم إدارة الأصول والخصوم التعرف على مكونات الأصول والخصوم لديها، ويمكن القول أن الهدف الرئيسي لإدارة الأصول والخصوم في أي مؤسسة بنكية يتمثل عمليا وفنيا في ضبط مستوى تعرض البنك لأنواع المختلفة من المخاطر من خلال الدراسة والرقابة والتحليل لمختلف عناصر الأنشطة في جانبي الميزانية، بمعنى أن تكون المؤسسة قادرة على تحديد مستويات الخطر التي يمكنها استيعابها والتعامل معها من أجل الوصول إلى معدلات العوائد أو الدخل المستهدفة، وهكذا فليس المقصود بإدارة الأصول والخصوم أن تتأذى البنوك عن تحمل الخطر، وإنما يقصد بها التعرف الدقيق إلى مستويات هذا الخطر والمقدرة على التعامل معه ايجابيا.

إن عدم التعرض للمخاطر يعني عدم تحقيق أية عوائد مقبولة، فالبنوك تتحمل مخاطر عديدة جراء قيامها بالإقراض والاستثمار، حيث أن الإقراض هو النشاط الأساسي للبنوك ومنه يأتي الجزء الأكبر من أرباحها، وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية تأتي في مقدمة المخاطر التي تتعرض لها. فحسب ماركويتز كلما انخفض معامل الارتباط بين عوائد الأصول المكونة للمحفظة الاستثمارية، كلما كانت فرص تنوع مخاطر المحفظة أقل، وهذا يعني ضرورة أن يسعى متخذي القرار الاستثماري إلى تشكيل محفظة من الأصول بحيث يكون معامل الارتباط بين عوائد تلك الأصول أقل ما يمكن.

في هذا الإطار جاءت هذه الدراسة بهدف معالجة الإشكالية المتعلقة بمدى كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في إدارة أصولها وخصومها وذلك للفترة (2007-2017)، وهذا باختيار عينة من البنوك العمومية بوكالات بسكرة، من خلال تعظيم أرباحها ضمن مستويات مقبولة ومسيطر عليها من المخاطر مع إدارة السيولة بالشكل الأمثل، وتم الاعتماد على نظرية المحفظة الحديثة لماركويتز واسقاطها على النشاط الإقراضي للبنوك عينة الدراسة للوصول إلى عائد ومخاطرة محفظة القروض، وهذا باستعمال برنامج (SPSS.20) للوصول إلى النتائج المطلوبة، كما اعتمدنا على حساب مؤشرات مالية لتقييم كفاءتها من منظور تقييم الأداء.

نتائج اختبار فرضيات البحث

من خلال ما تقدم في البحث أصبح بالإمكان اختبار صحة فرضياته من عدمه، وكانت نتائج ذلك كمايلي:

– الفرضية الرئيسية: " تعمل البنوك التجارية الجزائرية على رفع كفاءتها في إدارة أصولها وخصومها في ظل التطورات القانونية والظرفية للصناعة البنكية." بالنسبة لكفاءة البنوك التجارية الجزائرية عينة الدراسة في إدارة خصومها (كفاءة جذب الودائع بأنواعها وتتميتها) فإنها اعتمدت إستراتيجية موحدة في جذب الودائع ولا تختلف أنواع الودائع التي تتلقاها عن بعضها البعض، كما أن حجم الودائع لكل البنوك في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة (2007-2017)، أما بالنسبة لكفاءة إدارة الأصول، فالبنوك التي اعتمدت التخصص في نشاطها الإقراضي تعتبر إدارتها لأصولها غير كفاءة، وتتمثل هذه البنوك في الصندوق

الوطني للتوفير والاحتياط الذي تخصص في منح القروض العقارية الطويلة الأجل فقط، وأسفرت النتائج بارتفاع مخاطر محفظته الائتمانية، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تخصص في تمويل القطاعي الفلاحي لكن وجدنا أن مخاطر محفظته كانت أقل نوعا ما من مخاطر بنك CNEP، لأنه يقوم بمنح القروض بمختلف، أما البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري فقد اعتمدتا تمويل عدة قطاعات اقتصادية ولآجال مختلفة (مبدأ التنوع)، فإن مخاطر محفظتهما كانت منخفضة نوعا ما مع تحقيق عوائد مجدية، وعليه فإن الفرضية خاطئة.

- **الفرضية الأولى:** " يقصد بكفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية بكفاءة إدارة ميزانيتها بما يغطي جميع المخاطر البنكية". أثبتت النتائج صحة الفرضية، فإدارة الأصول والخصوم هي جزء لا يتجزأ من عملية الإدارة المالية لأي بنك تجاري، وهي إدارة جانبيين: جانب إدارة الموارد المالية المتاحة وجانب توزيع الموارد المالية على أوجه الاستخدامات، وكلا الجانبين يظم مخاطر مالية تستلزم تغطيتها، وأهم هذه المخاطر: مخاطر تقلبات أسعار الفوائد، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الصرف.

- **الفرضية الثانية:** " تنوع محفظة البنك الاستثمارية يؤدي إلى تخفيض المخاطرة عند مستوى معين من العائد، والبنوك التجارية الجزائرية لا تعتمد استراتيجية التنوع في محفظة أصولها، كما تعتبر الاستراتيجيات التي تتبعها البنوك الجزائرية لتنمية وتنوع خصومها ذات كفاءة". أكدت النتائج صحة هذه الفرضية لأن التنوع يؤدي إلى تخفيض المخاطر غير النظامية وهو ما أشار إليه هاري ماركويتز في نظريته المحفظة الحديثة التي اعتمدت على مقارنة (عائد-مخاطرة) وأكدته أتباعه من بعده، أي اعتماد التنوع في محفظة الأصول يكون بأصول خطرة وأخرى غير خطرة، وبتطبيق نموذج ماركويتز على البنوك الجزائرية عينة الدراسة وباستخدام مخرجات (SPSS.20)، كانت البنوك التي اعتمدت التنوع في قروضها قد حققت عوائد مجزية بمخاطرة منخفضة، أما البنوك التي تعتمد التنوع فكانت مخاطرتها مرتفعة. وفيما يخص الاستراتيجيات التي تعتمد هذه البنوك لتنمية ودائعها فكانت متماثلة وغير مختلفة عن بعضها البعض فلاحظنا انها تستقطب نفس الأنواع من الودائع.

- **الفرضية الثالثة:** "لا تساهم المؤشرات المالية لوحدها في تقييم أداء البنوك بكفاءة"، نجد أن هذه الفرضية صحيحة، فمؤشرات الأداء وكذا مؤشر ينظر له من عدة زوايا، وتشمل مقاييس الربحية، مقاييس للسيولة ومقاييس للتوظيف وملاءمة وكفاية رأس المال، وهي معايير متضادة ومتعاكسة، فمثلا وجود سيولة كافية ينظر له من جانب آخر انخفاض الربحية، وارتفاع الربحية يعني ارتفاع المخاطرة، أي أنه ينظر الى هذه المؤشرات منفردة، لذا فإن الاعتماد على نماذج أخرى كالنماذج الرياضية مثلا تساعد على تقييم أداء البنوك لأنها تجمع بين مؤشرين أو أكثر في نفس الوقت.

- **الفرضية الرابعة:** "يمكن اعتماد النماذج الرياضية في إدارة مخاطر محفظة أصول البنوك الجزائرية". تعتبر هذه الفرضية صحيحة، فقد أمكننا تطبيق نموذج رياضي يتمثل في مقارنة نظرية ماركويتز، تمكن البنوك من حساب عائدها ومخاطرتها معا دون حساب العائد لوحده والخطر لوحده، وهذا باعتبار أن مجموع القروض التي تقدمها البنوك عينة الدراسة هي محفظة قروض واحدة تتكون من نوع أو أكثر من الأصول حسب درجة التنوع الذي يتخذه البنك، والعائد والمخاطرة التي تم التوصل إليهما هما عائد ومخاطرة المحفظة ككل وليس عائد ومخاطرة كل قرض منفرد.

نتائج البحث

بعد تحليلنا لمختلف عناصر البحث في شقيها النظري والتطبيقي يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

أولا: نتائج الدراسة النظرية: بناء على الدراسة النظرية توصلنا للنتائج التالية:

- كفاءة البنوك تتمثل في كفاءة إدارة أصولها وخصومها وتشمل الكفاءة في إدارة الموارد المالية المتاحة والكفاءة في تنوع المنتجات المالية من خلال توزيع وتنوع أوجه الاستخدامات، فإدارة الأصول والخصوم هي جزء لا يتجزأ من عملية الإدارة المالية لأي بنك تجاري، تتمثل في إدارة عناصر ميزانية البنك بما يغطي جميع مخاطر السوق منها مخاطر تقلبات أسعار الفوائد، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الصرف.

- تعكس الميزانية العمومية للبنك في تاريخ معين محفظتين هما محفظة الأصول ومحفظة الخصوم، وتعتبر أصول وخصوم البنك أحد أهم العوامل الرئيسية التي تحدد مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك، وهما يعكسان الوضع الحالي للقرارات التي سبق أن اتخذتها إدارة البنك، فمحفظة الأصول هي إجمالي ما تم توظيفه أو استخدامه للأموال، ومحفظة الخصوم تشير إلى قرارات الإدارة بشأن مصادر التمويل، وتعمل إدارة البنك على التنسيق بين محفظتي الأصول والخصوم للوصول إلى تعظيم العائد وتخفيض المخاطرة.

- أول عناصر النجاح في إدارة الأصول والخصوم تكمن في إنشاء لجنة إدارة الأصول والخصوم، ويعتمد تحديد هذه اللجنة من حيث الحجم وطبيعة الأعضاء فيها على حجم البنك من جهة، ومنظومة الأعمال ومستوى التعقيد والتطور القائم في العمليات من جهة أخرى.

- أصبحت البنوك التجارية تتبنى طريقة إدارة المحافظ الاستثمارية بدلا من إدارة كل استثمار على حدى، فمحفظة البنك عبارة عن مجموعة من الأصول يمسكها بغرض الاستثمار تتمثل أساسا في القروض والأوراق المالية، وإدارة المحفظة هي علم له نظرياته ومناهجه، ويحكم تكوين المحفظة كل من العائد، المخاطر، التنوع.

- إن تكوين المحفظة الاستثمارية للبنك والمكونة من القروض والأوراق المالية، أو محفظة مكونة من القروض فقط مقسمة حسب القطاعات الاقتصادية أو حسب الأجل بمثابة سياسة استثمارية حديثة، تعمل على فكرة المزج بين البدائل الإستثمارية بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، وعلى رأسها تحقيق العوائد بأقل مخاطر ممكنة، ويمكن تحقيق هذا بالتنوع، أي بتنوع أصول المحفظة بين الأصول الخطيرة والأصول غير الخطيرة، مما يجعل عملية تكوين المحفظة عملية معقدة تتحكم فيها مجموعة من القيود والعوامل والمحددات.

- بعد تكوين محفظة الأصول تأتي مرحلة الإدارة، هذه الأخيرة التي تتطلب الخبرة والدراية بتغيرات الظروف الاقتصادية وذلك بغرض تحقيق أهداف الإستثمار المرجو تحقيقها، مما يؤدي إلى تغيير سياسة الإدارة حسب نوع الهدف، ونظرا لأهمية الموضوع وتعمقه توجه العديد من الباحثين وطلاب الإدارة المالية إلى البحث فيه، وهذا ما أدى إلى ظهور عدة نظريات ونماذج علمية على رأسها نظرية ماركويتز، هذه الأخيرة التي تعتبر كنقطة الإنطلاق، إذ على إثرها ظهر نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، ثم نظرية التسعير بالمراجعة، بالإضافة إلى نماذج ونظريات حديثة، هذا ونجد أن معظم هذه الأبحاث عنيت بالعوامل المؤثرة على عائد المحفظة وعلاقته بخطرهما، وعلى إثر هذه النماذج توصل الباحثون إلى طرق لقياس أداء المحفظة.

- اهتمت لجنة بازل (I، II، III) بوضع مقررات للرقابة البنكية، والهدف من هذه القرارات إدارة رشيدة لأصول وخصوم البنوك، وقد صدرت آخر التعليمات سميت بمقررات بازل III، ومن أهم المحاور التي جاءت بها تعزيز الإطار العالمي لرأس المال من خلال تحسين رأس المال نوعيا وكميا وتوسيع تغطية المخاطر، كما تم إدخال نسبة الاستدانة (الرافعة المالية) كوسيلة مكملة لمتطلبات رأس المال وكفايته، وتم إدخال معيار عالمي للسيولة قصير الأجل (30 يوم) وطويل الأجل، وفي الأخير أدخلت اللجنة ترتيبات انتقالية لتنفيذ اتفاقية بازل III من طرف البنوك لغاية 2019، وهذه الفترة اعتبرتها كافية من أجل ضمان البنوك في قدرتها على تلبية متطلبات كفاية رأس المال.

- يعد تقييم الأداء وسيلة تمكن الإدارة في البنوك من تقييم كفاءة قراراتها فيما يخص إدارة الأصول والخصوم، وبذلك يكون قياس الأداء كمرحلة من عملية التقييم لحصر النتائج والتشخيص للوصول إلى حكم معين، ومن أهم أساليب تقييم الأداء والمستخدم كثيرا في البنوك التجارية هو أسلوب التحليل المالي للقوائم المالية، وذلك بالاعتماد على النسب المالية كوسيلة الأكثر استخداما في تحليل القوائم المالية، إلا أنه من الملاحظ هناك عدد كبير من النسب المالية المستخدمة في عملية تقييم أداء البنوك، فنجد نسب الربحية، نسب السيولة، نسب ملاعمة رأس المال، نسب التوظيف.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

- عرف اجمالي حسابات الموارد والاستخدامات للبنوك عينة الدراسة تطور ملحوظ خلال الفترة (2007-2017)، وننوه أن الوضعية المالية لهذه البنوك لم تتأثر بالأزمة وهذا لعدم ارتباط المعاملات المالية والبنكية بالعالم الخارجي.

- عرف تطور حجم الودائع من طرف البنوك العمومية بوكالات بسكرة تطورا ملحوظا خلال الفترة (2007-2017)، وبالنسبة لكفاءة البنوك عينة الدراسة في إدارة ودائعها، فإن الودائع أو الحسابات البنكية المتوفرة لدى البنوك عينة الدراسة لا تختلف عن بعضها البعض، حيث أنها تقدم خدمات لجذب العملاء وجذب الودائع تتمثل أساسا في الحساب الجاري، حساب الشيكات، دفتر التوفير بفائدة وبدون فائدة، سندات الصندوق، ودائع لأجل، وكلها تدفع نفس معدلات الفائدة على أنواع ودائرها، كما أن الودائع في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة وحجم الودائع أكبر في القرض الشعبي الجزائري ثم في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويليهما البنك الوطني الجزائري فالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

- إن قياس كفاءة إدارة القروض يعتمد على عائد محفظة القروض وخطورها، وبالتالي لا بد من حساب كلا من العائد والخطر المتعلق بمحفظة القروض، علما أن خطر المحفظة المقصود به هنا هو الخطر الكلي، هذا الأخير الذي يتأثر بمدى الترابط الموجود بين عوائد أصول المحفظة أو بالأحرى مدى قدرة البنك على التنويع بين أصول محفظته وتوصلنا وفق هذا الغرض إلى:

- تحتوي المحفظة الإقراضية لبنك CPA على أربع أنواع من القروض تتمثل في قروض الاستغلال والاستثمار، القروض العقارية، القروض الموجهة والمدعمة، فكان عائد محفظة البنك مساو لـ 3.6% ومخاطرته 0.9%، أما مجموع مخاطرة كل قرض مساوي لـ 5.2%.

- وجه بنك BADR نشاطه الإقراضي للقطاع الفلاحي، قروض استثمارية ذات الآجال الطويلة وقروض استغلال قصيرة الأجل، وعليه فالبنك متخصص فقط في منح قروض للقطاع الفلاحي، أي أن محفظته متكونة من أصلين، وتم التوصل إلى عائد محفظته الذي يقدر بـ 4.6%، ومخاطرة محفظته بمعدل 1.95%، غير أن معدل مجموع خطر كل قرض هو 4.93%.

- تتكون المحفظة الإقراضية لبنك BNA من 5 أنواع من القروض تتمثل في قروض العقارية، الاستهلاكية، قروض الاستغلال، قروض الاستثمار، القروض الموجهة والمدعمة، أي أن البنك اعتمد التنويع في نشاطه، فكان عائد محفظته 3.2%، أما مخاطرة المحفظة 1.1%، بالرغم أن مجموع مخاطر كل نوع قرض هو 9.3%.

- تتكون محفظة بنك CNEP الإقراضية من أصل واحد فقط وهو القروض العقارية، أي أن البنك تخصص في تمويل القطاع العقاري دون القطاعات الأخرى، وعليه فإن عائد القرض وخطره هو نفسه

عائد المحفظة وخطرها، بلغ عائد المحفظة 6.6%، أما مخاطرتها بلغت 5.5 %، فالبنك معرض لمخاطر مرتفعة مقارنة بباقي البنوك عينة الدراسة وهذا لاعتماده على أصل واحد.

ونخلص في القول أن التنويع في محفظة أصول (قروض) البنوك محل الدراسة كان له أثر على عائدها ومخاطرتها، وننوه أن الوزن النسبي لكل قرض له أثر أيضا على العوائد المحصلة والمخاطر التي ستعرض لها البنوك محل الدراسة، أما العامل المشترك في كل البنوك فإن خطر عدم السداد كان متأثري من القروض الموجهة والمدعمة من الدولة، حيث أن هناك نسب كبيرة من الفوائد غير مدفوعة عند أجل استحقاقها بالإضافة إلى أصل القرض.

- يمكن قياس أداء البنوك عينة الدراسة من منظور النتائج المالية من خلال مؤشرات مختلفة تتمثل في: مؤشرات السيولة يتضح من التحليل لها أن بنك CPA هو الأكثر أمانا من حيث توفر السيولة في الأجل القصير، ومن أهم مؤشرات مستوى توظيف الأموال مؤشر إقراض الودائع، وتم التوصل إلى أن القرض الشعبي الجزائري قدم قروض بأضعاف ما لديه من الودائع، أما باقي البنوك فقد كان متوسط المؤشر لديها بمعدلات منخفضة جدا، وفيما يخص مؤشرات الربحية فتم الاعتماد على مؤشر العائد على الودائع ومؤشر هامش الربح، ويعتبر القرض الشعبي الجزائري أكثر البنوك تحقيقا للأرباح من استخدامه لأمواله ويليه البنك الوطني الجزائري، أما الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد حققا معدلات منخفضة للأرباح لعدة سنوات خلال فترة الدراسة.

- تعاني البنوك العمومية الناشطة بولاية بسكرة عينة الدراسة من معدلات تعثر القروض البنكية بمعدلات متفاوتة وهذا ماجعل البنوك تخصص معدلات مرتفعة لهذه القروض المتعثرة التي تعتبر مبالغ كبيرة تعكس الأداء المالي السلبي وغير الجيد.

التوصيات

- ضرورة وجود لجنة خاصة تتولى مهام إدارة الأصول والخصوم يطلق عليها لجنة الأصول والخصوم **(ALCO Asset Liability Committee)** تتولى تحديد مستوى المخاطر التي تتحملها البنوك.

- التأكيد على أهمية وضرورة تبني مبدأ التنويع في النشاط الاستثماري بصفة عامة والنشاط الإقراضي بصفة خاصة للبنوك التجارية، لما للتنويع من مزايا تخفيض مخاطرة المحفظة مع تحقيق عوائد مقبولة.

- ضرورة توجه البنوك الجزائرية لجذب وتنمية الودائع من خلال اعتمادها على استراتيجيات جديدة في ابتكار أدوات حديثة، بالإضافة للودائع التقليدية كالودائع الجارية وودائع التوفير....الخ من شأنها جذب عملاء جدد مع ضرورة تأمين هذه الودائع.

- ضرورة القيام بمزيد من الدراسات والبحوث المتعلقة بنماذج إدارة الأصول والخصوم، وهذا باعتبار أن النظام البنكي يسوده عدة مخاطر ناتجة عن هيكل أصول وخصوم البنك.
- الاهتمام بنظرية التمويل والمحافظة الاستثمارية في المجال الاقراضي للبنوك وعدم اقتصره على الاستثمار في الأوراق المالية، إذ بإمكانها تفسير العديد من الظواهر المحيطة بالعمل البنكي.
- حتى تتم مساعدة البنوك الجزائرية على تطبيق نموذج لإدارة الأصول والخصوم والاستفادة من النموذج المقترح يوصى بأن تتولى جهة تدريبية متخصصة في أعمال البنوك بعمل دورات تدريبية للعاملين في البنك تمكنهم من الفهم الدقيق لإدارة الأصول والخصوم وطرق مقترحة لإدارة المخاطر المالية، ويمكن أن تكون الهيئة تحت وصاية البنك المركزي الجزائري.

آفاق البحث

رغم محاولتنا بالاحاطة بكل جوانب البحث إلا أن الخوض في هذا البحث قد تبين لنا بأن هناك جوانب هامة مازلت جديرة بالبحث تتوسع فيها الدراسة وفتح مجال أمام الباحثين في تكوين إشكاليات بحوث ودراسات أخرى وهي:

- إدارة مخاطر أسعار الفائدة بطريقة نموذج تحليل الفجوة وأثرها على ربحية البنوك.
- تطبيق اختبارات الضغط (Stress Test) لإدارة المخاطر المالية في المؤسسات البنكية.
- أثر مستجدات البيئة البنكية على إدارة الأصول والخصوم في البنوك الإسلامية.

تم بحمد الله

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

- 1) أسعد حميد العلى، إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر، مكتبة الذاكرة، عمان، الأردن، 2013.
- 2) إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 3) أنطوان الناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالي، الجزء الأول، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1998.
- 4) ثابت عبد الرحمن إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية: مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 14.
- 5) حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف - إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2000.
- 6) خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر الأردن، 2011.
- 7) خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2003.
- 8) خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.
- 9) خليل الشماخ، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، 1990.
- 10) داوي شيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 7، 2010.
- 11) دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.
- 12) دريد كامل آل شبيب، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010.
- 13) زكرياء الدوري، يسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2006.
- 14) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
- 15) سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2008.

- 16) سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2008.
- 17) شاكِر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
- 18) صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، التحليل المالي الأصول العلمية والعملية، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2015.
- 19) صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013.
- 20) صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام، لبنان، 1998.
- 21) طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 22) طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 23) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003.
- 24) عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004.
- 25) عاطف جابر، طه عبد الرحيم، تنظيم وإدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 26) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، إدارة المنشآت المتخصصة (البنوك - منشآت التأمين - البورصات)، المكتبة العصرية، جمهورية مصر العربية، 2011.
- 27) عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف - السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية في مصر ولبنان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 28) عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 29) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستجدات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015.
- 30) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات -، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

- 31) عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2013
- 32) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة: إدارتها وعملياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 33) عبد المنعم راضي، فرج عزت، اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة والنشر، مصر، 2001.
- 34) عماد صالح سلام، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2004.
- 35) غازي فلاح المومني، ادارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج، عمان، الأردن، 2014.
- 36) الغالبي طاهر محسن منصور، إدريس وائل محمد صبحي، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل، طبعة ثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
- 37) فلاح حسن السيسي مؤيد، عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.
- 38) فهد نصر حمود مزان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 39) قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
- 40) محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013.
- 41) محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق، عمان، الأردن، 2012
- 42) محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 43) محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008.
- 44) محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم الأسهم والسندات، مؤسسة النشر الجامعية، مصر، 2005.
- 45) محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 46) محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004.
- 47) محمد علي إبراهيم العامري، إدارة محافظ الاستثمار، إثراء للنشر، عمان، الأردن، 2013.
- 48) محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008،

- (49) محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.
- (50) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية-، دار وائل، عمان، الأردن، 2006.
- (51) محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل، عمان، الأردن، 2005.
- (52) محمود سحنون، الاقتصاد النقدي المصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003.
- (53) مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.
- (54) مفلاح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- (55) مفلاح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- (56) منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996.
- (57) منير إبراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال والأوراق المالية وصناديق الاستثمار، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2014.
- (58) مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الرياءة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- (59) نهال فريد مصطفى، السيدة عبد الفتاح إسماعيل، الأسواق والمؤسسات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

II. الرسائل والأطروحات:

- (1) باسل جبر حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2006.
- (2) بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية - دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال، الجزائر، أطروحة دكتوراه طور الثالث، تخصص اقتصاديات النقود، البنوك، الأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، بسكرة، 2014 - 2015.

- (3) بن فرج زوبنة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013-2014.
- (1) بوزيد سارة، إدارة محفظة الأوراق المالية على مستوى البنك التجاري - دراسة حالة بنك BNP PARIBAS - رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006 - 2007.
- (2) بوسنة رضا، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016
- (3) توفيق زمران، فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، التخصص بنوك وتأمينات، -كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.
- (4) حسان كعدان، الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي، دراسة حالة تطبيقية على المصرف التجاري السوري، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، سورية، 1997.
- (5) حسن السيد صالح سليمان، التكامل في إدارة الأصول والخصوم بالبنوك المصرية في ظل اقتصاد السوق وسياسات التحرير، أطروحة دكتوراه فلسفة، إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 1997.
- (6) حورية الهادي مفتاح الفقي، قياس الكفاءة الإنتاجية في المصارف التجارية الليبية دراسة تحليلية للمصارف التجارية (2007-2000)، أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص المصارف، قسم المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2009.
- (7) رانية خليل حسان أبو سمرة، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
- (8) رابيس وفاء، مساهمة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال بطاقة الأداء المتوازن -دراسة حالة مؤسسة سونطراك مديرية الصيانة لولاية الأغواط، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2016
- (9) رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، (الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الحقوق، الإسكندرية، 1999 - 2000.

- 10) ساعد ابتسام، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي- التجربة الماليزية نموذجاً-، رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017
- 11) سعاد محمود إسماعيل الحاج، أثر المخاطر التشغيلية على الصيرفة الالكترونية دراسة ميدانية على المصارف التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، تخصص المصارف، عمان، الأردن، 2010.
- 12) سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثارها في العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
- 13) عبد العاطي لاشين محمد منسى، استراتيجيات إدارة مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بأصول وخصوم البنوك التجارية المصرية، رسالة دكتوراه فلسفة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، جامعة القاهرة، 1997.
- 14) عز الدين مصطفى الكور، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص المصارف، قسم الإدارة المالية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عمان، الأردن، 2006.
- 15) عماد عناد النوايسة، العلاقة بين فجوة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في المصارف التجارية الأردنية وصافي الدخل من الفوائد، أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص المصارف، كلية العلوم المالية والإدارية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عمان، الأردن، 2009.
- 16) عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- 17) عمر محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية، تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2009.
- 18) فريد بن عبيد، دور السوق النقدية في تمويل الاقتصاد الوطني، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2005/2006
- 19) قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
- 20) كواح كريمة، معايير تقييم الأداء المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005

- 21) ماجد تحسين رجب، مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- 22) محرز جلال، نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002-2005.
- 23) محمد أحمد لطفي عبد العظيم، معوقات استخدام البنوك التجارية المصرية للأدوات المالية الحديثة في إدارة الأصول دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2002.
- 24) محمد توفيق عمرو، إدارة المخاطر المصرفية باستخدام التحليل المالي الاستراتيجي: نموذج مقترح تطبيقي في المصارف التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2006.
- 25) محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin.Q، أطروحة دكتوراه فلسفة، قسم المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.
- 26) مسعي سمير، تسعير القروض المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.
- 27) مصطفى محمد رجب الخياط، أثر عوامل إدارة مخاطر الائتمان على غريلة ومراقبة التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2010.
- 28) موهوب فريدة، تسيير الودائع على مستوى البنك التجاري، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير، تخصص بنوك، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004/2005.
- 29) ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية" بازل II"، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
- 30) ميساء محي الدين كلاب، دوافع تطبيق دعائم بازل II وتحدياتها"دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
- 31) نوي فطيمة الزهرة، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

III. المجالات، الملتقيات والدوريات:

- (1) اتحاد المصارف العربية، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي- التقليدي والإسلامي، 2002.
- (2) اتحاد المصارف العربية، بحوث في التوريق وإدارة الموجودات والمطلوبات والرهونات، بيروت، لبنان، 2002.
- (3) اتحاد المصارف العربية، دليلك لإدارة المخاطر المصرفية-موسوعة بازل II، الجزء 2، بيروت، لبنان، 2005.
- (4) اتحاد المصارف العربية، متطلبات إدخال معايير بازل II إلى المصارف العربية، العدد 292، بيروت، مارس 2005
- (5) أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2014
- (6) أحمد الرضي، النظام الرقابي المصرفي في سورية ومتطلبات مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، ورقة مقدمة خلال مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية، دمشق، 2 و 3 أبريل 2005.
- (7) قايد نور الدين، حمزة بن خليفة، النظام المحاسبي المالي آلية لدعم الحوكمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 7-8 ديسمبر، 2014.
- (8) أحمد يوسف محمد، فتح الرحمن الحسن منصور، تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية بالتطبيق على عينة من المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، جامعة السودان، 2015.
- (9) آسيا جنوحات، ياسمين العلابية، فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 7-8 ديسمبر، 2014.
- (10) بالعجوز حسين، بوقره رابح، إدارة المخاطر المصرفية مع الإشارة لحالة الجزائر، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 أبريل 2007.
- (11) بريش عبد القادر، أهمية ودور نظام التامين على الودائع، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "الواقع والأفاق"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.
- (12) البنك الأهلي المصري "القواعد الرقابية الجديدة للجنة بازل وأثرها على الجهاز المصرفي"، القاهرة، العدد الرابع، المجلد 54، 2001

- 13) بودالي مخطار، أثر مقررات بازل 3 في عملية اتخاذ قرار ضبط المعايير الاحترازية لبنك الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة،بشار، الجزائر، العدد 02، جوان 2017.
- 14) بومجان عادل، موسي عبد الناصر، التمكين الإداري وأثره على أداء المؤسسة دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جنرال كابل - بسكرة، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد السابع عشر، جوان،2015.
- 15) التجاني إلهام، شعويي محمود فوزي، تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005 - 2011"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 17، جوان 2015.
- 16) جهاد محمد ميرغني، السيولة بين النظرية والتطبيق بالسودان، مجلة المصرفي، الخرطوم، السودان، العدد 32، جوان 2004.
- 17) خالد الزعبي، إدارة الموجودات والمطلوبات، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي.
- 18) خليل محمد حسن، استراتيجيات وسياسات إدارة السيولة في المصارف، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، مجلد 13، عدد:4، السنة:13، الأردن، 2005.
- 19) قايدي أمينة بن خرناجي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية -حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية للفترة (2008-2012)، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 03، سيدي بلعباس، الجزائر،،2015.
- 20) الدسوقي حامد أبو زيد، عبد العاطي لاشين، برنامج إدارة الأصول والخصوم مع التأكيد على إدارة الفجوة، مركز البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 1999.
- 21) راتول محمد، مداني أحمد، دور التوريق كأداة مالية حديثة في التمويل وتطوير البورصة في الجزائر - قراءة في القانون رقم 06-05 الصادر في 20 فبراير 2006 المتضمن توريق القروض الرهنية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.
- 22) رياض أسعد، إدارة الموجودات والمطلوبات، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن، 2009.
- 23) سليمان ناصر، آدم حديدي، تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2015،

- 24) شاوش اخوان سهام، نوفل صبري، طرق قياس وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، يومي 27، 26 نوفمبر 2013.
- 25) صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع و تحديات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14، 15 ديسمبر 2004.
- 26) الطيب لحيلج، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الثالثة، منافسة-مخاطر-تقنيات، المركز الجامعي، جيجل، الجزائر، 7-6 جوان 2005.
- 27) عبد الرحيم شبيبي، بن بوزيان جازية، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحويلات القانونية والاقتصادية، بشار، الجزائر، يومي 24-25 أبريل 2006.
- 28) عبد السلام لفته سعيد، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي عشر، بغداد، 2006
- 29) عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، الشلف، الجزائر، 2012.
- 30) عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية- مفهوم وتقييم-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 1، 2001.
- 31) عدنان شاهر الأعرج، مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والعشرون، 2010 .
- 32) عرابية الحاج، تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات العمومية- دراسة تطبيقية على عينة من المستشفيات، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.
- 33) عز الدين عنانزة، محمد داود عثمان، تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2010.
- 34) علي بدران، الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، مجلة المحاسب المجاز، العدد 23 ، الفصل 3، 2005.
- 35) قريشي محمد جموعي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994- 2000، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، عدد 3، 2004.
- 36) كارلا بروم، إدارة الأصول والخصوم لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع، واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، العدد 55، 2009.

- 37) محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 03، 2004.
- 38) مسعي سمير، المحاسبة عن تكاليف التشغيل في البنوك، دراسة تحليلية مقارنة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 38، العراق، 2008.
- 39) مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16 - 18 أبريل، 2007.
- 40) يحيى إيهم، بوحديد ليلي، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية حالة المؤسسة الجزائرية الجديد للتعليب NCA بالروبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، 2014.

IV. التقارير والقوانين

- 1) بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، 2012.
- 2) القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض.
- 3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 01-13 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1434 الموافق لـ 8 أبريل 2013 المتضمن القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، السنة: 50، العدد: 29، الصادر بتاريخ 02 يونيو 2013.
- 4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نظام رقم 01-14 المؤرخ في 10 ربيع الثاني 1435 الموافق لـ 16 فبراير 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، السنة 51، العدد 56 الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2014.
- 5) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 08-04 المؤرخ في 25 ذو الحجة 1429 الموافق لـ 23 ديسمبر 2008، المتضمن الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، السنة 45، العدد 72 الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2008.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. باللغة الفرنسية:

I. Les ouvrage:

- 1) Ahmed Silem, Jean Albertin, **Economie**, 5^{ème} édition, Dalloz, Paris, 1995.
- 2) Alain choinel, Gérard Rouyer, **le Marché Financier (Structures et acteurs)**, 8^{ème} édition, Revue Banque Édition, France, 2002
- 3) Ammour Ben Halima, **Le système bancaire algérien**, Ed dahlab, Alger, 1996
- 4) Jean-Pierre Jobard, George Depallens, **Gestion financière de l'entreprise**, 11^{ème} édition, Sirey, 1996

- 5) Jeol Bessis, **gestion des risques et gestion actif-passif des banques**, Dalloz, Paris, 1995
- 6) Michel Dubernet, **gestion actif-passif et tarification des services bancaires**, Economica, Paris, 1997
- 7) Pascal Gandin, **Mesure de performance des fonds. Méthodes et résultat**, Economica, France, 1998.
- 8) Philippe Garsault, Stéphane Priami, **La Banque fonctionnement et stratégies**, 2^{ème} édition, Economica, Paris, 2000.
- 9) Soufi Menouar, **Gestion du portefeuille" Business Risk Risque financier Risque de change"**, Office des publications universitaires, Algérie, 2003.
- 10) Sylvie De Coussergues, **Gestion de la Banque**, édition Dunod, Paris, 1996
- 11) Vincent Plauchet, **Mesure et amélioration des performances industrielles**, tome 2, France, 2006

II. Documents de travail, articles, revenus:

- 1) Hennie van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic, **Analyse et Gestion du Risque Bancaire, Un cadre de référence pour l'évaluation de la gouvernance d'entreprise et du risque financier**, Editions ESKA, 2004
- 2) Séverine Loubecher, **La Gestion actif-passif au cœur des nouveaux modèles bancaires**, Revue Bancaire Stratégie, Paris, N:311, Février 2013

III. Les thèses:

- 1) Mohamed Houkari, **Mesure du risque et couverture des marges nettes de taux d'intérêt des ressources non échéances – Application aux dépôts à vue en ALM bancaire**, thèse pour doctorat, L'université Claude Bernard, Lyon 1, 2008

.I باللغة الإنجليزية:

I. The books:

- 1) Allen N. Berger, David B. Humphrey, **Measurement and Efficiency Issues in Commercial Banking**, Zvi Griliches, University of Chicago, 1992.
- 2) Krishna G. Palepu, Paul M. Healy, **Business Analysis and Valuation: Using Financial Statement**, 3rd Ed, Text and Cases, South-Western, 2003
- 3) Peter S. Rose, **Commercial Bank Management**, fourth Edition, McGraw-Hill, International Edition, 1999
- 4) Rose, Sylvia, Hudgins, **Bank Management & Financial Services**, Boston, 2007
- 5) Tatjana Samsonova, **Industrial Research management: key performance indicators in the ICT Industry**, Physica-Verlag Berlin, Germany, 2012
- 6) William H. Greene, **The Econometric Approach to Efficiency Analysis**, chapter 2 in Measurement of productive Efficiency and productivity change, Oxford University Press, 2008.

II. theses

- 1) Zala Virambhai, **A study of productivity and financial efficiency of textile industry of India**, Thesis for the degree of doctor of philosophy in commerce, Saurashtra University, Gujarat state, India, January 2010
- 2) Yesuf Legas Abdu, **Performance Evaluation Of The Commercial Banks Of Ethiopia: Pre And Post Liberalization**, A Research Project submitted for the partial

Fulfillment of the Degree of Master of Science in Finance & Investment, College of Business and Economics, Mekelle University, Ethiopia, June, 2010.

III. Working papers, articles, journals:

- 1) Bangladesh Bank, **Managing core risks Of Financial Institution, Asset Liability Management” Industry Best Practice”**, Bangladesh 14 July, 2005.
- 2) Bank for Bank For International settlement, **Sound Practices for Managing Liquidity in Banking Organization**, Basel committee on banking supervision , February,2000.
- 3) Bank for International Settlement, **Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk**, Basel Committee on Banking Supervision, Feb, 2011.
- 4) Bank For International settlement, **Principles For the Management and Supervision of Interest Rate Risk**, Basel committee on banking supervision, July 2004.
- 5) Bank For International settlements, **Basel III leverage ratio framework and disclosure requirement**, Basel committee on banking supervision, January 2014.
- 6) Bank for international Settlements, **Basel III: A Global regulatory framework for more resilient bank and Banking systems**, Basel committee on Banking Supervision, 2010 (rev june 2011)
- 7) Bank of international settlements, **Basel III leverage ratio framework and disclosure requirement**, Basel committee on banking supervision, January 2014.
- 8) Bank of Jamaica, **Liquidity Management**, Standards of Sound Business Liquidity, 2005
- 9) Basle capital Accord, **International Convergence Of Measurement And Capital Standards**, sur le site www.BIS.org, consulter le 15/08/2013
- 10) BRI Bale III: **dispositif réglementaire mondial visant a renforcer la résilience des établissement systèmes bancaires**, comité de Bale sur le contrôle bancaire. Décembre 2010.
- 11) D.Maheshwara Reddy, K.V.N.Prasad, **Evaluating performance of regional rural banks: an application of camel**, Journal of Arts, Science & Commerce, Vol.– II, Issue –4, Oct. 2011
- 12) Gwahula Raphael, **Measuring efficiency, effectiveness and performance of Tanzanian commercial banks: A two stage analysis**, working paper in European Journal of Business and Management, Vol.5, No.7, 2013
- 13) Habba Badr, **Les effets de la diversification des activités sur la création de valeur par les Banques**, XXIVe Conférence Internationale, Dire et faire, la performativité en management stratégique Management Stratégique, Université Paris-Dauphine, 3, 4 et 5 juin 2015,
<https://ae.linkedin.com/pulse/key-performance-indicators-some-jordanian-banks-refat-homsi> consulter le 2016/01/12
- 14) J. L. Stimpert, Judith A. Laux, **Does Size Matter? Economies of scale In The Banking Industry**, Journale of Business and Economics Research, Vol 9,N 3, The Clute institute, USA, 2011.
- 15) Jason Allen & Ying Liu, **Efficiency and economies of scale of large Canadian banks**, working paper, Bank of Canada, may 2005, p: 5.
- 16) Jason Allen & Ying Liu, **Efficiency and economies of scale of large Canadian banks**, Bank of Canada, may 2005.
- 17) K. Selvavinayagam, **Financial Analysis Of Banking Of Banking Institutions**, Investment Centre Division ,Rome, Italy, June 1995
- 18) Kristina Levišauskait, **Investment Analysis and Portfolio Management**, Vytautas Magnus University, Kaunas, Lithuania, 2010
- 19) Myles E, Mangram S, **A Simplified Perspective of the Markowitz portfolio theory**, Global journal of Business Research, vol 7, N; 1, 2013.

- 20) P.Madhu, Sudana Rao, **Asset Liability Management of banks and financial institutions**, article <http://riskarticles.com/199/>, consulter le 30/01/2016
- 21) P.Sheela,Tejaswini Bastray, **Asset-Liability-Management: A Comparative Study of a Public and Private Sector Bank**, journal of business and management, Volume No VIII, Issue 1, January 2015.
- 22) R.Vaidyanathan, **Asset-liability management: Issues and trends in Indian context**, ASCI Journal of Management, 29 (1), 1999.
- 23) Rachida Hennani, **De Bâle I à Bâle III: les principales avancées des accords prudents pour un système financier plus résilient**, LAMETA, Unité Mixte de recherche, Université de Montpellier, France, 27 mars 2015, P:6
- 24) Refat Homs, **Key Performance Indicators for some Jordanian Banks**, 2016, متاح على الموقع: <https://ae.linkedin.com/pulse/key-performance-indicators-some-jordanian-banks-refat-homs-le-12/1/2016>
- 25) Robert De Young, **Measuring bank cost efficiency: don't count on accounting ratios**, financial practice and Education review, USA, 1997.
- 26) S. Satchidananda, D N Prahlad, **Asset Liability Management (ALM) Implementation in Banks**, Working Paper in Centre of Banking and Information Technology, Bangalore, Karnataka, 2006.
- 27) Tamara Gomes, Natasha Khan, **Strengthening Bank Management of Liquidity Risk: The Basel III Liquidity Standards Bank Of Canada** Financial System Review, December,2011.
- 28) Van Gaasbeck, **Introduction to Bank Balance Sheets**, Money & Banking, California State University–Sacramento.

ثالثا: مواقع الكترونية:

(1) الصندوق الوطني للتوفير ولاحتياط عبر الرابط:

http://www.cnepbanque.dz/ar/index_ar.php?page=historique

http://www.cnepbanque.dz/fr/index_fr.php?page=cadre_legislatif

(2) البنك الوطني الجزائري متاح على الموقع:

<http://www.bna.dz/index.php/ar/>

(3) بنك الفلاحة والتنمية الريفية متاح على الرابط:

<https://www.badr-bank.dz/>

(4) القرض الشعبي الجزائري متاح على الرابط:

<https://www.cpa-bank.dz/>

(5) أحمد عبد الخالق، البنوك الشاملة، بحث منشور على الموقع الالكتروني:

www.arblawinfo.com/Researches-AR/199.doc consulte le 20/08/2016

(6) سيف الدلي، أهمية إدارة الموجودات والمطلوبات وأثرها في القطاع المصرفي: العراق نموذجا، المؤتمر العربي العراقي،

http://www.inciiraq.com/pages/view_page.php?id=10659 consulte le 10/07/2012

(7) فينكتش كالور، إدارة الأصول والخصوم في القطاع المصرفي، متاح على الموقع:

<http://www.emiratesreview.ae/ar/?p=3393>, consulter le 11.04.2017

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): الترتيبات الانتقالية لاتفاقية بازل III (التواريخ ابتداءا من 1 جانفي)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	البيان
	تدمج في الدعامة الأولى			تشغيل موازي بين 1 جانفي 2013 و1جانفي 2017. يبدأ الافصح في 1جانفي 2015			نسبة الرافعة المالية
4.5%		4.5%			4.0%	3.5%	الحد الأدنى لنسبة رأس المال المشترك
2.5%	1.875%	1.25%	0.625%				هامش حماية رأس المال
7.0%	6.375%	5.75%	5.125%	4.5%	4.0%	3.5%	الحد الأدنى لحقوق ملكية الأسهم+ هامش حماية رأس المال
100%	100%	80%	60%	40%	20%		تطبيق الاقتطاعات من الشريحة الأولى
6.0%	6.0%				5.5%	4.5%	الحد الأدنى للشريحة الأولى لرأس المال
8.0%	8.0%						الحد الأدنى لاجمالي رأس المال
10.5%	9.875%	9.25%	8.625%		8.0%		الحد الأدنى لاجمالي رأس المال+ احتياطي المحافظة على رأس المال
		تلقى خلال أفق 10 سنوات ابتداءا من 2013					أدوات رأس المال التي لم تعد مصنفة كشريحة أولى أو ثانية غير أساسية لرأس المال
100%	90%	80%	70%	60%			نسبة تغطية السيولة
	إدخال معيار الحد الأدنى						نسبة التمويل الصافي المستقر

يدل على الفترات الانتقالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Bank for international Settlements, **Basel III: A Global regulatory framework for more resilient bank and Banking systems**, Basel committee on Banking Supervision, 2010 (rev june), 2011.

الملحق رقم (2): توزيع القروض حسب طبيعتها وعواندها للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2007-2017)

الوحدة: ألف دج

إجمالي القروض	قروض الاستثمار		قروض مدعمة		قروض الإستغلال		القروض الاستهلاكية		القروض العقارية		BNA
	الفوائد	مبلغ القرض	الفوائد	مبلغ القرض	الفوائد	مبلغ القرض	الفوائد	مبلغ القرض	الفوائد	مبلغ القرض	
176620	0.00	0	255.96	25596	2159.14	107957	1586.09	25790	1147.19	17277	2007
262219	129.25	10340	260.00	24762	4019.69	191414	1174.53	16450	1124.38	19253	2008
335959	954.90	23462	1170.29	25386	4994.90	251000	648.96	8902	1450.24	27209	2009
162510	1219.50	28099	1490.45	82803	556.56	6957	396.90	4697	2049.64	39954	2010
452436	1621.65	30713	2604.89	194395	9779.89	157233	149.63	1748	3096.12	68347	2011
604334	1514.32	25408	9104.89	444141	2710.65	32003	13.72	162	3499.34	102620	2012
804201	370.23	6623	17612.58	669680	534.48	6681	0.00	0	3672.88	121217	2013
980362	11.65	211	45676.51	841188	333.68	4467	0.00	0	5621.89	134495	2014
1174167	2.40	42	48955.37	961795	3336.47	77955	0.00	0	5616.88	134375	2015
1286193	0.00	12662	8964.57	914752	14223.86	215840	0.00	0	5617.23	142932	2016
1235137	0.00	0	834.59	834587	14661.92	209456	139.45	2789	4142.67	188303	2017

القروض العقارية		CNEP
5.50	900	2007
149.00	6300	2008
689.00	24879	2009
1910.00	49284	2010
6048.85	105656	2011
13432.00	149640	2012
11403.00	90346	2013
4089.00	97633	2014
5336.00	81705	2015
2031.00	49047	2016
21872.00	104838	2017

قائمة الملاحق

إجمالي القروض	القروض الاستثمارية		القروض المدعمة		قروض الاستغلال		القروض العقارية		CPA
	الفائدة	مبلغ القرض	الفائدة	مبلغ القرض	الفائدة	مبلغ القرض	الفائدة	مبلغ القرض	
1272752	3176.45	98342	14625.00	450000	8558.70	141000	31504	583410	2010
2681343	50759.25	1061909	23629.50	801000	6354.72	129424	39963	689010	2011
3150131	60600.21	745390	32795.92	1554309	9258.26	118090	32516	732342	2012
5002756	82398.22	2203161	25564.97	1800350	18182.44	274245	30305	725000	2013
11000862	280066.64	7889201	10407.75	2081549	16078.73	216112	35409	814000	2014
12750560	488791.90	9509570	9697.80	2309000	6962.66	127990	35456	804000	2015
18424499	548943.28	15164179	6673.23	2383298	7013.09	100187	28821	776835	2016
36947167	680066.84	34003342	3557.95	2092913	2496.36	62409	23655	788503	2017

إجمالي القروض	قروض الاستثمار		قروض الاستغلال		BADR
	الفوائد	مبلغ القرض	الفوائد	مبلغ القرض	
303575	8748.51	282210	1452.82	21365	2007
130742	6922.69	91088	4758.48	39654	2008
417300	8372.00	209300	12896.00	208000	2009
470200	18798.97	469974.21	14.68	225.79	2010
498017	12266.87	266671	8559.80	231346	2011
743722	27957.33	473853	18351.09	269869	2012
1065976	43530.38	630875	19579.55	435101	2013
1768469	45488.24	1229412	36655.88	539057	2014
2436192	11867.37	1695339	38524.36	740853	2015
2219766	17584.31	1758431	34138.79	461335	2016
2444655	5154.56	1718188	79911.37	726467	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المجمعة عن البنوك عينة الدراسة

الملحق رقم (3): نتائج قياس عائد ومخاطرة محفظة قروض البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2007-2017)

DESCRIPTIVES VARIABLES=CPAA CPAB CPAC CPAD /STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptive Statistics

CPA	N	Mean	Std. Deviation
CPAA	8	.044112	.0088218
CPAB	8	.061662	.0131701
CPAC	8	.013875	.0124590
CPAD	8	.042738	.0182728
Valid N (listwise)	8		

DESCRIPTIVES VARIABLES=BADRB BADRA /STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptive Statistics

BADR	N	Mean	Std. Deviation
Investissment	11	.038000	.0243680
Exploitation	11	.069909	.0250098
Valid N (listwise)	11		

DESCRIPTIVES VARIABLES=CNEP /STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptive Statistics

CNEP	N	Mean	Std. Deviation
CNEP immobilier	11	.066060	.0577806
Valid N (listwise)	11		

DESCRIPTIVES VARIABLES=BNA BNA BNA BNA BNA /STATISTICS=MEAN STDDEV.]

Descriptive Statistics

BNA	N	Mean	Std. Deviation
Immobilier	11	.044000	.0128532
Consummation	7	.072943	.0134889
Exploitation	11	.056473	.0257950
Dispositive	11	.023709	.0184498
Investissement	11	.038836	.0231898
Valid N (listwise)	7		

COMPUTE RpCPA=SUM(WCPAA, WCPAB, WCPAC, WCPAD).

EXECUTE. /STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptive Statistics

RP CPA	N	Mean	Std. Deviation
RpCPA	8	.036185	.0092826
Valid N (listwise)	8		

COMPUTE RpBADR=SUM(WBADRB, WBADRA).

DESCRIPTIVES VARIABLES=RpBADR /STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptive Statistics

RP BADR	N	Mean	Std. Deviation
RpBADR	11	.0468	.01953
Valid N (listwise)	11		

COMPUTE RpBNA=SUM(WBNAA, WBNAB, WBNAC, WBNAD, WBNAE).

DESCRIPTIVES VARIABLES=RpBNA /STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptive Statistics

RP BNA	N	Mean	Std. Deviation
RpBNA	11	.0321	.01106
Valid N (listwise)	11		

Correlations

BNA		consommation	Exploitation	dispositif	Investissment
BNA consommation	Pearson Correlation	1	.349	.401	.711
	Sig. (2-tailed)		.442	.372	.073
	N	7	7	7	7
BNA Exploitation	Pearson Correlation	.349	1	-.068	.132
	Sig. (2-tailed)	.442		.841	.698
	N	7	11	11	11
BNA dispositive	Pearson Correlation	.401	-.068	1	.576
	Sig. (2-tailed)	.372	.841		.064
	N	7	11	11	11
BNA investissment	Pearson Correlation	.711	.132	.576	1
	Sig. (2-tailed)	.073	.698	.064	
	N	7	11	11	11

Correlations

BADR		investissment	Exploitation
BADR investissment	Pearson Correlation	1	-.024
	Sig. (2-tailed)		.945
	N	11	11
BADR Exploitation	Pearson Correlation	-.024	1
	Sig. (2-tailed)	.945	
	N	11	11

CORRELATIONS

CPA		immobilier	Exploitation	dispositif	investissment
CPA immobilier	Pearson Correlation	1	.061	.855**	.320
	Sig. (2-tailed)		.886	.007	.439
	N	8	8	8	8
CPA Exploitation	Pearson Correlation	.061	1	.032	.505
	Sig. (2-tailed)	.886	.940	.202	
	N	8	8	8	8
CPA dispositive	Pearson Correlation	.855**	.032	1	.308
	Sig. (2-tailed)	.007	.940	.458	
	N	8	8	8	8
CPA investissment	Pearson Correlation	.320	.505	.308	1
	Sig. (2-tailed)	.439	.202	.458	
	N	8	8	8	8

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: باستخدام بيانات الدراسة والبرنامج الإحصائي spss,20

الملحق رقم (4): البيانات الخاصة بالبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2007-2017)

BADR	إجمالي الموارد والاستخدامات	الأصول السائلة	النتيجة الصافية	القروض المشكوك في تحصيلها	مخصص قروض مشكوك في تحصيلها	مصاريف الموظفين	عدد الموظفين	إجمالي الإيرادات
2007	57,469,561	34437	-4013	66789	45536	22164	27	24646
2008	56,586,171	38879	-11008	27455	26148	20551	30	20844
2009	89,998,633	38989	-4740	104325	58422	24568	29	25814
2010	91,762,489	26988	-4088	94040	65828	25434	29	24677
2011	97,588,886	18709	950	94623	64742	26290	29	26666
2012	43,403,424	32268	39841	199282	98170	33252	30	65480
2013	53,707,276	13243	53389	226861	126465	44681	33	84998
2014	64,875,110	55990	66140	229366	160300	44628	27	103564
2015	78,071,562	116422	84154	234614	162449	43547	28	120990
2016	92,268,524	100918	127549	257435	192319	40495	28	155816
2017	102,279,846	100232	87721	543272	260000	32423	29	101107

CNEP	إجمالي الموارد والاستخدامات	الأصول السائلة	النتيجة الصافية	القروض المشكوك في تحصيلها	مخصص قروض مشكوك في تحصيلها	مصاريف الموظفين	عدد الموظفين	إجمالي الإيرادات
2007	702,300	88	-584	0	0	1510	7	51
2008	1,194,191	317	-3666	522	522	5217	7	256
2009	1,401,189	12973	-5121	5958	5958	5921	7	1294
2010	1,753,213	12760	-4894	750	753	7038	8	3455
2011	2,350,512	262	-3202	2174	2231	12957	9	7669
2012	2,687,915	1108	1528	1674	348	14905	10	15043
2013	2,465,750	1209	4240	3744	887	16053	10	18978
2014	1,964,027	4265	-6626	3877	1419	15823	10	4173
2015	2,584,781	116	11513	11094	887	15462	10	28253
2016	2,210,085	925	12245	8780	8315	16196	8	29742
2017	1,685,202	1620	8261	5807	4700	12991	8	22827

قائمة الملاحق

إجمالي الإيرادات	عدد الموظفين	مصاريف الموظفين	مخصص قروض مشكوك في تحصيلها	القروض المشكوك في تحصيلها	النتيجة الصافية	الأصول السائلة	إجمالي الموارد والاستخدامات	CPA
	19	19876					46,657,775	2010
147170	21	21813	375986	692682	141663	84496	50,968,575	2011
153851	21	25347	497049	869838	145175	52310	51,221,163	2012
251432	24	29057	550642	949468	230551	173405	69,221,106	2013
514752	25	34335	576319	1090369	504636	190890	82,439,993	2014
617840	25	37058	779342	1397969	588114	65995	24,362,386	2015
1409320	30	40495	896905	1522346	1375014	234281	47,457,250	2016
1187063	30	31177	93656	1933015	1162265	66028	75,945,539	2017

إجمالي الإيرادات	عدد الموظفين	مصاريف الموظفين	القروض المشكوك في تحصيلها	النتيجة الصافية	الأصول السائلة	إجمالي الموارد والاستخدامات	BNA
716	12	517	21384	40	4123	31,666,666	2007
33808	16	2640	25613	28334	4036	34,543,345	2008
21219	20	5031	33595	4205	3078	29,876,554	2009
716	20	9848	19502	40	5064	53,555,567	2010
18846	14	11359	25350	14005	90530	55,433,466	2011
43025	14	14041	58155	37551	90481	60,543,674	2012
2835	7	9438	33613	2103	44567	79,655,345	2013
61755	11	18213	187236	48598	78654	78,567,987	2014
52758	14	22512	211168	40012	90481	112,537,062	2015
76537	15	26844	248918	63673	196709	133,173,029	2016
50708	14	21795	325133	44084	143997	150,484,606	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المجمعة عن البنوك عينة الدراسة